الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة الحدى – سرت

كلية الاقتصاد / قسم العلوم السياسية

الأزمة العراقية – الكويتية
أسبابها ونتائجها

بحث ضمن متطلبات درجة الإجازة العليا (الماجستير)

للطالب

محفوظ عبد الجبار يوسف

إشراف الدكتور

محمـــــد الأســـود

للعام الجامعي 2008 - 2009 ف

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة سرت

الدراسات العليا

كلية الاقتصاد

قسم علوم سياسية

(الأزمة العراقية الكويتية أسبابها ونتائجها)

إعداد الطالب : محفوظ عبدالجبار يوسف

(رقم القيد: 025438)

لجنة الأشراف والمناقشة تتكون من :

التوقيع:

د. محمد الهادي صالح الأسود	مشرفاً ورئيساً
د. الحسين العيساوي مصباح	ممتحناً داخلياً
د. عناد فواز الكنيسي	ممتحناً خارجياً

أ. سعاد عياش علي أمعرف

مدير مكتب الدراسات العليا بالكلية

يعتمد/

د. علي مفتاح محمد البريشني

أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل

لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات (الآية 13)

إهداء

إلى كل من علمني حرفاً

إلى روح أبي الطاهرة

إلى أمي الغالية

إلى زوجتي الوفية

إلى كافة الأحرار

إلى إخوتي وأخواتي

وأصدقائي

إلى كل من ساهم في نجاحي

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

بعد إنهائي هذا البحث العلمي أحمد الله وأشكره، لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى من ساعدني على إنجازه، وأخص بالذكر أساتذي الفاضل الدكتور أحمد الأسود الذي كان لي شرف إشرافه هذا البحث فله مني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى زوجتي العزيزة التي كانت لي خير سند، خلال فترة البحث فلها مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتوجه بشكري وتقديري الكبيرين إلى جامعة النجاح بنصر صالحة الإشراف نم العلوم العامة والإدارة العامة للدراسات العليا والتدريب بالجامعة التي قامت بمتابعة الطلاب والبحث خلال الدراسة.

وأخيـــراً أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد إلي العون والمساعدة ولو بكلمة تشجيع، أو نصيحة خالصة، فلهم جميعاً خالص شكري وتقديري

المقدمـــة

المقـــدمـــــة

عندما غزت القوات العراقية أرض الكويت فجر يوم الثاني من هانيبال 1990 لتحتلها وتطـيح بحكومتهـا الشرعية فإنها فاجأت العالم كله بهذا العمل ،ولم تكن تلك المفاجأة بسبب إنعدام أوندرة المعلومـات حـول تحركات الجيش العراقي قبل ذلك الغزو ، فهذه المعلومات كانت متوفرة وبدرجات مختلفة من الدقـة لـدى أجهزة المخابرات والإستطلاع الإقليمية والعالمية ، وإنما كانت المفاجأة بسبب إستحالة توقع قيام العراق بمثل هذا العمل .

وبطلب من الحكومة الكويتية تدخلت أمريكا عسكريا لتحرير الكويت وطرد القوات العراقية منهـا وكـذلك طلبت المملكة العربية السعودية المساعدة في حمايتها من إمتداد خطر الغزو لإقليمها.

فهذه الأزمة لم تكن هي الأولى بين الطرفين ولكنها بالضرورة كانت الحاسمة لكل أسباب الخلاف والنـزاع المستمر بينهما منذ مطلع القرن العشرين، إذ تعود أسباب هذا الخلاف إلى عام 1899 عندما فصلت بريطانيا قضاء الكويت عن ولاية البصرة بموجب وثيقة أو إتفاقية بين مشايخ الكويت وبريطانيا في تلك الفترة ،وعليه بدأت الخلافات بين الطرفين منذ تلك الفترة، وكانت المطالبات مستمرة من جانب العراق بضم الكويت .

كما أن الحجج العراقية التي تدور حول الكويت والتي تقول بأن الكويت جزء من العراق ليست وليدة هـذه الحقبة من تاريخها أو تاريخ الخليج ، و إنما لها جذورها الطويلة يمكننا تتبع وقائعها الواضحة حتـى قبـل النشأة عندما كانت العناصر والعوامل المختلفة التي شكلت دولة الكويت الحديثة لاتـزال تتبلـور وتتـراكم وتتجمع .

ومنذ أن تولى ال الصباح مشيخة الكويت في عام 1752 م بدأ صراع بين الدول الكبـرى مثـل بريطانيـا وفرنسا وروسيا وألمانيا للسيطرة على الكويت من جهة ومن جهة ثانية بدأ صراع أخر بين ولاية البـصرة التابعة للحكم العثماني وقضاء الكويت التابع لهذه الولاية في ذلك الوقت.

وكان هذا التطور إرهاصا" يكشف عما تمثله الكويت من بديل ومنافس تجاري قوي للبصرة خاصـة عندما تحولت تجارة الهند والبصرة إليها بعد سيطرة "كريم خان" شاه فارس – إيران على البـصرة عـام 1775م والتغلب على باشا بغداد العثماني في الحرب التي إندلعت بينهما، وقد جعلت منهـا شـركة الهنـد الـشرقية البريطانية الطرف الجنوبي لطريق بريدها الصحراوي المتجه إلى حلب .

ونتيجة للمطامع الروسية والألمانية في الخليج بصفة عامة وفي الكويت بصفة خاصة ومحاولاتهما مد خـط سكة حديد يربطهما بالكويت على الخليج العربي نظرا لأهميتها الكبيرة من الناحيـة التجاريـة وذلـك فـي أواخر القرن التاسع عشر أخذت بريطانيا تمارس سياسة أكثر ايجابية إزاء الكويت ، وكانت الظروف مهيأة

لذلك تماما عندما تولى الشيخ مبارك الصباح الإمارة في شهر الماء 1896 م ، فالشيخ الجديد كان يواجه مصاعب جمّة من أجل توطيد سلطته .لذلك لجأ إلى بريطانيا طالبا حمايته في شهر الفاتح 1897 م ولكن المقيم البريطاني بالخليج أرسل إليه مبعوثا ينصحه بالبقاء على ولائه للدولة العثمانية ، إذ أن الصراعات الدولية الممتدة على الساحة العالمية وعلى الساحة الخليجية كانت تمني على بريطانيا أن تواصل سياسة الإبقاء على سياسة الدولة العثمانية ، وذلك خشية أن تقع الغنيمة في أيدي القوى الأخرى المنافسة وأملا في أن تظل هذه الدولة رغم ترنحها سدا في وجه مطامع الدول الأوروبية الأخرى .

وشهدت هذه الحقبة محاولات متكررة من جانب الشيخ مبارك للدخول تحت الحماية البريطانية إنتهت بتوقيع المعاهدة السرية بين الطرفين في أي النار 1899م .

وبعد أن إستقلت الكويت والعراق عن بريطانيا في عامي 1962،1921على التوالي إستمرت المشكلة على الحدود وبعض الجزر القريبة من الأراضي العراقية قائمة وخاصة بعد ظهور النفط واكتشافه بكميات هائلة في تلك المناطق ، وأيضا مطالبة العراق بإطلالة أوسع على الخليج .

وسعت الدولتان لحل هذه المشكلة في العديد من المباحثات التي جرت بينهما وطالبت العراق في أكثر من مناسبة بمنفذ بحري لها على الخليج والمتمثل في جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين ولكن جميع هذه المباحثات باءت بالفشل نتيجة لتعنت الطرفين .

وإستمرت تلك الحالة حتى عام 1961عندما رفض العراق الإعتراف باستقلال الكويت ووصولا بأزمة 2هانيبال 1990.

إن تدهور أسعار البترول في نهاية الثمانينات من القرن العشرين بعد مخالفة نظام الحصص المعمول بها في منظمة الأوبك من قبل بعض دول الخليج وعلى رأسها الكويت سبب مشكلة للإقتصاد العراقي .فطالبت العراق الكويت الإلتزام بنظام الحصص ولكن دون جدوى ، وبالتالي تحول الموضوع من موضوع مشاكل حدودية وجزر ومنفذ بحري وعدم إلتزام بحصص البترول إلى غزو الكويت وإحتلالها .

ورغم صدور العديد من القرارات الدولية التي طالبت العراق بالإنسحاب فإنّ نظامه رفض الإستجابة لأي نداء ، مما دفع قوات التحالف إلى تحرير الكويت بالقوة من الغزو العراقي .

إنّ العدوان الذي إستهدف العراق تحت مظلة الأمم المتحدة ومجموعة من الدول العربية بيّن مدى الإنحطاط الأخلاقي في إستخدام القوة والذي تجاوز كل ما سجله التاريخ من أساليب همجية ، حيث إستخدمت قوات التحالف جميع أنواع الأسلحة في تلك الحرب.

كما أنّ فشل وزراء الخارجية العرب في مؤتمرهم الإستثنائي الذي عقدوه في القاهرة يوم الجمعة

"3" هانيبال 1990في الإتفاق على صيغة لحل الأزمة بالتحكيم أو المصالحة أو التوفيق أو بأية طريقة سلمية في ضوء ما كان العراق قد أعلنه عن إستعداده للإنسحاب من الكويت قطعً الطريق أمام التسوية السلمية العربية للأزمة ودعم الحل العسكري والذي تبنته قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تدرس واحدة من أهم الأزمات السياسية العربية التي أثرت بقوة على العلاقات العربية – العربية ،وأدت إلى ضعف الموقف العربي تجاه المخططات الإستعمارية التي تستهدف إعادة تقسيم الوطن العربي والسيطرة على ثرواته . وتتبين هذه الأهمية من خلال ما يلي:

1. تحليل مواقف الدول العربية من هذه الأزمة وكيفية معالجتها في ظل النظام العالمي الجديد .
2. تحليل ودراسة قدرة العرب على إحتواء مثل هذه الأزمات وحلها بالطرق السلمية دون الحاجة لمساندة أجنبية .
3. تحليل موقف مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة من الأزمة .
4. تحليل ودراسة دور الجامعة العربية من الأزمة باعتبارها تنظيما إقليميا يقع النزاع في إطاره .

أهداف الدراسة :

1. إظهار المواقف والمشاورات التي دارت حول الأزمة العراقية – الكويتية وإنعكاساتها على الصعيدين المحلي والدولي .
2. تحليل الآليات والإجراءات التي إتخذتها كل من العراق والكويت لحل هذه الأزمة .
3. الوقوف على طبيعة الأزمة العراقية – الكويتية والمبادرات العربية والدولية المقترحة لحل هذه الأزمة، ومعرفة مدى نجاح أو فشل تلك المساعي على الصعيدين الدولي والعربي في تحقيق الوفاق بين طرفي النزاع .
4. تبيان أهمية معاهدات الدفاع المشترك الإقليمية (معاهدة الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي ومعاهدة الدفاع المشترك العربية).

مشكلة الدراسة :-

هل كان لمشكلة الحدود ومطالبة الكويت العراق بسداد ديونه وكذلك عدم قبول الكويت تأجير أو بيع جزيرتي وربة وبوبيان للعراق دور في تفاقم وتفعيل الأزمة العراقية – الكويتية التي اندلعت في الثاني من هانيبال عام 1990 ؟

فرضيات الدراسة :

1. تسرع مجلس الأمن الدولي في إتخاذ القرارات المتعلقة بأزمة الخليج الثانية سبب فشل الجهود والمساعي السلمية التي قامت بها بعض الأطراف لإحتواء الأزمة وحلها سلميا .

2. فشل الجهود السلمية لحل الأزمة سببه عدم مراعاتها لمصالح العراق .

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة :

- الحدود الزمانية للدراسة من1990حتى إحتلال العراق من قبل قوات التحالف عام 2003 .
- الحدود المكانية للدراسة : هي منطقة الخليج العربي (العراق والكويت تحديدا).

منهجية الدراسة :

المناهج المستخدمة في الدراسة هي المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة .

الدراسات السابقة :

أ- دراسة الباحث شكري عاشور السويدي ، النظام الإقليمي العربي وحرب الخليج الثانية "دراسة تحليلية " جامعة قاريونس 1997، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها هشاشة النظام العربي وعدم تماسكه فقد أظهر التحليل أن الدول المكونة لهذا النظام لم تتخذ موقفا موحدا ضد الإجتياح العراقي للكويت بل إنقسمت على نفسها بوضوح إزاء هذا الإجتياح . فعلى الرغم من أن الجميع قد أعلن أنه لايقبل الإجتياح من حيث المبدأ، إلا أن الطريقة التي تصرفت بها بعض الدول العربية جاءت مساوية من الناحية العملية لتأييد العراق وليس الإنقسام بجديد في النظام الإقليمي العربي . بل إن العكس هو الصحيح . فالصراع بين الدول العربية ظاهرة مزمنة منذ نشأة النظام العربي،يشتعل حينا ثم يهدأ تحت وطأة عامل أو آخر قد يكون عدوانا أو تهديدا خارجيا أو تغييرا في نظام عربي حاكم أو اخر. ولكنه كما سبق أن رأينا لا يحل بل ولايسوى عبر الزمن. وهكذا يعود ليبرز من جديد في أول فرصة سانحة . هكذا هدأ الصراع حول ضم الملك عبد الله للضفة الغربية في عام 1950ولكنه لم يحل . وهدأ الصراع في المغرب العربي أكثر من مرة ولكنه لم يحل . وهدأ الصراع العراقي – الكويتي بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم في العراق عام 1963 ولكنه لم يحل . وهدأ الصراع الفلسطيني مع عدد من الأقطار العربية أكثر من مرة ولكنه لم يحل..... الخ .

تقسيمات البحث:-

الفصل الأول / طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية.

- المبحث الأول / طبيعة الأزمة ومفهومها.
- المبحث الثاني / جذور الأزمة وأسبابها.
- المبحث الثالث / المبادرات الدولية لحل الأزمة.

الفصل الثاني / تأثير الجهود الدولية على الأزمة ومحاولة إحتوائها

- المبحث الأول / الإتفاقيات والمؤتمرات الدولية لحل الأزمة .
- المبحث الثاني / الحملة الإعلامية ضد العراق.
- المبحث الثالث / المواقف العربية والدولية من الأزمة .

الفصل الثالث / تطورات الأزمة

- المبحث الأول/ المحاولات الأولى لمعالجة الأزمة.
- المبحث الثاني / الأمم المتحدة والأزمة.
- المبحث الثالث/ الغزو وتداعياته على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

المحتـــويـــات

الآيـــــــــــة القرآنيـــــــــــــة

الإهـــــــــــــــــــــداء

شكـــــــــــــــــــــــر وتقدير

المقدمة.....4- 8

أهمية الدراســـة 6

مشكلة الدراســـة 6

فرضيات الدراسة 7

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة 7

منهجية الدراســـة 7

الدراسات السابقة 7

الفصـــل الأول

طبيعة العلاقات العراقية ـ الكويتية

المبحث الأول / طبيعة الأزمة ومفهومها.....10 - 26

المبحث الثاني /جذور الأزمة وأسبابها..... ..... 27- 60

المبحث الثالث / المبادرات الدولية لحل الأزمة..... .....61 - 84

الفصل الثاني

تأثير الجهود الدولية على الأزمة ومحاولة احتوائها

المبحث الأول / الاتفاقيات والمباحثات الدولية لحل الأزمة..... .....85- 115

المبحث الثاني / الحملة الاعلامية ضد العراق..... ....116 – 136

المبحث الثالث / المواقف العربية والدولية من الأزمة..... .....137 - 163

الفصـــل الثالث

تطورات الأزمة

المبحث الأول /المحاولات الأولى لمعالجة الأزمة.....164 - 179

المبحث الثاني / الأمم المتحدة والأزمة.....180 – 198

المبحث الثالث / الغزو و تداعياته على الصعيدين الإقليمي والعالمي ..... 199 - 218

الخاتمـــــة و نتائج الدراسة..... 219- 223

قائمة المصادر والمراجع..... 224- 227

الفصـــــل الأول

الفصل الأول: طبيعة العلاقات العراقية - الكويتية

تمهيد:

تأزمت العلاقات العراقية الكويتية بعد نهاية الحرب العراقية – الإيرانية عام 1988، وبعد مايزيد عن العام من توقف القتال بين العراق وايران . بدأت تلوح في أفق الخليج مايشير إلى هذه الأزمة.

وكان من أسبابها خروج العراق من حربه مع ايران مثقلا بالديون ومنهارا إقتصاديا وانخفاض أسعار النفط بسبب زيادة تصدير النفط من قبل الكويت وبعض الدول الأخرى المصدرة مما أثر سلبيا على العراق وأدى إلى إنهيارإقتصاده. كما أن الخلاف الحدودي بينهما ساهم في تأزم العلاقات بين البلدين.

لكل ما سبق كانت أمام القيادة العراقية خيارات عدة للتعامل مع هذه الأزمة في مقدمتها الإيحاء باستخدام القوة من دون استخدامها فعلا بهدف جس النبض ومعرفة النيات المخفية للكويتيين نحو العراق . والأبعد من ذلك معرفة الطريقة التي سيتصرف بها الأمريكان وقياس نياتهم الحقيقية بناء على نوع رد الفعل.

أما الخيار الثاني فكان دفع الأمور إلى تسوية سياسية سلمية تعيد للعراق جزيرتي وربة وبوبيان وحقول نفط الرميلة عبر الاتفاق السلمي بالتراضي وإسقاط الديون والإسهام الفعال في برنامج إعادة البناء.

أما الخيار الثالث فكان الدفع في إتجاه تغيير نظام حكم ال صباح في الكويت . وتشجيع قدوم حكومة بديلة تنهج سياسة تعاون وتفاهم مع العراق.[1]

وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية لمعرفة أسباب الغزو العراقي للكويت وذلك من خلال ثلاثة مباحث وهي:-

المبحث الأول/

طبيعة الأزمة ومفهومها.

المبحث الثاني/

جذور الأزمة وأسبابها.

المبحث الثالث/

المبادرات الدولية لحل الأزمة.

---

(1) سعد البزاز ، حروب بلا آخرى (التاريخ السري لحرب الخليج) الطبعة الثالثة، عمان – الأهلية للنشر والتوزيع ، 1993، ص28.

المبحث الأول/ طبيعة الأزمة ومفهومها :

في هذا المبحث سنتناول بالبحث والتحليل مفهوم الأزمة ومراحل تطور دراستها في العلوم السياسية كما سنتناول الآليات الودية وغير الودية التي إستخدمت في معالجة هذه الأزمة ومامدى فعاليتها في ايجاد حل سلمي ومرضي لطرفي النزاع .

مفهوم الأزمة السياسية:

((تعني كلمة الأزمة في اللغة الضيق والقحط ، ويقال أزّم الزمان بمعنى اشتد القحط)).(1)

((وهي تحول فجائي عن السلوك المعتاد ، وتعني سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة إتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة حربية. والأزمة عكس الصراع والذي يعني التعارض في المصالح)).(2)

والمعنى الأجنبي لكلمة أزمة (Crisis) نشأت عن الكلمة اليونانية (كرينو) بمعنى يقرر ، وهي تعني نقطة تحول أو نقطة فاصلة ، وقد جرى استخدام هذا اللفظ بطريقة إجمالية عامة في كثير من المواقف.

وبالرغم من ذلك يتم استخدام الكلمة كإشارة إلى موقف خطير أو موقف محتر ، ولكنه مازال بلا تحديد متفق عليه بين الكتّاب في هذا المجال.

كما أن سياسة الأزمة تعنى بفض أزمة محددة من حيث الزمان والمكان ، وهي معالجة جزئية لموقف ودون اعتبار للأبعاد الأشمل في الأمد البعيد ، أما سياسة الصراع فهي تسعى إلى تحقيق الهدف القومي بما يعني إطلاق أبعاد الحركة دون قيد بحيث يكون هذا الهدف هو الحافز الدائم خلف كل قرار في هذه العملية.

والأزمة أيضا تختلف عن إدارة الأزمة حيث تعني الأخيرة التلاعب بعناصر الموقف بما في ذلك التلويح باستخدام القوة بشكل يضمن المصالح القومية دون التورط في صدام عسكري مباشر.

ويعرفها "أوران يونج* " ((بأنها مجموعة من الأحداث السريعة التلاحق التي تزيد من أثر قوى عدم الإستقرار في النظام الدولي أو في أي من نظمه الفرعية فوق المستويات المعتادة الطبيعية وبشكل ملحوظ حيث يزيد من إمكانية وقوع العنف في المجتمع الدولي)).(3)

أما " الستربوخان " فيعرف الأزمة الدولية ((بأنها تحدي مقصود أو إستجابة مقصودة من جانب كل أطرافها

---

(1) د. محمود وهيب السيد ، الدائرة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية كنموذج لإدارة الأزمات السياسية بالنظام العالمي الجديد ، د.ط ، القاهرة - دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1996، ص18.

(2) د. محمود وهيب السيد ، أزمة احتلال العراق للكويت (المحددات – التداعيات – النتائج) ، د.ط ، القاهرة - دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، د.ت.ن، ص 18-19.

(3) د. محمود وهيب السيد ،الدائرة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية ، مرجع سابق ، ص 18، 19، 21 .

* أوران يونج هو أستاذ العلوم السياسية والحكم الدولي والمؤسسات العالمية بجامعة كاليفورنيا.

بحيث يتصور كل منهم أن هذه الأزمة يمكن أن تغير مجرى التاريخ لصالحه)). [1]

وترى " كورال بل* " أن المعيار المهم في تعريف الأزمة الدولية هو أن موقف الأزمة يدخل تغييرا جذريا في طبيعة العلاقة بين أطراف ما نتيجة لتصاعد الصراع بين هذه الأطراف.

أما " وليام كواند* " فيعرف الأزمة الدولية ((بأنها مزيج من المفاجأة والخطر وعدم اليقين)). [2]

وقد عرفها البعض الآخر ((بأنها تجنب الحرب العفوية والتي يعنيها البروفسور " الكسندر جورج ** بأنيسا الحرب التي لا يرغب فيها أو يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة الدبلوماسية والتي يمكن أن تحدث في أي وقت خلال مراحل الأزمة)). [3]

كما أن " سموحي فوق العادة *** في كتابه الدبلوماسية الحديثة يُعرف الأزمة الدولية بأنها ((عبارة عن خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر حول موضوع قانوني أو بسبب حادث طارئ أو إجراء تتخذه إحداهما ويثير تعارضا في مصالحها الإقتصادية أو العسكرية أو السياسية يؤدي إلى تعديل رئيسي في الأوضاع الراهنة . ويوافق هذا الخلاف تباين في وجهات نظر كل طرف من حقيقة هذا الإجراء نتيجة عدم إقتناع كل طرف بالحجج والأسباب الفعلية التي يتذرع بها الطرف الآخر)) . [4]

فالأزمة الدولية تعني إذن ((تدهورا خطيرا في العلاقات بين الدول نتيجة لتغير البيئة الداخلية أو الخارجية للأطراف، هذا التدهور يجعل صُناع القرار يدركون أن هنالك تهديدا للقيم والأهداف الرئيسية لسياستهم ويزيد إحتمال قيام أعمال عسكرية للرد على هذا التهديد)). [5]

ويقصد بها من المنظور السياسي ((خلاف محدد الهدف ينشأ عنه وجود مطالب متعارضة حول مشكلة معينة من جانب طرفين أو أكثر يميلون إلى تولي أمر ومعالجته بأنفسهم وقد يتحول إلى أزمة يصعب السيطرة عليها نتيجة زيادة ملحوظة في تبادل التهديدات العدائية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تصعيد النزاع . فالنزاعات السياسية تمس المصالح الحيوية لأطراف النزاع وتستهدف التشكيك بمسلكية إحدى الدول في علاقاتها الخارجية أو السيطرة على أجزاء من أراضي دولة أخرى أو حق من حقوقها التاريخية)). [6]

---

(1) المرجع السابق ، ص 21 .

(2) نفس المرجع ، ص 21 .

(3) نفس المرجع ، ص 25 .

(4) سموحي فوق العادة ،الدبلوماسية الحديثة ، د . ط ، طرابلس – الدار الجماهيرية للنشر ،1977 ، ص 360 .

(5) د. محمود وهيب السيد ،الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية ، ص25.

(6) سموحي فوق العادة ، مرجع سابق ، ص360 .

* كورال بل هي دبلوماسية أسترالية سابقة وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة ساسكس .

* وليام كواند هو عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي الأسبق.

** الكسندر جورج هو أستاذ العلاقات الدولية السابق بجامعة ستانفورد بولاية كاليفورنيا .

*** سموحي فوق العادة هو مؤلف ومترجم لبناني .

وقد إختلفت الآراء بصدد التمييز بين الصراعات السياسية والنزاعات القانونية ، حيث ذهبت بعض الاتجاهات إلى التمييز بين النزاعات القانونية والسياسية على اعتبار الوسيلة المستخدمة في تسويةالنزاع ، فإذا كانت الوسيلة سياسية فالنزاع يكون سياسيا ، وإذا كانت الوسيلة المستخدمة لتسوية النزاع قانونية فالنزاع يعدُّ نزاعا قانونيا ، أما الإتجاه الثاني فينظر إلى اعتبار النزاعات القانونية يمكن تسويتها من قبل طرف ثالث ، بينما لا يمكن تسوية النزاعات السياسية إلا من قبل المتنازعين.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الأزمة الدولية هي عبارة عن خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر على نقطة قانونية أو تناقض في المصالح الوطنية الحيوية نتيجة لتعارض بين إرادات الطرفين أو الأطراف المتنازعة وفق تغيير أنماط سلوكية حول القيم والأهداف والمصالح التي يصعب التوفيق بينها وقد تكون نزاعات مرتبطة بخلافات حدودية أو خلافات سياسية وقانونية واقتصادية.[1]

تطور دراسة الأزمات في العلوم السياسية :

لقد مرت دراسة الأزمات السياسية بثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى تمتد حتى الحرب العالمية الثانية ، بل ويمكن مدها حتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين ، أما المرحلة الثانية فقد بدأت في الستينيات ، حيث كانت الدراسة في مراحلها الأولى وتمت أساسا في إطار من الروايات التاريخية للأحداث التي تؤدي إلى الإنتقال من حالة السلم إلى حالة الحرب ، أو كانت دراسة ملازمة لعلم التاريخ في بحثه لأسباب الحروب وبخاصة الحروب الكبرى .

أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة التي بدأت وتطورت فيها الدراسات السياسية للأزمات مستخدمة مناهج وأدوات التحليل العلمية الحديثة المنتمية إلى علم السياسة ، وقد بدأت مرحلة الدراسة العلمية هذه على يد الأستاذ " شارلز ماكليلاند " حين كتب بحثه الشهير عن الأزمات الدولية الحادة في عام 1961.

ومن المعلوم أن محاولة تقديم نظرية علمية متكاملة للأزمة السياسية هي عملية محفوفة بالمخاطر وذلك لأنه لا يوجد إتفاق تام بين الفقهاء على ما يعنيه مفهوم النظرية ، لذا فإن إختلاف فقهاء وعلماء الإجتماع أمر طبيعي لذلك فإن ما نعرضه هنا هو أقرب إلى المحاولات منها إلى بناء نظرية كاملة ، وبناء عليه يكون من الأنسب كما ذهب بعض الفقهاء أن نتحدث عن فقه وتحليل منهجي بدلاً من الحديث عن نظرية أو حتى إدارة الأزمة.[2]

ويعتبر "روبرت ماكنمارا* " أول من سلط الضوء ولفت نظر الباحثين إلى مصطلح معالجة الأزمات السياسية الدولية، حيث قرر في أعقاب زوال الخطر الناشئ عن أزمة الصواريخ السوفياتية بكوبا

---

(1) المرجع السابق ، ص 160.

(2) محمود وهيب السيد، أزمة احتلال العراق للكويت (المحددات – التداعيات – النتائج)مرجع سابق ، ص 12.

* روبرت ماكنمارا هو وزير الدفاع الأمريكي الأسبق أثناء أزمة الصواريخ السوفيتية بكوبا عام 1962.

عام1962 أنه لم يعد هناك مجال للحديث عن الإستراتيجية وإنما عن معالجة الأزمات فقط.(1)

فقد كانت معالجة الأزمات تمارس على مر التاريخ في النزاعات السياسية أوالحربية وفق مسميات أو مدلولات مختلفة كالدهاء أوالخبرة السياسية وكان غياب أوبروز هذه المسميات هو الذي يلعب دورا كبيرا في صناعة الأحداث ، وكان للتطور في أدوات ومناهج دراسة التاريخ وحفظ المعلومات وسهولة إسترجاعها الدور البارزفي المساعدة على نبش ذاكرة الأزمات التاريخية وظروف نشأتها وما إتبعه القادة السابقون في إدارتها والعمل على حلها.

ويعتبرموضوع إدارة الأزمات من أدق المشاكل التي تواجه الجهود العلمية لتنظيرالصراع الدولي، فالحاجة إلى إدارة صراع دولي تقتضي الإعتراف المسبق بوجود أزمة بين دولتين أو أكثر تستلزم تصدي قيادات هذه الدول لها بالمعالجة والإدارة ،والحكم على موضوعية الأزمة يقتضي بدوره حسم طبيعتها.(2)

ولعل أبرز مثال على ذلك كما سبق القول أزمة الصواريخ السوفيتية بكوبا عام 1962حيث كان أمام الرئيس الأمريكي الأسبق (جون كنيدي) أن يختار بين أمرين هما:-

1.أن ينصاع لرأي العسكريين الفني القائل بضرورة الإقتراب من الخطوط الملاحية للسفن السوفيتية الحاملة للصواريخ النووية إلى كوبا بحيث يمنعها من الإقتراب من المنطقة الملتهبة وفي نفس الوقت إعطاء أكبر مجال لعمل قاذفات القنابل الإستراتيجية الأمريكية.

2. يعطي للتجربة مجالها التطبيقي وذلك بإعطاء الفرصة للطرف الأخر للتراجع الذي يحفظ له كرامته.

وقد كان الرئيس جون كنيدي من الحكمة بحيث إستفاد من تجارب السابقين وأختار الأمر الثاني مما وقى البشرية جميعها ويلات حرب نووية مدمرة ، الأمر الذي لم يكن مع "جورج بوش " وسياساته من بعد ، حيث مالت تصرفات الإدارة الأمريكية وقرارات مجلس الأمن إلى التصعيد والترهيب ودبلوماسية القوة ، دون أن تترك فرصة للحكم العراقي للحصول على أي مقابل للإستجابة لهذه القرارات ، أو حتى مجرد الفرصة الكافية للبحث عن مخرج لهذه الأزمة وإيجاد حل مناسب لكافة مشاكله مع الكويت .

ولعلّ ما إتضح عند معالجة أزمة إجتياح العراق للكويت في الثاني من هانيبال 1990إيتفق واستقراء تجارب وحكم التاريخ ، حيث صمم التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على عدم الإنصياع لرغبات وأطماع الرئيس صدام حسين وإضاعة الفرصة لإسترضائه ، بل كرسوا جهودهم ووقتهم في تجميع القوى العالمية ضدّه وإسباغ الشرعية الدولية على عمليات مقاومته ،وبناءً عليه فإن الأهمية القصوى لدراسة

---

(1) المرجع السابق ،ص 12 ،13.

(2) نفس المرجع ،ص 13.

الأزمة السياسية تنبع من خطورة الأزمات الدولية في الوقت الحاضر ، فإذا نظرنا إلى التطور الهائل (الكمي ، النوعي) في أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها بعض الدول لوجدنا أن الهدف منه هو المحافظة على أمنها وتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى ونظرا للتداخل في المصالح والإهتمامات بين الدول وزيادة ترابطهم وتأثرهم معا من جراء الثورة الهائلة في الإتصالات.[1]

كما أن الأمر الأكثر خطورة في مفهوم إدارة الأزمات في عالمنا المعاصر هو الإعتقاد السائد في أن الأزمة في حد ذاتها ظاهرة مجردة عن إرادة البشر ، أي أنها ظاهرة خارجة عن حدود ومسؤولية الإنسان خاصة إذا كانت الأزمة تتعلق بظواهر طبيعية أو اضطرابات بيئية.

وهكذا يتضح لنا أن الخطأ في إدارة الأزمة السياسية قد يؤدي إلى نتائج تكون من الجسامة والخطورة بحيث يصعب تداركها وإصلاحها ويكون على البشرية أن تدفع ثمنا باهظا لتلافي آثارها.

وفي عبارة أخرى إن العاملين الحاسمين اللذين فرضا هذه الأهمية وبرزاها في نفس الوقت هما:

العامل الأول:- خطورة الآثار المترتبة على التراخي في الإسراع لنزع فتيل الأزمة المعاصرة ومعالجتها على نحو يؤدي إلى تفاقمها وانفجارها.

وقد أكدت كورال بل على هذه الخطورة بقولها: " إن تنافس صناع القرار في الماضي كان يشبه تنافس المتسابقين في مباراة لسباق السيارات من حيث حجم المجازفة التي كان كل منهم على أستعداد لقبولها من أجل الفوز إذ كان بوسع كل منهم أن يصدم سيارة زميله ليقذف به خارج السباق ، أما اليوم فإن هؤلاء المتسابقين يدركون تماما أنهم رغم حرص كل منهم على الفوز ، فإن كل منهم أيضا يعلم تماما أنه يقود سيارة مليئة بالمفرقعات وإن اصطدامه مباشرة بزميله قد لا يؤدي إلى نهاية زميله فقط وإنما نهايته هو أيضا ".[2]

العامل الثاني:- هو الطبيعة الخاصة للأزمات الدولية وذلك من حيث أنها على الرغم من وقوعها في المجرى العام لهذه العلاقات وبين تيارات المقاطعة (الصراع الدولي) إلا إنها أشبه ما تكون بالدوامة التي تستقل بقوانين خاصة تحكم تحرك مياهها على نحو أسرع من حركة المياه في باقي مناطق النهر وتوجيه إتجاه هذه الحركة على نحو دائري مغاير لإتجاه التيار شمالا وجنوبا ، والدولة السابحة في هذا النهر قد يمكنها التقدم رغم التيارات المعاكسة(الصراع) ببعض الجهد إلا إنها كثيرا ما تحتاج إلى جهد أكبر وأسرع للإفلات من خطر الغرق من هذه الدوامة.

---

(1)المرجع السابق ،ص13- 16.

(2) نفس المرجع ، ص 17 .

وإذا كان الفقه السياسي المعاصر قد أولى الأسباب المؤدية لنشوء الأزمة إهتماماً كبيراً بهدف التصدي لهذه الأسباب والقضاء على مظاهر التوتر والضعف فيها فإن إهتمام هذا الفقه بعملية الأزمة بعد نشوء الظاهرة بهدف إدارتها وحلها لا يقل عن إهتمامه بالتصدي لأسبابها . ولعل هذا هو ما دفع الدول الأوروبية إلى إنشاء مركز مقره فينا ويختص بمنع الأزمات والمنازعات كما يختص بتقديم العون إلى مجلس المؤتمر في مجال تقليص أخطار النزاعات والأزمات ، كما تبنت الأمم المتحدة سياسة الدبلوماسية الوقائية التي تعتمد على استشعار الأزمة السياسية قبل وقوعها والتدخل لحلها قبل ظهورها.(1)

الأليات المختلفة لحل الأزمة:

لم تكن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لفض المنازعات والمشاكل والأزمات التي تحدث بين الدول، فقد اتجهت الجهود منذ القدم إلى الطرق السلمية لتسوية الخلافات ، ومن الحكمة والحنكة أن تلجأ الدول إلى الطرق السلمية لفض النزاعات والأزمات فيما بينها، وعلى هذا الطريق عقدت عدة مؤتمرات لإحلال فكرة التسوية في الأزمات ، والمنازعات الدولية وذلك بالطرق السلمية ، ثم زادت الرغبة الصادقة من أجل محو شبح الحروب والفناء ، فدفعت العالم في القرن العشرين إلى إنشاء منظمات عالمية وإقليمية تسهر على حفظ السلام وتسوية الأزمات بالطرق السلمية. (2)

وبالإضافة إلى ذلك فإن مواثيق المنظمات الإقليمية والدولية جميعاً تنص صراحة على ضرورة تسوية الأزمات بالطرق السلمية والودية التي تحدث ما بين الدول الأعضاء فيها ، والأمثلة على ذلك كثيرة مثل جامعة الدول العربية والتي ينص ميثاقها في المادة الثانية على ((أن للدول الأعضاء الحرية الكاملة في إقامة تعاون أوثق وروابط أقوى فيما بينها وأن تعقد لذلك مانشاء من الإتفاقات لتحقيق هذه الأغراض ، كما ينص الميثاق على توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لإستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها)).(3)

ويتألف الميثاق من عشرين مادة تتعلق بأغراض الجامعة وأجهزتها والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء وغير ذلك من الشؤون ، والإتحاد الإفريقي الذي ينص ميثاقه على ((العدالة والمساواة وحماية حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ الديمقراطية والحرص على تحقيق الحكم الرشيد وسيادة القانون)). (4)

والإتحاد الأوروبي الذي ينص ميثاقه على ((إن شعوب أوروبا وهي تنشئ إتحادا أوثق فيما بينها تعتزم

---

(1) المرجع السابق ، ص 17 ،18 .

(2) رمضان بن زير، العلاقات الدولية في الشرق، الطبعة الاولى، مصراتة – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 1989، ص167.

(3) سيوني محمد شريف، 2009 ، ٧٢ File ١٧ محلد جديد / ميثاق الحقوق الاساسية للاتحاد الاوروبي.html ، ص١.

(4) نفس المرجع ، ص١.

التشارك في مستقبل آمن قائم على القيم المشتركة)).[1]

ميثاق الإتحاد الأوروبي من 54 مادة وبدأ العمل به في الكانون 2000 وغيرها من تلك المنظمات.[2]

ويتألف كما أن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تقضي ((أن يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن الدوليين عرضة للخطر)).[3]

ومن هذا المنطلق نجد أن طرق فض الأزمات والمنازعات تنقسم إلى طرق ودية وطرق غير ودية ، فالطرق الودية يقصد بها تسوية أو إنهاء النزاع أو الأزمة عن طريق إتفاق متبادل بين الأطراف المتنازعة ، في حين يقصد بالطرق غير الودية فرض القوة أو التهديد باستخدامها على طرف أو عدد من الأطراف المتنازعة ، ولكن إنهاء الأزمات بالقوة الإكراهية يعتبر أمر غير مرغوب في العلاقات الدولية.[4]

لقد جاء في المادة (23) الفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة:(يجب على أطراف أي نزاع من شأن إستمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريقة المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها إختيارهم).[5]

وعند البحث عن الطرق المختلفة لفض النزاعات والأزمات السياسية التي قد تنشأ بين بعض الدول بسبب تعارض المصالح والأهداف يجب معرفة أنسب الطرق لمعالجة هذه النزاعات ، وتنقسم هذه الطرق إلى طرق ودية وطرق غير ودية .

أولا :- الآليات الودية لتسوية الأزمات والنزاعات الدولية وهي أربع آليات:-

1- الاليات أوالطرق الدبلوماسية وتشمل المفاوضات ، المساعي الحميدة ، الوساطة ، التحقيق، التوفيق.

2- الآليات أوالطرق السياسية التي ظهرت مع ظهور عصبة الأمم ثم في ميثاق الأمم المتحدة.

3- الاليات أوالطرق التحكيمية.

4- الاليات أوالطرق القضائية.

الطرق أو الاليات الدبلوماسية:

الاليات الدبلوماسية هي وسيلة من وسائل فض النزاعات بين الدول بالطرق السلمية وذلك حفاظا على الأمن والسلم الدوليين وتشمل المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة والتحقيق والتوفيق .

---

(1) المرجع السابق، ص1.

(2) نفس المرجع ص 1.

(3) رمضان بن زير ، مرجع سابق، ص167-169.

(4) أحمد مرعان ، قانون العلاقات الدولية ، الطبعة الثانية ، بيروت – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1993 ، ص 412.

(5) رمضان بن زير ، مرجع سابق ص 169.

أ. المفاوضات :

معظم الخلافات الدولية تحل بواسطة مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المفاوضات الدبلوماسية التي يقوم بها رؤساء الدول أو وزراء الخارجية ، أومن يوكل إليه القيام بتلك المهمة أو يكون ذلك داخل مؤتمر دولي يعقد بقصد البحث عن حل لأحدى المشاكل الدولية . وفي بعض الحالات ينص صراحة على إتباع هذه الوسيلة الدبلوماسية المباشرة في بعض المعاهدات الدولية ويجعل منها شرطا أساسيا لابد من توافره قبل الإلتجاء إلى التحكيم أو القضاء الدولي.[1]

وتسمى هذه المفاوضات بالمفاوضات الإعتيادية المباشرة لأنها السبيل الأول المعتاد اللجوء إليه من طرف دولتين من الدول لمعالجة إشكالية محل خلاف أو نزاع بينهما.(2)

كما أن الهيئة الحاكمة في كل دولة لها مستشارون قانونيون ينصحون دولهم إما بالمضي قدما في عرض نزاع ما على محاكم دولية ، أو الإمتناع عن ذلك وحل النزاع عن طريق تسوية سياسية إذا كانت الأدلة القانونية غير كافية. وهذا لا يعني أن المفاوضات السياسية تكون بالضرورة ناجحة في أغلب الأحيان ، وخاصة في حال غياب طرف ثالث يخفف من حدة التوتر ويقرب وجهات نظر الأطراف المتنازعة . فعدم وجود وسيط يخفف من حدة التوتر قد يدفع بالطرف القوي في المفاوضات إلى عدم تقديم تنازلات . الأمر الذي قد يترتب عنه فشل المفاوضات وازدياد حدة النزاع أو الأزمة.[3]

فالمفاوضات وسيلة أولية لفض النزاعات والأزمات الدولية كما جاء بالمادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة ، حيث أوجبت على الدول المتنازعة اللجوء إلى المفاوضات عند نشوب نزاعات بينها.

كما أن المفاوضات المتعددة الأطراف أو الثنائية تلعب دورا في تحسين العلاقات الدولية وإنهاء النزاعات والأزمات الناشئة بينهما. فالمفاوضات وسيلة لا تلزم الدول بقبولها مبدئيا إلا في حالة وجود معاهدة دولية بين أطراف النزاع القائم(وتأخذ المفاوضات في العادة طريقة مباشرة تتقابل فيها الأطراف المتنازعة لمناقشة خلافاتها دون وجود وسيط ثالث أو طريقة غير مباشرة عن طريق قيام طرف ثالث بدور الوسيط بين الأطراف المتنازعة).[4]

يمكننا القول : إن المفاوضات تلعب دورا أساسيا وفعالا في حل الأزمات والنزاعات السياسية وتنظيم

---

(1) د.عبدالعزيز محمد سرحان، مصير الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج "امتزاج الشرعية الدولية أم الانزلاق نحو الهيمنة الأمريكية" د . ط ، القاهرة – دار النهضة العربيةللنشر ، د.ت ، ص 75.

(2) د. فاروق محمد العدلاوي ، الدبلوماسية الوقائية في المسألة العراقية في ضوء الهيمنة الأمريكية على الهيئات والمنظمات الدولية ، الطبعة الأولى ، عمان– دار روائع محمد العدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004،ص 90.

(3) د. مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، قضايا وأزمات دولية معاصرة (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى ، طرابلس – المؤسسة الدائمية للطباعة والنشر ، الكائون 1990، ص 80،81.

(4) مسوحي فوق العادة مرجع سابق،ص 350-356.

العلاقات الدولية بين أطراف النظام الدولي من خلال الدخول في مفاوضات متعددة أو ثنائية الأطراف من أجل الحوار والمناقشة حول الأمور المتعلقة بالتفاوض بحيث لا توجد عواقب تهدد الأمن والسلم الدوليين.

ب. المساعي الحميدة :

((وهي عامل ودي تقوم به دولة ثالثة في حالة ما لم تؤد المفاوضات المباشرة بين الدولتين المتنازعتين إلى حل النزاع.

لقد وضعت إتفاقية لاهاي لعام 1907 في المادة الثانية الخاصة بتسوية المنازعات والأزمات الدولية بالطرق السلمية القواعد المتعلقة بالخدمات الودية والوساطة والمساعي الحميدة حيث تم إتفاق الدول المتعاقدة على أن تلجأ بقدرما تسمح به الظروف إلى وساطة دولة أو دول صديقة قبل أن تشتبك في الحرب من أجل فض النزاع بينهما.

فتدخل طرف ثالث لمحاولة فض النزاع سلمياً يُعرف في القانون الدولي بالمساعي الحميدة ، ودور الطرف الثالث في المساعي الحميدة هو دور حض يقتصر فقط على محاولة إقناع الأطراف المتنازعة للدخول في مفاوضات لفض النزاع سلمياً)) .[1]

ومن الأمثلة على المساعي الحميدة هي تلك المساعي التي قام بها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في إنهاء النزاع بين مصر وليبيا سنة 1977 ، وكذلك المساعي الحميدة التي قامت بها منظمة المؤتمر الإسلامي خلال مؤتمرها المنعقد في الرياض عام 1980بخصوص تشكيل لجنة للمساعي الحميدة بين العراق وإيران بهدف وضع حد للحرب الدائرة بينهما ، وكذلك المساعي الحميدة للملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية لإنهاء النزاع بين العراق والكويت في 28 النوار 1990.[2]

يمكننا القول أن المساعي الحميدة هي إحدى الوسائل الدبلوماسية السلمية التي تستخدم في تسوية النزاعات بين الأطراف المتنازعة عبر سلسلة من اللقاءات غير المباشرة لوقف إستخدام القوة وإنهاء حالة الحرب بين الدولتين.

ج. الوساطة:

((هي إحدى أساليب فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية كما جاء بالمادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة بالفقرة الأولى وهي أيضا مسعى ودي تقوم به دولة ثالثة من أجل إيجاد حل للنزاع القائم بين دولتين)).[3]

والفرق بين المساعي الحميدة والوساطة هو أن الدولة التي تقوم بالمساعي الحميدة تكتفي بالتقريب بين

---

(1) د.مصطفى عبدالله أبوالقاسم خشيم ، مرجع سابق، ص 81.

(2) د. فاروق سجدانوي ، مرجع سابق،ص 91.

(3) رمضان بن زير ، مرجع سابق، ص 171.

وجهات النظر للدولتين المتنازعتين وحثهما على إستئناف المفاوضات لحل النزاع دون أن تشترك هي في ذلك،بينما تشترك الدولة التي تقوم بالوساطة في المفاوضات وليس لما تعرضه الدولة الوسيطة أي صفةإلزامية للدول المتنازعة كما جاء باتفاقية لاهاي الخاصة بتسوية المنازعات في المواد(4-7) من الإتفاقية.(1)

ويجب أن يتمتع الوسيط بثقة الطرفين المتنازعين لأن هذه الثقة تمكنه من أداء مهامه التي كلف بها بكل يسر وسهولة . وبالتالي تكون النتائج مرضية لكلا الطرفين . والأمثلةعلى ذلك وساطة الكونت برنادوت الذي عينته الجمعية العامة وسيطا للأمم المتحدة في عام 1948 لإيجاد تسوية سلمية للنزاع العربي- الإسرائيلي والذي اغتالته عصابة شتيرن الصهيونية في الفاتح 1948. ويمكن في هذا السياق أيضا الإستدلال بعدد من الأمثلة على مهام الوساطة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة في الأزمة الكوبية – الأمريكية بخصوص نصب الصواريخ الروسية في كوبا عام 1962، وأيضا المهمة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي أنان) في شهر فيفري1998 لإيجاد مخرج سلمي لأزمة مفتشي اللجنة التابعة للأمم المتحدة الخاصة بالتفتيش عن الأسلحة العراقية ، والتي نجح فيها بالتوصل إلى إتفاق مع العراق تمّ توقيعه بتاريخ 1998/2/23 يقضي بفتح القصور الرئاسية أمام خبراء اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة(يونسكوم).(2)

د. التحقيق:

أشارت المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة الفقرة الأولى إلى التحقيق باعتباره أيضا أسلوب لفض النزاعات الدولية بالطرق السلمية . حيث إن القصد منه إيضاح حقيقة الوقائع المختلف عليها حتى تكون المناقشة مستندة إلى أساس من الوقائع الصحيحة والثابتة.(3)

فالدول المتنازعة قد توافق أحياناعلى تعيين هيئة أو لجنة تكلف بمهة التحقيق في أسباب النزاع أوعلى الأقل في بعضها،ومن ثم تقدم إقتراحاتها للطرفين المتنازعين من أجل مناقشتها.غير أن الأطراف المتنازعة ملزمة بقبول الحقائق أو التوصيات التي تتوصل إليها لجنة التحقيق وإن كانوا في معظم الأحيان لا يقبلون بها.(4)

ولقد لجأت عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة إلى التحقيق في مناسبات شتى والهدف من التحقيق الذي تقوم به المنظمة الدولية يقتصر على جمع المعلومات والإحاطة بدقائق الموضوع أو المشكلة . وقد أصبح من الضروري لتحقيق هذا الهدف أن تنتقل لجنة التحقيق إلى المكان الذي توجد به هذه الوقائع والذي يمكن من

---

(1) المرجع السابق، ص 171.

(2) د. فاروق محلاوي ، مرجع سابق، ص 92،93.

(3) رمضان بن زير، مرجع سابق ، ص 171، 172 .

(4) د. مصطفى عبدالله ابوالقاسم حشيد، مرجع سابق، ص 81 .

داخله جمع المعلومات المطلوب الوقوف عليها، وأصبح أيضا من حق لجنة التحقيق أن تقترح الحل الذي تراه مناسبا للمشكلة أو النزاع الذي قامت بدراسته ومن أمثلة ذلك تشكيل الأمين العام للأمم المتحدة لجنة التحقيق في إدعاء الكويت باقتحام قوات عراقية جزيرة بوبيان في 1991/8/30 وتقديم تقرير بذلك إلى مجلس الأمن.[1]

و. التوفيق أو المصالحة:

وهوأيضا وسيلة من وسائل فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية كما جاء بالمادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة بالفقرة الأولى منه . والتوفيق كأسلوب يدمج بين كل من أسلوبي الوساطة والتحقيق . فالطرف المكلف بالوساطة من جانب الأطراف المتنازعة يتقصى الحقائق المتعلقة بالنزاع ويقترح حلولا . أما التوفيق فيعتبر أكثر شكلية وأقل مرونة من الوساطة. فعدم قبول مقترحات الوسيط يؤدي إلى إقتراح حلول أخرى بديلة. وهو أمرغير ممكن في حالة التوفيق الذي يعني صدورتقرير واحد غير ملزم يحاول بقدر الإمكان التوفيق بين أراء الأطراف المتنازعة عن طريق إجراء إتصالات مع كل طرف على حدة.[2]

ويتميز التوفيق بثلاثة أمور وهي:

1- تتكون لجان التوفيق عادة من ثلاثة أعضاء أو خمسة ولا تتكون لحل خلاف معين . وإنما هي تنشأ مقدما بموجب معاهدات تنص عليها.

2-الغرض الرئيسي من التوفيق هو تسوية المنازعات المتعلقة بالمصالح المتباينة للدول ولهذا فإن مهمة اللجان تنحصر في دراسة النزاع وتقديم تقارير عنه إلى الأطراف المتنازعة لتضمن الإقتراحات التي تراها كفيلة بتسوية النزاع ، إلا أن التقرير ليس له صفة إلزامية.

3- تجتمع اللجان بصورة سرية ونشر تقريرها ليس إجباريا وجميع قراراتها تتخذ بالأغلبية.[3]

2- الآليات أو الطرق السياسية لتسوية المنازعات بالطرق السلمية:-

ظهرت هذه الآليات أوالطرق مع ظهور عهد عصبة الأمم ، ثم تم التأكيد عليها في ميثاق الأمم المتحدة واشتملت على :-

أ- تسوية المنازعات الدولية في عهد عصبة الأمم:-

تقرالمواد من (12-15) أن كل خلاف ينشأ بين الدول الأعضاء يجب أن يحل بطريقة سلمية . حيث تفرض العصبة على الدول الأعضاء إختيار إحدى طريقتين: -

---

(1) د. عبدالعزيز محمد سرحان، مصير الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج ، مرجع سابق، ص77 .

(2) د. مصطفى عبدالله أبوالقاسم خشيم مرجع سابق ص 81 ،82.

(3) رمضان بن زير، مرجع سابق ، ص 172،173.

1- عرض منازعاتها على التحكيم أو القضاء.

2- عرضها على مجلس العصبة الذي يعمل عند ذلك كوسيط وينشر تقريرا بالخصوص.

فإذا إتخذ التقرير بالإجماع وقرّر حلا ما ، كان له صفة الإلزام ، وإذا أتخذ بالأغلبية لم يكن له أية صفة إلزامية وتبقى الحرب هي الخيار الأخير.

ب- تسوية المنازعات الدولية في ميثاق الأمم المتحدة:

كانت الأمم المتحدة وما تزال تمثل بيئة ملائمة لفض المنازعات سلميا ، خاصة وأنها تعطي الأطراف المتنازعة فرصة للمناورة وكسب تأييد أطراف المجتمع الدولي. ويحدد ميثاق الأمم المتحدة دور المنظمة الدولية وفروعها المختلفة في فض المنازعات الدولية خاصة تلك التي تهدد الأمن والسلم الدوليين .

فالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تنص على (أنه من مقاصد الأمم المتحدة حفظ الأمن والسلم الدوليين).[1]

كما أن ميثاق الأمم المتحدة نصّ على إمكانية عرض المنازعات على:

- الجمعية العامة.
- مجلس الأمن.
- المنظمات الإقليمية.

الجمعية العامة:

يشيرميثاق الأمم المتحدة الى دور الجمعية العامة في فض المنازعات والأزمات الدولية سلميا ، فالميثاق يعطي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء الأطراف في نزاع ما حق عرض النزاع أمام الجمعية العامة للبت فيه وعلى الدول الأطراف في النزاع وغير الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقبل مقدما بخصوص هذا النزاع إلتزامات الحل السلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق وخاصة المادة (35) فقرة (2).

مجلس الأمن:

يعتبر مجلس الأمن من أهم أجهزة الأمم المتحدة التي أوكل إليها مهمة المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ، فالمادة(35) تحدّد الجهات التي يحق لها إخطار مجلس الأمن أو لفت إنتباهه إلى نزاع يهدد السلم العالمي، وهذه الجهات تمثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، أطراف النزاع ، الجمعية العامة، والأمين العام للأمم المتحدة، فدور الدول والأمين العام للأمم المتحدة يقتصر على مطالبة مجلس الأمن بالبت في خطورة نزاع ما، وبالتالي فإن مجلس الأمن له أن يقرر ما إذا كان طلب عرض موضوع ما من الجهات

---

(1) د. مصطفى عبدالله أبوالقاسم خشيم، مرجع سابق ، ص 82.

المشار إليها يستحق أن يناقش في جدول أعماله أم لا. [1]

المنظمات الإقليمية:

لقد أشارت المادة الثالثة والثلاثون الفقرة الأولى (1/33) في ميثاق الأمم المتحدة إلى دور التنظيمات الإقليمية للتدخل في حل الأزمات والنزاعات الدولية بالطرق السلمية. وفي المادة(56) من ميثاق مجلس الأمن نجده يشجع على الإكثار من الحل السلمي للنزاعات والأزمات المحلية عن طريق المنظمات الإقليمية ، إما بناءً على طلب الدول المتنازعة أو بالإحالة إليها من جانب مجلس الأمن.وعلى الدول المنخرطة في هذه المنظمات والأعضاء في هيئة الأمم المتحدة أن تبذل كل جهدها لتدبير الحل السلمي للمنازعات والأزمات المحلية عن طريق المنظمات الإقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن . فميثاق جامعة الدول العربية على سبيل المثال يفرض على الدول الأعضاء عدم الإلتجاء إلى القوة لفض المنازعات والأزمات التي تثور بينها وإحالتها إلى مجلس الجامعة لحلها إما بالتحكيم أوالوساطة كما جاء بالمادة الخامسة من ميثاق الجامعة.[2]

الآليات أو الطرق القضائية لتسوية المنازعات والأزمات الدولية بالطرق السلمية:

إن مفهوم الوسائل القضائية لفض المنازعات والأزمات الدولية يرتبط بفكرة إصدار قرارات ملزمة ، إما عن طريق محاكم التحكيم ، أوعن طريق القضاء الدولي الدائم المتمثل أساسا في محكمة العدل الدولية.[3]

التحكيم الدولي:

إن الغاية من التحكيم الدولي هي تسوية المنازعات والأزمات الدولية سلميا بواسطة قضاة تختارهم على أساس إحترام الحق طبقا للمادة (27) من إتفاقية لاهاي لعام 1907، أوالنظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون مع إلتزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر بخصوص هذا النزاع.

الأشكال الحالية للتحكيم:-

مازال التحكيم بواسطة رؤساء الدول متبعا ولكنه نادر جدا في العلاقات الدولية. ومن أمثلة ذلك إختيار الملكة إليزابيث ملكة إنجلترا من قبل الأرجنتين وشيلي عام 1960 للفصل في الصومات الخاصة بالحدود المشتركة بينهما.

وحكم محكمة التحكيم يتميز بما يلي:-

أ- يكون ملزما لطرفي الخصومة مادامت المحكمة لم تتجاوز نصوص الإتفاق الذي يعطيها ولاية الفصل في الخصومة.

---

(1) المرجع السابق ، ص 81، 82، 83.

(2) رمضان بن زير ، مرجع سابق، ص 174، 175.

(3) د. مصطفى عبدالله أبوالقاسم حشيم، مرجع سابق، ص 84-85، 76.

ب- الحكم الذي تصدره محكمة التحكيم يكون نهائيا ، بمعنى أنه ينهي الخصومة التي كانت قائمة بين أطراف الخصومة.(1)

وقد أهتم مؤتمر لاهاي بالتحكيم وأنشأ محكمة باسم (المحكمة الدائمة للتحكيم الدولي) وفي عام 1928 وقعت الدول الأعضاء في عصبة الأمم ميثاق التحكيم العام الذي يختص بالأمور الاتية:-

1- ما يجوز عرضه على التحكيم:-

للدول الحق في أن تعرض أي نزاع على التحكيم كخلاف حول تفسير معاهدة أو تطبيق قاعدة دولية أو نزاع حول تعيين الحدود بين دولتين أو أكثر باستثناء:-

- النزاعات التي تمسُّ شرف الدولة المتعاقدة أو إستقلالها أو مصالحها الحيوية.

- النزاعات التي تمسُّ مصالح الدول الأخرى.

-النزاعات التي تستوجب تعديل دستور أحد الطرفين المتنازعين.

والنزاع يعْرض على التحكيم بناءً على إتفاق الأطراف المتنازعة وقد يتم ذلك قبل النزاع أو بعده أو أثناءه.

2- هيئة التحكيم:-

لأطراف النزاع الحرية الكاملة في إختيار الهيئة التي يحتكمون إليها ، فلهم أن يكتفوا بحكم واحد أو يعيِّنوا جملة محكمين ، أو أن يحتكموا إلى رئيس دولة أجنبية أو إلى إحدى الهيئات القانونية أو القضائية في بلد أجنبي ، والأغلب أن تختار الدول المتنازعة لجنة تحكيم خاصة أو أن تلجأ إلى المحكمة الدائمة للتحكيم الدولي.

أ. لجان التحكيم الخاصة:-

كان للدول المتنازعة حرية الإتفاق في تكوين الهيئة التي تحتكم إليها من أي عدد تشاء ، إلا أن العادة جرت- تمشيا مع ما تقرر بالنسبة لمحكمة التحكيم الدائمة - على أن تتكون هيئة التحكيم من خمسة محكمين تعين كل من الدولتين المتنازعتين أثنين منهم ، وينتخب المحكمون المعيَّنون حكما خامسا تكون له رئاسة الهيئة.(2)

ب. المحكمة الدائمة للتحكيم:-

أنشئت بمقتضى إتفاق دولي بتاريخ 20 نيسان 1899 والمعدل في 18 تموز 1907.(3)

حيث تقرر إنشاء هذه المحكمة في مؤتمر لاهاي الأول ، وكانت ولايتها إختيارية وتتضمن إتفاقية لاهاي

---

(1) د. عبدالعزيز محمد سرحان ، مصير الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج،مرجع سابق، ص82 ، 83.

(2) رمضان بن زير ، مرجع سابق ، ص 77.

(3) د.عبدالعزيز محمد سرحان، مصير الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج،مرجع سابق ، ص 83.

الأولى النصوص الخاصة بتنظيم هذه المحكمة وكيفية أدائها لمهمتها وبالنظر إلى هذه النصوص يتضح أنه ليس لمحكمة التحكيم من صفة المحكمة والدوام غير الإسم لسببين هما:

1- إختصاصها إختياري وللدول المتنازعة أن تحتكم لأية هيئة تختارها.

2- تكوينها ليس على سبيل الدوام والإنتظام.

فهي ليست مكونة من عدد معيّن من القضاة موجودين على الدوام أو خلال فصل قضائي محدد ، بل هي مجرد قائمة بأسماء أشخاص من رجال القانون تنتخبهم كل دولة من الدول الموقعة على الإتفاقية لمدة ست سنوات قابلة للتجديد بمعدل أربعة على الأكثر لكل منها، ومن هذه القائمة تختار الدولتان المتنازعتان هيئة التحكيم إذا ما رغبتا في الإلتجاء إلى المحكمة طبقاً للمادة (44) من إتفاقية لاهاي 1907.

القضاء الدولي (محكمة العدل الدولية):-

لقد ظهرت المحكمة الدائمة للعدل الدولي سنة 1920، واستمرت حتى عام 1945، حيث حلت محلها محكمة العدل الدولية وسارت على خطاها ولعل القصد من إنشاء محكمة العدل الدولية هو إيجاد هيئة قضائية دولية منتظمة تتقدم الدول مباشرة إليها في منازعاتها وتساهم في تكوين المبادئ القانونية الدولية وتدعيمها.[1]

هذه المحكمة تفصل في جميع المنازعات ذات الطابع الدولي التي يعرضها عليها أطراف النزاع ، وتصدر المحكمة آراء إستشارية بخصوص كل صراع أو مسألة يعرضها على المحكمة مجلس عصبة الأمم أو جمعيتها.[2]

ثانياً:الآليات غير الودية لتسوية الأزمات والنزاعات الدولية وهي:-

1- ضرب المدن والأماكن المهمة.

ضرب المدن والأماكن المهمة (استخدام القوة العسكرية):-

إن فشل الدول المتنازعة في حل نزاعاتها الدولية بالطرق السلمية يجعلها تلجأ إلى إستخدام القوة المسلحة باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول ، والتي تأخذ أحد مظهرين مثل الإستخدام المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة وأهداف سياستها الخارجية أو التهديد باستخدام القوة المسلحة لإجبار الدول الأخرى على تقديم تنازلات أو تحقيق غايات وأهداف إقتصادية وإجتماعية وسياسية كما حدث في غزو العراق للكويت.

---

(1) رمضان بن زير ، مرجع سابق ، ص 178- 181 .

(2) د.عبدالعزيز محمد سرحان، مصير الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج، مرجع سابق ، ص 81-87.

ففي أواخر ناصر 1988 استغل مجلس قيادة الثورة العراقية الوقت وعقد إجتماعاً وضع خلاله الخطوط العريضة لملامح " يوم النداء " والذي يسفر في النهاية عن ضم الكويت للعراق ، وتوالت الإجتماعات التي إنبثق عنها:-

1- اللجنة العسكرية بقيادة صدام حسين والتي تنحصر مهمتها في إعداد القوات المسلحة العراقية ، وتعويض النقص في الجنود ، وتزويدها بمزيد من الدبابات التي تستطيع السيطرة على الكويت ، باعتبارها السلاح الفعّال ، نظراً للطبيعة الجغرافية بين العراق والكويت.

2- أما اللجنة السياسية والتي تولى الإشراف عليها عدد غير معروف من قادة البعث العراقي فكانت مهمتها:-

أ. إثارة النزاع القديم والخاص بمسألة الحدود.

ب. تجديد المطالبة بتأجير جزيرة بوبيان لتحقيق مشاركة القوات البحرية في الخليج العربي.

واتفق أعضاء اللجنتين على أن يظل المشروع طي الكتمان في إطار عدد محدود من قادة مجلس الثورة ، ويعود ذلك إلى إستمرار تخلص صدام من القادة البارزين والإطاحة بكبار العسكريين ومنهم (ماهر عبدالرشيد محرر الفاو).

كما يتم إنجاز المهام المكلفة بها كل لجنة بشكل متواز مع عمل الأخرى ، وتحدد أواخر ناصر 1990 وأوائل هانيبال 990اموعداً للتنفيذ ، وتم إختيار اسم حركي لعملية الغزو" يوم النداء ".(1)

الأهداف أو المطالب الرئيسية للقيادة العراقية في الكويت:-

1- تسوية المنازعات الحدودية مع الكويت ولاسيما مشكلة الحقول النفطية الغزيرة في الرميلة الواقعة في المنطقة المتنازع عليها.

2- رغبتها في إستئجار جزيرتي وربة وبوبيان اللتين تمنحان العراق منفذاً إلى الخليج ، كما تعتبر مجالاً حيوياً للعراق .(2)

3- شطب ديون العراق خلال حربه مع إيران والتي تقدر بحوالي 30مليار دولار.

4- تقديم مبلغ ضخم غير محدود لكي يستفيد منه العراق دون أي وعد عراقي سوى الإبقاء على الأوضاع كما هي عليه.

وكذلك حرب قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيةعلى العراق والتي بدأت في 17 أي الذار 1991 أيضاً كان لها أهدافاً منها:-

---

(1) أيمن نور ، إحتلال الكويت " أسراره- حقائق - وثائق " الطبعة الثانية، القاهرة – دار الإنسان للنشر ، " الفاتح " 1990 ، ص 69.

(2) بيار سالينجر وإريك لوران ، حرب الخليج " الملف السري " ، د. ط ، بيروت – منشورات سيترز الفرنكفونتال مدت ، ص10 ، 17.

أ. هدف إستراتيجي ضمني (غير معلن) يتفق وسياسة الوفاق العالمية التي تسعى دول العالم لتحقيقه ويتمثل هذا الهدف في تدمير الآلة العسكرية العراقية وكذلك الإستفادة من النفط العراقي وحماية مصالحها في المنطقة.

ب. هدف تكتيكي صريح (معلن) يتفق وقرارات مجلس الأمن ويتمثل في ضرورة إخراج القوات العراقية من الكويت.

فهدف الولايات المتحدة الأمريكية هو إضعاف القدرة العسكرية للعراق وتدمير أسلحته ومن ثم محاولة القضاء على إيران وترسانتها النووية لتبقى إسرائيل هي القوة المسيطرة في منطقة الشرق الأوسط .[1]

---

(1)عقيد اركان حرب مصطفى أحمد كمال، عاصفة الصحراء "دراسة عسكرية" الطبعة الأولى، القاهرة – دار التوفيق النموذجية للطباعة والنشر، 1991 ، ص12.

المبحث الثاني/ جذور الأزمة وأسبابها:

تتميز الكويت بصغر مساحتها وقلة عدد سكانها مقارنة بالعراق ،وترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية مع دول كثيرة بالمنطقة ، وهذه العلاقات تمر بفترات مختلفة فتتحسن أحيانا وتسوء أحيانا أخرى ، والعراق من ضمن دول الجوار حيث إن الكويت إرتبطت بالعراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921بعلاقات سياسية وإقتصادية وإجتماعية ، وأكثر هذه العلاقات تقلبا وتوترا هي العلاقات السياسية بين البلدين ، حيث كانت أنظمة الحكم في العراق تنتقل من المطالبة بمناطق حدودية إلى المطالبة بالكويت على أنها جزء لا يتجزأ من العراق بين الحين والاخر ، وبما أن مشكلات الحدود وبخاصة في العالم الثالث لا تحل سلميا عن طريق الحوار والتفاوض وإنما الحسم بالقوة العسكرية ، وفي هذه الحالة تكون الدول الصغيرة هي الضحية والخاسرة ، فإن العلاقات بين العراق والكويت تعدّت حدود المشكلات الحدودية إلى محاولات الضم ثم الإحتلال. (1)

((ان أسباب الخلاف بين العراق والكويت تعود إلى عام 1899عندما قامت بريطانيا بفصل الكويت عن العراق بموجب معاهدة الحماية على الكويت و التي تم توقيعها بين بريطانيا وشيخ الكويت في تلك الفترة والتي نصت(بأن جناب الشيخ مبارك برضائه واختياره يعطي العهد ويقيّد نفسه وورثته وأخلافه إلى الأبد بأن لا يقبل وكيلا أو قائم مقام من جانب دولة أو حكومة في الكويت أو في قطعة أخرى من حدوده بغير رخصة الدولة البهية القيصرية الإنجليزية ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل ولا يعطي قطعة من أراضيه إلى دولة أو رعية أحد من الدول الأخرى بغير أن يحصل الإجازة أولا من دولة جلالة الملكة البريطانية) ، ومنذ ذلك الوقت بدأت الخلافات تبرز بين الطرفين ، واستمرت حتى عهد الملك فيصل ونوري السعيد ومرورا بعبدالكريم قاسم وأزمة 1961عندما رفض العراق الإعتراف باستقلال الكويت)).(2)

وعندما أرادت بريطانيا رسم الحدود بين العراق والكويت ونجد (السعودية حاليا) عام 1913 وذلك خوفا على مصالحها في المنطقة وخاصة في الكويت نجد أنها إتفقت مع الدولة العثمانية على رسم خريطة لحدود الكويت تصل بالكويت جنوبا إلى جبل منيفة على مسافة نحو مائة وستين ميلا عن حدود الكويت الحالية مع السعودية ،وكانت بريطانيا تعتبر تلك الحدود هي حدود الكويت وأقرت عام 1922 ،فإذا كانت مشاكل الحدود في منطقة الخليج العربية قد بدأت بسبب حركة القبائل ونزاعها فإن الأسباب الأساسية لتفجرها قد تعود إلى

---

(1) د. فتوح الغفرش واخرون، الغزو العراقي للكويت " المقدمات – الوقائع وردود الفعل– التداعيات " د. ط ،الكويت – مطابع السياسة للطباعة والنشر، 1995، ص 47.

(2) ياسر فطيشات ، السياسة الخارجية الاردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية 1990 – 1991 "دراسة مقارنة" د. ط ، عمان – دار الكندي للنشر والتوزيع ، 2002، ص19.

ظهور النفط في المنطقة .

مؤتمر العقير:

وجّه السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق الدعوة إلى العراق والكويت ونجد لعقد مؤتمر في العقير في اخر الحرث 1922. ومثل الكويت في ذلك المؤتمر المعتمد البريطاني السيرمور وكان الموضوع الأساسي لذلك المؤتمر تحديد الحدود بين الدول الثلاث . ويرجع حرص بريطانيا على ذلك للأسباب الاتية:-

بالنسبة للعراق كانت بريطانيا تريده دولة ذات كيان وحدود واضحة لكي توقع الإتفاقيات النفطية معه . أما نجد فإن هدف بريطانيا من تحديد الحدود معها هو إيقاف هجمات القبائل على الجيران من جهة وكسب إمتيازات نفط المنطقة من جهة أخرى.

وكان غرض بريطانيا فيما يتعلق بالكويت أن تكون دولة محايدة تفصل بين العراق ونجد من جهة . ولإرتباطها معها باتفاقية حماية من جهة ثانية وعينها على النفط من جهة ثالثة ، حيث وقعت الأطراف الثلاثة في 2الكانون عام 1922على إتفاقية العقير.[1]

العلاقات السياسية بين العراق والكويت في العشرينيات والثلاثينيات:-

في أول الطير عام 1923وجّه الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت يسأل فيها عن موضوع تحديد الحدود العراقية – الكويتية . وبناءً عليها ردّ الوكيل السياسي البريطاني في العراق بتاريخ 4 الطير 1923وكان الرد يؤكد ضرورة إحترام العراق للإلتزامات الدولية القانونية التي ورثها عن الدولة المنتدبة (بريطانيا) وتم تبادل الرسائل بين وزارة الخارجية البريطانية ورئيس وزراء العراق في 17الطير 1924باعتبار الكويت كيانا تأسيسيا ودوليا مستقلا ، وأكدت محاضر وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة في 6 النوار 1929إستقلالية إمارة الكويت . وأن شيخ الكويت يرتبط بعلاقات تعاهدية مع حكومة صاحبة الجلالة . ومعترف به كحاكم مستقل ولكن نظام الحكم في العراق رغم تبعيته لبريطانيا لم يلتزم بتلك التعهدات ، ففي عام 1930 بدأ بمضايقة الكويت وذلك بمطالبته شيخ الكويت بدفع الضرائب عن مزارع النخيل في البصرة والتي هي ملك لأسرة الصباح وبعض الأسر الكويتية أو مصادرتها رغم أن هنالك إتفاقا يعفي تلك المزارع من الضرائب ، حيث جاء ذلك الإعفاء مقابل موقف الشيخ مبارك الصباح ضد الأتراك في جنوب العراق أثناء الحرب العالمية الأولى.[2]

---

(1) د. فتوح العترش وآخرون ، مرجع سابق، ص 50، 51 .

(2) نفس المرجع ص 51 – 54 .

العلاقات السياسية بين العراق والكويت في الأربعينيات والخمسينيات:-

أثيرت قضية الحدود الكويتية – العراقية في الأربعينيات نتيجة لحدثين:-

الأول:- قيام الشركات النفطيةالتابعة للعراق بعمليات التنقيب عن النفط على طول الحدود الشمالية للكويت حتى عام 1946.

الثاني:- تجاوزات الشرطة العراقية داخل الأراضي الكويتية على الحدود.

وكان تركيز العراق آنذاك على ميناء أم قصر لما له من أهمية تجارية كميناء عميق المياه ولكن لم يحدث جديد في مسألة الحدود بين البلدين خلال الأربعينيات أما في فترة الخمسينيات فإن العلاقات العراقية – الكويتية تتلخص من خلال برقية في ملفات وزارة الخارجية البريطانية مؤرخة في 17ناصر1957والتي توضح سياسات الحكومات العراقية تجاه الكويت بإبداء النوايا الحسنة وممارسة عكس ذلك ،حيث جاء في البرقية مايلي :

(إن حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح قد وجّه الدعوة لوزير خارجية العراق على ممتاز لزيارة الكويت للتباحث حول موضوع تخطيط الحدود العراقية – الكويتية ، ولكن وزير خارجية العراق اشترط ألا تكون الزيارة رسمية، وألا تبحث قضية الحدود لأنه غير مخول بذلك ، وقال وزير خارجية العراق إنه يفكر في تطمين حاكم الكويت للنيات الحسنة للحكومة العراقية الجديدة تجاه الكويت وإستقلالها ، وتجاه الكويتيين الذين يزورون العراق أوالذين لديهم مصالح في العراق ، وأن الحكومة العراقية قد أعطت الكويتيين حقوقا خاصة عام 1953لم يتمتع بها أي من الرعايا الأجانب كشراء العقارات والأملاك في العراق . وأشار ضمنا إلى أن الحكومة العراقية لم تحصل بالمقابل على أي شيء ، وفي العبارة الأخيرة تهديد ضمني ، وهناك نص في البرقية يقول إن وزير خارجية العراق أيضا قال بأنه من المستحيل على أي حكومة عراقية أن توافق على تخطيط الحدود ، وإذا ما أثير هذا الموضوع فإن نتائج الزيارة ستكون سلبية)[1].

وفي عام 1958عندما قامت الثورة في العراق وسقطت الملكية إستبشر الكويتيون خيرا بتوجهات النظام الجديد في العراق ، ولكن سرعان ما تغيرت نظرة النظام الجديد وزاد عليها أنه يعتزم ضم الكويت بالقوة.

العلاقات السياسية العراقية – الكويتية منذ إستقلال الكويت حتى الغزو:-

إنتهجت الكويت منذ الأيام الأولى لاستقلالها سياسة غير تابعة في القضايا والشئون الإقليمية والدولية ، والتنسيق بين سياستها وسياسة البلدان العربية ودول عدم الإنحياز إعتمدت على مبادئ عدم الإنحياز والتعايش السلمي وتأييد الحق العربي في سياستها الخارجية وبذلك ازداد ثقل الكويت دوليا.[2]

---

(1) المرجع السابق، ص 54 .

(2) نفس المرجع ، ص55 .

وبعد إستقلال الكويت بأيام قليلة عقد رئيس وزراء العراق عبدالكريم قاسم مؤتمرا صحفيا ليعلن مطالبته بضم الكويت للعراق . وكان هناك رأيان في مجلس الوزراء العراقي:-

الأول – وكان يمثله العسكريون ومعهم عبدالكريم قاسم وكانوا يرون أن العودة تتم بالحل العسكري بعد أن فشلت المفاوضات وذلك باحتلال الكويت ثم إعلان إنضمامها للعراق.

الثاني:– يمثله المدنيون ويؤكدون على ضرورة إتباع الطرق الدبلوماسية لضم الكويت ودافع عن هذا الرأي وزير الخارجية العراقي هاشم جواد الذي أكد وقتها أنه يستطيع أن يحصل على تاييد (70%) من دول العالم ونجح المدنيون في إيقاف العمل العسكري . ولكن عبدالكريم قاسم لم يتراجع وبدأ العراق منذ ذلك التاريخ يطرح مسألة أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق ، حيث قال قاسم :

(ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وقد قررت الجمهورية العراقية عدم الإعتراف باتفاقية1899 الموقعة بين شيخ الكويت مبارك الصباح والمقيم البريطاني في الخليج الكولونيل مالكوم جون مید لأنها وثيقة مزورة ولا يحق لأي فرد من الكويت أو خارجها التحكم بالشعب الكويتي ، وقد قررت الجمهورية العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكامل حدودها . وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها وعندما نقول هذا فإن باستطاعتنا أن ننفذه) .[1]

وسنسلم مذكرات إلى جميع دول العالم وإلى الدول العربية بأن الكويت جزء من العراق وأن الإستعمار إذا وقف ضد هذه الحركة فنحن له بالمرصاد ، ولن نتخلى عن موقفنا قيد شعرة، وأن الإستعمار يتوسل بأو هى الوسائل وأقواها أحيانا ولكن الإستعمار خاسر، ثم أعلن ضم جيش الكويت إلى حماية البصرة ،واستعرض اللواء عبدالكريم قاسم وثائق تؤيد وجهة نظره في الكويت فقال:

(إن شيخ الكويت الأسبق قد وقع إتفاقية 1899مع بريطانيا لقاء (15) ألف روبية تقاضاها من المعتمد البريطاني في المحمرة وأريد أن أحدثكم عن معنى إتفاقية عام 1899 وأبدأ بأن أقرأ لكم نصوص هذه الإتفاقية لتعلموا ماذا يُبيّتْ لنا الإستعمار ، ذلك أن المعركة هي معركتنا ضد الإستعمار، وهي ليست بيننا وبين جماعة من أهلنا وإنما هي بيننا وبين أعداء لنا مازالوا يكيدون لبلادنا ويستثمرون خيراتنا ويستغلون ضعفنا وجهلنا)[2].

ثم تلا رئيس الوزراء العراقي عبدالكريم قاسم نص إتفاقية 1899 وقال:

(إن الإستعمار هو الذي أضفى عليها في وقتها عبارة (الشرعية) أما الحقيقة فهي أن أخوة الشيخ جابر

---

(1) أمين بوز، مرجع سابق ، ص 17.

(2) نفس المرجع ،ص 17 ، 18 .

ورفاقه إعترضوا عليها بحجة أن الشيخ هو قائم مقام البصرة وأنه لا يملك حق عقد معاهـــدة دون مراجعـــة رؤسائه).[1]

ثم قرأ الإتفاقية الجديدة المعقودة بين حاكم الكويت والمقيم السياسي في الخليج وليام لوس نيابة عن حكومـــة المملكة المتحدة بتاريخ 19(الصيف) 1961والتي نصت على:-

1. يلغى إتفاق 23 أي النار1809الكونه لا يتفق مع سيادة الكويت واستقلالها.

2. تستمر العلاقات بين البلدين مسيرة بالصداقة الوثيقة.

3. عندما يكون ذلك مناسباً فإن الحكومتين ستتشاوران مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين.

4. لاشيء في هذه النتائج (المواد السابقة) يؤثر على إستعداد حكومة المملكة المتحدة لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة.

ثم قال عبدالكريم قاسم :

(إن سبب هذا الإجتماع هو تحرير جزءنا الحالي في الكويت وتخليصهم من الذين منعوا عنهم الماء والثروة وخيرات البلاد ، إننا نريد أن ننقذ جزءاً غنياً من بلادنا يعتمد على ثروة كبيرة من النفط تذهب كلها إلى بنوك إنجلترا ، بينما أهله يئنون من الحاجة والجوع ، فالكويت جزء من العراق والإستعمار هـــو الـــذي يحـــارب العراق والثورة العراقية المباركة ، بأن يحيطه بطوق يمنع عنه الإمتداد وتحريـــر بقيـــة الأجـــزاء العربيـــة الأخرى ، إنه يريد عن طريق إنشاء ما يسمى بإتحاد الجنوب العربي الذي يشمل عُمان والشارقة والبحـــرين ضرب الثورة العراقيـــة ، يريدون ضرب العـــراق وضـــرب العرب أجمعين ، يريد الإستعمار إيجاد إتحاد الجنوب العربي ليكون مع الكويت التي هي جزء من العراق سداً في وجه العراق). (2)

وعقب ذلك بادرت الحكومة الكويتية بالرد على رئيس الوزراء العراقي عبدالكريم قاسم بالقول:

(أوردت بعض وكالات الأنباء كما أذاعت محطة الإذاعة من بغداد ليلة أمس تقارير عن المؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء عبدالكريم قاسم والذي طالب فيه بدولة الكويت ، فإذا صحّت هذه التقـــارير فـــإن حكومـــة الكويت تعلن أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً ، وإن حكومة الكويت ومـــن ورائها شعب الكويت بأسره مصممة على الدفاع عن إستقلال الكويت وحمايته ، وإن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك لواثقة تماما بأن جميع الدول الشقيقة المحبة للسلام ، ولاسيما الدول العربيـــة الـــشقيقة ستـــساندها فـــي المحافظة على إستقلالها). (3)

---

(1) المرجع السابق ص 18 .

(2) نفس المرجع ص 18 .

(3) نفس المرجع ص 21 .

وبعد ذلك حشدت العراق قواتها على الحدود الكويتية بما جعل الكويت تطلب المعونة العسكرية من بريطانيا بمقتضى معاهدة 1961، كما طالبت مجلس الأمن الدولي ببحث التهديد العراقي – وفي نفس الوقت تقدمت رسميا بطلب العضوية في الأمم المتحدة . إلا أن الفيتو السوفيتي استُخدمَ ضد القرار رغم إعتراف العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية باستقلالها.

وإستمرت الأزمة في العلاقات بين البلدين ثلاث سنوات حتى مجئ الرئيس العراقي أحمد حسن البكر واستلامه السلطة سنة 1963، حيث تمّ بعد ذلك توقيع إتفاقية بين الرئيس العراقي أحمد حسن البكر وأمير الكويت الشيخ صباح السالم تتضمن اتفاقا نهائيا يؤكد أن الكويت دولة مستقلة وكان ذلك في 4 الكانون 1963، وهذه الاتفاقية حلت كل الخلافات بين البلدين ، ومنها قضية ترسيم الحدود ، كما ألغت دعوى العراق بأن الكويت جزء منه.(1)

وتمّ الإنفراج النسبي في تلك العلاقات حتى بداية السبعينيات فقد تمّ الإعتراف باستقلال الكويت وتبادل العراق معها التمثيل الدبلوماسي ، ولكن التوتر في تلك العلاقات عاد في بداية السبعينيات ، حيث عاد العراق يلمّح ويصرّح في عدم ترسيم الحدود بحجة مطالبته بمنفذ بحري على الخليج وبالتحديد مطالبته بجزيرتي وربة وبوبيان مستندا في ذلك لحاجة العراق إلى منفذ بحري من جهة وأن الإتفاقيات السابقة الخاصة بموضوع الحدود بين البلدين قد تمت في ظروف السيطرة البريطانية.(2)

فمن الأسباب التي دعت العراق لغزو الكويت هي :-

1- الخلاف الحدودي بين الدولتين.

2- قضية الديـــــــون.

3- مشكلة إنخفاض أسعار النفط.

4- توزيع الثروة والعون الإنمائي .

5- تأمين منفذ بحري للعراق على مياه الخليج العربي. (3)

كما أن هناك بعض المبررات الأخرى التي قدمها العراق أثناء إجتياحه للكويت منها:-

- مبررات وطنية ثوريـــــــة.
- مبررات تاريخية قطريـــــــة.
- مبررات إقتصادية وإجتماعية.

---

(1)المرجع السابق ص 21 ، 22 .

(2) د.فتوح الحوراني وآخرون ، مرجع سابق، ص 53 ، 56.

(3) ياسر قطيشات ، مرجع سابق ، ص 22.

- مبررات قومية ودينيـــــــــة.

المبرّرات الوطنية:عقب الإجتياح مباشرة أعلن العراق أن ثورة وطنية ضد الأسرة الحاكمة في الكويت (ال صباح) كانت قد اشتعلت ، وأن الثوار قد إستنجدوا بالنظام الوطني القومي التقدمي في العراق من أجل المساعدة فما كان من الجار إلا أن لبّى النداء القومي والثوري فهبّ للمساعدة ، ولعلّ الأحداث التي كانت جارية على الساحة الكويتية آنذاك قد شجعت النظام العراقي على تبني هذا المبرر ، وذلك وفق قراءة خاطئة وتصوّر مغلوط للأحداث ومسارها.

لقد كان هناك نوع من الصدام بين الحكومة الكويتية والمعارضة نتيجة الإختلاف على قضايا وطنية ، ولكن هذا الصدام ومن قبله الخلاف كان يدور في إطار من الإتفاق المبدئي بين جميع الأطراف على ثوابت معينة لعل أهمها إستقلالية الدولة وشرعية الأسرة الحاكمة رغم الخلاف معها ، بمعنى أن الخلاف أو الصدام مؤطّر ومحدّد بهذه الثوابت ، بحيث أنّ كل كويتي من الممكن أن يفعل ما يشاء وينتقد ما يشاء ، حتى الأسرة الحاكمة ذاتها ، ولكنه يقف عند الحدود المتفق عليها ألا وهي إستقلالية الدولة وشرعية الأسرة الحاكمة ، ما عدا ذلك خاضع لأي شئ وكل شئ وفق المبادئ العامة للدستور الذي ينظم الحياة السياسية في إطار معيّن من الثوابت.

وقد أثبت مسار الأحداث بعد ذلك خطأ القيادة العراقية في قراءة الساحة السياسية في الكويت ،والتي قامت على تقارير مخابراتية لا يهمها كثيرا صحة المعلومة أو التحليل بقدر إهتمامها برضا القائد وتقرير ما يبهجه ويؤكد رؤيته التي من المفترض ألا تكون خاطئة مهما كان الأمر.(1)

((أثبت مسار الأحداث بعد ذلك خطأ القراءة وتهافت المبرر إذ أن النظام العراقي لم يجد فردا واحدا يتعاون معه بشكل جرحتى أشد المعارضين للحكومة الكويتية ، والذين كان النظام العراقي يراهن عليهم وعلى تأييدهم ، بل إنه حتى الحكومة العسكرية المؤقتة التي أقامها عقب الإجتياح والتي أعلنت الجمهورية بعد ذلك واجهت بمعارضة شديدة من كافة قطاعات المجتمع الكويتي ، كما أن أفراد الحكومة المؤقتة أنفسهم كانوا من المتعاونين بالإكراه في معظمهم كما تبيّن من خلال محاكمتهم خلال عام 1993وقد تأكد تهافت هذا المبرر بصورة نهائية خلال المؤتمر الشعبي الكويتي في جدة في النمور عام ()(1991)).[2]

المبرّرات التاريخية القطرية :

عندما تبين خلال الأيام القليلة الأولى من الغزو تهافت المبرر الوطني ، لجأ النظام العراقي إلى مبرر أيديولوجي آخر ألا وهو المبرر التاريخي والذي فحواه رجوع الفرع إلى الأصل وذلك يعني رجوع الكويت

---

(1) د. فتوح الغنرش وآخرون ، مرجع سابق ، ص 111 .

(2) نفس المرجع ، ص 114-115.

إلى الوطن الأم (العراق) والقضاء على آثار الإستعمار وتقسيمه الجائر للمنطقة ، ووفق هذا المبرر وافق المجلس الوطني العراقي بالإجماع على قبول عرض الحكومة الكويتية الجمهورية المؤقتة بالإتحاد مع العراق. والحقيقة أن هذا المبرر يعاني بدوره من ثلاثة عوامل أفقدته المصداقية والتماسك وهي عوامل منطقية وتاريخية وسياسية.

فمن الناحية المنطقية فإن القول باسترجاع جزء فصله الإستعمار عن العراق عنوة وحُرِمَ العراق بالتالي من منفذ واسع إلى مياه الخليج خلاف الثروة النفطية ، أن القول بذلك ينفي ويناقض بقية المبررات المتجاوزة للقطرية . فشعار عودة الفرع إلى الأصل الذي هو شعار قطري بحت يناقض الشعارات القومية والدينية والإجتماعية اللاحقة التي رُفعتْ ويحطم مصداقيتها بشكل كامل . فإذا كان الهدف هو تحقيق حلم الوحدة العربية كما يطرح الشعار القومي ، فإن كافة الدول العربية تتساوى في هذا المجال ، بمعنى أنه لا معنى للقول بعودة الفرع إلى الأصل مادام الأصل هو الوحدة العربية الشاملة ، وبالتالي فإن كافة الدول العربية فروع لهذا الأصل وليس للكويت وحدها ، فلو طرح النظام العراقي شعار الوحدة فقط وذكر أن ضم الكويت ليس مقصوداً بذاته ولكن مجرد مقدمة لتحقيق الحلم لكان ذلك أكثر منطقية وتماسكا . أما ضم " قطر " عربي إلى الوحدة " قطر " عربي آخر وفق شعار قطري ولا دخل لبقية المبررات في مثل هذا الصراع وما يُعطي قطرا معينا الحق في السعي وراء أهدافه الذاتية يعطي ذات الحق لأي قطر آخر يسعى نحو نفس الهدف هكذا يقول المنطق.

ولكن يبدو من كثرة الشعارات والمبررات أن النظام الحاكم في العراق لم يكن يسعى وراء المنطقية في الطرح بقدر ما كان الهدف تعبئة كافة القوى لمساندة الحدث عن طريق دغدغة مشاعرها بطرح ما يروق لها، فشعار عودة الفرع إلى الأصل كان شعاراً موجها إلى الداخل ، والشعارات الأخرى موجهة إلى الخارج ، حيث كان شعار الوحدة العربية موجها إلى الشريحة المثقفة في العالم العربي وشعار مناهضة أعداء الإسلام موجها إلى إثارة حماسة ووجدان الأحزاب والتيارات الإسلامية وأهل الصحوة الإسلامية، أما شعار تقسيم الثروة فقد كان موجها إلى الشارع العربي.[1]

ومن الناحية التاريخية البحتة فإنه إذا كان الإستعمار قد عبث بالكيان العراقي وحدوده فإنه قد عبث بكافة الكيانات بالمنطقة وحدودها التي صنعها بنفسه وليس العراق وحده، بل إن دولة العراق المعاصرة هي هندسة إستعمارية بحتة بطلها ونستون تشرشل ، حيث تم دمج ثلاث ولايات عثمانية غير متجانسة إجتماعيا وعرقيا وطائفيا ، وهي ولايات البصرة وبغداد والموصل ليقوم باجتماعها دولة العراق المعاصرة عام 1921

---

(1) المرجع السابق ، ص 115،116.

في ظل تاج تابع أعطي لشخصية غير عراقية هي الملك فيصل الأول ، بل إنه وحتى قيام الدولة العراقية المعاصرة في ذلك العام لم يكن اسم " العراق " معروفا على المستوى العالمي، إذ كان يشار إليه دائما باسم " بلاد الرافدين Mesopotamia " أما " العراق " فهو كلمة أو اسم عربي بحت لا يشير إلى عراق اليوم ، فالعراق في المصادر العربية كان يعني" أرض السواد " وهي تلك الأراضي الخصبة والملتفة النخيل ومن هنا جاء اسم العراق ولم يكن يعني أرضا محددة ، إذ كثيرا ما تشير المصادر العربية القديمة إلى " العراقين " ألا وهما البصرة والكوفة.

لذلك نقول إن حُجّة الإستعمار وخلقه للكيانات العربية المعاصرة حُجّة ضعيفة إذ أنّ كل الدول القطرية Nation States العربية المعاصرة تقريبا كانت حدودها وكياناتها قد ظهرت نتيجة عمليات جراحية قام بها المهيمنون على المنطقة قبيل وأثناء الحرب الأولى ، فالعرب لم يعرفوا في تاريخهم الدولة القطرية المستقلة قبل أوائل القرن العشرين ، وذاك يسري على الجميع وليس العراق والكويت فقط ، أما قبل ذلك فقد كانت المنطقة عبارة عن مقاطعات وولايات تابعة لهذه الإمبراطورية أو تلك الدولة.

وبالعودة إلى المسألة العراقية- الكويتية فإنه إذا كان الاستعمار قد خلق كيان الكويت المعاصرة بصفة مستقلة عن " الباب العالي " عام 1913عندما وقع الإنجليز معاهدة تمنح الكويت الحكم الذاتي، ومن ثم الإعتراف بحدودها وإستقلالها عن الدولة العثمانية ، فإن ذات الإستعمار قد خلق الكيان العراقي عندما ضم الولايات العثمانية الثلاث في كيان واحد عام 1921 ، وبالتالي ومن الناحية التاريخية البحتة فإن الإستعمار الإنجليزي تحديدا هو الذي منح الكيان القانوني المستقل (الإعتراف) لكل من العراق والكويت معا وفي فترات تاريخية مختلفة.

ومن الناحية السياسية وهي إمتداد للمسألة التاريخية فإن إدخال عامل التاريخ في الصراعات السياسية بشكل دائم يعني تفجير الواقع السياسي الراهن وتغييرا جذريا لخارطة كل العالم.(1)

لقد فجر هتلر وموسوليني العالم لأسباب إقتصادية وسياسية غلفت بمبررات أيديولوجية وتاريخية ، فليس هناك دولة في عالم اليوم لم تخضع في نشوئها وحدودها لمتغيرات تاريخية معينة سوف تفجر العالم أجمع فيما لو أثيرت من جديد ، ونحن لا نريد أن نذهب بعيدا في الزمان بل سنلتزم بالتاريخ المعاصر ولن نذهب بعيدا في المكان بل سنلتزم بالمشرق العربي وذلك حين نتساءل : ما مصير دولة كالأردن لو أثيرت المتغيرات التاريخية ومسألة الاستعمار؟

وما مصير دولة كلبنان أو الإمارات أو قطر وذلك على سبيل المثال لا الحصر؟ بل ما مصير العراق ذاته فيما لو حدث ذلك ؟ ماذا لو أرادت سوريا أن تعيد الفروع إلى الأصل ، أو قالت السعودية بحدودها أيام

---

(1) المرجع السابق ،ص 116- 119.

سعود الكبير ؟ بل ماذا يكون الوضع لو خرجت علينا تركيا مطالبة بأملاك الدولة العثمانية أو بعض منها مثلا وأجزاءً مهمة من ذلك البعض هو شمال العراق ذاته؟

وبالتالي فإنه إذا كان من حق العراق المطالبة برد الفرع إلى الأصل بغض النظر عن خطأ أو صحة هذا الحق موضوعيا فإنه من حق الآخرين فعل نفس الشئ ولكم أن تتصوروا الوضع حينذاك.[1]

المبررات الإقتصادية والإجتماعية:

فالمبررات الإقتصادية تمثلت في قضية الديون التي كانت نتيجة للحرب العراقية – الإيرانية في الثمانينيات (1980 – 1988) والتي بلغت (80) مليار دولار . وكانت الكويت أكبر الدائنين للعراق ،إذ قدمت تقريبا (30) مليار دولار خلال الحرب . وكان الرئيس العراقي صدام حسين راغبا في إسقاط هذه الديون ولكن الكويت رفضت ذلك ، كما أن الكويت زادت إنتاجها من النفط وبما يفوق حصتها في منظمة الأوبك ، الأمر الذي نتج عنه إنخفاض أسعار النفط . وهذا كلف العراق حوالي (14) مليار دولار في السنة الواحدة وبالتالي هذه الأسباب أدت إلى تأزم الأوضاع بين البلدين.[2]

والمبررات الإقتصادية تمثلت أيضا في شعار "إعادة توزيع الثروة القومية" في أعقاب الحرب العراقية – الإيرانية وحين الإجتياح بصفة خاصة . وعند تحليل مضمون هذا الشعار سنجد أنه في النهاية لا يعني أكثر من هيمنة النظام على مصادر الثروة في الخليج من أجل الأهداف غير المعلنة من بسط للزعامة وخروج من المأزق الإقتصادي الذي وضع النظام نفسه فيه. وإلا فإن العراق ذاته ليس بالدولة الفقيرة. فإذا كان النفط هو المصدر الرئيسي للثروة في دول الخليج ، فإن مصادر الثروة في العراق متعددة من نفط وزراعة ومياه وكثافة سكانية كافية ومتوازنة (مقارنة بالثروة) من أجل مشاريع التنمية .ولكن كل هذه المصادر كانت موجهة إلى عسكرة المجتمع وخدمة المؤسسات العسكرية والأمنية.

إن كل دولة حرة في ثروتها تفعل بها ما تشاء ، هكذا يقول مبدأ السيادة الذي هو ركن من أركان الدولة الحديثة ، وبالتالي لا حق إلا للدولة (بحكومتها وشعبها) في تحديد أوجه إنفاق ثروتها ، إذ أن هذه الثروة ملك للدولة وعناصرها (شعبها في المقام الأول) . فإذا رفع شخص أو هيئة أو نحو ذلك شعارا مثل شعار إعادة توزيع الثروة ينتمي إلى الدولة فله كل الحق في ذلك إذ أنه من أصحابها وشرعيته تنبثق من وضعه هذا ، أما أن يأتي كيان خارجي فيقول بذلك بناء على مبرر فإن ذلك لا يصح.

المبررات القومية والدينية :

إن المبررات القومية في الدولة المعاصرة تلعب في غالب الأحيان دور المرجع النظري للتبرير في مقابل

---

(1) المرجع السابق ، ص119 ، 120.

(2) ياسر قطيشات، مرجع سابق ، ص 21.

السلوك العملي البحت القائم في جانبه الأكبر على ضرورات ومنطق الدولة.

والعـــراق ليس شذوذا في هذه القاعدة في سلوكـــــه وتصرفاته ، فعندما إجتاح الكويت كان ذلك وفق أسباب ودوافع موضوعية كانت تشكل تهديدا لبقاء ذات النظام ، وعلى ذلك ما كان له إلا أن يبـــرر هـــذا الـــسلوك تبريرا يقبله الآخرون ويمنح هذه المغامرة صفة الشرعية ، إذ أن أي نظام لا يمكن أن يعلـــن صـــراحة أن سلوكه منبثق من الأسباب الحقيقية التي تقف وراءه ، حيث تبقى تلك الأسباب الحقيقية حكرا على صـــانعي السياسة ومتخذي القرارفي غرفهم السرية وليس للإستهلاك العام ،ومن هذه المبررات يبرزالمبررالقومي ،فقد بُرر الإجتياح بالقول إن ذلك كان عملا حتميا لمقارعة الإستعمار والإمبريالية التي تقف في وجـــه أي عمـــل نهوضي عربي وأية قوة عربية صاعدة ، وقد صدّق كثير من المثقفين العرب هذا المبرر ، كمـــا أن بعـــض المثقفين العرب إعتبروا الإجتياح وضم الكويت إلى العراق خطوة أولى على طريق الوحدة العربية. [1]

أما المبررات الدينية فقد أعلن صدام حسين ومنذ بداية الأزمة خاصة مع قرار إســـتدعاء قـــوات أجنبيـــة أن المعركة قد أصبحت معركة بين الصليبيين الجند وأهـــل دار الإسلام الذين يمثلهم نظام البعث وصدام حسين وقال إنها معركة بين الكفر والإيمان من أجل دحر الكفر وإنقاذ الحرمين الشريفين من براثن الرجس والدنس والكفر. [2]

الخلاف الحدودي بين الدولتين:

((الحدود هي خط فاصل بين المعالم الطبيعية الواضحة كالتلال أو الأنهار أو المظـــاهر الحـــضرية مثـــل المزارع أو الطرق ، وكلما كانت التفصيلات أكثر كان هذا الوصف أشمل ومدعاة لتقليل النزاع والإحتكاك ، فالتعريف غير الدقيق ينجم عنه تحديد غير دقيق)). [3]

إحتل موضوع الحدود الكويتية – العراقية في ظل الحكم العثماني مكانة متميزة في المفاوضات التي جـــرت بين الدولتين البريطانية والعثمانية في الفترة ما بين1911 حتى 1913، حيث تم توقيع بروتوكول بين الدولتين ولكنه لم يوضع موضع التنفيذ بسبب قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، وقد وقعه كل من إبراهيم حقي باشـــا وزيـــر الخارجية عن الدولة العثمانية والسير إدوارد جراي وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 29من تاسر1913 في لندن.

مؤتمر العقير 1921 :

العقير بلدة تقع في الجانب الشرقي من المملكة العربية السعودية حيث عقد المؤتمر لتحديد الحدود بين الكويت

---

(1) د. فؤاد العمش وآخرون، مرجع سابق، ص 123 – 125، 121.

(2) نفس المرجع ، ص 122 ، 123 – 126.

(3) محمد عبدالله حاك العنزاني، الحدود الكويتية العراقية " دراسة في المعوقات السياسية " الطبعة الأولى ، الكويت– مركز البحوث والدراسات الكويتية للنشر، 2000، ص18.

والعراق والسعودية ، ففي هذا المؤتمر تم التحديد النهائي لحدود الكويت التي كانت تحديداً للحدود الكويتية – السعودية أكثر منها للحدود الكويتية – العراقية التي جرى تحديدها بحسب إتفاقية 1913 وحضر عن الكويت ممثل الميجور مور المندوب السياسي البريطاني في الكويت ، وفي هذا المؤتمر تقلصت أرض الكويت ، ووضعت منطقة محايدة كانت الأساس في تخطيط الحدود الكويتية – السعودية بعد ذلك ، وكان إلتقاء وادي الباطن بالعوجة نقطة إرتكاز لحدود ثلاث وحدات سياسية هي العراق والكويت والسعودية ، وكان إلتقاء خور الزبير بخور عبدالله إحدى الظواهر الطبيعية التي حددت خط الحدود بين الكويت والعراق وإتخذ وادي الباطن ظاهرة طبيعية لتحديد خط الحدود في منتصفه وتحددت تبعية الجزر المتاخمة لشواطئ الكويت بموجب بروتوكول 1913.[1]

وقعت الأطراف الثلاثة في 2 الكانون عام 1922على بروتوكول العقير وتقلصت حدود الكويت الجنوبية ولم تعد كما رسمتها خريطة 1913.

بعد ذلك بعث رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد عام 1932إلى المندوب السامي البريطاني السيد همفري كتاباً رسمياً لتأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت وذلك كخطوة لقبول العراق دولة مستقلة وعضوا في عصبة الأمم المتحدة حيث كانت شروط الإنضمام أن تكون الدولة مستقلة ومعلومة الحدود مع جاراتها، وبعد أن أعلنت بريطانيا أن العراق إستوفى شروط الإستقلال واكتملت لديه مقومات الأمم والشعوب المتحضرة خاصة وأن العراق قد وقع بروتوكول صداقة مع سلطات الإنتداب البريطانية تضمن إستقلال العراق ودخوله إلى (عصبة الأمم) مع الحفاظ على مصالح بريطانيا الحيوية ، وأصبحت العراق أول دولة منتدبة تحرز الإستقلال وتتخلص من الإنتداب البريطاني.

تمّ إبلاغ الشيخ أحمد الجابر بواسطة المقيم السياسي بالكويت بتاريخ 30 ناصر 1932بموافقة الحكومة البريطانية على الحدود كما هي مفصلة في كتاب رئيس الوزراء العراقي ، وقد ردّ الشيخ أحمد الجابر على الوكيل السياسي بموافقته على عرض رئيس الوزراء العراقي بتاريخ 1932/8/1الذي كان تأكيدا لما جاء في بروتوكول 1913الموقع بين الدولتين البريطانية والعثمانية ومراسلات 1932 وهذه الحدود هي (من تقاطع وادي العوجة بالباطن ومنه في إتجاه شمال خط الباطن إلى نقطة تقع جنوب صفوان تترك للعراق ، ثم يمر خط الحدود شرقا بجنوب ابار صفوان وجبل سنام وأم قصر إلى مفترق طرق خور الزبير وخورعبدالله حيث تترك جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهه وقاروه وأم المرادم للكويت).[2]

---

(1) المرجع السابق ، ص 36 ، 38 ، 39.

(2) مجموعة من الخبراء وأساتذة الجامعات العربية المتخصصين في القانون الدولي والتاريخ والاقتصاد والعلوم السياسية ، الكويت وحدودا وحدودا " الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية " د. ط ، مصر – من منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، د . ت ، ص 89.

وبهذا تكون عملية تعريف الحدود قد تمت ولم يتبقّ سوى عملية تعيينها ولم يصدر بعد ذلك إعلان من نوري السعيد يبطل فيه هذا الإعتراف.

إن موقف العراق في الثلاثينيات من موضوع تحديد الحدود يبدو واضحاً من خلال مذكرة لوزارة الخارجية العراقية مؤرخة في 25 " الصيف" 1932 ناقشت فيها المطالب البريطانية لتحديد الحدود بالقول:

1. إن وضع الإمارة الكويتية لم يتعين من الناحية الدولية تعيينا قانونيا ، ولذلك فإن حدودها لم تعرف بعد بالضبط.

2. إن تحديد الحدود يتم بموجب إتفاق يبرم بين دولتين ذاتي سيادة ، ولم يحصل مثل هذا الإتفاق بين العراق والكويت.

3. يكون التحديد بواسطة لجان تمثل الدولتين وعليه فإن قيام إحدهما بوضع علامات على نقاط معينة واعتبارها كإشارة حدود تلتزم بها الدول المجاورة إنما هو أمر لم يسبق أن أقرته قواعد الحقوق الدولية.

ان هذه المذكرة كتبت قبل حوالي شهر من تاريخ الرسالة المنسوبة إلى نوري السعيد حول إيجاد حدود بين العراق والكويت ، وهي تمثل الرأي الرسمي والثابت للعراق بهذا الشأن .

من جانب أخر فإن الأعوام 1933-1939 وهي فترة حكم الملك غازي بعد وفاة والده الملك فيصل الأول قد شهدت تصاعد قضية الكويت على درجة المطالبة بانضمامها إلى العراق من قبل الملك غازي نفسه والحكومة العراقية والرأي العام العراقي والحركة الوطنية في الكويت والمجلس التشريعي فيها ، لكن حل هذا المجلس من قبل شيخ الكويت وبريطانيا وموت الملك غازي المفاجئ قد أدى إلى توقف ذلك التصعيد.[1]

لقد أهمل نوري السعيد الإشارة إلى رسالة 1932 حتى عندما كانت الحكومة البريطانية تخاطبه مباشرة حول الموضوع ، ففي التموز 1940 وعندما كان نوري السعيد وزيرا للخارجية وجهت السفارة البريطانية ببغداد رسالة إليه مباشرة أبدت فيها رغبة الحكومة البريطانية تخطيط الحدود بين العراق والكويت وأن السفير قد تلقى تعليمات من حكومته بأن يقترح على الحكومة العراقية تبادل مذكرات لتخطيط الحدود وفقا لما جاء في رسالة رئيس الوزراء العراقي إلى المندوب السامي البريطاني في ناصر 1932 وطلبت السفارة البريطانية من وزارة الخارجية العراقية (نوري السعيد) إرسال مذكرة بتأكيد هذا التحديد للحدود فكانت إجابة نوري السعيد كالاتي:

((إلى سفارة صاحب الجلالة البريطانية – بغداد تهدي وزارة الخارجية تحياتها إلى سفارة صاحب الجلالة البريطانية في بغداد بالإشارة إلى مذكرة السفارة رقم (487) بتاريخ 7 التموز 1940، تتشرف بأن تبيّن

---

(1) محمد مظفر الادهمي،الطريق الى حرب الخليج "دوافع ومقدمات حرب امريكا ضد العراق" الطبعة الاولى، عمان – الاهلية للنشر والتوزيع، 1997 ، ص201-206.

انها تعتبر أن الإقتراح الوارد في مذكرة السفارة مستوحى من بحث مسألة الحدود العراقية– السعودية، ونظراً لأن هذه المسألة قد تأجلت في الوقت الحاضر ، فإن الوزارة تعتقد أن من المناسب تأجيل بحث المسألة المطروحة للبحث في مذكرة السفارة. نوري السعيد وزير الخارجية)) .[1]

وبذلك أهمل نوري السعيد تماماً الإشارة إلى الرسالة المنسوبة إليه ، وأعتبر الموضوع مستوحى من مسألة الحدود العراقية – السعودية ، مما أغضب السفير البريطاني ببغداد بازل نيوتن ، الذي كتب إلى وزير الخارجية البريطاني هاليفكس في 29 الحرث1940قائلا له أن نوري السعيد يختلق الذرائع ، وأن العراق يريد بتأخيره تخطيط الحدود أن يتمكن من الحصول على منطقة أو منطقتين بالطريقة التي قام به موخراً بازالة مركز الحدود عند صفوان وربما حتى الإستيلاء على جزيرتي وربة وبوبيان.

وظلت الأزمة في العلاقات بين البلدين مستمرة ففي أول إجتماع لمجلس حلف بغداد في 18 الطير 1957حاول نوري السعيد إتباع طرق أخرى لحل موضوع الكويت ، حيث فاتح وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد بوجوب إنهاء الحماية البريطانية على الكويت تمهيداً لضمها إلى حلف عربي يقوم بين العراق والأردن ، وعندما شكل عبدالوهاب مرجان وزارته الأولى في 15 أي النسار1957 قابل السفير البريطاني في بغداد مايكل رايت في النوار 1958وتباحث معه حول مسألة ضم الكويت إلى الإتحاد المقترح ، وعندما سأله السفير عن صفة الوجود الكويتي في الإتحاد أجابه مرجان بوضوح أن العراق يريد الكويت جزءا منه.[2]

وعندما أعلنَ عن تشكيل الإتحاد العربي بين العراق والأردن في14 النوار 1958أكد السفير الأمريكي في بغداد والدمار كالمن أن نوري السعيد قد أخبره أنه يفكر بدعوة الكويت للإنضمام إلى الإتحاد، إلا أن الخارجية البريطانية كانت قد وجهت ممثليها الدبلوماسيين بأن يحسبوا حساب استمرار تدفق النفط من الكويت إلى بريطانيا وضرورة المحافظة على ودائع شيوخ الكويت في المملكة إذا ما طرح العراق فكرة إنضمام الكويت إلى الإتحاد العربي.

وفي الربيع 1958إستقالت حكومة مرجان وعاد نوري السعيد إلى رئاسة الوزارة العراقية ، والذي أصبح أكثر إهتماماً من أي وقت مضى بموضوع الكويت ، لكنه لم يلقَ أي إستجابة من الحكومة البريطانية بشأن ضم الكويت إلى الإتحاد العربي ، وعندما أصبح رئيساً لوزارة الإتحاد العربي وجهت حكومة الإتحاد مذكرة في الخامس من الصيف1958إلى السفارة البريطانية ببغداد لنقلها إلى الحكومة البريطانية في لندن لكونها الجهة المسؤولة عن شؤون الكويت لدراستها وإبلاغ حكومة الإتحاد بقرارها بشأنها.

---

(1) المرجع السابق ، ص 206 ، 207 .

(2) نفس المرجع ص 207 ، 208 ، 212 ، 213.

تضمنت مذكرة الخامس من الصيف عرضاً تاريخيـا لطبيعة علاقة الكويت بالدولة العثمانيـة قبل الحـرب العالميـة الأولى ، وأكدت أنها شكلت إقليماً تابعا لولايـة البصـرة وأن بروتوكول 1913بـين بريطانيـا والدولة العثمانية إعترف بشيخ الكويت قائم مقام فيها. [1]

كما أن محاولة ضم الكويت للإتحاد العربي كان الهدف منها الرغبة في الحصول على ثروة الكويـت التـي كانت قد تعاظمت على نحو كبير خلال ذلك العقد (عقد الخمسينيات من القرن العشرين) ، بالإضـافة إلـى الرغبة في ألا يقتصر الإتحاد على الدولتين الهاشميتين خاصة بعد أن أبدت دول عربية عديدة شكوكها مـن قيام هذا الإتحاد.[2]

أشارت المذكرة أيضا إلى فرض نظام الإنتداب على العراق دون أن يشمل الكويت بسبب هيمنـة بريطانيـا على علاقات وإدارة شؤون العراق الخارجية الأمر الذي أدى إلى أن يصبح العراق أمام الأمر الواقع وهـو يرى الكويت تفصل عنه ، وطالبت المذكرة بالحلول التي من شأنها أن تعيد للعراق حقوقـه التاريخيـة فـي الكويت ، واقترحت ضم الكويت إلى الإتحـاد العربي. أما إذا رأت الحكومة البريطانيـة أن تحقيـق أمـر الإنضمام غير متيسر في الوقت الحاضر فإن حكومة الإتحاد العربي تجد نفسها مضطرة أن تعلن أن جميـع الجزر الموجودة في الميـاه الإقليمية هي من ضمن حدود الإتحاد العربي، وأن خط الحدود يبدأ مـن نقطـة إلتقاء وادي العوجة بوادي الباطن ويتجه شرقاً بخط مستقيم يصل إلى الجهرة على خليج الكويت.

يمكن إعتبار هذه المذكرة أول وثيقة رسمية عراقية تبيّن وصفا لخط حدود مقترح بين العراق والكويت فـي حالة عدم إنضمام الكويت إلى الإتحاد العربي خصوصـا وأنها صادرة عن مجلس وزراء حكومة الإتحـاد العربي الذي يرأسه نوري السعيد والذي نُسبت إليه رسالة 1932.[3]

ولعل سقوط نوري السعيد ومقتله في أعقاب قيام ثورة ناصر 1958قد ساعد على تخلـيص الكويـت مـن الإرتباط بمخططاته ، ويلاحظ أن حكومة الثورة التي أطاحت بالحكم الملكي في العراق لم تثر خلال السنوات الثلاث الأولى من عمرها مسالة الكويت ، بالعكس فقـد طلـب وزيـر خارجيـة العـراق فـي الكـانون عام 1958إقامة علاقات مع الكويت على أسس جديدة من الصداقة والتكافؤ ، وأن أمثل طريقـة لتحقيق ذلك هو فتح قنصليـة تجارية للجمهوريـة العراقية في الكويت لتكون حلقة إتصال بين البلدين ، كمـا سـانـدت الحكومة العراقيـة مطالب الكويت حتى قبل إستقلالهـا بالإنضمـام إلى العديد من المنظمات والمؤسـسات العربية والدولية إستكمالا لشخـصيتها الدولية ، وتميـزت هـذه الفتـرة بقـصـر عمرهـا . فقـد إنقلبت العلاقـة رأساً على عقب بعد تبادل المذكـرات بين شيـخ الكويت والمقيـم السياسـي البريطاني

---

(1) المرجع السابق، ص 213 ،214.

(2) مجموعة من الخبراء والساتذة الجامعات العربية، مرجع سابق، ص 95.

(3) محمد مظفر الأدهمي ، مرجع سابق ، ص 214 ، 215.

فى الخليج العربي في 19 الصيف عام 1961، وهي المذكرات التي أعتبرت بمثابة إتفاقية جديدة ألغت إتفاقية 23أي النار 1899 باعتبارها تتعارض مع سيادة الكويت واستقلالها ، وبداية مرحلة جديدة من العلاقات البريطانية – الكويتية التي تقوم على التشاور والصداقة بين البلدين.

فقد أرسل عبدالكريم قاسم رئيس الحكومة العراقية برقية تهنئة إلى شيخ الكويت صيغت بطريقة لم يتم الإشارة فيها إلى إستقلال الكويت وإنما عمدت إلى إثارة (المطالب التاريخية للعراق) في الكويت حيث تضمنت ترحيب العراق بإلغاء إتفاقية 1899 باعتبارها إتفاقية غير شرعية عقدت دون علم الدولة العثمانية التي كانت الكويت تابعة لها ، وأن الذي عقد هذه الإتفاقية هو الشيخ مبارك بن الصباح قائم مقام الكويت التابع لولاية البصرة وحذرت البرقية شيخ الكويت من تقبل إمبريالية جديدة.(1)

كما أن عبدالكريم قاسم عقد مؤتمرا صحفيا في 25 الصيف 1961في بغداد أعلن فيه أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق.وأن الجمهورية العراقية قررت عدم الإعتراف بإتفاقية 1899 لأنها وثيقة مزورة ولا يحق لأي فرد في الكويت أوفي خارج الكويت التحكم بالشعب الكويتي وهو من الشعب العراقي وقد خلفت الدعوة التوسعية من جانب عبدالكريم قاسم آثارا سيئة على شعب الكويت الذي عبر عن رفضه لتلك الدعوة بالمظاهرات التي قام بها إحتجاجا على دعوى العراق . أما الجمهورية العربية المتحدة فقد إعترضت على دعوى عبدالكريم قاسم في بيان رسمي صدر في 28 الصيف عام 1961كان أهم ما جاء فيه:-

1- إن الجمهورية العربية المتحدة تؤمن بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تحكمها معاهدات أو إتفاقيات قديمة أوحديثة.

2- إنها تتوقع أن تكون حركة الشعوب العربية في الوحدة قائمة على غير النموذج التقليدي الذى ساد أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وقاد إليها بسبب التمسك بالمطالب الإقليمية القائمة على نصوص معاهدات قديمة ، ولذلك فإنها لاتقبل الضم وإن كانت على استعداد لتأييد منطق الوحدة الشاملة .

3- إن العراق والكويت يملكان الكثير من أسباب الدعوة إلى الوحدة بينهما مما هو أعمق وأبقى من وثائق الإمبراطورية العثمانية ، وأخيرا أكد البيان أن الجمهورية العربية المتحدة تفرق بين الضم الذي يريده عبدالكريم قاسم وهو ما ينبغي رفضه ، وبين الإجماع الشعبي المقام على أساس الوحدة والإختيار الحر وهوما ينبغي احترامه ، وقد تصاعدت الأزمة التي فجرها حكم عبدالكريم قاسم على نحو متسارع يمكن رصده فيما يلي:

فقد أصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانا أوضحت فيه عدم إعتراف الجمهورية العراقية باستقلال الكويت

---

(1) مجموعة من الخبراء واساتذة الجامعات العربية ، مرجع سابق ص 95 ، 96.

مؤكدة أن الكويت (تاريخيا) تشكل جزءا من العراق ووصفت اتفاقية الصيف 1961 بأنها مؤامرة إستعمارية مفضوحة ، وتبع ذلك أن أغلقت الكويت حدودها وأجرت مشاورات عاجلة مع بريطانيا أسفرت عن نزول القوات البريطانية بالكويت وفقا لاتفاقية 1961 لمواجهة التهديدات العراقية ، بينما وصلت في نفس الوقت قوات سعودية لمؤازرة الكويت في الدفاع عن نفسها ، وجاءت الخطوة الكويتية التالية في الدفاع عن الإستقلال باللجوء للمنظمات الدولية والإقليمية.[1]

بالنسبة للمنظمات الدولية كان دورها محدودا في تلك الأزمة ، فقد تقدم الطرفان بشكاوي متبادلة إلى مجلس الأمن ، فالكويت يتهم العراق بأنه يهدد إستقلاله ، والعراق يتهم بريطانيا بأنها تدبر لعدوان عليه ، وقد أدى توازن القوى داخل المجلس وقتذاك إلى عجزه عن إتخاذ قرار مما دفعه إلى أن يترك هذه المهمة لجامعة الدول العربية ، وبذلك إنتقل النزاع إلى المستوى الإقليمي حين إنعقد مجلس جامعة الدول العربية في 20 ناصر عام 1961، واتخذ مجموعة من القرارات كان من بينها:

<u>أولا</u>:- أن تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضيها في أقرب وقت ممكن ، وأن تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم إستخدام القوة في ضم الكويت للعراق وتأييد كل رغبة يبديها الكويت للوحدة أو الإتحاد مع غيره من دول الجامعة العربية طبقا لميثاق الجامعة.

<u>ثانيا</u> :- الترحيب بدولة الكويت عضوا في جامعة الدول العربية ، ومساعدتها على الإنضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

<u>ثالثا</u>:- تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعّالة لصيانة إستقلال الكويت بناءً على طلبها.

تبع قبول الكويت في عضوية الجامعة العربية وانضمامها إلى معاهدة الدفاع المشترك تشكيل قوة أمن عربية لتحل محل القوات البريطانية جاءت من السودان والسعودية واليمن والأردن والجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا).

ردّ العراق على ذلك بالإنسحاب من الجامعة العربية وتعديل الخريطة السياسية لتضم الكويت واتخذت السلطات العراقية إجراءات من شأنها منع قبول تأشيرات السفر التي تصدرها حكومة الكويت إلى العراق ،وأعلنت الخارجية العراقية قطع أي تعامل بين العراق وبين أي دولة تعترف باستقلال الكويت، أو تقيم معها علاقات دبلوماسية ، كل ما نجح فيه العراق خلال تلك الفترة تأجيل قبول الكويت في الأمم المتحدة من خلال معاونة سوفيتية، وكانت وجهة نظر حكومة موسكو في طلب هذا التأجيل أن ذلك من شأنه مساعدة الدول العربية على السعي لإيجاد تسوية لخلافاتها.[2]

---

(1) المرجع السابق، ص 98 ، 99 .

(2) نفس المرجع ص 99، 100 ، 101 .

وقد أستند العراق في طلبه من الأمم المتحدة رفض عضوية الكويت للمنظمة الدولية على ثلاث حجج وهي:

1. أن الكويت ليست دولة ولم تكن كذلك في يوم من الأيام.

2. أنها ظلت دائما من الناحية القانونية والتاريخية جزءا لا يتجزأ من العراق.

3. أن الكويت لا تعدو أن تكون مستعمرة بريطانية ممّا لا يؤهلها للإنضمام للمنظمة الدولية.

ردّت الحكومة الكويتية على ذلك برفض الدعاوي التاريخية العراقية وأنها حاربت المطامع العثمانية ولم تكن في يوم من الأيام خاضعة للحكم التركي. وأنها ستتخذ من الإجراءات التي تكفل لها سلامتها والمحافظة على إستقلالها ، وإنتهت هذه الأزمة بعد إسقاط عبدالكريم قاسم في 8 النوار عام 1963.[1]

((وبعد قيام ثورة 8 النوار 1963التي فتحت الطريق لمباحثات قيام الوحدة بين العراق ومصر وسوريا فوجئ جمال عبدالناصر أن وفد الثورة العراقية التي أطاحت بعبدالكريم قاسم يفتح موضوع الكويت من زاوية تعيين حدود دولة الوحدة الجديدة ، فإذا هو يطرح قضية الكويت وحق العراق الذي لا ينازعه أحد فيها.

وكان الوفد العراقي يحفظ عن ظهر قلب كل الحجج والوثائق التاريخية والوثائق التي تعزز مطالبه والتي طرحها قاسم من قبل ، إلا أن عبدالناصر أخبر الوفد العراقي أن الكويت تعني للإنجليز والأمريكان ثروة النفط وإذا أراد أحد أن يضم دولة في الخليج على غير رضا أهلها فيجب أن يعرف سلفا أنه سيواجه قوة الولايات المتحدة الأمريكية . وطلب من الوفد العراقي ترك الموضوع ، وأن إصرارهم عليه يعني أن دولة الوحدة الجديدة سوف تجد نفسها لحظة ميلادها داخلة في حرب لا تستطيع تحمّل مسؤوليتها)).[2]

بعد قيام الثورة عام 1963 وُضع أمام وزير الخارجية العراقي الجديد طالب حسين شبيب ملف المفاوضات السرية بين العراق والكويت التي جرت في بيروت وزيورخ وأثينا في فترة حكم عبدالكريم قاسم والتي كان المحامي والتاجر العراقي المقيم في الكويت (موسى علاوي) محور الإتصال بين الجانبين فيها ، حيث طرح على وزير الخارجية العراقي هاشم جواد ووزير الإسكان حسن رفعت في إجتماع عقده معهما في الطيار 1962 سبع نقاط ذكر أن المسئولين الكويتيين على استعداد لقبولها ودراستها وهي : -

1. إعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادتها على أرضها.

2. بعد الإعتراف العراقي يباشر الطرفان بإجراء مباحثات لتحقيق إتحاد فدرالي بين البلدين على أن تبقى الإتفاقيات النفطية (تعديلا وإلغاءا وتجديدا) بيد الكويت . إضافة إلى سياسة تجارتها الخارجية.

3. تكون ميزانية الكويت مستقلة.

---

(1)المرجع السابق ، ص 101.

(2) محمد مظفر الأدهمي ، مرجع سابق ، ص 217 ،218.

4. تساهم الكويت بنسبة معينة من ميزانية الإتحاد العامة بمبلغ معين مستقل يخصص للخطط التنموية الخمسية.

5. توحيد المناهج الثقافية والتعليمية والجيش والخارجية.

6. السماح للرأسمال الكويتي والقطاع الخاص بحرية الإنتقال والإستثمار . وإقامة المشاريع المشتركة بين دولتي الإتحاد ، وخاصة في الألوية الجنوبية الثلاثة البصرة والناصرية والعمارة.

7. يبقى الحكم في العائلة الحاكمة الكويتية . وحسب نظام العائلة في إختيار الحاكم.[1]

ومع أن المفاوضات إستمرت بين وفدين من العراق والكويت إلى مطلع عام 1963 إلا أنها لم تؤد إلى نتيجة لأن عبدالكريم قاسم كان يرفض الإعتراف المسبق بإستقلال الكويت لشكه بنوايا حكام الكويت ، ولإعتقاده أنهم سيتحررون من أي إلتزام أو تعهد بعد إعتراف العراق بالكويت كياناً دولياً مستقلا وسيرفضون الإتحاد الفدرالي مع العراق . كما أن قاسم كان يؤكد على أنه يريد إتحاد قائم على أساس (وحدة التراب العراقي والشعب العراقي في العراق والكويت).

لقد وجدت حكومة الثورة في العراق أن الكويتيين يريدون من العراق إظهار حسن النية بالإعتراف لهم بنوع من السيادة أولا وذلك بإعلان إستقلال الكويت كخطوة نحو الإتحاد مع دولة الوحدة . وفي مطلع التموز وبينما كانت المباحثات والإجراءات قائمة على قدم وساق لتحقيق الوحدة الإقتصادية بعد أن أعلنت الوحدة العسكرية بين العراق وسوريا ، وصل وفد كويتي إلى بغداد وجرت مباحثات حول دخول الكويت الوحدة وطلبهم الإعتراف بنوع من السيادة . وقد وجدت القيادة العراقية أنه من الأفضل القيام بعمل مرن وسياسي تجاه الكويت مادامت ستدخل ضمن الوحدة بين العراق وسوريا ، ولذلك تم توقيع محضر في 4 التموز1963 إعترف فيه العراق بالكويت دولة مستقلة وبالحدود التي حددتها الرسالة المنسوبة إلى نوري السعيد عام 1932. وهو أول إجراء رسمي تقوم به الدولة العراقية منذ تأسيسها بشأن إعتراف العراق بالكويت وبتوصيف لحدوده معها.

وهذا الإجراء ذاته الذي أراد نوري السعيد القيام به عام 1958ولكن بخط حدود مختلف لضم الكويت إلى الإتحاد العربي.[2]

وهو أيضا تنفيذ للفقرة الأولى من نقاط المفاوضات السرية التي جرت في عهد عبدالكريم قاسم والتي كانت الدبلوماسية العراقية تميل إلى تحقيقها رغم رفض قاسم لها تمهيدا لاتحاد فدرالي بين البلدين ،وهو ما طرحه أيضا وزير الخارجية العراقي بعد قيام ثورة 1963. ولكن أحداث الأسابيع القليلة التي أعقبت توقيع

---

(1)المرجع السابق ،ص218 ،219 .

(2) نفس المرجع ص 219 – 221 .

محضر التمور 1963 والتي أدت إلى إجهاض الثورة وفشل مشروع الوحدة بين العراق وسوريا بوقوع إنقلاب الحرث 1963في العراق بقيادة عبدالسلام عارف ، قد جعلت حكام الكويت يتحللون من إلتزاماتهم بعد أن حققوا حلما لم يكونوا يصدقون تحقيقه.[1]

فبعد أن تاكلت تماما الدعاوي العراقية بضم الكويت بعد عام 1963فرضت قضية الحدود نفسيا على تلك العلاقات.

وقد جرت خلال السنوات الممتدة بين عامي 1964 و1967مباحثات بين الحكومتين (لتعليم) خط الحدود على الطبيعة . غير أنه تبين من سير تلك المباحثات أن العراق لم يكن متحمسا لإنجاز هذا العمل متذرعا بأنه لا تتوفر بعد الدراسات الفنية اللازمة فضلا عن الإفتقار إلى خرائط مسحية يمكن الإعتماد عليها.[2]

وفي عام 1966 إجتاحت فرقة عراقية جزيرة بوبيان التابعة للكويت إحتجاجا على المباحثات التي دارت بين الكويت وإيران حول تقسيم مناطق الجرف القاري دون إشراك العراق.

وحسما لتلك المشكلة قام أمير الكويت بزيارة بغداد عام 1966وتم الإتفاق خلال تلك الزيارة على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعليم الحدود بين البلدين ، ورغم ذلك فإن اللجنة المشتركة لم يقدر لها القيام بمهامها حيث طلب العراق في الربيع 1967إذن الحكومة الكويتية بدخول فرق المسح التابعة له إلى المناطق الواقعة على الحدود لتنفيذ مهمتها رافضا القيام بإجراء المسح المشترك متعللا بغموض خط الحدود الذي جاء في كتاب رئيس وزراء العراق وموافقة حاكم الكويت عام 1932.[3]

كما إجتاحت أيضا قوة عراقية في الطير عام1967 لجماعة من البدو التابعين للكويت في المنطقة الواقعة بين العبدلي وصفوان على الحدود المشتركة ، وكانت المنطقة التي إجتاحتها القوات العراقية تقع في حقل (الرتقة) المجاور لحقل (الرميلة) وهي منطقة غنية بالمياه العذبة والنفط . ويربط المراقبون بين إثارة العراق لمشكلات الحدود مع الكويت وبين مطالبه المستمرة بقروض إضافية منها ، وهو ما يتأكد من أنه في أعقاب إجتياح عام 1967وبعد أن قدمت الكويت للعراق قرضا كبيرا لتمويل مشروع كهربة سد سامراء تغير الموقف العراقي وصدر بيان مشترك عن المباحثات التي أجرتها اللجنة الفنية المكلفة بتسوية الحدود أعلن عن اتفاق الطرفين على مباشرة إجراء عملية مسح شاملة للحدود الكويتية – العراقية.[4]

وبقيت المشكلة قائمة حتى قيام ثورة ناصر1968 التي رفضت هي الأخرى توصيف الحدود ، وكان موقف

---

(1) المرجع السابق ، ص 222 .

(2) مجموعة من الخبراء وأساتذة الجامعات العربية ،مرجع سابق، ص 101.

(3) محمد مطر الاذهبي ، مرجع سابق ،ص 222 .

(4) مجموعة من الخبراء وأساتذة الجامعات العربية ،مرجع سابق، ص 101، 105 .

القيادة العراقية واضحا وصريحا حول الحدود مع الكويت وهو أن العراق لا يعترف برسالة 1932 ولا بمحضر 1963 لأن جزيرتي وربة وبوبيان والساحل المقابل لهما تقع ضمن الأراضي العراقية ، ويجب على الكويت التخلي عنها كشرط لتثبيت الحدود.[1]

ومع نهاية عام 1972 بنى العراقيون طريقا عبر الأراضي الكويتية يؤدي إلى مواقعهم على الخليج ، وفي 20 الربيع 1973 إحتلت القوات العراقية نقطة شرطة كويتية (الصامتة) وقتل إثنان من الكويتيين وجندي عراقي ، وتأزمت العلاقات الكويتية – العراقية ، وبدأ التحرك العربي والدولي لمساندة الكويت وإحتواء الأزمة.[2]

وقد اقترنت تلك الأزمة بخطط عراقية لإنشاء قاعدة بحرية بمساعدة الإتحاد السوفيتي ، وبروز الحاجة إلى ميناء يطل على الخليج مما تسبب في ذلك الحادث ، ذلك أن وجهة النظر التي قدمها الجانب العراقي أن الوصول إلى ميناء (أم قصر) العراقي يتطلب المرور بالأراضي الكويتية عند (الصامتة) وأن ما فعله العراق لا يتعدى مجرد إعداد دفاع عن ميناء أم قصر الذي سيصبح ميناء للكويت كما هو للعراق ، وقد رفضت الحكومة الكويتية إقتراحا تقدمت به الحكومة العراقية بسحب كل من الحكومتين لقواتها إلى مسافة عشر كيلومترات وراء الحدود المتنازع عليها ، وطلبت من الجامعة العربية إنسحاب العراق فورا إلى ما وراء خط الحدود الذي كانت ترابط فيه قوات أمن الجامعة العربية عام 1961 ، ونتيجة للوساطة العربية أعربت الحكومة العراقية عن إستعدادها لإرسال وفد إلى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود وتعهدت الحكومة العراقية بالإنسحاب من المواقع التي إحتلتها في الصامتة ووقت بتعهدها بالفعل بعد الحصول على قرض كويتي كبير ، وفي عام 1973 أبدت الحكومة العراقية إستعدادها لتعليم الحدود مع الكويت مقابل التنازل لها عن جزيرتي وربة وبوبيان ، وهو ما رفضته الحكومة الكويتية.

جددت العراق مطالبها في نفس الإتجاه بعد توقيعها على إتفاقية الجزائر 1975 مع إيران وما تضمنته من تنازلات للأخيرة عن المناطق المتنازع عليها في شط العرب ، وكانت المطالب هذه المرة تقضي بأن تدفع الكويت فانورة إتفاق الجزائر بأن تؤجر للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة 99 عاما وأن تتنازل لها عن جزيرة وربة ، ولكن الكويت رفض المطلب العراقي متمسكا بسيادته على الجزيرتين.[3]

وفي 991/4/3 صدر قرار مجلس الأمن رقم (687) الذي فرض على العراق الإعتراف بحدوده مع

---

(1) محمد مظفر الادهمي ، مرجع سابق ،ص 222 .

(2) د. هوج الخترش والعرون ، مرجع سابق، ص56.

(3) مجموعة من الخبراء والساتذة الجامعات العربية ،مرجع سابق، ص 106 ، 107.

الكويت بموجب الإتفاقية الموقعة بين الدولتين في التموز 1963، وتتألف بعثة الأمم المتحدة الرسمية المكلفة برسم الحدود بين البلدين من ثلاثة مراقبين دوليين ، ومن ممثل لكل من الكويت والعراق ، وقد رحب مجلس وزراء الكويت بقرار اللجنة ، والذي تضمن إعادة (570) كيلومترا كان العراق قد استولى عليها من شمال الكويت في العقود الماضية ، كما تضمن قرار اللجنة إعادة (6) آبار بترول في حقل الرميلة الكويتي والذي سبق للعراق إتهام الكويت بسرقة البترول منه قبل الغزو ، كما تضمن القرار إعادة الأجزاء الجنوبية من ميناء أم قصر للكويت ، ويعدُّ هذا الميناء المنفذ البحري الوحيد للعراق منذ غرق ممر شط العرب عام 1980على إثر إندلاع الحرب بين إيران والعراق ، وقد إستندت لجنة الأمم المتحدة في قرارها على إتفاقيتي 1932، 1963لرسم الحدود بين البلدين.

وبتاريخ 1993/5/28 وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على التقرير النهائي للجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت ، وأكد المجلس أن ما توصلت إليه اللجنة في هذا الصدد يعد نهائيا ، ودعا البلدين إلى إحترام الحدود المشتركة بينهما وأضاف بأن اللجنة لم تضع حدودا بين البلدين ، بل أعادت رسم الحدود التي وافقت عليها الكويت والعراق عام 1963. وقد إنتقد العراق ما توصلت إليه اللجنة وأعلن أنه لن يقبل أية إنتهاكات لأراضيه بينما أعربت الكويت عن رضاها للحدود التي أعادت اللجنة رسمها ، وقد أدت عملية ترسيم الحدود بين العراق والكويت إلى حدوث تغيير عميق في الموقف الإستراتيجي للعراق ، حيث أدخلت تلك العمليات ميناء أم قصر في القطاع المنزوع السلاح ، وبذلك أصبح الميناء الذي يعدُّ بمثابة المنفذ العراقي على الخليج خارج السيطرة الفعلية العراقية.[1]

إن هذا الكم التاريخي المتراكم من النزاع العراقي – البريطاني حول الكويت في العهدين الملكي والجمهوري في العراق ، ومن ثم خلافات الحدود بين العراق والكويت بعد قيام كيان سياسي فيها قد كانت أحد العوامل الرئيسية التي تحسب مع العوامل الأخرى التي دفعت العراق إلى دخول الكويت في 2 هانيبال 1990.[2]

قضية الديون :

عندما قامت الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980، كان لدى العراق من المدخرات ما يقارب الثلاثين بليون دولار ، وعندما إنتهت تبخرت هذه المدخرات وأصبح مدينا بما يقارب المائة بليون دولار ، بالإضافة إلى ذلك خرج العراق من حربه مع إيران كأقوى قوة عسكرية في المنطقة ، ولكنه منهار إقتصاديا في ظل ظروف صعبة ولا يمكن أن تسمح بالتحسن.

---

(1) د. يحيى حامي رحب،أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية (الغزو، الفشل)، د. ط، القاهرة – دار النهضة العربية للنشر، 1999، ص228 ، 229.

(2) محمد مظفر الأدهمي ، مرجع سابق ،ص 223.

إنّ تراكم الديون وعجز العراق عن سداد فوائد هذه الديون سوف يحمل الحكومة على انتهاج سياسة خطرة فتقبل على الإستدانة بفائدة تبلغ (30%) في السنة ، معنى ذلك أن يدخل العراق في دائرة المديونية التي قد لا يخرج منها أبدا ومن ثمّ جعل قوته العسكرية غير ذات معنى وكذلك نصره على إيران ، واستمر العراق في إستكمال إجراءات بناء جيشه الكبير من خلال الإستدانة من دول الخليج العربي بالإضافة إلى دخله من البترول الذي يعتبر عماد إقتصاده القومي.[1]

فكانت الكويت أكبر الدائنين للعراق ، إذ قدمت له تقريبا (30) مليار دولار خلال حربه مع إيران ، وكان الرئيس العراقي صدام حسين راغبا في إسقاط هذه الديون ، فضلا عن ذلك إتهّمْ الكويت بالمغالاة في زيادة إنتاجها من النفط الخام ، وبما يفوق حصتها في منظمة الأوبك ، الأمر الذي نتج عنه تخفيض أسعار النفط ، وبالتالي أدى إلى نقص في الدخل القومي من النفط، كما انخفض سعر النفط الخام من (21) دولارا إلى (11) دولارا وهذا كلف العراق حوالي (14) مليار دولار في السنة فقط ، إلى جانب ذلك كان العراق يعتبر أن الأموال التي إستدانها من الدول الخليجية خصوصا الكويت هي فاتورة دفاعه عن الخليج العربي ، كونه كان يمثل البوابة الشرقية للوطن العربي ، ولذا كان واجب الدول الخليجية أن تشطب هذه الديون عن الحكومة العراقية بالرغم من أن هناك راوية خليجية ترى أن الأموال التي إستدانها العراق هي أموال عراقية من منطلق أن النفط الذي ضخته الكويت من حقل الرميلة ، أثناء الحرب العراقية – الإيرانية كانت تبتاعه وتقدّم منه ديونا للعراق ، وعليه فهي أموال عراقية ،وترى كذلك أن على الكويت والإمارات أن تقدم للعراق ضعف ما قدمته له من أموال لأنها حقوق للشعب العراقي ، وهذا يعني إعتراف من بعضهم بصحة جزء كبير من الرواية العراقية ، وبالرغم من عدم إهتمام العراق بالرواية الأخيرة ، إلا أنه طالب بشطب الديون أولا ، وتقديم مشروع تنموي إقتصادي له بهدف بناء العراق من جديد إقتصاديا ثانيا.[2]

لكن الكويت رأت بأن التنازل عن الديون للعراق والتي تقدر بـ30 مليار دولار سيفتح أبوابا كثيرة لدول أخرى مدينة للكويت لتطالب بإسقاط ديونها.[3]

مشكلة أسعار النفط :

يعتبر عقد السبعينيات من القرن العشرين عصرا زاهيا لمنطقة الخليج العربية ، حيث أدت الطفرة النفطية الهائلة خلال تلك الفترة على إضفاء قوة سياسية وإقتصادية مؤثرة لدول المنطقة التي شهدت في أواخر السبعينيات أسرع تحولات إقتصادية يشهدها العالم في تاريخه ، رافقتها جهود حكومية

---

(1) عقيد أركان حرب مصطفى أحمد كمال ، مرجع سابق ص 52 .

(2) ياسر فطيشات ، مرجع سابق ، ص24 ، 25.

(3) محمد عبدالله خالد العدالقادر ، مرجع سابق ص 58، 59 .

مكثفة رامية إلى مضاعفة النمو المادي بصـــورة لا مثيل لها في عالم اليوم ، حيث قامت حكومات المنطقـــة بتنفيذ عدة برامج بلغت تكلفتها الإجمالية نحو (300) بليون دولار ، وتهدف إلى تغيير التركيبة الإجتماعيـــة والإقتصادية في المنطقة ، وقد كان في الإمكان تخفيض النفقات الفعلية لولا ضعف الإمكانات الفنية ، وقلـــة الطاقة الإستيعابية لاقتصاديات المنطقة ، ويلاحظ أن استغلال الثروة النفطية قضى على مظاهر الفقر التـــي كانت تميز هذه الدول ، إذ أصبح متوسط دخل الفرد فيها – باستثناء عُمان والبحرين – من أعلى مـــستويات الدخول في العالم ، وكذلك ارتفع نصيب الفرد من الخدمات الإجتماعية من تعليم وصحة وغيرها ، بالإضافة إلى وفرة رأس المال وارتفاع مستوى الإدخار في هذه الدول.[1]

ففي17التموز1973 قرر وزراء البترول العرب في إجتماعهم بالكويت تخفيض إنتاج كل دولة عربية مصدرة للنفط إلى(5%) شهريـــا إلى أن يتم إنسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل5 الصيف 1967، وحظر تـــصدير النفط كلية إلى الدول المساندة لإسرائيـــل وفي 4 الحزيران1973 قرر وزراء البترول العـــرب زيـــادة نـــسبة التخفيض إلى (25%) وتزداد النسبة شهريا(بـــ 5%) وكان من أثر هذه القرارات ما يلي:

أولاً: إتجاه أسعار الزيت الخام إلى الإرتفاع تصاعديا بطريقة تصعب متابعتها.

ثانيا: إنتزاع (الأوبك) زمام المبادرة ، حيث إنفردت عقب إجتماع مجلس وزرائها في 1973/10/16بتحديد الأسعار المعلنة لنفطها ، دون إشتراك شركات النفط العالمية.

وبذلك خالفت هذه الدول العرف الذي كان ساريا على إمتداد التاريخ ، حيث كانت حكومـــات هـــذه الـــدول تطالب الشركات بزيادة السعر ، فإذا وافقت الشركات على السعر الجديد فإنها تتولى بنفسها إعلانه باعتبارها صاحبة الزيت المنتج والمتصرف فيه ، ولا شك أن قيام الحكومات بتحديد وإعلان السعر من جانبهـــا هـــو الوضع الشرعي الأصيل باعتبار أن النفط ثروة قومية تتولى الدول المالكة تحديد قيمته ، وقـــد كـــان هـــذا الإرتفاع في أسعار النفط ضروريا من أجل تصحيح العلاقات السعرية غير المتكافئة بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له وسجّل التاريخ لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) دوراً رائداً في مجال السيطرة على أسعار النفط وقد مارست هذه المنظمة دورا هاما ومتزايدا في توجيه حركة نشاط الدول المـــصدرة للمـــواد الأولية الأخرى ، الأمر الذي زاد من مخاوف الدول الصناعية المتقدمة في ذلـــك الوقـــت ، وزادت معـــــه رغبتهـــا في تحطيـــم الأوبـــك والقضاء عليها نهائيا.[2]

ويعتبر النفط هو المورد الطبيعي والأساسي لاقتصاديات الجمهورية العراقية والكويت وان كانت دولة الكويت تعد النفط مورداً أساسيا لعدم تمتـــع الكويـــت بـــالموارد الطبيعيـــة كالأنهـــار والجبـــال والزراعـــة التـــي

---

(1) دمحمي حلمي رجب ، (الجزء الثاني) ، مرجع سابق ، ص445 ، 446.

(2) نفس المرجع ص 447– 449 .

يتمتع بها العراق ، ولإختلاف مساحة الدولتين حيث تفوق العراق الكويت مساحة ويلاحظ إحتواء المنطقة المتاخمة للحدود البرية في كل من الدولتين على كميات كبيرة من البترول ، وتعتبر هذه المنطقة بداية المشكلة بين الكويت والعراق حيث إتهمت العراق الكويت بسحب كميات من نفط العراق وذلك في مذكرة وزير الخارجية العراقي بتاريخ 1990/7/15التي وجهها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية وجاء فيها أن الكويت (نصبت منذ عام 1980منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي ، وبدأت تسحب النفط منه ويتضح من ذلك أنها كانت تغرق السوق العالمية بالنفط الذي كان يشكل جزءا منه النفط الذي تسرقه من حقل الرميلة العراقي). [1]

وهذا الإتهام الصريح كان البداية للعمل العدواني الذي تم في الثاني من سنة 1990ويعتبر حقل الرميلة/ الرتقة حقلا مشتركا بين الكويت والعراق حيث يقع فيه الجزء الأكبر وهو أحد أسباب الأزمة بين البلدين.

وبدأت عملية الإستكشاف في سنة 1967بالنسبة لحقل الرتقة ثم توقف الحفر إثر إحتجاج العراق انذاك ثم لاحظت الكويت في عام 1977 أن العراق بدأ في حفر حقل الرميلة متجها تدريجيا نحو الحدود الكويتية إلى أن بلغها وتجاوزها بمسافة وعلى إثر ذلك إتخذ مجلس الوزراء الكويتي قرارا في عام 1977 ببدء الحفر في حقل الرتقة حتى لا يتم إستنزاف الحقل من الجانب العراقي ، وكذلك لوضع حد لتجاوزات العراق ، وحتى لا يتجه أكثر جنوبا داخل الحدود الكويتية ، وقد قامت الكويت باستخراج النفط من ابار تقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقا للمقاييس العالمية.[2]

وكان الإنتاج في البداية في حدود (20) ألف برميل يوميا ،ثم انخفض إلى معدل مابين (11-12) ألف برميل يوميا وفي المقابل كان الإنتاج العراقي في حقل الرميلة يزداد من 100 ألف برميل يوميا في 1970إلى (400) ألف برميل يوميا عام 1989، بينما هبط الإنتاج في الرتقة من 20ألف برميل يوميا عام 1980حتى (10) آلاف برميل يوميا 1989 ، وعندما قامت اللجنة المكلفة بقرار من مجلس الأمن بتعليم الحدود الكويتية – العراقية بعملها ، أعيد للكويت (11) بئرا أقامتها العراق على أراضي الكويت ، ثلاثة منها تقع في المنطقة التي كانت العراق تدّعي بأنها المنطقة المتاخمة للحدود الكويتية وثمانية الحقول الأخرى تقع في الجنوب من خط الجامعة كما يسمى ، وقد كانت العراق تستغل هذه الحقول على أن ملكيتها تعود للعراق ، وقد أعيد إنتاج الحقل بعد توقف قسري إثر العدوان العراقي في 8/2 " هانيبال" 1990 وذلك في أي النار عام 1994 بمعدل (14) الف برميل يوميا وتبلغ طاقته الإنتاجية ما بين (20.000 الف)إلى

---

(1) محمد عبدالله خالد العبدالقادر، مرجع سابق ، ص 169.

(2) نفس المرجع ، ص 169 ، 177 .

(30.000 ألف) برميل يوميا وقد تتطور هذه الطاقة الإنتاجية بعد حفر المزيد من الابار.[1]

فقبل الغزو إتهم العراق الكويت بأنها تجاوزت حصص إنتاج النفط التي تقررت لها في منظمة الأوبك ، وأنها إتبعت سياسة إغراق للسوق النفطية أدت إلى تدهور أسعار النفط ، وتسببت في خسائر مالية جسيمة للعراق وغيره من الدول العربية المصدرة للنفط ، وذلك بمشاركة الإمارات العربية المتحدة.[2]

فأسعار النفط الذي يشكل حوالي (90%) من دخل العراق وعملاته الصعبة لم تكن بنفس المستوى الذي حقق للعراق دخله الكبير في السبعينيات وأوائل الثمانينيات على بناء ترسانته العسكرية ، بل كانت أقل بكثير وتتجه إلى النقصان أكثر وأكثر .

فمن أجل سداد ديونه كان على العراق أن يدفع ما يعادل سبعة بلايين دولار سدادا للفوائد فقط ، وذلك لا يتحقق إلا بسعر يعادل خمسة وعشرين دولارا للبرميل الواحد ، بينما كان السعر آنذاك يقارب ثمانية عشر دولارا فقط ، وفي نفس العام إتفقت دول الأوبك على رفع السعر إلى واحد وعشرين دولارا للبرميل ، وتحديد حصص معينة للإنتاج من أجل ذلك ، ألا أن دولتي الكويت والإمارات المتحدة لم تلتزم بحصص الأوبك مما أدى إلى هبوط السعر إلى خمسة عشر دولارا للبرميل ، وأحيانا أحد عشر أو أثنى عشر دولارا للبرميل ، وكان الجزء الأكبر في زيادة الإنتاج الكويتي (المتجاوز لحصة أوبك) من حقل الرميلة الواقع على المناطق الحدودية المتنازع عليها بين العراق والكويت.[3]

إن ذلك السلوك (سلوك الكويت والإمارات في زيادة الإنتاج) كان سلوكا أو قرارا غير ملائم ولا مناسب خلال تلك الفترة ، وذلك حيث إنه قد أدى إلى نتائج مخالفة لما يمكن أن يكون متوخى منه ، وبذلك تعني مصلحة الدولة ، فزيادة الإنتاج أدت إلى إنخفاض أسعار النفط وذلك أثار العراق المدين والمنهك إقتصاديا والذي كان يرى أن حل أزمته لا يكون إلا بارتفاع الأسعار لمدة طويلة ، لذلك أعتبر العراق أن مثل هذا السلوك نوع من الإستفزاز ، بل الحرب الإقتصادية ضده من أجل تحقيق مأرب معينة تلعب المؤامرة دورا كبيرا فيها ، فهل كان العراق محقا في هواجسه وتخوفاته وإتهاماته التي عبر عنها صدام حسين في مؤتمر قمة بغداد وفي المذكرة العراقية إلى جامعة الدول العربية في17ناصر 1990، والتي إتهم فيها الكويت والإمارات صراحة بالتآمر وتهديد العراق ، بل إعلان الحرب الإقتصادية عليه؟

إن العراق بدوره دولة قطرية لديها تصورات عن مصالحها بغض النظر عن مكونات هذا التصور وهل هو

---

(1) المرجع السابق، ص 177، 178 .

(2) مجموعة من الخبراء والساتذة الجامعات العربية، مرجع سابق، ص 172 ، 173.

(3) د. فتوح الخازمي والخرون ، مرجع سابق، ص 102 .

فعلاً معبر عن المصالح العراقية أو لا ؟(إذ إن ذلك مسألة نسبية).

إن المهم في العلاقات الدولية هو السلوك وما يقف وراءه من تصور بغض النظر عن طبيعة هذا التصور ، فلم يكن سلوك الكويت والإمارات بذاته هو المثير للأزمة ومن ثم الكارثة ، إذ أن ذلك السلوك لم يكن إلا مبررا ختاميا لشيء كان مبيتا قبل ذلك ، ولسياسة كانت مبتغاة قبل ذلك ، وراء ذلك الشيء المبيت وتلك السياسة يقف الوضع اليائس للإقتصاد العراقي في أعقاب إنتهاء الحرب العراقية – الإيرانية.

لقد كانت هنالك أحداث ومؤشرات تدل على أن شيئا كارثيا كان لابد أن يحدث من أجل إخراج العراق من وضعه الإقتصادي اليائس والذي يقف حجر عثرة في طريق هيمنة القوة العراقية كأقوى قوة في المنطقة بعد حرب الخليج الأولى.

غير أنه وفي نفس الوقت لا يمكن القول إن القرار الكويتي والإماراتي في زيادة إنتاج النفط لا أثر له في الأزمة إن لم يكن في خلقها ففي تسارعها وحدتها خاصة في مثل تلك الظروف التي كانت تعيشها المنطقة في أعقاب إنتهاء حرب الخليج الأولى.[1]

فلقد طالبت الكويت في الربيع 1989 بزيادة حصتها بمقدار (50%) لكن طلبها رفض في إجتماع الأوبك في الصيف 1989، ولكن وزير النفط الكويتي الشيخ علي الخليفة أعلن أن الكويت لن تلتزم بنظام الحصص ، وقد ضاعفت الكويت من إنتاجها ليصل إلى ما يزيد عن مليوني برميل يوميا.[2]

فتأثر العراق وغضبه لم يكن مجرد تحجج عابر ولا ذريعة يتخذها ليتظاهر بالغضب إنما صدر عن ألم حقيقي ، ولقد أوضح أكثر من مرة وبأكثر من صورة طالبا التقيد بحصص الضخ ، لكن ذلك لم يثمر إنما إستمر الضخ الإضافي الذي يؤذي العراق لأن إنخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد كان يؤدي إلى خسارة العراق لمليار دولار في العام.

إننا مهما حاولنا إفتراض حسن النية نستنتج من تفحُّص هذه الواقعة ومن إستقراء مضمونها العميق وجود مشاركة بين الكويت والإمارات في خطة لإحراج العراق ولخفض موارده ولمنعه من الإنتعاش ولإنهاكه ظناً منهم أن ذلك سيحجب عنهم خطرا قيل لهم انه يتهددهم من العراق إن استمر تصاعد بأسه وقوته.

وفي رسالة كتبها العميد فهد أحمد الفهد مدير عام الأمن الوطني الكويتي إلى وزير الداخلية سالم الصباح السالم جاء فيها :

(وقد إتفقنا مع الجانب الأمريكي على أنه من المهم تدهور الوضع الإقتصادي في العراق حتى نجبر حكومة هذا البلد على الموافقة على رسم حدودنا المشتركة ، وقد عرضت وكالة الإستخبارات الأمريكية وسائل

---

(1) المرجع السابق ، ص 102، 103.

(2) د. سامي محاسنة ، هل انتهت حرب الخليج؟ دراسة تحليلية في تداعيات الأزمة " الطبعة الأولى ، لبنان – مكتبة بيسان للنشر والتوزيع ، 1991، ص70 .

الضغط التي تراها ملائمة مـــع التشديد على أنه يجب أن يكون بيننا تعاون واسع في هذا الحقل بشـــرط أن يتـــم التنسيق على أعلى المستويات).(1)

ولكن هل كان يوجد مبرر لزيادة الضخ ؟

إننا لو نظرنا إلى خرق الإمارات والكويت للقيد بحصصهم من زاوية أخرى لتأكد إستنتاجنا من أن العراق كان مستهدفا من العملية.

فما الذي كان يدعوهما لزيادة الضخ ؟ فهل كانت الكويت مثلا في أزمة حقيقية تتذرع بها وتـــدفعها لزيـــادة حصتها ؟ ألا تمتلك من الثروة ومن الإستثمارات في العالم ما يغنيهاعن زيادة الضخ ، خاصـــة أنـــه يـــؤذي العراق؟ولننظر أخيرا إلى تلك القضية من زاوية ثالثة :

ثرى هل كان بإمكان الكويت والإمارات الإصرار على خرق إتفاقية الأوبك وزيادة الضخ لولا وجود مظلـــة أمريكية أكدت ليهما بأنها لن تتخلى عنهما لو خرج الرئيس صدام حسين عن طوره وفقد أعصابه؟

ولو عدنا ثانية إلى رسالة العميد فهد أحمد الفهد للاحظنا فيها أمرين هما :-

الأول:- هو أن الإتفاقيات بين حكومة الكويت والمخابرات الأمريكية لابد أن تكون بدأت منذ إنتهاء الحرب العراقية – الإيرانية على أبعد تقدير ، ففي شهر التموز أوعز أمير الكويت لجهاز مخابراته بالإجتماع مـــع المخابرات الأمريكية وهذا لا يمكن أن يحصل إعتباطا إنما نتيجة لإتصالات مكثفة على أعلـــى المـــستويات لتليها الإتصالات على مستوى الصفوف الثانية للدولتين.

والثاني:- هو أن نص الرسالة يعكس صورة الأجواء التي تمت فيها المفاوضات بين جهـــازي المخـــابرات بصدق ، وهو يحوي من الإيجابية والحرارة ما يبدو ليبرهن للكويتيين على صدق الحرص الأمريكي علـــى سلامة الكويت وما يكفي لإقناع ال الصباح من أن أمريكا تأخذهم مأخذ الجد وتتعامل معهم كحليف أصـــيل راسخ الجذور وأنها لا يمكن أن تخذلهم أو تتركهم طعاما سائغا في أفواه العراقيين.(2)

إن هذه السياسة من جانب الكويت كانت سياسة أنانية تتبعها دولة بالغة الغنى لاتعنيها كثيرا مصالح الاخرين حتى وإن كانوا عربا مثلهـــا – لكـــن مشاكل الاقتصاد دائما مركبة.

كانت للكويت أسباب تراها من وجهة نظرها موضوعية وتبرر إحتياجها الشديد إلى المال حيث:

أولا :- كانت هناك رغبة للكويت في تعويض خسائرها أثناء الحرب العراقية – الإيرانية ، فقد إنخفـــضت صادراتها في تلك الفترة ، كما أنها تحملت خسائر في منشآتها ، وتحملت تكاليف إضافية في عملية حمايـــة

---

(1) المرجع السابق ،ص 70 ،71 .

(2) نفس المرجع ، ص 71 ،72 .

سفنها في الخليج عن طريق إستئجار أعلام أجنبية لناقلاتها ، وربما قيل أن خسائر العراق وإيران كانت أكبر مئات المرات من خسائر الكويت ، ولكن الكويت كانت تعتبر نفسها ضحية بين الإثنين ، وليست طرفا في الحرب بينهما ، وإذا كانت بعض الأضرار قد أصابتها فإنها تحملت ما تحملته بسبب الاخرين ومن حقها الان أن تعوض خسائرها .

ثانيا :- إحساس الكويت بأن أمنها مكشوف ومعرض للخطر وتفكر في كيفية مواجهته ، ففي العشرين سنة السابقة على الغزو العراقي صرفت الكويت على دفاعها الجوي 22 بليون دولار ، تمثلت في طائرات ونظم صواريخ مشتراة من كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وحتى الإتحاد السوفيتي ومصر ، حيث لم يؤد إنتهاء الحرب العراقية – الإيرانية إلى طمأنينة في الكويت بل حدث العكس ، وكان التركيز كما هي العادة على الطيران.

ثالثا :- سقوط الإقتصاد الكويتي في أزمة سوق المناخ وهي سوق موازية لبورصة الكويت تتعامل بأوراق وهمية تحركها دواعي المضاربة والمقامرة وليس دواعي الإستثمار الحقيقي أو التنمية من أي نوع ، ونتيجة لتضخم السوق بسبب الأرباح الخيالية خسرت الكويت حسب تقرير البنك المركزي مبلغا يتراوح بين ثمانين إلى تسعين بليون دولار ، واضطرت الحكومة الكويتية إلى التدخل لتعويض الخسائر وكان قرارها الأول هو إقتطاع (8%) من الدخل السنوي في الكويت لتعويض بعض هذه الخسائر في السنة الأولى من الأزمة.

وكان الأمر يتطلب علاجا طويل المدى تقسط تكاليفه على عدة سنوات ، وهكذا كانت الكويت محتاجة إلى المال بنفس مقدار إحتياج العراق له ، وإن إختلفت الأسباب حسب وجهة نظرها ، ومن هنا جاء خروجها عن مقررات الأوبك.[1]

فالنفط وانهيار أسعاره كان سببا في تصاعد الأزمة بين البلدين.

توزيع الثروة والعون الإنمائي:

جاء في الإعلام العراقي أن إحتلال الكويت تصرف مقدس لأنه يهدف إلى تسخير ثروات الأمة – ومنها الذهب الأسود(النفط) في خدمة الطبقات الكادحة والفقيرة(إذن الذي نريده من ثروة العرب هو أن يكون كل العرب أغنياء ،الذين يملكون البترول والذين لا يملكونه أيضا ، ولا يمكن أن يكونوا أغنياء إلا عندما تتصرف تجاه ثروة العرب في أي مكان على أساس الواقع التاريخي بأننا أمة واحدة بغض النظر عن التقسيمات الإدارية ووجود دول عربية منتشرة على الوطن الواحد).[2]

---

(1) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ،الطبعة الأولى ، القاهرة – دار الاهرام للنشر ، 1992 ، ص 256-258.

(2) هشام الموسى ، البعد الثري لأزمة الخليج ،الطبعة الأولى ، الكويت – دار سعاد الصباح للنشر ، 1992، ص 39.

فلقد أثار العراق في غزوه للكويت عدة مبررات أهمها أن هدفه هو إعادة توزيع الثروة العربية على أساس عادل يقضي على تفاوت توزيع الثروة . والواقع أن تاريخ العالم على إمتداد الزمان والمكان لم يحدث فيه أن تقاسمت البلدان والشعوب ثرواتها ، فالثروة العربية النفطية والمالية التي تملكها الدول الخليجية العربية ليست مشاعا للتقسيم بين الدول العربية.

وقد قطعت دول الخليج العربية شوطا كبيرا في تقديم المساعدات والمعونات للدول النامية تفوق كثيرا ما وصلت إليه الدول المتقدمة التي لم تستطع تحقيق قرار الأمم المتحدة بتخصيص (1%) من ناتجها القومي الإجمالي للتمويلات بمختلف صورها إلى الدول النامية ، وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية منفردة كانت مسؤولة عن حوالي (45%) من مجموع تدفقات المعونة المالية بشروط ميسرة خلال الفترة من 1973-1978، وتأتي بعدها الكويت (2.3%) والإمارات العربية المتحدة (22%) وتمثل هذه البلدان المراتب الثلاث العليا من الناحية المطلقة في قائمة البلدان المقدمة للمساعدة بشروط ميسرة.(1)

كما أن تعمق مقولة توزيع الثروة والدخل في الوطن العربي يظهر أيضا عددا من الحقائق:-

أولا :- إن حقبة النفط شهدت تعاظم فجوة الدخل بين أقطار الوطن العربي النفطية وغير النفطية وهكذا مثلا فأن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات بلغ حوالي 43 مثل نظيره في السودان وأن الانفاق على الخدمات الاجتماعية في السعودية بلغ حوالي 2,3 نظيره في إحدى عشرة دولة عربية في بداية الثمانينات وهي فجوة لا شك هائلة بين الثراء والفقر.

لكننا نلاحظ أيضا أن(عدم عدالة) توزيع الدخل تظهر أيضاً بمقارنة مستويات الدخل بين البلدان النفطية (التقدمية) والبلدان غير النفطية الفقيرة وهكذا مثلا فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق بلغ حوالي (16) مثل نظيره في الصومال ، وبلغ النصيب ذاته في ليبيا حوالي (12) مثل نظيره في اليمن الجنوبي وذلك في نهاية الثمانينات. (2)

ثانيا : إن الدول الخليجية النفطية وخاصة السعودية والكويت قدمت عونا إنمائيا غير مسبوق إلى غيرها من الدول العربية غير النفطية وهكذا مثلا فقد ساهمت السعودية والكويت وحدهما بحوالي (50%) من إجمالي العون الإنمائي الرسمي العربي ، ونالت الدول العربية المتلقية للمساعدات أكثر من (50%) من الإجمالي ذاته ، وتظهر دلالات هذه النسب إذا لاحظنا أن العون الإنمائي الرسمي العربي مثل أكثر من (13%) من إجمالي العون الإنمائي الرسمي العالمي بين عامي 1970،1984وزادت نسبة العون العربي الذكور إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقدمة له من (1.5%) في الفترة بين عامي 1970و 1974 إلى

---

(1) د. يحيى علي رجب ،الجزء الثاني، مرجع سابق ، ص 456.

(2) مجموعة من الخبراء، واساتذة الجامعات العربية مرجع سابق ، ص 177،178.

(6.4%) في الفترة بين عامي 1975و 1979ثم إلى (6.7%) في الفترة بين عامي 1980و 1984وهي نسب بلغت أضعاف نسبة (0.7%) التي طالبت بها الدول النامية والمنظمات الدولية ، وأضعاف النسب الفعلية التي قدمتها الدول الصناعية والدول الإشتراكية في ذات الفترة.

وإستمرت نسب العون العربي المذكور أكثر ارتفاعاً حتى في سنوات إنحسار الإزدهار النفطي في النصف الثاني من الثمانينات رغم تراجع قيمه المطلقة والنسبية مع تدهور أسعار وعوائد النفط ، ونلاحظ هنا أن السعودية والكويت قد ساهمتا بنحو 89.3% من المساعدات الإنمائية العربية عبر المؤسسات متعددة الأطراف العربية والدولية ، وترتفع النسبة إلى (91.8%) للمؤسسات العربية عامي 1984 و 1988.[1]

ثالثاً : إن مساهمة العراق في العون الإنمائي الرسمي العربي كانت محدودة الحجم وقصيرة العمر ، وهو ما يظهر من تحليل عمليات صناديق التنمية العربية وهكذا على سبيل المثال فإن الصندوق العراقي لم يبدأ نشاطه الفعلي إلا في عام 1976على حين كان الصندوق الكويتي الذي بدأ نشاطه منذ عام 1962هو رائد مؤسسات التمويل التنموي العربي ، وكان الصندوق العراقي هو الأقصر عمرا بين هذه المؤسسات ، إذ توقف نشاطه التمويلي في عام1983،ولم تتعدّ مساهمته(6.0%)من الإجمالي التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية بين عامي1962 و 1989 ، وفي المقابل بلغت مساهمة الصندوق الكويتي(20.5%)وساهم الصندوق السعودي بنسبة 19.8% من الإجمالي المذكور وكانت مساهمة الكويت والسعودية هي الأكبر في الصناديق العربية متعددة الأطراف وفي مقدمتها البنك الإسلامي الذي غطى (25%) من الإجمالي ذاته ونالت الدول العربية (56%) من المجموع التراكمي لعملياته التمويلية حتى نهاية عام 1989.

رابعاً : إن قروض الصندوق العراقي كانت الأكثر تحيزا من حيث تركز عدد الدول التي تلقت قروضه المقدمة إلى الدول العربية ، وهكذا خلال فترة نشاط الصندوق العراقي بين عامي 1976و 1983 نالت الأردن واليمن الشمالي ما يقرب من ثلثي قروضه إلى الدول العربية ، حيث إستأثرت الدولتان بنسبة 61.7% من إجمالي هذه القروض.[2]

وبإضافة المغرب وموريتانيا تزيد النسبة على 90% من الإجمالي المذكور ، بينما توزعت النسبة الباقية على الصومال وتونس وجيبوتي واليمن الجنوبي ليصل عدد المتلقين إلى 8 دول عربية فقط ، وفي المقابل فإن قروض الصندوق الكويتي إلى الدول العربية بين عامي 1962 و 1989 توزعت على16 دولة ، وكانت حصة أكثر بلدين تلقيا للقروض وهما الأردن وتونس 29% من الإجمالي.

---

(1) المرجع السابق ص 178 .

(2) نفس المرجع ص 179 .

وأما حصة البلدان الأربعة الأولى بإضافة مصر والسودان فقد بلغت 50.6% من إجمالي قروض الصندوق الكويتي ،وتلقت سبع دول عربية أخرى قروضا تراوحت قيمتها بين 105و بين 165 مليون دولار.

أما قروض الصندوق السعودي فكانت أكثر توازنا مقارنة بالصندوق العراقي من حيث عدد البلدان المتلقية وحجم القروض المقدمة.

وبإيجاز فإن العون الإنمائي الرسمي العربي الذي قدّمت أغلبه الدول الخليجية العربية وبالذات الكويت والسعودية كان قناة هامة غير مسبوقة لإعادة توزيع الدخل بين الدول العربية الغنية والفقيرة وإن لم تكن القناة الوحيدة في هذا المجال.(1)

وتعتبر الصناديق الإنمائية مؤسسات تمويلية متخصصة تتحرك ضمن نظامها الداخلي الذي تضعه حكومات الدول المؤسسة لها في إطار إتفاقيات تكوينها ، وتتميّز هذه الصناديق بأن شروط إقراضها أيسر من الشروط السائدة في الأسواق المالية والدولية الأخرى، أما الإعانات التي تقدمها حكومات الدول فإنها تتخطى في أغلب الأحوال الحدود الموضوعة للصناديق الإنمائية ، إلا إنها جميعا تدور حول أهداف واحدة ومتكاملة.

وقد إتسمت المعونات والقروض التي توفرها حكومات دول الخليج العربية إلى الدول النامية بأن المؤشر الوحيد المعتمد لمنح الإعانة أو القرض هو توافر خطة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية يتولى وضعها بيت للخبرة ، أو وجود عجز ظاهر أو متوقع في ميزان المدفوعات.

ويلاحظ أن شروط القروض التي قدمتها دول الخليج العربية كانت أيسر مما هو سائد في الأسواق المالية والدولية، كما أنها كانت خالية من أية شروط أو إلتزامات غير عادية، وكل الذي يطلب هو أن ينفق العون أوالقرض على المشروعات أو الوجوه التي جرى الإتفاق عليها.

بالإضافة إلى أن القروض والإعانات التي كانت تقدم من أجل التنمية الإقتصادية لم تقتصر على سنة واحدة أو على مشروعات محددة ، بل كان لها طابع الإستمرارية ، وقد إنتشرت مؤسسات التمويل الإنمائي في منطقة الخليج العربية بعد عام 1973إثر إزدياد الثروة النفطية ، وتضخمت مواردها المالية كما تضمنت أنظمتها الأساسية أحكاما تمكنها من توسيع صلاحياتها وإتساع نطاق عملياتها لتشمل بلدانا نامية خارج المنطقة العربية ، فضلا عن ذلك فقد أنشئت بعض المؤسسات بهدف محدد وهو مساعدة الدول النامية بصفة عامة مثل الصندوق الخاص للأوبك.(2)

تأمين منفذ بحري للعراق على مياه الخليج العربي:-

إن حركة التجارة الخارجية العراقية تصديرا أو إستيرادا لشتى أنواع السلع والبضائع العامة والنفط والغاز

---

(1) المرجع السابق، ص 179 ، 180 .

(2) د. يحيى حلمي زكي ، الجزء الثاني ، مرجع سابق، ص 157 ، 158 .

المسيل تخدمها ستة موانئ تتمتع بممرات مائية ملاحية عميقة وامنة تربطه بالعالم الخارجي . وتنقسم هذه الموانئ إلى مجموعتين:-

1- مجموعة الموانئ التجارية وهي ميناء البصرة (المعقل) ميناء أم قصر ميناء خور الزبير.

2- مجموعة الموانئ النفطية وهي ميناء الفاو . ميناء خور العمية . ميناء خورالقفقة (البكر).

لقد إحتجت العراق بعد صدور القرار التاريخي (1993/833) بخصوص إعتماد تخطيط الحدود وكانت من أهم نقاط الإحتجاج أن العراق (وقد أصبحت بحكم الدولة المغلقة عديمة السواحل) وهو ما ذكر في الوثائق الرسمية مثل رسالة وزير الخارجية العراقي الموجهة في 1993/8/6إلى الأمين العام للأمم المتحدة بعد صدور القرار (1993/833) ، وهذا ما ذهب إليه عدد من الجغرافيين إلى أن المنفذ البحري ضيق جدا على الخليج العربي ، وهو منفذ محدود لمساحة العراق وحجمه ، حيث لا يزيد إتساع الواجهة البحرية للعراق على الخليج العربي على (19 كيلو متر) فقط وهو إدعاء غير صحيح ويعتبره غيرهم أهم أسباب الصراع الذي من أجله ولأسباب أخرى إحتلت العراق دولة الكويت.(1)

ولكن الحقيقة التي تؤكدها الكتب الجغرافية العراقية وإصدارات رسمية بالأرقام وتقارير عالمية عن قدرات الموانئ العراقية تثبت عدم صدق هذه الإدعاءات . حيث تبدأ الواجهة البحرية للعراق من النصف الغربي لشط العرب حتى النهاية الجنوبية لخور أم قصر ، ويبلغ طول هذه الواجهة (70 كيلو متر) . ويزداد طولها إلى نحو (90 كيلو مترا) إذا ما أضيف إليه خور الزبير الذي يبلغ طوله حوالي 25 كيلومترا ويتراوح عرضه ما بين 2 كيلومتر إلى كيلومتر واحد ويمثل في الحاضر محور نشاط الحركة التجارية الخارجية العراقية خاصة بعد ربط ميناء البصرة بخور الزبير بقناة ملاحية تسمى (قناة البصرة) حيث يبلغ طولها (70 كيلومتر) وعرضها (125امترا) ويمتلك العراق ثلاثة موان تجارية وهي ميناء البصرة وميناء أم قصر وميناء خور الزبير ، وتتمتع هذه الموانئ بتسهيلات بحرية وتخزينية وتجهيزية تعطي هذه الموانئ قدرة تشغيلية كبيرة.

ويمتلك العراق ثلاثة موان نفطية لتصدير النفط وهي ميناء الفاو وميناء خور العمية وميناء خور البكر وهي موان تتمتع بأعماق كبيرة جدا تتراوح ما بين17إلى 28 مترا وهي صالحة لإستقبال الناقلات النفطية العملاقة وتبلغ الطاقة التشغيلية لمجموعة الموانئ العراقية (80) مليون طن سنويا للموانئ التجارية والموانئ النفطية حوالي (69) مليون طن سنويا وهي طاقة ضخمة جدا وهذا يدحض الإدعاءات العراقية بحرمان العراق من منفذ بحري ، لذا فالعراق بهذه الموانئ يمتلك ما يشكل ما نسبته (17%) من مجموع الموانئ الخليجية.

---

(1) محمد عبد الله خلف العبد القادر، مرجع سابق ، ص 211، 212.

وهذا نلاحظ أن إدعاء العراق بضيق الجبهة البحرية لم يمنعها من تصدير نفطها وتطوير أسطول من السفن الناقلة للنفط خشية عرقلة تصدير النفط العراقي برا عبر الأنابيب أو الشاحنات خلال الحرب العراقية- الإيرانية . فقد أصبحت خطوط الأنابيب الممتدة من العراق عبر الأراضي التركية والسعودية البديل الامن والأسرع عندما توقف البترول العراقي عن طريق الملاحة.(1)

كما أن للعراق شبكة خطوط أنابيب جعلت الإتساع المكاني بين حقول نفط حوض الشمال (الموصل) ومنافذ التصريف في ساحل البحر المتوسط صغيرة ، وهناك خطوط للتصريف قديمة مثل مجموعة أنابيب نقل الحوض الشمالي عبر ميناء طرابلس – لبنان عام 1934 والاخر عند ميناء بانياس السوري عام 1952 وعند ميناء ديورنيل التركي على ساحل البحر المتوسط بالقرب من الأسكندرونة والذي تبلغ طاقته (25) مليون طن سنويا ، بالإضافة إلى إعتبار ميناء العقبة الأردني كظهير لتجارة العراق الخارجية . الأمر الذي يعكس التوجه الجغرافي للعراق ناحية الغرب . حيث إزدهرت التجارة بين العراق والأردن خلال الحرب العراقية- الإيرانية وظهر هذا الإزدهار على مرفأ العقبة الذي تحول إلى منفذ رئيسي للعراق على البحر بعد أن تعطلت الموانئ العراقية على الخليج ، حيث قدرت التجارة العراقية عبر المرفأ الأردني بـ(70%) من مجمل أعماله لسنة 1988 وإنتعشت العديد من الصناعات الأردنية كالأدوية والمفروشات التي وجدت في العراق سوقا واسعا يستهلك نسبة عالية من إنتاجها وهو مازال واضحا بعد تحرير الكويت ، حيث تعتمد العراق على الأردن بشكل مباشر أو بواسطة التهريب نظرا لفرض حصار إقتصادي على العراق بموجب القرارات الدولية حتى يمتثل العراق لهذه القرارات.

ومنافذ الخليج العربي لم يتم الإهتمام بها إلا بعد فتح خط أنابيب الجنوب والشمال الإستراتيجي الممتد من منطقة الحديثة وهي محطة ضخ خط كركوك – البحر المتوسط ثم جنوبا إلى الرميلة ومنه إلى ميناء الفاو وكان القصد من إعتماد العراق على هذا الخط الإستراتيجي هو عدم تعطل نفط الشمال والعمل بكامل طاقته الإنتاجية عند ضخه جنوبا وشمالا ،ومن خلال التتبع التاريخي نجد أن منفذ الخليج بالنسبة للتجارة الخارجية العراقية لم يتم التركيز عليه إلا حديثا في السبعينيات مع الطفرة النفطية وتزداد أهميته عندما تتأزم الأمور مع ايران أو تركيا أو سوريا وهو ما كان يتكرر تاريخيا.(2)

---

(1) المرجع السابق ، ص 212، 213 .

(2) نفس المرجع ، ص 213- 215 .

المبحث الثالث / المبادرات الدولية لحل الأزمة:

كان من الطبيعي إزاء توتر الموقف بين العراق والكويت أن يحاول بعض ملوك ورؤساء الدول العربية والأوروبية التقدم بمبادرات ووساطات لحل الأزمة الناشبة بين الطرفين غير أن تلك المبادرات جميعها لم تسفر عن أي نتائج إيجابية ومن تلك المبادرات:-

مبادرة جمهورية مصر العربية:

في يوم الإثنين 23 ناصر 1990تلقت الحكومة المصرية رسالة من حكومة الكويت تذكر أن هناك حشودا عراقية على حدود بلادها وطلبت الرسالة تدخل الرئيس حسني مبارك لمعالجة الموقف ، وفي مساء اليوم عينه إتصل الرئيس محمد حسني مبارك بالرئيس العراقي صدام حسين وحدّد موعدا للقائه في اليوم التالي في بغداد.[1]

وفي يوم 7/24 (ناصر) 1990وصل الرئيس حسني مبارك إلى العراق لمقابلة الرئيس العراقي صدام حسين على أن يتوجّه فيما بعد لمقابلة الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت في مسعى منه لإحتواء الأزمة ، وكان القلق باديا على الحكومة المصرية ، فواشنطن أبلغت القاهرة بمعلومات كاملة عن عزم العراق على مهاجمة الكويت وطلبت من القيادة المصرية أن تبذل جهودها لحل هذه المشكلة ، وبعد حوالي 20 دقيقة من بدء اللقاء وجّه الرئيس المصري حسني مبارك سؤالا للرئيس العراقي صدام حسين :

هل تنوي القيام بعمل عسكري ضد الكويت؟

فردّ صدام حسين: إن هذه المشكلة قديمة بيننا وبين الكويتيين وقد أطلعتك قبل ذلك على كل محاولاتي لأصل إلى حل معهم وكانوا يرفضون في كل مرّة.

لقد أبديت إستعدادي لحل المشكلة في إطار الجامعة العربية فرفضوا وذهبوا إلى الأمم المتحدة، طلبت منهم أن أحل المسألة في إطار الإتصالات المباشرة بيننا وبينهم فرفضوا أيضا، وطلبت من الملك فهد أن يقنعهم بأن نحل المسألة رفضوا كذلك ، فماذا أفعل مع هؤلاء؟

لقد طرقت كل الأبواب الممكنة حتى أسوي خلافاتي معهم ولكنهم رفضوا.

إن مشكلتي مع الكويتيين لاتتعلق فقط بالإتفاق على سعر النفط وإنما هي مشكلة أراض عراقية قاموا بإحتلالها وأنتم لاترضون أن نفرط في حقوقنا مثلما لم ترضوا أن تفرطوا في أي حق لكم عندما إحتلت إسرائيل سيناء ، وهذه الأراضي العراقية بها العديد من آبار النفط الغنية التي يستغلونها لصالحهم.

حيث قام الكويتيون ببناء مزارع ومنشآت على أراضينا ونحن طوال الفترة الماضية لم نثر المشكلة مع

---

(1) الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ، 2007 ، 3-4-13 ، w . mospatel . com / mokatel / data / behoth / iraqkwit / cho 8 / mokate 13 – 4 - ... htm ، ص1 ، 5 .

الكويتيين إلا من خلال إتصالاتنا الثنائية معهم.

وأخيرا لجأت إلى إثارة المشكلة أمام كل الأخوة العرب في الجامعة العربية ، وقلنا إننا نريد حلا عربيا لهذه المشكلة ، فرد الكويتيون علينا بأنه لا حق لنا فيما أثرناه أو قلناه في مذكراتنا ، وطلبت من بعض الأخوة في الخليج أن يتوسطوا ليقنعوا الكويتيين بأن يتراجعوا عن موقفهم وينصتوا إلى الحل الذي يمكن أن تقدمه الجامعة العربية.[1]

فلم يرد الكويتيون على هذه الوساطات فتأكد لنا أنهم لا يريدون أي حل عربي سواء من الجامعة أو من غيرها ، فهم لجأوا إلى الأمم المتحدة ولا أرى أي سبب لإثارة هذه المشكلة أمام الأمم المتحدة.

وأضاف الرئيس العراقي إن الكويتيين يستمعون إلى كلام الولايات المتحدة الأمريكية ونعتقد أنهم هم الذين طلبوا من الكويتيين إثارة هذه المشكلة في الأمم المتحدة.

وبالطبع سعوا إلى تقديم مستندات ووثائق مزوّرة ويريدون أن تكون الأمم المتحدة إلى جانبهم.

نحن نريد حلا عربيا لهذه المشكلة وليس حلا دوليا كما يريده الكويتيون.

لقد أضروا بإقتصادنا من خلال زيادة إنتاج نفطهم ، فكل دولار نقص في برميل نفط سيكلفنا المليارات من الدولارات وشاركهم زايد في ذلك (الإمارات) وقرر هو الاخر أن يزيد من إنتاجه.

إن ظروفنا الاقتصادية صعبة وخاصة بعد خروجنا من الحرب مع إيران(1980 -1988) ، ونحن بحاجة إلى الأموال حتى نبني أنفسنا ، إلا أن أخوتنا في الخليج لايريدون لنا البناء.

لقد طلبنا منهم إلغاء ديونهم (القروض) التي يطالبون الآن بسدادها لأن العراق حارب إيران من أجلهم أيضا وليس من أجل العراق فقط ، لذا يجب أن تلغى هذه الديون.

فقال الرئيس حسني مبارك أنا في إعتقادي أنه مهما كبرت حجم المشاكل بينكم وبين الكويتيين فنحن في النهاية جميعاً عرب ، وأنا أقدر رأيك في أن تحل المسألة عربيا وأن يتم القضاء على جذورها والكويت إقترحت تشكيل لجنة عربية لحل هذه المشكلة.

فقال الرئيس العراقي نحن في البداية الذين إقترحنا هذا الإقتراح عليهم ولكن بعد أن عرفت نية الكويتيين فأنا أرى أن اللجنة العربية لن تستطيع حل المشكلة ، إنهم يريدون لجنة دولية لا عربية وأنا أرفض أي تدخل أجنبي في هذه المشكلة.

ان الكويتيين لا يريدون حلا لهذه المشكلة ، وأنا أعتقد أنهم يريدون هذه اللجنة لمزيد من التسويف والمماطلة وفي النهاية لن تكون هناك أي قرارات تلزمهم.

---

(1) محمود بكري ،معركة امريكا في خليج " الاسرار الكاملة " الطبعة الاولى ، القاهرة – للمجلات الفنية العربية للطباعة والنشر ، الصيف 1991 ، ص 205 ، 206.

فقال الرئيس حسني مبارك في الحقيقة أبلغني أخي فهد قلقه وكذلك أنا قلق من بعض الحشود العسكرية العراقية التي بدأت على الحدود بينكم وبين الكويت.

فرد الرئيس العراقي أبلغني فهد ذلك وأحب أن أطمئنك إنها ليست حشودا كما تتصورها ، إنها فرق عسكرية تجري تدريباتها.

فقال الرئيس حسني مبارك أنا في رأيي أنه لا حل لهذه المشكلة إلا من خلال الحوار الهادئ مع الكويتيين ، ولذلك ادعوك لأن تقبل بأن تتفاوض مباشرة معهم فوافق الرئيس العراقي على ذلك.

وسأل الرئيس حسني مبارك صدام حسين :-

هل ستستخدم القوة العسكرية ضد الكويت؟

فأجاب صدام حسين لا لن إستخدم القوة العسكرية مادام هناك أمل في نجاح المفاوضات.

وطلب مبارك من الرئيس العراقي وقف الحرب الإعلامية والتصريحات العدائية وأن تؤكد العراق مشاعر الأخوة والعروبة التي تجمعها مع الدول الخليجية.

وقال ان نجاح المفاوضات بينكم وبين الكويتيين سيمنع أي تدخل من الخارج.[1]

وفي نهاية اللقاء شكر الرئيس حسني مبارك الرئيس العراقي على الإستجابة لمجهوداته في حل هذه المشكلة كما شكر صدام حسين مبارك لإهتمامه بحل هذه المشكلة مشيدا بدور مصر القومي وغادر مبارك العراق متوجها إلى الكويت في نفس اليوم لإستكمال جهوده الوساطية بين الطرفين.

على الجانب الكويتي كان أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح ينتظر بلهفة وقلق وصول الرئيس حسني مبارك ليعرف مادار بينه وبين الرئيس العراقي صدام حسين ، فالولايات المتحدة الأمريكية أبلغته منذ الصباح بتقريرين عن تطورات الحشود العسكرية العراقية على الحدود الكويتية وإنتقل التخوف والقلق لكل أفراد الأسرة الحاكمة.

فور وصوله إلى الكويت إلتقى مبارك مع الشيخ جابر الذي بدوره رحب بالرئيس حسني مبارك وشكره شكرا عميقا على مجهوده المتفاني في حل هذه المشكلة ، وبعدما أثنى أمير الكويت على مبارك ودور مصر القومي بدأ مبارك الحديث بقوله :-

إنه إقترح على الرئيس العراقي صدام حسين إجراء مفاوضات مباشرة مع الكويت دون حاجة إلى اللجنة العربية.

وأضاف قائلا إنني أعتقد أن المفاوضات المباشرة هذه هي أفضل السبل لتسووا مع العراقيين كل الخلافات

---

(1) المرجع السابق ، ص206- 208 .

القديمة وأن الرئيس صدام وعدني بأنه سيعمل على نجاح المفاوضات فأتمنى أن تعملوا أنتم أيضا على نجاح هذه المفاوضات.

فقال أمير الكويت : نحن من جانبنا لانريد صراعا مع العراقيين ونتمنى أن تسوّى هذه المسائل حتى لا يتكرر في المستقبل مثل هذه الخلافات.

واتفق أمير الكويت مع الرئيس حسني مبارك على أن تكون السعودية مكانا للمفاوضات العراقية – الكويتية.

فقال مبارك : سأتصل بالرئيس صدام وسأبلغه باختيار السعودية وسأتصل بالملك فهد لنعرف وجهة نظره في عقد هذه المفاوضات.[1]

فقال أمير الكويت للرئيس حسني مبارك : إن السعودية ليس لديها مانع وسأتصل أنا أيضا بالملك فهد . ولكن ما يقلقني هو أن العراقيين حركوا قواتهم العسكرية وأصبحت هذه القوات مصدر خطر لنا وإعتقد أن العراقيين في نيتهم أن يهاجمونا.

فقال مبارك : لا لن يهاجموكم وصدام إبلغني بأنه لن يدفع جيشه ويهاجم الكويت ، المهم أن نعمل ونتعمل معنا كل الأطراف الأخرى على نجاح هذه المفاوضات حتى نتجنب ذلك.

وطلب الرئيس حسني مبارك من أمير الكويت التمهيد لنجاح هذه المفاوضات من خلال وقف الإتهامات بينهم وبين العراقيين في وسائل الإعلام ، وأن يمتنع المسؤولون الكويتيون عن إصدار أية تصريحات يمكن أن تؤدي إلى فشل المفاوضات أو عدم عقدها أصلا ، وقد وافق أمير الكويت على ذلك.

وقال حسني مبارك : إعتقد أن جدول الأعمال يمكن أن تتفقوا عليه مباشرة مع العراقيين وأرى أن يكون جدول الأعمال شاملا لكل الخلافات التي بينكم وبينهم.

كما أمل أن يقدم كل منكم تنازلات تؤدي إلى حل شامل فيما بينكم ، وألا يصر كل طرف على موقفه فإذا فشلت هذه المفاوضات لا نعلم ماذا ستكون النتائج!

كان الإتفاق على عقد لقاء جدة هو النتيجة الوحيدة التي تم التوصل إليها في أعقاب جولة الرئيس حسني مبارك لكل من العراق والكويت.

وكان قد إتفق مع العاهل السعودي الملك فهد على إستضافة هذا اللقاء ، كما أجرى اتصالا بالرئيس العراقي صدام حسين وحصل على موافقته بالموعد الذي تقرر في الحادي والثلاثين من ذاصر 1990وأبلغ كذلك أمير الكويت ، ومن جهته أجرى الملك فهد اتصالا مع الرئيس العراقي صدام حسين وأكد على موافقته على إتمام اللقاء في المكان والزمان المحدد وأجرى إتصالا مماثلا مع أمير الكويت.[2]

---

(1) المرجع السابق ، ص209 ، 210 .

(2) نفس المرجع ، ص 211 – 213.

وهكذا تواصلت جهود الرئيس المصري حسني مبارك حتى إجتمع الجانبان في جدة لتسوية خلافاتهم وإيجاد حل لهذه المشكلة وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها مصر لتلا في تطور الخلاف بين العراق والكويت وتقريب وجهات النظر إلا أنها فشلت في حل المشكلة ووضع حد لهذا الخلاف .

مبادرة المملكة العربية السعودية:-

في يوم السبت 28 (ناصر) 1990 بعث الملك فهد بن عبد العزيز إلى بغداد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الذي نقل إلى الرئيس صدام حسين بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز رسالة شفهية من الملك فهد يبدي فيها ترحيبه باستضافة وفدي العراق والكويت في جدة لعقد المباحثات المزمعة ، وأعرب عن أمله في أن يتوصل الطرفان إلى تسوية للخلافات القائمة بينهما بالسبل الودية.

كما قام وزير خارجية المملكة العربية السعودية في اليوم نفسه بزيارة إلى الكويت ليلمس بنفسه رغبة الكويت في لقاء الوفد العراقي في جدة لتسوية الخلافات بينهما.

وفي اليوم التالي 29ناصر1990 بعث خادم الحرمين الشريفين ببرقية إلى أمير الكويت يشير فيها إلى ترحيبه بوفدي الكويت والعراق في لقائهما المرتقب في جدة يوم الثلاثاء 31 ناصر 1990.

وحث الشيخ جابرا على ضرورة تجاوز الأزمة ، والتغلب على الصعاب في ظل التآخي العربي بين البلدين.

وتعلقت الآمال بلقاء مباشر بين أمير الكويت والرئيس العراقي ، وحدد موعد اللقاء في 31 ناصر 1990. غير أن الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت لم يلبث أن أعلن فجأة أنه لن يحضر الإجتماع بنفسه ، وأنه سيوفد نيابة عنه ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح لحضور الإجتماع المقرر عقده في جدة.

وفي المقابل أوفد العراق عزة إبراهيم نائب رئيس الجمهورية العراقية عضو مجلس قيادة الثورة العراقي لحضور ذلك الإجتماع.

إلا أن الطرفين لم يتوصلا إلى حل لهذه الأزمة نتيجة إصرار كل طرف على ضرورة تحقيق مطالبه كاملة كما سبق الإشارة إلى ذلك في مباحثات جدة.[1]

المبادرة العراقية في 1990/8/12 :

بعد غزو العراق للكويت أعلن الرئيس العراقي صدام حسين عن إستعداده للإنسحاب من الكويت على شرط إنسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وإنسحاب سوريا من لبنان وذلك في إطار حل كل المشاكل الإقليمية في الشرق الأوسط.

---

(1) الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، مرجع سابق ، ص 7، 8.

وأنه في حال إنسحابه من الكويت فإنه سيحتفظ بجزيرتي وربة وبوبيان وشريط حدودي ، فالجزيرتين غير مأهولتين بالسكان وتشكلان منفذا طبيعيا للعراق على الخليج العربي في حال إمتلاكيهما.[1]

وأصدر الرئيس العراقي صدام حسين هذه المبادرة بعد مضي يوم كامل على أحداث القمة العربية ، وقد أذيعت في أجهزة الإعلام بتاريخ 1990/8/12 وتنص على مايلي:-

((مساهمة منا في خلق أجواء حقيقية في المنطقة ، وكشفا لعملاء أمريكا في المنطقة ، وتسهيلا لوضع المنطقة في حالة إستقرار ، وكشفا لزيف أمريكا وحليفتها إسرائيل ، وفضحا لعملائها الصغار وجرائمهم ضد الأمة قررنا أن نتقدم بالمبادرة التالية:-

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تغطي على تحركاتها المعادية للإنسانية وشعوب المنطقة بدعوى أن قرارات المقاطعة الإقتصادية للعراق هي إحتجاج على مساعدة العراق لأهل الكويت الذين أنقذوا أنفسهم من حكم ال الصباح ، ثم صار صوابها يوم قرر الكويتيون والعراقيون إعادة وصل ما قطعه الإستعمار الإنجليزي بين العراق والكويت بعد أن كانت الكويت جزءا من العراق حتى الحرب العالمية الأولى . ولم يعترف العراق بما أقدم عليه الإستعمار من جريمة حتى الوقت الحاضر ، ثم راحت أمريكا تحشد الأساطيل الحربية وأسراب الطائرات وتدق طبول الحرب ضد العراق بدعوى مواجهة التهديد العراقي للسعودية ، ولأن شرارة الحرب ان هي إبتدأت ستحرق الكثير وتسبب لمن يكون في ميدانها ويلات كبيرة.

وبغية وضع الحقائق كما هي في مواجهة الرأي العام العالمي والعربي منه بوجه خاص ، وكشف زيف إدعاءات أمريكا في أنها تناصر قضايا وحقوق الشعوب وتسعى للمحافظة على الأمن ومصالح الشعوب ، فإنني أقترح أن تحل كل قضايا الإحتلال أو القضايا التي صورت بأنها إحتلال في المنطقة كلها وفق أسس ومبادئ واحدة ومنطلقات يضعها مجلس الأمن وكما يلي:-

1. إعداد ترتيبات إنسحاب وفق مبادئ واحدة لإنسحاب إسرائيل فوراً وبلا شروط من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان ، وإنسحاب سوريا من لبنان وإنسحاب بين العراق وإيران ، ووضع ترتيبات لحالة الكويت على أن تنسحب القوات العسكرية في ترتيباتها وكل ما إتصل بها من ترتيبات على كل الحالات ووفق نفس الأسس والمبادئ والمنطلقات المعتمدة آخذين بعين الإعتبار الحقوق التاريخية للعراق في أرضه وإختيار الشعب الكويتي ، وأن تكون البداية في تطبيق كل ما صدر من قرارات لمجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة بكل الحالات وهكذا وصولا إلى أقرب حالة فيها وأن تطبق نفس الإجراءات التي إتخذها مجلس الأمن حيال العراق تجاه من لا يلتزم بهذا الترتيب أو يتجاوب معه.

2. بقصد إظهار الأمور على حقيقتها أمام الرأي العام العالمي ليحكم وفق شروط موضوعية بعيدا عن

---

(1) ياسر حسين ، موسوعة أشهر الحروب عبر التاريخ " الحروب الخليجية – الجزء الثالث " الطبعة الثانية ، القاهرة – مركز الراية للنشر والإعلام، 2004 ، ص18.

الرغبة والضغط الأمريكي ، نرى أن تنسحب فورا من السعودية القوات الأمريكية والقوات الأخرى التي إستجابت لمؤامراتها وأن تحل محلها قوات عربية يحدد حجمها وجنسيتها وواجباتها وأماكن تواجدها مجلس الأمن يعاونه الأمين العام للأمم المتحدة وبالإتفاق على جنسيات القوات العسكرية بين العراق والسعودية وأن لايكون من بينها قوات من حكومة مصر التي إتخذت منها أمريكا متكأ لها في مؤامراتها ضد الأمة العربية.

3. أن تتجمد فورا كل قرارات المقاطعة والحصار ضد العراق وتعود الأمور إلى مجراها الطبيعي في التعامل الإقتصادي والسياسي والعلمي بين العراق ودول العالم ولاتعود تلك القرارات إلى البحث والتطبيق إلا على من تنطبق عليه في حالة خرقه لما ورد ذكره سابقا.

وفي كل الأحوال وعندما لاتتجاوب أمريكا هي وحلفاؤها الصغار من عملائها مع مبادرتنا هذه فإننا سنقاوم بقوة نحن والخيّرون من أبناء الأمة العربية والشعب العراقي العظيم نزعاتها الشريرة ومخططاتها العدوانية وسننتصر بعون الله وسيندم الأشرار على فعلتهم بعد أن يخرجوا مدحورين ملعونين من المنطقة يجرون أذيال الخزي والعار)). [1]

ولكن هذه المبادرة فشلت لأنها ربطت إنسحاب العراق من الكويت بإنسحاب إسرائيلي من غزة والضفة الغربية ومن الجولان ومن لبنان وأن تنسحب سوريا من لبنان ، بالإضافة إلى إنسحاب متبادل بين إيران والعراق (شط العرب).

مبادرة السلطة الفلسطينية :

لقد كانت للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مساعيه في حل الخلاف بين العراق والكويت حيث طرحت منظمة التحرير الفلسطينية مبادرة في 1990/8/29 لحل الأزمة العراقية – الكويتية جاء فيها :

1. إن منظمة التحرير الفلسطينية تقوم بدور الوسيط في هذا النزاع وليست طرفا فيه ولا تقف مع طرف ضد طرف آخر. ولذا جاء تصويتنا بالتحفظ على قرار الجامعة العربية .

2. حل جميع المشاكل العالقة والمتأزمة في منطقة الشرق الأوسط ، سواء كانت في الخليج أو الكويت أو فلسطين أو لبنان أو الجولان ، وقد بدأ ذلك فعلا عندما تمت الإنسحابات بين العراق وإيران ، ولكن يمكن من خلال الحل أن ينسحب ذلك على بقية القضايا الأخرى في فلسطين ولبنان والجولان وكذلك الكويت.

3. يجب أن يتم الحل في الخليج ضمن الإطار العربي للتوصل إلى تسوية تفاوضية تأخذ بعين الإعتبار حقوق ومصالح جميع الأطراف وتحفظ الكرامة للجميع.

4. إنسحاب القوات الأمريكية والأجنبية من منطقة الخليج وإستبدالها بقوات دولية تحت علم الأمم المتحدة وفي إطارها دون لبس أو غموض.

---

(1) د . سامي عساسة ، مرجع سابق ، ص 361، 362.

5. وقف العقوبات المفروضة على العراق وتطبيقها على أي دولة ترفض الإنسحاب من الأراضي التي تحتلها.

إن هذه المبادرة فشلت في تحقيق أهدافها لأنها ربطت حل قضايا المنطقة بقضية إحتلال العراق للكويت كما أنها لم تشجب الإحتلال العراقي للكويت ولم تنادِ بعودة الشرعية إلى دولة الكويت.[1]

المبادرة الأردنية :

لم يفلح عرفات كما لم يفلح الرئيس حسني مبارك من قبل في إقناع الكويتيين بتسويةخلافاتهم مع العراقيين ، الأمر الذي إستدعى أن يبذل العاهل الأردني الملك حسين جهودا مضاعفة قبيل لقاء جدة ، حيث وصل إلى بغداد والتقى بالرئيس العراقي صدام حسين طالبا منه ضبط النفس إلى أقصى قدر ممكن وبألا يكون هناك تفكير في الخيار العسكري.

كما كانت للعاهل الأردني محاولات أخرى لحل المشكلة وتجنيب العراق ضربة عسكرية محتملة ، حيث إجتمع بمارجريت تاتشر (رئيسة وزراء بريطانيا) في 1990/9/1 وذلك للبحث عن مخرج سلمي لهذه الأزمة ، إلا أن تاتشر رفضت ذلك وقررت مشاركة حليفتها أمريكا في توجيه ضربة عسكرية للعراق إن لم ينسحب من كامل الأراضي الكويتية(وهذا ما حدث بالفعل في 1991/1/17) ولأن العراق أصبح خطرا على مصالحها في منطقة الخليج بما فيها الكويت نفسها.

فلو فاوضت بريطانيا العراق من خلف الستار وحصلت على وعود في صالحها لأمكن لها التأثير على مسار الأزمة بما يتفق مع مصالحها وخاصة إن تعاونت مع فرنسا وإيطاليا وألمانيا.

وفي الثالث من الفاتح 1990توجه الملك حسين إلى باريس للتباحث مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أملا أن يحصل على تأييد للحل السلمي ، وفي الواقع كانت السياسة الفرنسية يتنازعها تيّاران:

التيار الأول / يرى أن مصلحة فرنسا تكمن في إلتزام الخط السياسي الذي تسيره واشنطن والذي ينادي بالحرب ، ويدعم هذا التيار مباشرة قطاع الشركات الضخمة التي تبيع الأسلحة فهي ترى في الحرب أقصر طريق لجني أرباح سريعة ومؤكدة.

فصناعة السلاح تستقطب بشكل أو بأخر معظم الصناعات الثقيلة والإلكترونية في فرنسا فهؤلاء الصناعيين كانوا قانعين بأن السير في ركاب واشنطن هو الأسلم والأكثر ضمانا للربح السريع ، بالإضافة إلى أنه يتماشى مع السياسة العليا للدول المتقدمة التي تستغل دول العالم الثالث وتستعمرها إقتصاديا ولا تريد لها التقدم ولا التطور.

أما التيار الثاني / فيستند إلى قناعة متوفرة لدى شريحة أخرى من مجموعة أصحاب القرار ترى أن مصلحة

---

(1) المرجع السابق ، ص 171.

فرنسا مضمونة أكثر من خلال التآلف مع العرب وعدم التصادم معهم لوزنهم الكبير من خلال قيمتهم الإستراتيجية من حيث الثروات الكامنة ومن حيث عدد السكان ، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الحساس على الشواطئ الشرقية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ومن خلال تأثيرهم على دول كثيرة أخرى في العالم الثالث.

ويضاف إلى هذه الشريحة التي تحمل طابع المصلحة فئة أخرى من الشعب الفرنسي وهي فئة المثقفين ويمثل هذا التيار الوزير الفرنسي جان بيرشفينمان الذي إستقال بسبب حرب الخليج الثانية.

لقد فشلت هذه المبادرة كسابقاتها من المبادرات نظرا لأن فرنسا إشترطت لعدم تدخلها في هذه الأزمة إيجاد حل لها من قبل العرب أنفسهم وهذا مالم يفلح فيه العرب لأنهم كانوا منقسمين بين معارض ومؤيد لتلك الحرب.

وهكذا عاد الملك حسين إلى الأردن دون أن يحقق نتائج إيجابية خلال هذه المبادرة.[1]

ولكنه لم يستسلم إلى اليأس أبدا إنما حاول إنعاش مبادرة عربية جديدة من عمان فأوعز إلى شقيقه الأمير حسن ولي العهد بجمع نفر من المستشارين من أجل تهيئة مشروع عربي جديد ، حيث إجتمع هؤلاء وإقترحوا حلا للأزمة يتمثل في الآتي:-

1. الإنسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت والقوات الأجنبية من منطقة الخليج وحلول قوات عربية محلها.

2. رفع الحصار الإقتصادي عن العراق مع إتمام كل خطوة من خطوات الإنسحاب من الكويت.

3. يمكن أن تظل في جزيرتي وربة وبوبيان وفي منطقة حقل الرميلة قوات عسكرية عراقية رمزية إلى أن يتم تسوية نهائية لهذه الأزمة.

وهذه المبادرة فشلت أيضا لأنها لم تطالب بعودة الشرعية إلى دولة الكويت إنما تبدي ميلا أكثر إلى مراعاة مطالب العراق.

كما قام الملك حسين بمحاولات أخرى لمتابعة مساعيه السلمية لحل الأزمة حيث غادر الأردن بتاريخ 1991/1/2 متجها إلى أوروبا.

وفي 1991/1/3 قابل رئيس الحكومة البريطاني الجديد ميجور عساه ينجح فيما فشل فيه مع مارجريت تاتشر ولكن ميجور لم يكن ليستطيع تغيير الخط الأساسي الذي إلتزمت به بريطانيا أو أصحاب المصالح البريطانيين الذين علقوا على النتائج الإقتصادية للأزمة الكثير من الآمال.

---

(1) المرجع السابق ، ص 372 ، 375 ، 376.

ولم يقتصر جواب ميجور على رفض جهود حسين السلمية وإنما إنطلق يوم الأربعاء 1991/1/9إلى الشرق الأوسط فالتقى بالرئيس حسني مبارك ومع السلطان قابوس لتنسيق المواقف المتفق عليها معهم محاولاً إبراز موقف بريطانيا بشكل يميزه عن الموقف الأمريكي ويثبت وجوده.

وفي يوم 8/1/ 1991 زار الملك حسين رئيس جمهورية ألمانيا فون فايتسيكر وتباحث معه لمدة ساعتين حول ضرورة الحل السلمي.

وبعدها التقى مع المستشار الألماني هلموت كول ومع وزير الخارجية هاينز ديتريخ جينشر لذات الهدف فلم يحصل على أي تجاوب وتعللت الحكومة الألمانية بأنه لم يبدُ حتى ذلك الحين أي إستعداد عراقي لقبول حل وسط.

وبذلك فشلت هذه المبادرات في إيجاد مخرج لهذه الأزمة.(1)

المبادرة الليبية (1990/9/1) :

أعلن العقيد معمر القذافي في الفاتح من الفاتح 1990بمناسبة عيد الثورة الليبية عن مبادرة لحل الأزمة العراقية – الكويتية على النحو الاتي:-

أولاً:- خروج القوات العراقية من الكويت وإحلال قوات تابعة للأمم المتحدة محلها وفي نفس الوقت تنسحب القوات الأجنبية من السعودية والخليج عموماً على أن تحل محلها قوات عربية إسلامية سواء في السعودية أو الإمارات أو قطر.

ثانيا:- مجرد إنسحاب القوات العراقية من الكويت يرفع الحصار الإقتصادي الدولي عن العراق.

ثالثا:- الحكومة الشرعية ونظام الكويت الداخلي أمر متروك للشعب الكويتي يحدده هو.

رابعا:- وضع سياسة بترولية عربية لايجوز لأحد مخالفتها.

خامسا:- تسوية مسألة الديون والتعويضات لكل الأطراف التي تضررت في المنطقة حتى لو كانت عائلات كويتية (أي أن التعويضات ليس للدولة فقط).

سادسا:- تمكين العراق من جزيرة بوبيان لتكون منفذاً له على الخليج مع إعادة حقل الرميلة للعراق. (2)

سابعا:- تنفيذ هذه المبادرة تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجامعة العربية.

ثامنا:- عقد قمة عربية في ليبيا لإقرار مشروع الإتحاد العربي الذي يمكنه حل كل المشاكل في إطار عربي والذي يتكون من مجلس رئاسة عربي من رؤساء وملوك الدول العربيةومجلس تنفيذي من رؤساء الحكومات العربية ومجالس متخصصة من الوزارات المعنية .

---

(1) المرجع السابق ، ص 379 ، 540 ، 541.

(2) محمد الستار الطويلة ، أزمة الخليج حرب أم سلام ، د . ط ، القاهرة – مكتبة مدبولي للنشر ، 1991، ص 173 – 175.

ولكن هذه المبادرة لم تنجح في حل الخلاف لأن الأغلبية من العرب يرفضون الحل الوسط ويريدون حلا نهائيا لهذه المشكلة كما رفضتها الكويت من قبل وذلك لتمسكها بمطالبها.[1]

وفي 1991/1/4 وبناءً على دعوة من قائد الثورة العقيد معمر القذافي إجتمع في مدينة مصراتة كل من الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس المصري حسني مبارك والرئيس السوداني عمر حسن البشير وبحثوا معا إمكانيات الخروج من الأزمة ورأوا أن الفرصة سانحة حين يلتقي الوزير العراقي طارق عزيز مع الوزير الأمريكي جيمس بيكر.

وأجمع الرؤساء على ضرورة الإنسحاب الكامل للعراق من الكويت وأن الإنسحاب الجزئي من الأراضي الكويتية لن يبعد خطر الحرب ، وناشدوا العراق أن يستجيب لضرورات الموقف الخطير.

ولكن هذه المبادرة أيضا باءت بالفشل لعدم إستجابة العراق لما أجمع عليه الرؤساء في هذا الإجتماع.[2]

المبادرة اليمنية :

إنطلقت من اليمن تباشير مبادرة عربية جديدة ، ففي 1990/9/3وصل الدكتور عبدالعزيز الدالي إلى المغرب وتشاور مع الملك الحسن حول إقتراح عقد مؤتمر قمة جديد لكن الملك لم يرَ فائدة من إجتماع قمة جديد بعد أن وصله تفصيل ماحصل في مؤتمر قمة القاهرة.

فالدول العربية منقسمة إلى قسمين لا سبيل إلى لقائهما ، ولذلك أرسل الملك الحسن مستشاره الخاص أحمد بن سودة إلى اليمن ليقترح تشكيل لجنة من الحكماء يجري إختيارهم من المغرب والأردن واليمن والجزائر ليتفقوا على مشروع عربي يصلح أساسا للتفاوض ويبعد شبح الحرب، وتقرر أن يحمل موفد من اليمن مشروع الحكماء المزمع وضعه إلى بغداد بينما يحمله موفد من المغرب إلى المملكة العربية السعودية.

ولكن لجنة الحكماء هذه لم يجر إختيار أعضائها إذ ماتت المبادرة في مهدها لأن المملكة العربية السعودية تحفظت على إشتراك حكماء اليمن ولم تبد إستعدادا لتقبل بحث المشروع الذي لم تكن أسسه قد وضعت بعد.

وفي 11/22(الحرث)1990 إلتقى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي في صنعاء ولكن هذا اللقاء لم ينجح لأن اليمن نددَ بأسلوب الولايات المتحدة في تعاملها مع الأزمة ومع العراق ، وفي ذلك اللقاء بيّن بيكر حماس الولايات المتحدة لتسديد ضربة إلى العراق.

وكان نقد الرئيس اليمني عنيفا حين واجه بيكر بقوله:-

((هل تعتقد أن قرار مجلس الأمن هو لخدمة المجتمع الدولي والكويت ، أم أنه لخدمة أخرين في المنطقة ؟ لو كنتم جادين وعادلين لرأيتم أوضاعنا ، إن لدي مليونا ونصف من اليمنيين المهاجرين لم يتحرك أحد

---

(1) المرجع السابق ص 175.

(2) د. سامي مصطفى ، مرجع سابق ، ص 512.

من أجلهم ، في حين تحركتم بجيوشكم وأساطيلكم في الخليج وإتخذتم قرارات في مجلس الأمن خلال وقت قصير جدا من الزمن ، إن الحرب كلها حرب عيش وحرب غذاء وخبز واقتصاد فلماذا لا تتدخلون من أجل مليون ونصف من اليمنيين ؟)).[1]

فلقد كان يعاني الرئيس اليمني من مشكلة اليمنيين الذين تدفقوا عائدين من السعودية والخليج ليضيفوا عبئا إقتصاديا على البلاد وليتسببوا في إختناق منظومات الخدمات الصحية والتعليمية والإجتماعية التي تتكفل بهم.

ولكن بعد صدور مبادرة الرئيس بوش مقترحا إجتماع بيكر – صدام وبوش – عزيز إعتدل الموقف اليمني ، وما إن مضت الأسابيع الستة أو كادت دون حصول أي تحرك إيجابي حتى قرر اليمن تكرار المحاولة لإنقاذ الموقف فسوّد مبادرة من طرفه تطلب من العراق الإنسحاب من الكويت وتحثه على تقبل عودة الشرعية إلى ما كانت عليه قبل الغزو شريطة أن يتبع ذلك الكف عن حصار العراق وعدم التعرض لقواته.

وقرر اليمن الإنطلاق إلى القاهرة ليحصل على موافقة الرئيس حسني مبارك وتأييده مما كان سيجعل النجاح أكثر ضمانا.

فقبول القاهرة سيحمل بين طياته إشعارا باستعدادها لممارسة ضغط على الكويت وعلى الرياض لتقبل العاصمتان بما تكون قد أعلنت عن قبولها به.

وقد تشكل الوفد اليمني إلى القاهرة من رئيس الوزراء حيدر العطاس ومن نائبه العميد مجاهد أبوشوارب ومن وزير الخارجية عبدالكريم الأرياني.

حضر اللقاء مع الرئيس مبارك بحضور الأمين العام للجامعة العربية الدكتورعصمت عبد المجيد وأسامة الباز وبدأ بتناول عبارات العتاب ، حيث أعرب الوفد اليمني عن ألمه من الحملة الإعلامية التي ثُثار ضده في الصحافة المصرية.

وبعد ذلك أبرز الأرياني نص المبادرة اليمنية إلى أسامة الباز الذي قرأها بتمعُّن وهدوء.[2]

ويبدو أنه فوجئ من أنها تنص على إعادة الشرعية السابقة إلى الكويت فسأل :-

" هل أنتم متفقون مع العراق على هذا الكلام ؟ " فلم يجب اليمنيون بالإيجاب " لأن التعليمات التي تزود بها الأرياني تطلب منه نفي أن تكون اليمن قد أعلمت العراق مبكرا بهذه المبادرة " وإنما أعرب عن رغبته بالذهاب إلى بغداد إن وافقت مصر على المبدأ.

ولكن الجانب المصري لم يحدد موقفا لأن المبادرة حيّرته، فهي تمنح الإنسحاب وتمنح عودة الشرعية إلى الكويت بموافقة العراق ، وهذا ماتطالب به حكومات دول الخليج.

---

(1) المرجع السابق ، ص 380 ، 551 .

(2) نفس المرجع ، ص 551، 552.

ولكن المبادرة تطلب أيضاً فك الحصار عن العراق والإمتناع عن مهاجمته وهذا مالا تريد واشنطن منحه.
ولذلك إقترح الرئيس حسني مبارك أن يقابل الأرياني جيمس بيكر الذي كان في القاهرة في ذلك اليوم.
وأعلمت القاهرة بيكر بمضمون المبادرة اليمنية واقترحت عليه لقاء الوفد اليمني ولم يستطع بيكر رفض الإتصال مع اليمنيين ولكنه لم يقابلهم بنفسه إنما تحدث مع الأرياني في فندقه على الهاتف ونصحه بالذهاب إلى بغداد ليعلمهم هناك بأن السماء ستمطرهم جحيما إن لم ينسحبوا قبل 1991/1/15 وأعلمه أيضا بأنه سيرسل إليه جون كيلي وبوب كيميت للبحث في بنود المبادرة بالتفصيل.
وتمّ اللقاء على المستوى الأدنى ولم ينتج عنه أية إيجابية لأن الوفد الأمريكي لم يبد أي إستعداد للموافقة على اي إقتراح يُبعد شبح الحرب.
بهذه الإنطباعات السلبية إنطلق الوفد اليمني إلى بغداد مروراً بعمّان وأوضحوا للقيادة العراقية مادار في القاهرة.
وقد ناشد العميد أبوالشوارب الرئيس صدام حسين بقوله : " لقد عودتنا أثناء الصراع مع إيران بأنك صاحب مبادرات كبيرة ، ولذلك فإننا نتوقع منكم مبادرة في هذه اللحظة التي نواجه فيها الإنفجار الكبير".
وثنّى رئيس الوزراء اليمني على طلب العميد ودعا العراق أيضا إلى الإنسحاب ولكن الرئيس صدام أجاب:
" ليس أمامنا إلا الصمود وإذا تراجعنا في هذه اللحظة فسيحصل الإنهيار ولذلك نفضّل المواجهة.
الأفضل أن نموت في قمة الهرم بدلا من الموت في القاع ، وليس لدينا أية ضمانات لو إنسحبنا فلماذا نستسلم في آخر لحظة ؟ . (1)

مبادرة الرباط :-

بتاريخ 1990/9/20إجتمع في الرباط الملك الحسن والملك حسين والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد سعيا وراء مشروع للحل السلمي.
وكانت العقبة التي تقف في وجه وساطتهم التباعد الشاسع بين وجهتي نظر طرفي الأزمة.
فحين كانوا يتحدثون مع القيادة العراقية يجدونها مصرّة كل الإصرار على الحصول على حد أدنى من مكاسب لابد للعراق من أن يحصل عليها ، وفي المقابل لم يعد الخليجيون وعلى رأسهم الكويتيون يقبلون بأي حل لا يؤدي إلى تحطيم قوة العراق.
لذا قرر المجتمعون إيفاد الملك حسين إلى بغداد نيابة عنهم ليتحدث مع الرئيس صدام حسين ولكن الملك حسين رأى أن يرسل رسالة تفصيلية بدلا من الذهاب شخصياً إلى بغداد.

---

(1) المرجع السابق ، ص 552، 553 .

وفي الرسالة طلب الملك حسين إلى الرئيس العراقي أن يوضّح ماهي طلبات العراق المحددة والمعقولة والمقبولة من دولة الكويت ؟ سواء بالنسبة إلى حدوده معها وحاجته إلى ممر حر للمياه العميقة في الخليج أو بالنسبة للديون والتعويضات المالية عن نفط حقل الرميلة أو غير ذلك إن وجدت حتى يتحرك بها لإقناع الطرف المعني (الكويت) والقادة العرب الاخرين سعيا للتوصل إلى حل عربي للمشكلة قبل فوات الاوان ؟

ومن خلال الرسالة التي وجهها الملك حسين إلى الرئيس العراقي يتضّح أن الملك حسين كان يستصرخ العراق ألا يورد نفسه موارد التهلكة وأن يعود عن خط المجابهة المتصلّب حفاظا على قوته.

كما طالب الملك الرئيس العراقي ألا يبالغ في المطالب لئلا يغلق طريق السلام . وذكرّه بالأضرار الجسيمة التي تصيب الأردن واليمن لمواقفهما من الأزمة.

مبادرة تونس :-

في 1990/9/22 وجّه الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى القيادة العراقية رسالة مفعمة بصدق العاطفة والرجاء في أن يعي العراق حجم المؤامرة التي تحاك ضده.

وتميزّت الرسالة بالموضوعية وبُعد النظر بالإضافة إلى المصارحة الجريئة التي ندر أن إستخدمها الوسطاء العرب في أن الإنسحاب العراقي وإعادة الشرعية إلى الكويت والإفراج عن الرهائن هي أهم أسس الخروج من المشكلة.

ولم تغض الرسالة الطرف عن أن الهزيمة ستكون من نصيب العراق إن انذلعت الحرب. (1)

كما أن الرئيس التونسي بعث بوفد إلى العراق يتكون من السيد حامد القروي رئيس الوزراء والسيد الحبيب بولعراس وزير الشؤون الخارجية وعضوين من مجلس النواب لمواصلة التشاور وتبادل الرأي مع العراق حول المساعي التي قامت وتقوم بها تونس للإسهام في حل مشكلة الخليج وذلك من منطلق الحرص على المصلحة العربية العليا وإعتماداً على ما تتميز به العلاقات التونسية – العراقية من موضوعية وصراحة وروح عالية من المسؤولية.

كما أوفد الرئيس التونسي مبعوثين إلى عدد من الدول العربية والدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، ففي أول الفاتح 1990 وجّه إلى الرئيس بوش المبعوثين عبدالله القلال وهو وزير الدفاع ومعه الحبيب بن يحيى ومعهما مقترحات تونسية لحل الأزمة . وفي ذات اليوم أوفد الرئيس التونسي السيد عبدالرحيم الزواري الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي إلى الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف من أجل ذات الهدف.

وفي يوم 8/30(هانيبال) أرسل الرئيس التونسي موفدين إلى الرئيس صدام حسين مع رسالة يرجوه فيها

---

(1) المرجع السابق ، ص 553 ،381- 384 .

مراجعة مواقفه وفي ذات التاريخ أرسل إلى الملك فيد موفدا شخصيا مع رسالة من أجل ذات الهدف.

وكذلك أرسل إلى بعض الدول الأوروبية الصديقة لشرح الاراء والأفكار التي تؤدي إلى حل المشكلة وتتمثل هذه المبادرة في الاتي:-

1. إنسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية.

2. إستعادة الكويت لسيادته الكاملة وعودة الشرعية الدستورية للحكم.

3. الإفراج عن الرعايا الأجانب وتمكينهم من حرية التنقل إلى الخارج.

4. الإلتزام بالشرعية الدولية ممثلة في قرارات مجلس الأمن الخاصة بالحظر الإقتصادي والعسكري وتشديد الرقابة على البلدان التي تحوم الشكوك حول عدم احترامها للحظر.

وقال الرئيس التونسي في تقديرنا إنّ تمكن الرعايا الأجانب من حرية التنقل سيُحدث ردود فعل إيجابية في الرأي العام العالمي ويضعف جانب دُعاة الحرب ويحقق مكسباً معنويا يمكن للعراق أن يوظفه في مواجهته في المرحلة اللاحقة . كما أن إلغاء قرار ضم الكويت والإعلان عن إنسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية يعيدان طرح القضية إلى أصلها ، وليس في هذا الأمر جديد إذ أعلنتم منذ الأيام الأولى عن إستعدادكم للإنسحاب ووضع ترتيبات خاصة بذلك.[1]

وجاء الرد العراقي على هذه المبادرة في بيان صدر عن مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث في 1990/9/23 وكانت لهجة البيان صاعقة في هجومها على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى حكام الخليج حيث جاء في البيان:

((أن على أمريكا ألا تتمادى أكثر فأكثر وأن تنزع من عقلها التفكير بدفع الأمور إلى الإصطدام العسكري وأن تدرك وبسرعة خطورة مايسمى بالضربة الخاطفة وأن تقلع عن كل هذا وتعالجه بأسرع وقت عائدة إلى زوايا النفس لتفتش عن بقايا حكمة تستعين بها تحقيقا للتحول عن هذا المنهج الخطير وبأسرع وقت أيضا وفي مقدمة ذلك الإنسحاب من أرض العرب وديارهم وديار المسلمين المقدسة.

إن القضية الأساسية هي قضية نضال العرب والمسلمين في جهادهم الحق ضد الباطل، وأن الذي يقع في مقدمة هذه الأهداف هو تحرير فلسطين من إغتصاب الصهاينة وأن تمسك العراق بهذا الموقف بسياسة معلنة لاغموض فيها إستجلب عليه سهام الشر وحرك الدبابير السامة من جحورها لتلسع وتدمي جنباته في أخطر مؤامرة إستهداف سياسي وإقتصادي تمهيدا لإضعاف العراق عسكريا وإضعاف دوره الوطني والقومي والإنساني)). [2]

---

(1) المرجع السابق ، ص 384 ، 385 ،386.

(2) نفس المرجع ، ص386 – 388.

وأن هذه المؤامرة كان وراءها حكام الكويت عملاء الأجانب فكانت الضربة التي وُجهت إلى تلك الزمرة الحاكمة هي الخطوة الدفاعية التي لابد منها للمحافظة على خواص وإمكانيات العراق وتطويرها.

وبذلك عادت الكويت المغتصبة إلى أهلها لتكون جزءا من وطنها الأصيل بقرار ابدي لارجعة عنه تحت كل الظروف والأحوال.

وأن جماهير أمة الإيمان بخير وأن صفوفها تحفل بالمؤمنين المضحين الذين يطلبون النصر أو الشهادة دفاعاً عن الذي أظهره الله كحق لهم ضد الكفار الذين أفسدوا في الأرض وجاؤوا ليفسدوا في أرض المقدسات في نجد والحجاز.

إن هذا هو موقف العراق وهذه دعوته لكل أشقائه العرب ولكل المؤمنين الصابرين الذين يقفون في خط مواجهة ضد الطغاة والكفر.

وإن حل هذه الأزمة يجب أن يكون في ظروف مناسبة بعيدا عن سياسة التهديد وأن تكون هناك رغبة في التفاهم ولامجال لأن نصدق أي رغبة في هذا المجال من المعنيين إلا بالإعلان عن الإنسحاب الفعلي للقوات الأجنبية من المنطقة.

فالعراق أصرّ على عدم التنازل عن أي شئ من مطالبه بدءاً من التأكيد على أن قرار ضم الكويت هو نهائي وابدي ولا رجوع عنه مهما كانت الظروف لأن الضم ليس أكثر من عودة إقليم إلى الوطن الأم.

ولهذا فشلت هذه المبادرة بسبب تعنت العراق وإصراره على التمسك بكامل مطالبه بالكويت ولقناعة العراق بأن الدول العربية في ذلك الوقت ليست هي التي تملك زمام الموقف وبالتالي فإن البحث عن حل عربي لا فائدة فيه لأن الأمر خرج من أيديهم منذ الساعات الأولى للأزمة ، وأنه إذا أتيحت فرصة للحل فإن هذه الفرصة لابد أن تجئ من مصدر آخر غير العرب.[1]

المبادرة الفرنسية (مبادرة الرئيس ميتران في الأمم المتحدة) :

حضر عدد كبير من رؤساء الدول الجلسة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بتاريخ 1990/9/24. تلك الجلسة التي مُنعَ وزير الخارجية العراقي من حضورها لتمثيل بلاده ، فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية إعطاءه حق الهبوط في نيويورك ومنعته بذلك من الوصول إلى هيئة الأمم المتحدة التي يفترض أنها تخص دول العالم أجمع ، وألا تكون أداة يستأثر بها القرار الأمريكي حسب مصالحه.

حيث القى ميتران في تلك الجلسة كلمة إستمرت لمدة 40 دقيقة جاء في قسمها الأول إن النتائج الناجمة عن أزمة الخليج ستكون مهمة وسيستفاد منها مستقبلا لا بل قد تصبح مثلا يحتذى به.

---

(1) المرجع السابق ، ص388 ، 389.

وأنه لن يكون هناك سلام ولا حرية دائمة إلا إذا قبلت كافة الدول الخضوع للقواعد والقوانين الدولية والتي كلفت الأمم المتحدة بالسهر عليها وعلى تطبيقها.

إن الأمم المتحدة بعد 45 عاما من إنشائها بدأت وكأنها قاض حقيقي . وأن الأحداث المتعلقة بالشرعية الدولية تمسنا كلنا وأنه حان الوقت لتطبيق القانون الدولي وأن نذهب إلى أبعد من ذلك ، فإما أن نختار ونقرُ مبدأ قانون الغاب أو تطبيق القانون الدولي . وماذا سيكون مصيرنا إذا رُفضَ الفصل بينها ؟

وأن مجلس الأمن أظهر فيما يتعلق بأزمة الخليج الثانية والصراع العراقي – الكويتي تماسكه مع السرعة في إتخاذ القرار . وأن الكويت دولة ذات سيادة وعضو في هيئة الأمم المتحدة فبأي حق يمكن لأي فرد أو دولة أن تقرر فجأة إلغاء تلك الدولة من الوجود.

إن سياسة فرنسا هي سياسة هيئة الأمم المتحدة وأن فرنسا ستساند أي دولة تتعرض لعدوان جديد في المنطقة.(1)

إن توجهاتنا لم تتغير وهي العمل على نجاح الحصار الإقتصادي ضد العراق والقضاء على أي عدوان وخدمة السلام وإحترام القانون الدولي ، وأن المساعي الفرنسية تتحرك باتفاق وتعاون تام مع الدول الأوروبية وكذلك بالتعاون مع القوات السعودية والعربية والأمريكية في المنطقة ، وأن على الجميع تطبيق القوانين التي تصدرها هيئة الأمم المتحدة.

وفي القسم الثاني إقترح الرئيس الفرنسي عدّة نقاط لحل الأزمة بعيداً عن شبح الحرب وتتمثل في :

1. على العراق أن يخلي الكويت ويسحب قواته منها ويطلق كل الرعايا الغربيين (الرهائن) وبعد ذلك يصبح كل شئ ممكنا.

2. تقوم الأمم المتحدة بالتحقق من الإنسحاب العراقي وتتأكد من عودة السيادة إلى الكويت.

3.يتعاون المجتمع الدولي مع الدول العربية لتسوية نقاط النزاع الأخرى في المنطقة مثل وجود القوات الأجنبية في لبنان (سوريا وإسرائيل) وحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم وحق إسرائيل بالعيش في أمان .

4. خفض الأسلحة في الشرق الأوسط وبدء تعاون واسع في كل الوطن العربي من حدود إيران حتى المغرب.

فلو تصرّف العراق بالشكل الذي يكسب من خلاله موقف الرئيس ميتران أو تأييده لدافع الرئيس عن مبادرته ولرفع صوته إعلاميا في وجه أمريكا فكسب الموقف الفرنسي من قبل العراق يزعج الولايات المتحدة أشد إزعاج وبشكل ربما يجعلها تفشل في تحقيق كل مآربها.

---

(1) المرجع السابق ص 393 ،394 .

ففرنسا تفضل الحل السياسي في الإطار العربي وليس الحل العسكري لأن أهدافها السياسية ليست هي أهداف الولايات المتحدة وإسرائيل. (1)

ولهذا جربت فرنسا أن تتسق مع الإتحاد السوفيتي ، حيث إتفقت مصالحهما معاً لتفضيل الحل السلمي على الحل العسكري ، وجرت بين الطرفين مباحثات في موسكو خلال شهر هانيبال من عام 1990اويبدو أن فكرة عقد مؤتمر دولي تناقش فيه كل القضايا المتفجرة في الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية قد بزغت خلال هذه المحادثات فقد عبر البيان الختامي لمحادثات وزيري خارجية فرنسا والإتحاد السوفيتي في 26 هانيبال 1990عن " إقتناع الطرفين بأن هذه الأزمة تبرز مرة أخرى الأهمية القصوى والعاجلة لبذل جهد أكبر من أجل تسوية القضايا المتفجرة الأخرى في الشرق الأوسط وعلى الأخص منها القضية الفلسطينية".

لكن الولايات المتحدة رفضت فكرة عقد المؤتمر الدولي التي عرضتها فرنسا والإتحاد السوفيتي على مجلس الأمن بعد مباحثاتهما في موسكو وهذه الفكرة هي مقترح من الرئيس العراقي صدام حسين لمعالجة جميع المشاكل في الشرق الأوسط بما فيها الصراع العربي – الإسرائيلي في فلسطين.

وكررت السلطات الفرنسية هذه الفكرة حتى نهاية فترة الإنذار (بداية الحرب على العراق في 1991/1/17) وقد أشار ميتران علناً في مؤتمره الصحفي الذي عقده بتاريخ 1/9(أي النار)1991، إلى هذا الخلاف حين قال موجهاً حديثه إلى الولايات المتحدة قائلاً:-

((إذن أنا أقول نعم للمؤتمر الدولي ورفضكم له خطأ في تقديري ، وبالطبع فإن هذا شأنكم وحدكم ولكن موقفكم هذا لا يتعيّن أن يدفعني إلى التخلي عما إعتقد أنه الطريق الأفضل لتهدئة الخواطر في الشرق الأوسط)). (2)

كما أن فرنسا رحبت أيضاً بفكرة الإتحاد السوفيتي بإحياء " لجنة أركان الحرب " التابعة لمجلس الأمن بحيث تصبح هي المسؤولة عن تنفيذ " الخيار العسكري " في حالة ما إذا أصبح هذا الخيار حتمياً وكنوع من التأكيد على أن فرنسا ترغب فعلاً في أن يصبح للأمم المتحدة أداتها العسكرية الجاهزة والدائمة كي تتمكن من الإضطلاع بدور فعّال في النظام العالمي الجديد.

لكن هذه الفكرة أيضاً تلاشت تحت ضغوط عوامل كان أهمها عدم تحمّس الولايات المتحدة لها.

وحين عُرضَ مشروع القرار (678) لسنة 1990الذي يصرّح باستخدام القوة ضد العراق طلبت فرنسا مد المهلة أمام العراق لتصبح 15 أي النار بدلاً من أول أي النار 1991.

---

(1) المرجع السابق ، ص 394 – 397.

(2) د. فتوح الشاذلي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 197 ، 198.

لكن أهم المبادرات الفرنسية على الإطلاق جاءت فجر يوم 15 أي النار 1991 نفسه حيث تقدمت فرنسا بمشروع قرار لمجلس الأمن عُرف باسم (المبادرة الفرنسية الأخيرة للسلام) وقد تضمن هذا المشروع عدة عناصر مهمة أكدت فرنسا من خلالها تميّز موقعها من بينها الآتي:-

1. إعلان العراق دون تأخير عن عزمه على الإنسحاب من الكويت وفقاً لبرنامج زمني مع البدء فوراً بإجراءات إنسحاب سريع ومكثف.

2. إرسال مراقبين دوليين للتحقق من الإنسحاب وتشكيل قوة لحفظ السلام تشارك فيها دول عربية.

3. منح العراق ضماناً بعدم الإعتداء.

4. الدعوة في اللحظة المناسبة إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية المشاكل الأخرى في المنطقة خاصة الصراع العربي – الإسرائيلي بعد الإنتهاء من تسوية الأزمة العراقية – الكويتية.

وقد فشلت هذه المبادرة هي الأخرى بسبب رفض كل من الولايات المتحدة الأمريكية والعراق لها.[1]

مبادرة فيلي برانت :-

بعد زيارته إلى بغداد وحديثه المطول مع الرئيس العراقي صدّام حسين أصدر المستشار الألماني السابق فيلي برانت مبادرة تشير إلى ضرورة عقد قمة عربية بسرعة لأن الأمم المتحدة لن تدخل في أي مفاوضات وتطالب مبادرته بالآتي:-

1. إنسحاب القوات العراقية من الكويت.

2. إجراء إستفتاء عام في الكويت تحت رعاية الأمم المتحدة.

3. السماح للعراق بالملاحة في الخليج.

4. إجراء تحكيم حول عوائد النفط المتنازع عليها والتوصّل إلى إتفاقية بين العراق والكويت للتشاور حول حصص وأسعار النفط.

كما أن المستشار الألماني طالب بمواصلة الجهود للتوصل إلى حل غير عسكري ، كما أنه تحسس إستعداد العراق للإنسحاب من الكويت بنفسه ، حيث أنه نقل هذه الصورة بشكل أوضح إلى الحكومة الألمانية وبالتالي إلى المجموعة الأوروبية ثم إلى واشنطن ولكن لا أحد من هؤلاء إستجاب لهذه المبادرة وبالتالي حُكمَ عليها بالفشل.[2]

مبادرة بريماكوف (المبادرة السوفيتية) :-

يقول يفجيني بريماكوف في كتابه " مهمّات في بغداد " أن الإتحاد السوفيتي تعمد عدم بذل محاولات أو

---

(1) المرجع السابق ، ص 398 ، 399.

(2) د. سامي عصفورة، مرجع سابق، ص 397 .

مبادرات سلمية لتجنب الحرب خلال الأسابيع الأولى من الأزمة لكي يترك للدول العربية المجال للوصول إلى حل من داخل الصف العربي . ولما لم يلمح أي نجاح للوساطات العربية قرّر التدخل بمبادرة من طرفه إذ كلفه الرئيس غورباتشوف بزيارة بغداد لمحاولة التوسط وللحصول على موافقة العراق على عودة الخبراء السوفيت إلى بلادهم ، ففي 1990/10/4غادر بريماكوف عمّان إلى بغداد حيث إستقبله الوزير العراقي طارق عزيز وتحدث معه قبل لقائه بالرئيس العراقي صدام حسين.

إفتتح طارق عزيز الحوار مبرهنا على أن الكويت هي جزء من العراق تاريخيا وسياسيا وإقتصاديا ، وأن العراق تأذى منها كثيرا ثم حاول طارق عزيز إلقاء اللوم على الإتحاد السوفيتي الذي لم يتصرف كما يجب تجاه الأزمة بالرغم من المعاهدة التي تربط بين البلدين فأجابه بريماكوف على هذه النقطة على الفور " لماذا أغفلتم أنتم كطرف ثان في المعاهدة إبلاغ موسكو بنواياكم ثم بقراركم غزو الكويت ؟ ".

ثم تحدث بريماكوف عن الخبراء السوفيت وضرورة السماح لهم بمغادرة العراق بعد أن كانت بغداد قد تمنعت عن ذلك من قبل ، وفي 1990/10/5 تمّ لقاء الوفد السوفيتي مع الرئيس العراقي صدام حسين وتمّ الإتفاق معه على جدول للسماح بعودة الخبراء إلى بلادهم .

ثم تناول الرئيس العراقي صدام حسين موضوع تبعية الكويت إلى الوطن الأم (العراق) وعدّد النقاط التي يشكو منها العراق من تصرفات دول الخليج ووجّه إليهم العديد من الإتهامات.(1)

يقول بريماكوف ناقشنا بعد ذلك النتائج المحتملة لرفض سحب القوات العراقية من الكويت وفي رذات الفعل التي أثارتها أزمة الخليج الثانية في العالم.

وعرضنا لصدام رأينا في طابع الحرب التي تنتظره إذا لم ينسحب من الكويت ، ففي أثناء الحرب مع إيران كان العراق يتحكم بالسماء ويملك تفوقا تقنيا على الأرض ، أما في حال نزاع مع التحالف الدولي الذي تشكل القوات المسلحة الأمريكية نواته فالوضع سيكون معكوسا تماما.

ستكون سيطرة التحالف على الأجواء واضحة تماما مثل تفوقها التقني – العسكري على العراق.

كما لفتنا نظر صدام حسين أيضا إلى العزلة العميقة التي تحيط بالعراق حيال المجتمع الدولي بفعل احتلاله للكويت.

بعد ذلك طلبت من الرئيس العراقي أن يستمر لقاؤنا على إنفراد ، وقلت له أذا لم تسحبوا قواتكم من الكويت ستقع الحرب.

لا وجود لأدنى شك في ذلك ، فأنا لم أت إلى هنا لمحاولة التأثير عليكم ولكنكم لا تملكون وسيلة أخرى

---

(1) المرجع السابق ، ص 117 ، 118 .

للخروج غير سحب قواتكم من الكويت.

فقال له صدام حسين في حال المواجهة سأستخدم كل ما في حوزتي وسأمد حريق الحرب إلى بلدان أخرى وبخاصة إسرائيل وإذا لم يكن أمامي من خيار إلا الركوع والإستسلام أو القتال فسأختار الحل الثاني.

ولأني شخص واقعي فأنا أعرف أنه بالإمكان التوصل إلى سحب القوات في ظروف معينة لكني لاأستطيع أن أفعل ذلك ما لم يرتبط هذا الإنسحاب من الكويت وبشكل وثيق بحل المشاكل الأخرى في المنطقة ، هذا ما قلته في الثاني عشر من هانيبال 1990.

ثم واصل الرئيس العراقي كلامه للمبعوث السوفيتي قائلا وحتى لو إنسحبنا من الكويت فإن ذلك لن يكون كافيا لجعل الأمريكان يشعرون بالرضا وأنتم ليست لديكم ضمانات تقدمونها لنا ضد أي هجوم أمريكي.

فما هي الضمانات التي يمكن أن تقدموها للعراق ولأمنه؟

ماهي الضمانات التي يمكن أن تقدموها للنظام في العراق ولأمنه؟

ماهي الضمانات التي يمكن أن تقدموها لتسوية إقليمية لقضايا المنطقة وبالذات للفلسطينيين في الأرض المحتلة؟(1)

وردّ بريماكوف بأنه يخشى من الربط بين الإنسحاب والضمانات مما يجعل الرئيس الأمريكي بوش يفسر طلب الضمانات وكأنه شروط مسبقة للإنسحاب ، كما أنه يخشى من إثارة موضوع الضمانات الآن حتى لا يفسرها الغرب باعتبارها خدعة يقصد بها العراق أن يدخل في مفاوضات مع الولايات المتحدة وهو أمر أعلن الرئيس بوش رفضه له كما أن الكونغرس والرأي العام سوف يمنعانه من القبول به على فرض أنه كان مستعدا لذلك.

وردّ الرئيس صدام حسين بقوله: إن المشكلة في رأيه هي أن الأمريكان مصممون على تدمير العراق.

فقال له بريماكوف: لنفرض أن ذلك هدفهم فعلا، فإن إنسحاباً عراقياً من الكويت سوف يقيد يد الرئيس بوش لأنه سيجعل الولايات المتحدة في وضع من يُقبل على الحرب دون سبب.

فرفض الرئيس العراقي صدام حسين ذلك ولكنه أعلن عزمه بمتابعة الإتصالات مع موسكو.(2)

وبتاريخ 1990/10/6 إلتقى بريماكوف مع الرئيس غورباتشوف ونقل إليه مضمون ماحدث في بغداد فقرر الرئيس متابعة الجهود من خلال لقاءات يجريها موفدون سوفيت مع الرؤساء ميتران ثم بوش ثم مبارك ثم الأسد ثم الملك فهد وأخيراً مع الرئيس العراقي صدام حسين مرّة أخرى.

---

(1) المرجع السابق ، ص 119 - 121.

(2) نفس المرجع ، ص 121، 122.

وكانت المحادثات السوفيتية تدور حول نقطتين رئيسيتين هما:-

الأولى: تقضي بوجوب انسحاب العراق من الكويت بدون أية شروط مع وعد موسكو بسعي حقيقي لتسوية القضية الفلسطينية في مرحلة تالية.

والثانية: تقضي بوجود تقبل مبدئي لدى بعض العرب بالسماح للعراق بالاحتفاظ بجزيرتي وربة وبوبيان وبقسم من حقل الرميلة النفطي.

توقع السوفيت أنهم نجحوا في إقناع خصوم العراق بتقبل إنسحابه غير المشروط وغير المقترن بأية وعود سيدفعهم لأن يمنحونه بعدها التنازلات المذكورة وعلى أساس ذلك سوف يستطيعون (أي السوفيت) إقناع العراق بالإنسحاب ، ونحن نرى ذلك فيما لو كان القرار بأيدٍ عربية ، أما بعد سحب المبادرة من الأيادي العربية منذ القمة العربية بالقاهرة فأضحى الأمل ضعيفا.

إنطلق بريماكوف إلى روما في 1990/10/16 قبل أن يتوجه إلى باريس بناءً على طلب من رئيس الوزارة الإيطالية الذي كان يتخوف من الحرب ومن خطر إمتدادها إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط الحساسة بالنسبة للمصالح الإيطالية.

ولمس توفر قناعة لدى الرئيس أندريوتي بأن الولايات المتحدة سوف تشن الحرب خلال وقت قصير بحيث لا تتجاوز مدتها نهاية الربيع المقبل لكي لا تختلط وتتضارب أحداثها مع موسم الحج.

وتمنى أندريوتي النجاح لمبادرة موسكو راجيا أن يقبلها الرئيس بوش ووعد بأن إيطاليا سوف تدعم المبادرة السوفيتية بعد أن توافق عليها واشنطن.

وبتاريخ 1990/10/17 اوصل بريماكوف إلى باريس ليجري محادثاته مع الرئيس الفرنسي ميتران قبل ذهابه إلى واشنطن ، وفي باريس وجد بريماكوف أن موقف الرئيس الفرنسي يشبه موقف الرئيس الإيطالي ولكنه يشدد على ضرورة حل القضية الفلسطينية كشرط أساسي لاستتباب الهدوء في الشرق الأوسط.[1]

في يوم 10/18 (التمور) 1990 توجه إلى الولايات المتحدة والتقى ومعه السفير السوفيتي في واشنطن الكسندر بسمرتنيخ (الذي أصبح فيما بعد وزيرا للخارجية) مع وزير الخارجية جيمس بيكر الذي أحضر معه من طرفه دنيس روس رئيس دائرة التخطيط السياسي . وكان الهدف الأمريكي من هذا اللقاء التمهيدي إستقراء كل ماجاء في جعبة الموفد السوفيتي قبل لقائه مع الرئيس بوش شخصيا.

فحين يستقبلهم بوش فيما بعد يكون على إطلاع مسبق بما سيقترحونه عليه مما يسمح له بتحضير الأجوبة المناسبة التي تتلائم مع مخططاته.

---

(1) المرجع السابق، ص 122 ، 123.

ولكن اللقاء لم يقتصر على إستقراء مالذى السوفيت إنما حضّر بيكر ودنيس روس الموفدين السوفييتين أيضا لسماع الرفض الأمريكي لمقترحاتهما بخصوص حل الأزمة.

حيث رفض الأمريكان الفكرة الرئيسية لبريماكوف وهي تقديم ضمان لصدام حسين يتمثّل في أنه بعد إنسحاب قواته من الكويت سيكون هناك تشجيع للقاء إسرائيلي – عربي لحل القضية الفلسطينية من قبل الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

خرج بريماكوف من اللقاء الثاني الذي أجراه مع مستشار الرئيس بوش لشؤون الأمن الجنرال سكوكروفت بالإنطباع أن الجنرال كان مهتما بتقديرنا للوضع في العراق أكثر من إهتمامه باقتراحاتنا للخروج من الأزمة.

وفي 1990/10/19إستقبل الرئيس بوش الموفد السوفيتي في البيت الأبيض محاطا ببيكر وسكوكروفت ومدير البيت الأبيض جون سنوسنو وعدد أخر من المستشارين المقربين.

يقول بريماكوف: كان جورج بوش شديد الإهتمام بالإنطباعات التي تولدت لدينا من الحوار مع صدام حسين ، حيث سألني : هل يمكن الإعتقاد فعلا أنه واقعي وأنه مستعد لإخلاء الكويت ؟

كما سألني عن الخصائص النفسية لصدام حسين وعن تاريخ العلاقات بيننا وبين العراق.

كان بوش يدون كل الملاحظات المتعلقة بالرئيس صدام حسين وقال بأنه يؤيد لقاءً ثانيا بينه وبين الوفد السوفيتي وذلك من أجل إطلاع صدام حسين على الموقف الأمريكي غير القابل للمساومة ، وختم كلامه بقوله إذا أعرب صدام حسين عن إشارة حسن نية فنحن مستعدون لسماعه. (1)

ثم بعد ذلك صافح بوش الوفد السوفيتي بحرارة وقال لهم أنه سيعطيهم جواباً خلال ساعتين أو ثلاث ولكن بعد (45) دقيقة تم إبلاغهم من قبل الأمريكان بأن بإمكانهم تحديد موعد السفر. وبذلك فشلت مهمة بريماكوف في واشنطن ، فالرئيس بوش إستمع أكثر مما شارك في الحديث ولم يتجاوب مع أية نقطة مما جاء في جعبة السوفيت من إقتراحات لحل الأزمة ، بل إنه تصرف عكس ذلك إذ أوعز إلى بريماكوف أن يذهب إلى الرئيس صدام حسين مرّة أخرى لإطلاعه على أن الموقف الأمريكي غير قابل للمساومة.

وبإجهاض الرئيس الأمريكي بوش لتلك المبادرة السوفيتية لم يعد بالإمكان كسب فرنسا وإيطاليا لإنجاز أية خطوة نحو حل سلمي إنما كان ذلك إشعار ضاغط لهم بوجوب إلتزام خط التشدد الأمريكي المؤدي إلى الحرب.

أما جهود بريماكوف في بريطانيا فكانت بناءً على طلب من رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر حيث أوعز الرئيس غورباتشوف إلى بريماكوف بالمرور على لندن للتباحث معها ، حيث استقبلته بحضور السفير السوفيتي في لندن.

---

(1) المرجع السابق، ص123 - 125 .

يقول بريماكوف: كان كل شئ ينبئ بحوار هادئ لا عقبات فيه ، حيث إستمعت رئيسة الوزراء من دون تعليق إلى معلوماتنا كلها ولكنها في المقابل وخلال ساعة لم تسمح لأحد أن يقاطع مداخلتها التي طورت فيها وبتركيز شديد توجّها شديد التصلب ، إنسحاب القوات العراقية من الكويت لايكفي ، يجب توجيه ضربة حاسمة إلى العراق وإذا أمكن البنية التحتية الصناعية.

وأضافت تاتشر قائلة: وفي حال إنشاء نظام للأمن الإستراتيجي في المنطقة يجب إخضاع العراق لرقابة صارمة لمنعه من إعادة بناء قدرته العسكرية.

فقال لها بريماكوف: هل تنطبق الملاحظة الأخيرة على بلدان المنطقة كلها ؟ إسرائيل مثلا ؟

فقالت تاتشر : إسرائيل شئ مختلف تماما.

مما سبق نستنتج أن تاتشر ترفض تدخل الإتحاد السوفيتي في أي عمل يعيق ضرب العراق، كما أنها إتصفت بالإزدواجية في تعاملها مع العرب ومع إسرائيل ، وبالتالي فشلت هذه المساعي ولم تنجح في التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة.

المبادرة اليوغسلافية :

في أول أيار 1991عاد وزير الخارجية اليوغسلافي من زيارة إستطلاعية وناصحة في بغداد وأجرى أحاديث صحفية تؤكد إستعداد العراق للإنسحاب من الكويت لتفادي خطر الحرب.

وتحدث الوزير اليوغسلافي عن ضرورة قيام الطرف الاخر في النزاع باتصالات من جانبه أيضا ليستشف وليتابع الإستعداد العراقي للتراجع عن موقفه ، ولكن شيئا لم يحدث وإنما بقيت واشنطن تصرُّ على الإنسحاب دون قيد أو شرط ودون أن تقوم بمجرد محاولة للإتصال مع بغداد.(1)

---

(1) المرجع السابق، ص 425 ، 426 ، 510 .

الفصـــــل الثانـــي

الفصل الثاني/تأثير الجهود الدولية على الأزمة ومحاولة إحتوائها

ويتناول هذا الفصل دور المجتمع الدولي في إنهاء الأزمة العراقية – الكويتية ومحاولة إعادة العلاقات بين البلدين إلى ماكانت عليه قبل الأزمة من خلال العمل على تقريب وجهات النظر ومراعاة مصالح الطرفين المتنازعين .ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول /الإتفاقيات والمباحثات الدولية لحل الأزمة

المبحث الثاني /الحملة الإعلامية ضد العراق

المبحث الثالث /المواقف العربية والدولية من الأزمة

المبحث الأول /الإتفاقيات والمباحثات الدولية لحل الأزمة:

إن التفكير في إحتلال الكويت وضمها إلى العراق فكرة عراقية قديمة وتبلورت وصارت هدفاً منذ أن ظهر البترول ، وكانت محاولة عبدالكريم قاسم الشهيرة عام 1961 التي طالب فيها بضم الكويت إلى العراق وعدم الإعتراف باستقلالها والتي باءت بالفشل بعد نزول القوات الإنجليزية.

كانت الخلافات العراقية – الكويتية يمكن أن تحل من خلال المفاوضات وتدخل بعض الأطراف العربية لو لا تعنت الطرفين ومناوراتهما.[1]

((ففي الصيف عام 1988 وأثناء مؤتمر القمة العربي الإستثنائي في الجزائر إنفرد وزير خارجية العراق طارق عزيز بوزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد وأبلغه رسمياً رغبة العراق بحل موضوع الحدود المعلق بين الدولتين فإذا بالشيخ صباح الأحمد يعبر عن عدم وجود داع للعجلة في معالجة هذا الأمر ، ودعمت الحكومة الكويتية وجهة نظرها بأن أرسلت بعد عدة أسابيع إشعاراً رسمياً إلى بغداد يفيد بأنها تفضل عدم بحث الموضوع في الوقت الحاضر ، بل إن الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت حين زار العراق مهنئاً بالنصر العراقي في 1989/9/23 حيث قوبل بترحاب شعبي مؤثر وبأناشيد كلها حفاوة وإحتفاء تعمّد عدم فتح موضوع رسم الحدود وأكد على تفضيله ترك الأمر للوزراء واللجان)).[2]

لاشك في غرابة موقف الكويت هذا بعد أن كانت هي التي تسعى إلى رسم الحدود النهائية مع العراق لكي تطمئن بعد القلق الطويل منذ إستقلالها أو بالأحرى منذ تهديد رئيس الوزراء العراقي عبدالكريم قاسم عام 1962 باحتلال الكويت على أنها جزء من العراق ، ونعتقد أن السبب يعود إلى أن الكويت أحست بأنها لو شرعت في مفاوضات مع عراق خارج بقوة وعزم من الحرب مع إيران لوجدت نفسها في موقف

---

(1) شريف راضي ، المؤامرة الأمريكية الصهيونية لاحتلال الكويت بين الحقيقة والخيال ، د . ط ، القاهرة – الزهراء للاعلام العربي ، النشر 1992 ، ص 23.

(2) د. سامي عصفورة ، مرجع سابق ، ص110.

المفاوض الأضعف ، والأضعف هو الذي يدفع الثمن الأكبر على الدوام ، ولذلك تأمّل الكويتيون أن تمر الشهور أو السنوات القليلة المقبلة في غير صالح التفوق العراقي لتصبح المواقف المتبادلة أقرب إلى التوازن وربّما تسود ظروف تضعف العراق إلى ما هو أقل من التعادل مثل ظهور تمزق في الداخل ، بحيث تصبح الكويت في موقف تفاوضي أقوى ، إن سلبية الكويت في تصرفها تجاه قضية الحدود وسياسة التسويف كانت خطيئة كبرى دفعت ثمنها ،ومهما كانت ماهية الشروط التي ستحصل إليها الكويت في مفاوضاتها مع العراق ستكون هي الأفضل ويستند هذا الرأي على منطلقات أربعة وهي:

- المنطلق الأول : هو أنها كانت ستتفق مع عراق قوي يمنح الكويت الحدود التي يتفق عليها وهو في أوج قوته ودون أن يشعر بأي تهديد أو ضغط على إصدار قراراته.
- المنطلق الثاني : هو أن هذا العراق القوي حين يوافق على الحدود قادر على إنجاز المصادقة التشريعية عليها من قبل المجلس النيابي فيصبح الإتفاق ساري المفعول أمام كل الأعراف الدولية وبعكس ما حصل عام 1963 حين وافقت حكومة العراق كسلطة تنفيذية على الحدود ولكن دون أن تصادق عليها أية سلطة تشريعية في بغداد.
- المنطلق الثالث : هو أن الثمن المالي الذي كانت تتكبده الكويت لن يصل إن كثر إلى جزء مما تكبدته هي لوحدها أثناء الأزمة ، ناهيك عما تكبده باقي عرب الخليج.
- المنطلق الرابع : هو أن كسب ودّ العراق ومجاملته أفضل للكويت من مجابهته فالعراق قد يضعف وقد يمعن في الضعف ولكنه لن يبقى هكذا إلى الأبد ولن ينسى مواقف الكويت بين عامي 1988 - 1991.

وبُعيد عودة الشيخ جابر الأحمد من زيارته إلى بغداد كلّف العراق الدكتور سعدون حمادي بزيارة الكويت لدفع المفاوضات في الأمور المعلقة وعلى رأسها مشكلة الحدود .(1)

في الكويت طرح الدكتور حمادي على وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد السؤال التالي:

ما الذي تريدونه حتى نحسم موضوع الحدود؟

فأجاب الشيخ الصباح : نعود إلى إتفاق 1963 ، وكان يعني ما كان قد توصل إليه نائب رئيس وزراء العراق آنذاك علي صالح السعدي خلال زيارته للكويت في تلك السنة . وهو الإتفاق الذي لم يحصل على المصادقة التشريعية العراقية لأن الوزارة العراقية التي بحثت الوثيقة التي وقع عليها السعدي إنشقت أراء أعضائها قبل إيصال نصها لأي سلطة تشريعية وتم رفضها . فرفض الدكتور حمادي العودة إلى تلك الإتفاقية قائلا لهم :

---

(1) المرجع السابق ص 116، 117 .

((لوكان نص تلك الإتفاقية في حيز المقبول بالنسبة للعراق لكانت الموافقة قد تمت خلال السنوات العشرين الأخيرة)) .[1]

نسجل هنا على الموقف الكويتي تصلبه وعدم إكتراثه بظروف العراق الضاغطة وبعدم تقييم الموقف بما يستحق من الأهمية . وذلك إعتماداً على الوعود الأمريكية بالتأييد والدعم.

لاشك في أن العراق كان يطلب آنذاك حل مشكلة الحدود بهدف التخلص منها للإنتقال إلى بحث الأمر الذي يكاد يكون الأهم بالنسبة له . أي موضوع المنفذ البحري على الخليج . ونسجل هنا على الموقف الكويتي أيضاً أنه من خلال مطالبته بحدود 1963 التي لم يتم التصديق عليها عبر عن موقف فيه جفاء وفيه إظهار إستعداد للتحدي والإستفزاز غير عابئ بما قد ينتج عنه من آثار.

إن عدم مصادقة السلطة التشريعية العراقية على ورقة عام 1963 لم يعن فقط عدم قبول العراق للحدود المرسومة في الورقة إنما يعني بذات القوة عدم إعتراف العراق بالكويت ككل بحيث عادت الأمور للتأرجح النسبي غير مضمون النتائج من جديد.

لقد غامرت الكويت مغامرة أكبر من أن تتحمل نتائجها على المدى البعيد في عدم إبداء بعض اللين تجاه العراق . بالرغم من أنها كانت على إستعداد لمنح بعضها من قبل حين عرضت على العراق وعلى رجالات العراق المساعدات المالية الرسمية وغير الرسمية.[2]

قمة الدوحة :

إن قمة الدوحة بقطر في 1990/12/25 أكدت مبدأ الضمان الجماعي والتام لمجلس دول التعاون الخليجي ضد الغزو العراقي وسياسته وآثاره ، وناشدت العراق الإمتثال لقرار مجلس الأمن رقم (678) الصادر في 1990/11/29 . وكلفت القمة لجنة وزارية من أعضائه لتعزيز التضامن الدولي والعربي ضد العدوان. وكان طبيعياً في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي نجمت عن الغزو العراقي للكويت أن تقف دول المجلس في نطاق التحالف الدولي لتحرير الكويت . وتوظيف كافة مواردها وطاقاتها لتحرير الكويت وهو ما تحقق بالفعل في عام 1991.[3]

إجتماع قمة مجلس التعاون العربي (24 و 25 النوار 1990) عمّان:

وصل الرئيس صدام حسين إلى عمّان في 23 النوار 1990 . وكان النزاع حول النفط بين العراق والكويت الموضوع الرئيسي للنقاش وفي 24 النوار ألقى الرئيس العراقي خطاباً غاضباً تحدث فيه عن أثر إنتهاء

---

(1) المرجع السابق ، ص 117 ، 118 .

(2) نفس المرجع ، ص 118.

(3) أحمد إبراهيم محمود وآخرون ، الخليج والمسألة العراقية "من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990 – 2003" د . ط ، القاهرة – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام للنشر ، الربيع2003، ص26.

الحرب الباردة وخطرها على الدول العربية . وتقهقر الإتحاد السوفيتي ونمو نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية كنتيجة لذلك كله.

وأضاف أن موسكو وواشنطن كلتيهما تدعمان هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل على حساب عرب فلسطين ، وأن التسليح الأمريكي المتواصل لإسرائيل سيدفعها إلى ارتكاب حماقات جديدة.

ودعا صدام حسين إخوانه من القادة العرب إلى إعداد خطة عمل تؤسس بموجبها قوة عربية إقليمية فاعلة في المنطقة ، مما يؤهلهم لفرض طبيعة العلاقات في المنطقة ندا لند مع القوى الكبرى.

وطبقا لخطاب صدام حسين فإن البلد الذي سيكون له النفوذ الأكبر في المنطقة من خلال الخليج العربي ونفطه سوف يحتفظ بتفوقه كقوة عظمى لا نظير لها لعدم وجود قوة أخرى تنافسه . وهذا يؤكد أنه في حال عدم تنبه شعوب الخليج والعالم العربي سوف تكون ممارسة الحكم في هذه المنطقة بحسب مشيئة الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى سبيل المثال سوف يحدد سعر النفط بشكل يؤمن المصالح الأمريكية الخاصة ويتجاهل مصالح الاخرين.

وهكذا تكون الرسالة التي نقلها صدام حسين إلى نظرائه واضحة جدا : إن مصلحة العالم العربي هي في جعل العراق يهيمن على الخليج ، لا الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد أدت تلك التصريحات إلى إثارة غضب الرئيس حسني مبارك ، فضلا عن أن صدام حسين أوصى بسحب أرصدة النفط من الغرب ، للضغط على السياسة الأمريكية وقال:

((ليس هناك مكان إلى جانب العرب الأخيار والأبرار للجبناء والمترددين والمتقاعسين الذين يدّعون أن قوة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية هي العامل الحاسم ، وأن الاخرين لا يملكون من خيارات سوى الخضوع لها)). [1]

عدّ الرئيس مبارك كلام الرئيس العراقي هجوما شخصيا عليه ، فخرج من الإجتماع ولحق به الوفد المصري ، وتبعه الملك حسين بعد وقت قصير فبادره الرئيس قائلا ((لا يمكن السماح بكلام كهذا سأعود إلى مصر)).[2]

وفي محاولته تلطيف الأجواء ، إقترح الملك الأردني تنظيم لقاء مع الرئيس العراقي لإزالة سوء التفاهم ، فرفض مبارك أول الأمر هذا الإقتراح بشدة ولكنه مالبث أن إقتنع بوجهة نظر الملك حسين ، وهكذا إجتمع القادة الثلاثة مساء 24 انوار في القصر الهاشمي وكان جو اللقاء متشنجا شديد الوطأة.

وبدل أن يحاول صدام حسين تهدئة الأمور ، سارع وبلهجة صارمة إلى إثارة موضوع ديونه البالغة

---

(1) الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، مرجع سابق ، ص 2 ، 3.

(2) نفس المرجع ، ص 4.

30 مليار دولار التي كانت المملكة العربية السعودية والكويت قد قدمتاها إلى العراق خلال الحرب مع إيران، وطلب إلغاءها ومنحه 30 مليار دولار إضافية وإلا فإنه سيتخذ التدابير الرادعة.

وختم الرئيس مبارك الإجتماع بقوله:

((إن مطالبك ليست مبررة ولا معقولة وسوف تؤدي إلى كارثة)). [1]

لقد أدت الصدمة التي أحدثها صدام حسين وضخامة ما يطالب به إلى إثارة القلق في العالم العربي وعلى الأخص في الكويت والمملكة العربية السعودية ، حيث كان الخوف شديدا من إستخدام بغداد صواريخها والمباغتة بهجوم يتبعه إجتياح شامل ، أو اللجوء إلى أعمال إرهابية تستهدف أفراد الأسرتين الحاكمتين.

جولة الملك حسين في دول الخليج العربية (26 – 28 النوار 1990) :-

بعد فشل لقاء عمّان بين قادة مجلس التعاون العربي في 24 النوار 1990 إقترح الملك حسين على الرئيس العراقي صدام حسين أن يزور هو نفسه دول الخليج في محاولة لعقد إتفاق بين الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق ، لمعالجة الموقف الإقتصادي العراقي ، إلا أن الرئيس العراقي لم يوافق على إقتراح الملك الأردني وطلب منه الإضطلاع بهذه الزيارة نيابة عنه ، وفي 26 النوار 1990 جال الملك حسين خلال ثلاثة أيام في عواصم المنطقة، حيث أجرى محادثات مكثفة مع الزعماء الخليجيين ، ثم عاد إلى عمّان في الأول من مارس ، وفي صباح الثالث من مارس إتصل به الرئيس العراقي وطلب منه الحضور إلى بغداد لمعرفة أراء الكويتيين والسعوديين ، وعلى الفور أرسل صدام حسين طائرة خاصة نقلت الملك حسين إلى بغداد ، حيث إلتقى الرجلان على مدى أربع ساعات قدّم خلالها الملك حسين تقريرا مفصلا حول جولته ، وسرعان ما تبين أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود لأن الملك الأردني لم يتلقّ أي إشارة إيجابية من زعماء الخليج فيما يتعلق بأهداف صدام حسين الثلاثة وهي:-

1. تسوية الخلافات الحدودية مع الكويت،ولاسيما حقل الرميلة الغني بالنفط والواقع في المنطقة المتنازع عليها.
2. الموافقة على إيجاره جزيرتي وربة وبوبيان اللتين تؤمنان له منفذا إلى الخليج.
3. تسوية مشكلة الديون المتراكمة على العراق خلال الحرب مع إيران.

وأبلغ الملك حسين الرئيس العراقي أن أمير دولة الكويت يرفض المفاوضات المباشرة مادام العراق لم يعترف رسميا بسيادة الكويت وإستقلالها ، ولم يظهر الغضب على وجه صدام حسين وكأنه يتوقع وينتظر هذا الرفض.[2]

---

(1) المرجع السابق، ص 1.

(2) نفس المرجع ، ص 4- 6.

إجتماع القمة العربية في بغداد (28 – 30 الماء (1990):-

كانت جهود الرئيس العرقي صدام حسين منصبة على تدعيم التضامن العربي تدعيماً للأمن القومي العربي ، وكانت القيادة العراقية بلوغاً لهذا الهدف شديدة الحرص على مشاركة الرئيس السوري حافظ الأسد في ذلك المؤتمر إدراكا لأهمية جغرافية سوريا ، وبالتالي دورها في عملية التضامن العربي والأمن القومي العربي في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

ولكن المحاولات التي بذلها الملك حسين ملك الأردن ومعمر القذافي قائد الثورة الليبية ومحمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية والملك فهد ملك المملكة العربية السعودية وغيرهم من الملوك والرؤساء العرب فشلت في إقناع الرئيس السوري بالمشاركة في ذلك المؤتمر.

وكان الرئيس العراقي صدام حسين بادر إلى الإعلان أثناء تلك الجهود بأن الرئيس حافظ الأسد سوف يلقى الإستقبال الرسمي الذي يليق برئيس الجمهورية العربية السورية الشقيقة . وقبلئذ كان وزير العدل العراقي نقل الدعوة للرئيس حافظ الأسد لحضور قمة بغداد ، ولكن القمة إنعقدت بدون سوريا وبدون لبنان المتضامن معها بحكم ظروفه آنذاك.[1]

وفي صباح 28 من الماء إلتقى في بغداد واحد وعشرون (21) ملكاً وزعيما عربيا وذلك لمعالجة الأزمة وإيجاد حل لها .

وعقب الجلسة الإفتتاحية إقترح الرئيس صدام حسين عقد إجتماع سري .عارض ملك المملكة العربية السعودية الملك فهد لكنه عدل عن موقفه.

أصرّ صدام حسين أن يتم إجتماع مغلق يضم زعماء الدول دون سواهم إذ قال:

((لا داعي لأي كان أن يعلم بالمناقشات التي سوف تدور بيننا)). [2]

وإستهل الإجتماع دون أن يأتي على ذكر أمريكا وإسرائيل كما توقع الحاضرون بل راح بانفعال وعنف يندد بموقف حكومات الخليج ((إنهم يستخرجون النفط بكثافة مما يجعل الأسعار في هبوط ملحوظ ، إذ أن كل إنخفاض ولو بلغ دولارا واحدا في البرميل من شأنه أن يحمّل العراق سنويا خسارة مليار دولار ، إنها لحرب إقتصادية تشنونها ضد بلادي)).[3]

وأضاف الرئيس صدام حرفيا :

((بصراحة وبروح الأخوة والتبسيط المباشر لنقل أن الحرب تحصل أحيانا بالجنود ، ويحصل الإيذاء بالتفجيرات والقتل وبمحاولات الإنقلاب ، وأحيانا أخرى يحصل بالإقتصاد ، لذا نرجوا من إخواننا الذين لا

---

(1) د.عودة طربين عودة ، حرب الخليج من المسؤول ؟ الطبعة الرابعة عمان – وكالة التوزيع الاردنية للنشر ، 1999 ، ص56.

(2) باتريك سيل و ليزلي لوران ، مرجع سابق ، ص17.

(3) نفس المرجع ، ص17.

يقصدون الحرب ولا يقصدون ثمن الحرب على العراق أن يدركوا أن هذا نوع من الحرب على العراق ، ولو كان في الجلد ما فيه يتحمل لتحملنا لقد وصلنا إلى حال لا نتحمل فيه الضغط)).[1]

وأراد الملك فهد تلطيف أجواء المؤتمر فخلا بالرئيس صدام حسين وسأله عن العلاقات بالكويت ورد الرئيس العراقي: ((غير قابلين بشيء حتى الآن ، لا حصص النفط ، ولا تخطيط الحدود)).

واقترح الملك فهد وقد أحس أن المشكلة الإقتصادية قد أصبحت ممسكة بخناق العراق، عقد إجتماع على مستوى القمة لعدد محدود من دول الخليج العربية المنتجة للنفط بغية التوصل إلى حل حازم وحاسم لقضية الحصص ، ومن ثم الأسعار ، ثم قال الملك فهد: ((كل المشاكل ميسّرة – إن شاء الله – وعندما نجتمع معاً ومعنا الشيخ زايد والشيخ جابر فإننا سنحل كل شيء)).

وإنتهت أعمال القمة العربية في ساعة متأخرة من فجر الأربعاء (30) الماء 1990 ، وقالت مصادر المؤتمر إن القادة العرب أجمعوا على تدعيم الأمن القومي وتعزيز القدرة على المواجهة، وإن القمة ناجحة في توجهها وهدفها وفي القرارات التي ستتخذها.

وكان من المقرر أن توجه القمة رسالة إلى الرئيسين جورباتشوف وجورج بوش ، إلا أنها صرفت النظر عن ذلك.[2]

ولم يتطرق البيان الختامي للقمة إلى مشكلة العراق والكويت ليتم معالجتها بهدوء في الإطار العربي عن طريق مساهمات الملوك والرؤساء العرب الإيجابية لتسوية المشكلة بكل تفرعاتها بما يعود بالفائدة إستقرارا وقوة للكويت والعراق وللتضامن العربي بكل أبعاده.[3]

وبعد إنتهاء أعمال المؤتمر وأثناء مرافقة الرئيس صدام حسين أمير الكويت لوداعه جرى حديث بين الرجلين بدأه الأمير من حيث إنتهى الملك فهد فقال ما فحواه أن كل المشاكل لها حل ، ونحن إخوة وأول من يتفهم ظروف العراق.

ورد الرئيس صدام بما معناه أن العراق حائر معكم ، حين نطالبكم بمساعدات تذكروننا بالديون ، وحين نذكركم بحصص النفط المتفق عليها حتى لا تخفض الأسعار تطلبون توقيعنا تنازلا عن أرض عراقية نحن في حاجة إليها لكي نجد منفذا إلى البحر، ورد أمير الكويت: ((من طالبكم أحد بأن تدفعوا الديون ؟ نحن لم نطالبكم)).

ورد الرئيس صدام ((لماذا لا تتنازلون عنها بصراحة ؟)) ورد الأمير بقوله ((لسببين : سبب يتعلق

---

(1) د. سامي عصاصة ، مرجع سابق ، ص119.

(2) الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، مرجع سابق ، ص 3 .

(3) د.عودة بطرس عودة ، مرجع سابق ، ص57 .

بمصالحنا لأننا لو تنازلنا عن ديوننا فسوف نجد كل مدين للكويت يطلب المعاملة بالمثل ، ونحن لنا ديون كبيرة عند أطراف كثر.

والسبب الثاني يتعلق بمصالحكم ، فلو أننا أعفيناكم من الديون فسوف تبدو مديونيتكم أقل في الصندوق الدولي ، وسوف يضغط عليكم آخرون ليقتضوا منكم ديونهم ، ومن مصلحة العراق أن يبدو دينه كبيرا على الورق)).

وعندما وصل الحوار إلى موضوع الحدود قال أمير الكويت : لابد من تنشيط عمل اللجان وإنتهى الحديث بدخول أمير الكويت لطائرته.(1)

وهكذا لم يثمر لقاء بغداد ولم يؤد إلى ظهور أي لين أو أي تجاوب في مواقف قادة الخليج إنما تم الإتفاق على أن يزور الدكتور سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء دول الخليج للإتفاق على صيغة تُبعد عن العراق أذى إنخفاض أسعار البترول.

فزار الدوحة أولا حيث رحّب أمير قطر بفكرة جمع قمة خماسية يشترك فيها قادة السعودية والعراق والكويت والإمارات وقطر.

وكان موقف الإمارات أقرب منه إلى الإيجابية لأن رئيس دولة الإمارات قال: ((نوافق على ما يوافق عليه الإخوة ، فنحن مع أي شيء يتفقون عليه)).(2)

وهذه الإيجابية من الإمارات تعني تقبلها للقمة الخماسية أكثر مما توحي بالموافقة على رغبات العراق.

في جدّة تجاوب الملك فهد مع الدكتور سعدون حمادي ووافق على إجتماع القمة الخماسي شريطة أن يجتمع قبل ذلك وزراء الدول الخمسة ، فإن لم يتفق الوزراء على صيغة ترضي العراق من جهة ومقبولة للطرف الاخر من جهة أخرى يتم إجتماع القمة.

ولم يطلب العراق إجتماع القمة عن عبث إنما كان له من وراء ذلك سبب وجيه ، فلو إجتمع الوزراء واتفقوا على سياستي السعر والإنتاج لما كان الإتفاق ملزما ولا نهائيا لأن أي إتفاق دولي يعقده وزير سيناقش عادة في إجتماع كامل الوزارة بحيث يمكن الإعتراض عليه ونقضه أما لو اتفق قادة الدول لكان الإتفاق ملزما لمن يوقع عليه.

لما إنطلق الدكتور حمادي إلى مطار جدة لمتابعة السفر إلى الكويت حسب الموعد المحدد مع الشيخ صباح الأحمد فوجئ ببرقية تنتظره في مطار جدة يعتذر فيها الشيخ عن إستقباله في صباح اليوم التالي بحجة إرتباطه باجتماع لمجلس الوزراء فبقي الدكتور حمادي في جدة ، وفي اليوم التالي عرف العراقيون أن

---

(1) الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، مرجع سابق ، ص1 ، 5 .

(2) د.سامي عصاصة ، مرجع سابق ، ص 119 .

الشيخ صباح الأحمد الذي لم يستقبل نائب رئيس وزراء العراق بحجة الإجتماع الوزاري إستقبل في ذات التوقيت الذي ألغاه مع الدكتور حمادي السيد أكبر ولايتي وزير خارجية إيران وخصم العراق العنيد ، فجاشت في بغداد النقمة المكبوتة على تصرفات الكويتيين . وتأخر لقاء الدكتور حمادي مع قادة الكويت إلى 1990/6/26 في ذلك الإجتماع سلم الدكتور حمادي الشيخ صباح دعوة الرئيس صدام حسين للقمة الخماسية فوافق، وحين طلب وقف زيادة الضخ وافق أيضا ، إلا أن وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد وهو أخ لأمير الكويت خاطب الدكتور حمادي قائلا:((ليكن واضحا أن حصة الكويت في الأوبك ينبغي أن تزداد)) فأجاب الدكتور حمادي:((كيف تزداد ونحن نريد أن نحافظ على الأسعار ؟)) سمع الشيخ جابر هذا الحوار الذي يحمل صفة الملاسنة أكثر مما يوحي بالحوار فلم يتدخل لإنقاذ الموقف ولم يحاول توضيح الأمور إنما ترك كلمة أخيه الشيخ صباح الأحمد أخيرة . ولم يتفوه بأية كلمة تدل على ثباته على ما وعد به قبل لحظات فقط وخلال ذات الجلسة مما جعل الدكتور حمادي يستنتج بأن مهمته قد فشلت.

إذا صرفنا النظر عن جواب رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان بقبوله لما يجمع عليه ((الأخوة)) وجدنا أن ما لاقاه الدكتور حمادي في الإمارات يكاد يتطابق مع ما حصل معه في الكويت.[1]

فبعد أن كان مقررا أن يقيم وزير نفط الإمارات الدكتور مانع سعيد العتيبة دعوة غداء على شرف الضيف العراقي ، ألغيت الدعوة في آخر لحظة . وعقد الوزير الدكتور العتيبة مؤتمرا صحفيا أعلن فيه أن الإمارات قدمت من التضحيات ما يكفي ، وهي تتمسك بزيادة إنتاجها للنفط وبذلك نسف الوزير الحيز المحدود من الإيجابية التي إنطلقت من فم أمير البلاد.

توحي هذه الأحداث المتتابعة بقوة لكل من يريد الإدراك بأن ما كان يجري ليس محض صدفة إنما يُشعر بوجود أصابع تعمل بحركية عجيبة في الخفاء تؤثر على القرارات السياسية في الخليج وتحدد لأصحاب القرار خطاهم وأقوالهم ، بحيث يجد المفاوض العراقي نفسه أينما سار وأينما إتجه أمام سد منيع يجهض كل محاولاته لتفادي الفشل وتجنب اليأس الذي يولد الغضب ويهيج النقمة.ولم يشعر المفاوض العراقي بتوفر حد أدنى من حسن النوايا إنما العكس ، حيث عمل الأعداء على إغضاب العراق ليصل إلى القناعة التي أوردها الرئيس صدام حسين في كلمته للسفيرة الأمريكية غلاسبي حين قال لها ((لا تدعونا ننظر إلى إستخدام القوة كوسيلة وحيدة يحصل العراق بواسطتها على حقوقه)). [2]

نعم ، إن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي كان باستطاعتها الإطلاع بدقة على كل خطوة يخطوها ممثلو العراق عن طريق عملائها وإستخباراتها من جهة ، وعن طريق المسئولين في دول الخليج أنفسهم

---

(1) المرجع السابق ،ص 119، 120 .

(2) نفس المرجع ،ص 120، 121 .

الذين ما كانوا يجدون في إطلاع المراجع الأمريكية على ما يحصل عملا شائنا يخدمها ويمكنها من إستكمال رسم وتنفيذ مخططها المثير ضد العراق.

ونحن إذ ندعي ذلك نضع نصب أعيننا على سبيل المثال كيف الغى الدكتور مانع سعيد العتيبة دعوة الغـــذاء المقررة للدكتور حمادي فجاة وفي آخر لحظة.

ونرى أنه لم يقدم على إلغائها إلا بناءً على ايعاز من سلطة أعلى.

لقد كان أهم أهداف إلغاء الدعوة أن تأخذ طابع التحدي والإثارة بشكل يجرح شعورالعراقيين لتحريكهم إلـــى منطق العنف وهذا ما حدث بالفعل.(1)

مباحثات جدة (31 ناصر 1990) :

في هذه الأجواء المشحونة وفي تلك الظروف العصيبة تمكن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل من تحضير مبدئي لاجتماع قمة مصغر في جدة . فعاد من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المملكة لإرســـال دعوتين رسميتين إلى حكومتي العراق والكويت.

وصل الوفدان إلى جدة ظهر 1990/7/31 . وتشكل الوفد العراقي من :

- السيد عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة.
- الدكتور سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء.
- السيد علي حسن المجيد بن عم الرئيس صدام حسين . وهو الذي عُيّنَ حاكماً للكويت بعد الإحتلال.

بينما ترأس الوفد الكويتي ولي العهد ورئيس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح ومعه وزيـــر الخارجيـــة الشيخ صباح الأحمد ووزير العدل.

سبق إنعقاد المؤتمر وإجتماع الوفدين مؤشران أحدهما سلبي والاخر إيجابي ، أما السلبي فهو إعتذار الأمير الشيخ جابر عن الإشتراك في المؤتمر كرئيس لوفد بلاده مما حدا بالرئيس صدام حسين إلى الإعتذار أيضا مما هبط بمستوى تمثيل الدوليتين من أعلى مستوى لصنع القرار إلى الذي يليه.

وأما الإيجابي فهو توقف الحملات الإعلامية التي كانت ستؤثر على المفاوضات مهما كان الإتجـــاه الـــذي سوف تسير إليه.(2)

ولذلك فإن أول خطوة سبقت القدوم إلى جدة كانت إيقاف الحملات الإعلامية حتى يجري اللقاء في جو أقـــل توترا . وبالفعل صدرت تعليمات عاجلة إلى وسائل الإعلام ببغداد بالتوقف عن مهاجمة الأشخاص الكويتيين بالأسماء . والإكتفاء بعرض مطالب العراق وشكواه بالتحليل والوثائق والمعلومات.

---

(1)المرجع السابق ص 121 ، 122 .

(2) نفس المرجع ، ص 141 - 143.

وعند الساعة الرابعة عصراً دعا الملك فهد الوفدين إلى لقاء في قصر الحمراء ، واتخذ السعوديون ترتيبات مراسيمية توحي بإعطاء الوفد العراقي القدر الأكبر من الإحترام ، لمعرفتهم مدى حساسية العراقيين في حالة مساواتهم بالكويتيين في طريقة التعامل وأتاح قسم المراسم أن يكون توقيت الحضور متتاليا ، بحيث يدخل رئيس الوفد الكويتي أولا ، ثم يدخل الملك فهد بعد دقيقة واحدة ليكون الإثنان معاً واقفين عند دخول رئيس الوفد العراقي فيعانقانه.

وعند الساعة السادسة مساءً جرى اللقاء الإفتتاحي في الطابق الأرضي من فندق قصر المؤتمرات في جدة ، حيث جلس الأمير عبدالله بتوسط الوفدين ، ولم يقل كلاما كثيرا كعادته ، إذ تمنى أن تجد المشاكل حلا لها ، ووصف الحال الذي بلغته العلاقات بين بغداد والكويت أنه لا يعدو أن يكون غير مشكلة بسيطة ، وقبل أن يقترح بقاء رئيسي الوفدين معاً بعد أن ينسحب هو من الإجتماع ، نبه مستمعيه من الوفدين إلى أن الجو الرطب في مدينة جدة ينعكس إيجابا على نضج التمور وطعمها.[1]

مرت دقائق ترقبَ فيها كلا الوفدين أن يبدأ الوفد الأخر الحديث ، وأخيرا بدأ ولي العهد الكويتي الحديث موجهاً كلامه إلى رئيس الوفد العراقي قائلا:

((ماذا لديكم ؟ نحن ليس لدينا شيء تجاه العراق)).

وقد رد عزة إبراهيم على سؤال الشيخ سعد بتلاوة مذكرة كان قد أعدها الوفد العراقي قبل المباحثات تضمنت رؤية العراق إلى الخلاف الناشب مع الكويت وحددت فيها مطالبه التي لخّصها في الاتي :

- إسقاط الديون المستحقة على العراق.
- تقديم معونات جديدة.
- التخلي عن حقل الرميلة الشمالي.
- رد حقوق العراق المترتبة على إستغلال الكويت لحقل الرميلة مدة عشر سنوات والتي تبلغ (10) مليارات دولار.

وبعد أن فرغ عزة إبراهيم من تلاوة المذكرة العراقية ، تحدث الشيخ سعد العبدالله الصباح ردا على المذكرة قائلا :

((أيها الأخوة العراقيون أنتم الذين سعيتم إلى إتهامنا بما هو دون وجه حق ، ولم نسعَ نحن إلى إثارة أي مشاكل معكم ، نحن لم نطالبكم بأن تسددوا ديوننا الان ، ولم نطالب بتعديل الحدود ، وكنا دائما على العهد ننفذ ما تطلبونه منا ...))[2].

---

(1) سعد البزاز ، مرجع سابق ، ص81- 83 .

(2) الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز ال سعود ، مرجع سابق ، ص 2.

وحاول الشيخ سعد عبر الألفاظ التي إستخدمها ، والتي ركز فيها على علاقات الأخوة بين الجانبين تلافي الإسراع في المواجهة العسكرية ، وقد حاول رئيس الوفد العراقي إقناع رئيس الوفد الكويتي باستجابة المطالب العراقية وعقد معه لذلك الغرض إجتماعاً ثنائيا إستغرق (15) دقيقة ، تركزت فيه المباحثات التي جرت بينهما على إنفراد في المسائل المالية ، ولاسيما طلب العراق مبلغ (10) مليارات من الدولارات لمواجهة الظروف الإقتصادية التي يمر بها بعد حربه مع إيران.

وقد عبّر الشيخ سعد خلال هذا اللقاء عن خشيته من أن يكون هدف القوات العراقية المتمركزة على الحدود هو ضرب الكويت لإرغامها على تلبية المطالب العراقية ، ولكن عزة إبراهيم طمأنه بأن هذه القوات لن تقاتل الكويت ، وأن هذه المفاوضات هي السبيل لاسترداد الحقوق العراقية.

وبعد إنتهاء هذا الإجتماع القصير إنضم الوفدان إلى جلسة المباحثات وبدت لهجة المتحدثين أكثر حدّة حينما طالب رئيس الوفد العراقي بإلغاء ديون العراق ، وتقديم معونات جديدة إليه ، والتخلي عن حقل الرميلة الشمالي ، إلا أن الكويتيين لم يكونوا مستعدين للتنازل في أي من هذه الأمور.

وعندما رفض الكويتيون الإستجابة للمطالب العراقية الفورية ، بدأ عزة إبراهيم وكأنه فقد إهتمامه بالمحادثات ، وعند هذا الحد رفعت جلسة المفاوضات التي لم تستمر سوى ساعة ونصف ، ولم يكن في نية أي من الوفدين العودة لاستكمالها.(1)

وفي الساعة التاسعة والنصف مساءً وصل الوفدان العراقي والكويتي إلى القصر الملكي ، وإلتقى الجميع في دعوة عشاء وجهها الملك فهد بن عبدالعزيز ، وأثناء ذلك حافظ الطرفان على مظاهر اللطف واللباقة حيث جلس الشيخ سعد إلى يمين الملك ، بينما جلس عزة إبراهيم إلى يساره ، ولم يصدر أي منهما ما ينم على إنقطاع العلاقات بينهما ، أو على وصول الإجتماع إلى طريق مسدود.

ووسط هذا التفاؤل عُقدت جلسة مباحثات أخيرة بين الوفدين بعد مأدبة العشاء ، وقد إنعقدت بشكل غير رسمي ، وخلالها كرر رئيس الوفدالعراقي مطالبه ووضع التفاصيل الفنية لتنفيذها ، ولكن الشيخ سعد رد قائلا:

((هناك قضية يجدر بنا طرحها قبل الإتفاق على أي تفاصيل ، وهي قضية الخط النهائي والثابت للحدود بين بلدينا ، ويمكننا معالجة المسألة الآن)).

وأدى هذا الشرط إلى إنفجار الموقف من جديد ، فقال عزة إبراهيم غاضباً :

((لماذا صمتم كل هذا الوقت ؟ أليس بمقدوركم طرح هذا النزاع منذ البداية إذا كان هو الأهم؟)).

---

(1) المرجع السابق ، ص 3-2.

وكان رد الشيخ سعد :

((إن تعليمات الأمير لدينا ألا نثير النزاع الحدودي منذ البداية)).

وانتهى الإجتماع عند هذا الحد بعد أن إتفق الطرفان على عقد جلسة مباحثات ثانية في بغداد.

وفي يوم الأربعاء الأول من هانيبال 1990 عاد الوفدان العراقي والكويتي كل إلى بلده. (1)

((واستنتج العراقيون من اللغة التي تحدثت بها الكويتيون نية الرفض المسبق والكامل بما يؤكد أن هناك من شجعهم قبل المجيء إلى جدة على إتخاذ هذا الموقف ، وقال السيد عزة ابراهيم مخاطباً ولي العهد الكويتي : إن سياسة زيادة إنتاج النفط التي إتبعتموها قد أضرت بالعراق كثيرا بعد أن كنتم قد تجاوزتم على أراضينا ، وسحبتم النفط من حقل الرميلة ، وامتنعتم عن فتح خط للنقل الجوي المدني العراقي عبر الكويت ، وهذا يدلُّ على وجود سياسة مخططة لإيذاء العراق والتآمر عليه)). (2)

كان ثمة خلاف غير معلن على موضوع ممر مدني للطيران يُعرف باسم الخط (19R) يسيطر على شبكة الطيران المدني في منطقة الخليج ، وكان يرتبط بمركز السيطرة في مطار البصرة قبل إندلاع الحرب العراقية – الإيرانية ، إلا أن الكويتيين رأوا أن يتحول مركز السيطرة على هذا الممر الجوي إلى مطار الكويت وأن لا يعاد إلى مطار البصرة حتى بعد إنتهاء الحرب ، لكن العراقيين كانوا يجدون في بقاء سيطرتهم على هذا الممر أمرا شديد الحيوية لأمنهم الوطني بعد أن إكتشفوا أن طائرات إسرائيلية مسيّرة تسللت عبر مسار هذا الخط للتجسس على القوات العراقية سنة 1986.

ولفت رئيس وفد العراق إنتباه الشيخ سعد العبدالله إلى أن اللقاء ينبغي أن يعتمد فحوى المذكرة العراقية الموجهة إلى جامعة الدول العربية حول التجاوزات الكويتية بدل الهروب إلى طريقة أخرى في عرض الأولويات ، إذ أن كل شيء يريده العراق موجود في هذه المذكرة ، وكانت إجابات رئيس الوفد الكويتي على النحو التالي :

– أولاً : لا ينبغي جعل المذكرة العراقية إلى جامعة الدول العربية أساسا للمحادثات.

– ثانياً : إن الكويت حرّة في رفض طلب فتح خط جوي للطيران المدني العراقي عبر أجوائها.

– ثالثاً : رفض الطلب العراقي بإسقاط الديون والتعويض عن النفط المستخرج من حقل الرميلة.

– رابعاً : إن الكويت رغم انضمامها إلى الاتفاق الخماسي الذي وقعَ عليه وزراء النفط في جدة للإلتزام بحصص الإنتاج المقررة في منظمة أوبك فإنها تتحمل خسائر من جرّاء تخفيض إنتاج النفط.(3)

---

(1) المرجع السابق ، ص 4 .

(2) سعد البزاز ، مرجع سابق ، ص 81 ، 85 .

(3) نفس المرجع ،ص 85 ، 86.

ونتيجة لتمسك العراقيين بجميع مطالبهم ولتعنت الكويتيين ورفضهم وتفنيد المطالب العراقية التي تضمنتها المذكرة الموجهة إلى جامعة الدول العربية فشل الطرفان في حل الخلاف بينهما.

مؤتمر القمة العربية في القاهرة (هاتيبال 1990) :

في ظل أجواء التصعيد بتوافد القوات الأمريكية على أراضي المملكة العربية السعودية ، وبعد جواب العراق على ذلك بإعلان ضم الكويت إليه على شكل المحافظة التاسعة عشر بدأت الترتيبات لاجتماع القمة الاستثنائي للدول العربية في 9 ،10 هاتيبال 1990.

حيث صدرت فكرة الدعوة إلى مؤتمر القمة الاستثنائي بناءً على طلب دول مجلس التعاون الخليجي ومعها سوريا ومصر،وكلفّ الرئيس حسني مبارك بتوجيهها إلى ملوك ورؤساء العرب .

ويقول هيكل إن الدعوة إلى الإجتماع لم تتم حسب الأصول المتبعة رسميا بإرسال دعوات خطية أو برقية إنما إذيع نبؤها من خلال أجهزة الإعلام الصوتية والمرئية على أن يتم عقدها خلال (24) ساعة من صدور الدعوة. (1)

وقد فوجئت كل الدول العربية بالدعوة المرتجلة ما عدا تلك الدول التي ولدت فكرتها في كنفهم ولما حاول الرئيس التونسي زين العابدين بن علي تأجيل إنعقاد المؤتمر عدة أيام للتهدئة والإستعداد رُفض طلبه فاستنكف عن الحضور ، والقى خطابا بهذه المناسبة بيّن الأسباب الموجبة التي منعت تونس عن الإشتراك.

وأعتذر أيضا الملك المغربي الحسن عن الحضور ولم يُنب عنه أحد أنجاله كما كان يفعل حين يريد التأكيد على تبنيه لمّا يحصل من نقاش ، إنما أرسل رئيس وزرائه .

وكادت بغداد تقاطع هذه القمة (قمة القاهرة) التي لم يشاورها في أمر الدعوة إليها أحد ، بالرغم من أن العراق هو الطرف الأساسي الذي تسبب بالأزمة ، وأنه هو الذي سوف يُطلب منه الإنسحاب ولكن عدم الرغبة في ترك ميدان المناقشات تحت رحمة الدول التي أدانته تغلب في النهاية فقررت بغداد المشاركة وفضّلت مواجهة الطرف الاخر (الكويت) الذي تؤثر فيه وعليه المملكة العربية السعودية التي تشعر وكأنما ثمة خطر عراقي يهددها.

وشاعت بغداد بقرار المشاركة دعم الدول العربية التي لم توافق على إدانة العراق لكي لا تبقى معزولة.(2)

تكوّن الوفد العراقي من طه ياسين رمضان ، وطارق عزيز ، والدكتور سعدون حمّادي حيث وصل الوفد يوم الخميس مساءً الموافق 1990/8/9 ، فاستضافته الإدارة المصرية في قصر الأندلس بعيدا عن الفندق الذي حلت فيه معظم الوفود العربية الأخرى ، فأحسّ العراقيون بأنه يراد عزلهم ومنعهم من

---

(1) د. سامي عصاصة، مرجع سابق ، ص 300 – 302 .

(2) نفس المرجع ، ص302 .

الإنفصال مع الآخرين فغادر قصر الأندلس وتوجهوا إلى مكان الوفود وأجروا مقابلات مع الملك حسين والعقيد معمر القذافي ، وهؤلاء هم رؤساء الدول التي لم تقبل بإدانة العراق.

وتساءل العراقيون وغيرهم عن البرنامج الذي سوف يسير حسبه المؤتمر بعد أن تم إنعقاده بدون أي تحضير أو مشاورات وبدون سلم لأولويات النقاط التي سوف يجري بحثها ، فتوجه الوزير طارق عزيز إلى الأمين العام للجامعة الشاذلي القليبي وسأله عن مكان وموعد إجتماع وزراء الخارجية العرب للتحضير لاجتماع الرؤساء والملوك حسب العرف المتبع منذ تأسيس الجامعة ، فأجاب القليبي بأنه هو نفسه فوجئ بالدعوة ولم يتمكن بعد من ترتيب أي تسلسل.

فتوجه طارق عزيز إلى المسؤولين المصريين بصفتهم أصحاب الدعوة للمؤتمر وطرح عليهم ذات السؤال فأجابوه :

((إن الموقف معقد جداً وبلا سابقة ، وأنه ليس هناك إجتماع لوزراء الخارجية قبل القمة ، وأن الأزمة بمجملها سوف تعرض على الملوك والرؤساء ليروا فيها رأيهم)).

ولمّا إعترض الوزير العراقي على هذا التجاوز أجابه المصريون :

((إن الظروف الإستثنائية تفرض أوضاعاً إستثنائية ، وأن هذا هو الحال هذه المرّة)) فقرّر الوزير تسجيل إحتجاجه على هذا الوضع.

كما أن الرئيس حسني مبارك قد إجتمع برئيس الوفد العراقي طه ياسين رمضان وتحدّث معه على إنفراد ، حيث جلس الإثنان معهما أسامة الباز مدير مكتب الرئيس المصري ونبيل نجم سفير العراق بالقاهرة وذلك لإيجاد حل لهذه الأزمة وتقريب وجهات النظر قبل إنعقاد المؤتمر ولكن دون جدوى.[1]

وانقضى يوم (9) هانيبال بأكمله دون أن يلتئم الإجتماع سواء على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى القمة.

ثم أذيع أن إجتماعات القمة الرسمية سوف تبدأ غداً – صباح الجمعة (10) هانيبال – في الساعة التاسعة صباحاً وانتقلت الفوضى من قصر المؤتمرات إلى فنادق القاهرة الكبرى وإلى قصور الضيافة.

صباح يوم الجمعة كان الشاذلي القليبي في صالة قصر المؤتمرات ذاتها في الأسلوب الذي يمكن أن ينعقد على أساسه مؤتمر القمة المنتظر خلال ساعة من الزمن.

ثم عرف أن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي يبحث عنه ، وقصد الأمين العام للجامعة العربية إلى حيث قيل أن وزير الخارجية السعودي موجود وإذا هو يسلمه ورقة رجاء في طبعها بواسطة الأمانة

---

(1) المرجع السابق ، ص 303 .

العامة للجامعة حتى يمكن توزيعها على الملوك والرؤساء قبل دخولهم قاعة الإجتماع .(1)

وإحس القليبي أن معجزة جاءته من السماء . فهو على الأقل يعرف الان من أين يبدأ . فلديه الان مشروع قرار يمكن أن يطبع ويوزع ، ويمكن أن تكون منه نقطة بداية لإجراءات الإجتماع.

ويروي القليبي أنه نظر في ساعته فوجد أنه لم يبقَ على موعد الإجتماع المقرر سوى نصف ساعة ، ولذلك فإنه آثر ألا يضيّع وقتا في قراءة الورقة التي قدّمها له وزير الخارجية السعودي ، وفضّل أن يعطيها مباشرة لأحد مساعديه ليأخذها إلى الغرفة التي خصصت للسكرتارية حتى تباشر في طباعتها على الفور.

ولم تمض غير دقائق حتى عاد إليه مساعده الذي أخذ منه مشروع القرار الذي قدّمه الأمير سعود الفيصل لكي يقول له إن هناك مشكلة في النص ، ذلك أن النص المكتوب في المذكرة يقول في البند السادس منه ((إن القمة تقرر الإستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لتنضم إلى القوات المسلحة الموجودة فيها(أي في السعودية) دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي)). (2)

وكانت الملاحظة التي أقلقت مساعد الأمين العام ودعته لمراجعة رئيسه هي عبارة (القوات الموجودة) وكان رأيه ((أنه لا توجد الان إلا قوات أمريكية تم الإعلان عن ذهابها فعلا إلى السعودية.

فإذا كانت القوات العربية ستنضم إلى هذه القوات ، فمعنى ذلك الان أن القمة العربية تُقرّر في واقع الأمر أن القوات العربية يمكن أن تذهب إلى السعودية نتيجة لقراراتها لتنضمّ إلى القوات الأمريكية)).

ولمّح الأمين العام على الفور وجاهة الملاحظة التي أبداها مساعده ، فأخذ منه مشروع القرار وظلّ يبحث عن الأمير سعود الفيصل حتى عثر عليه ، ثم قال له :

((إن هناك مشكلة في أحد نصوص مشروع القرار الذي تلقاه منه)).

وراح الشاذلي القليبي يشرح له الملاحظة مضيفا إلى ذلك ((أن دلالتها يمكن أن يُساء تفسيرها)).

وفطن وزير الخارجية السعودي بسرعة إلى الخطأ ، وطلب إلى الأمين أن يغيّر العبارة بحيث تصبح ((المساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها... إلخ)) بدلا عن القول ((بالانضمام إلى القوات الموجودة فيها)). ثم أضاف الأمير سعود الفيصل برقته المعهودة قوله للقليبي: ((شكرا معالي الأمين العام أنك نبهتني إلى هذه الغلطة)).

وثارت في أروقة المؤتمر عاصفة ، ذلك أن أجواء المؤتمرات العربية على مستوى القمة أو دونها غير قادرة على الإحتفاظ بسر ، وهكذا لم يلبث

---

(1) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص 425 ، 426 .

(2) نفس المرجع ، ص 426 .

سر مشروع القرار الذي قدمه وزير الخارجية السعودي إلى الأمين العام أن ذاعَ في أروقة المؤتمر وتناقلته الروايات .

ثم لم تمض غير برهة وجيزة حتى كان أحد أعضاء الوفود قد تمكنَ من تصوير الورقة وإذا بهذه الصورة موجودة بالفعل في أيدي كثيرين.[1]

كان نص الورقة على النحو التالي :

((إن مؤتمر القمّة العربية غير العادي المنعقد بالقاهرة (جمهورية مصر العربية) يومي 19 و 20 محرم 1411 هجريا ، الموافق ل 8 ،9، 10 (هانيبال) 1990.

- بعد الإطلاع على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذي إنعقد في دورة غير عادية في القاهرة يومي 2 و 3 هانيبال 1990.

- وبعد الإطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي صدر بالقاهرة في الرابع من هانيبال 1990.

- وإنطلاقا من أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة.

- وإنطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين (25) و(51).

- وإدراكا للمسؤولية التاريخية الجسيمة التي تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الإجتياح العراقي للكويت وإنعكاساته الخطيرة على الوطن العربي والأمن القومي العربي ومصالح الأمة العربية العليا.

يُقـــــــــرّر :

1. تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في 1990/8/3 وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في 1990/8/4.

2. تأكيد الإلتزام بقرارات مجلس الأمن رقم (660)بتاريخ 1990/8/2 ورقم (661) بتاريخ 1990/8/6،ورقم(662) بتاريخ1990/8/9بوصفها تعبيرا عن الشرعية الدولية.

3. إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة ، وعدم الإعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه ، ولا بأي نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا ، وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ 1990/8/1.

4. تأكيد سيادة الكويت وإستقلاله وسلامته الإقليمية باعتباره دولة عضوا في جامعة الدول العربية وفي الأمم

---

(1) المرجع السابق ، ص426-427 .

المتحدة ، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائما في الكويت قبل الغزو العراقي ،وتأييده في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته.

5. شجب التهديدات العراقية وإستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية ، وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى وتأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى ، إعمالاً لحق الدفاع الشرعي وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول جامعة الدول العربية والمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة ، ولقرار مجلس الأمن رقم (661) بتاريخ 1990/8/6 على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الإنسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت ، وعودة السلطة الشرعية للكويت.

6. الإستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة (وفي النص الأصلي " لتنضم للقوات المسلحة الموجودة فيها ") دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي.

7. تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ، ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوماً إلى مجلس الجامعة لإتخاذ ما يراه في هذا الشأن.[1]

وقد قررت مصر وسوريا بالإضافة إلى المغرب إرسال قوات لمساندة السعودية بناءً على طلبها وتنفيذاً لقرار القمة العربية الطارئة بالقاهرة ، وصوتت (12) دولة من الدول الأعضاء في الجامعة إلى جانب قرار القمة ، بينما صوتت ضده (3) دول ، وتحفظت (3) دول مع تخلف تونس عن حضور الإجتماع.[2]

وتكهرب جو المؤتمر وإرتفعت درجة حرارته ، وأقبل السيد طارق عزيز على الأمين العام للجامعة العربية يسأله عن مصدر هذا المشروع الذي وجده في أيدي أعضاء الوفود ، وقال الأمين العام أنه لا يعرف ،ولكنه يظنُ أنه وُضع كمشروع بالتشاور بين مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج.

وسأله طارق عزيز بغضب : ((وهل يمكن أن يُعرض على القمة مشروع لا تشارك في وضعه إلا مجموعة قليلة من الدول؟)) وكان رأي الأمين العام أنه ليس مسؤولاً عن ترتيب المؤتمر . وردّ طارق عزيز بأن ((العراق يطلب منه رسمياً إجراء تحقيق في وقائع ما حدث)).

وكان تعليق الأمين العام ((أن الأمر ليس في يده ، ومن الأفضل أن تتفاهم الوفود مع بعضها مباشرة دون داعٍ لتوريط الأمانة العامة فيما لا تملك سلطة عليه)). [3]

---

(1) المرجع السابق ص 427 ، 428 .

(2) محمد عدنان خالد عبدالقادر ،مرجع سابق ص 64 .

(3) محمد حسنين هيكل ،مرجع سابق ص 428 ، 429 .

وكان تعليق أحد كبار مستشاري الملك حسين عندما إطلّع على المشروع قوله أنه يشعر أنه ترجمة إلى اللغة العربية، وليس كتابة أصلية باللغة العربية.

وكانت المناقشات بين الوفود محتدمة حول مشروع القرار ، وقد وجد بعضها أن هناك ثغرات أخرى فيه غير تلك التي أكتشفها مساعد الأمين العام . وتوزّع المؤتمر إلى جبهات وفرق تتناقش وتحث على بعضها ، والملوك والرؤساء العرب لا يدخلون قاعة الإجتماع.

– كانت هناك وجهة نظر تقول أن النص الوارد في المادة (3) ، وهو الخاص بإدانة العدوان العراقي على الكويت ورفض نتائجه – يطلب في آخره إلى العراق سحب قواته من الكويت فورا ، وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ 1990/8/1 . وليس هذا هو التاريخ الذي وقع فيه الغزو العراقي بتوقيت المنطقة العربية. فالغزو وقع فجر يوم 2 هانيبال ، وبالتالي فمن المنطقي أن تطالب المادة بعودة القوات العراقية إلى مواقعها السابقة على تاريخ 2 هانيبال وليس 1هانيبال 1990.(1)

وفي وجهة النظر هذه فإن تاريخ 1 هانيبال هو التاريخ الذي وقع فيه الغزو طبقاً لتوقيت الولايات المتحدة.

وكان الرد على ذلك من وجهة النظر الأخرى – أن ذلك تعسُّفٌ ليس له ما يبرّره ، لأن قوات الغزو العراقي تحركت في الواقع في الساعة الحادية عشر قبل منتصف ليلة 2 هانيبال .

– وكانت هناك وجهة نظر تقول إن النص الوارد في المادة (4) يتحدث عن " تأييد الكويت في كل ما يتخذه من إجراءات " ، والكل يعرف أن الكويت طلبت مساعدة الولايات المتحدة عسكريا بعد نصف ساعة من الغزو ، ومعنى ذلك أن الدول العربية الآن مطالبة بإقرار هذا الوضع الذي تمّ دون إنتظار للأمم المتحدة ، أو لجامعة الدول العربية.

وكان الرد على ذلك من وجهة النظر الأخرى – أن حق أي دولة في رد العدوان عنها ينشأ بمجرد وقوع العدوان.

– وكانت هناك وجهة نظر تقول إن النص الوارد في المادة (5) الذي يقول " إستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية ... إلخ " – إستنكار لحالة لم تنشأ بعد . فقد أكد العراق وتعهد للملك حسين أنه لا توجد لديه حشود على حدود المملكة العربية السعودية ، وأنه حتى الرئيس "بوش" قال في تصريح له في بداية الأزمة أنه لا يوجد لديه ما يؤيد إمكانية تعرّض بلد خليجي آخر لغزو العراق.

كما أن العراق أعلن إلتزامه بمعاهدة عدم الإعتداء بينه وبين السعودية.

---

(1) المرجع السابق ، ص 429 .

وكان الرد على ذلك من وجهة النظر الأخرى – أن أحدا لم يعد له الحق في تصديق تأكيدات العراق ولا معاهداته.

– وكانت هناك وجهة نظر تقول ان النص الوارد في المادة (5) عن " تأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج المجاورة الأخرى إعمالا لحق الدفاع الشرعي ... إلى آخره " – هو نص مفتوح معناه تأييد حشد القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية ، وهو حشد بدأ فعلا.

كما أن أحدا لا يعرف حتى الان تفاصيل ما دار بين الحكومة السعودية والحكومة الأمريكية أثناء زيارة وزير الدفاع الأمريكي إلى المنطقة.

وإذا كان يحق للسعودية أن تتصرف من منطق سيادتها على أرضها كما تشاء – فإن بقية العالم العربي ليست مطالبة بالموافقة على إجراءات لا تعرف عنها شيئا .

وكان الرد على ذلك من وجهة النظر الأخرى – أن السعودية لا تستطيع الإنتظار حتى يقع المحظور ، ومن واجب العالم العربي أن يشعرها بالطمأنينة ولا يتركها وحدها مع الأمريكان.[1]

إن قرار قمة القاهرة يهدف إلى نقطتين أساسيتين هما :–

1. الحفاظ على الأمن القومي العربي في إطار الحل العربي وحماية السعودية ودول الخليج بمظلة عربية من التهديدات العراقية .

2. حصر نطاق الأزمة ومنع التدخلات الأجنبية في هذا النزاع العربي – العربي ، وقد وضعت قمة القاهرة المبدأ لصدور القرار بالأغلبية. وكانت المشكلة في كل قمة عربية أنها لم تكن تتوصل إلى قرار ايجابي وحاسم لأنها كانت لا تتفق على الإجتماع وكان صدور مثل هذا القرار بالأغلبية لازما لحسم المواقف وتحديدها.

وقد حاول الرئيس حسني مبارك بصفته رئيس المؤتمر تفادي المواجهات بين الوفود وتأجيل الجلسة الإفتتاحية إلى الصباح التالي بحيث يتمكن من إفساح الوقت في الليلة السابقة وذلك لإجراء إتصالات ومشاورات مع الملوك والرؤساء ورؤساء الوفود وتقريب المواقف والإتجاهات ووضع أرضية مشتركة لبحث الأزمة وتفاعلاتها .

وكان هدف الرئيس مبارك أن تتسق المناقشات في المؤتمر مع القضية الخطيرة التي إنعقد من أجلها ، وأن يخرج بقرار حاسم يتناسب والأزمة المتصاعدة في الخليج ، بحيث يأخذ القادة العرب زمام المبادرة ويكون الحل عربيا ، ولكن القمة فشلت في التوصل إلى إتفاق لحل هذه الأزمة.[2]

---

(1) المرجع السابق ، ص129 ، 130 .

(2) محمد وجدي قنديل ، شهادة القلم " أزمة الكويت في عيون كتاب مصر " الجزء الرابع ، د .ط ، القاهرة – المركز الاعلامي الكويتي للنشر ، 1991 ، ص 12 .

مباحثات هلسنكي 1990/9/9 :

في هذه المفاوضات إستجاب الإتحاد السوفييتي إلى الرغبات والضغوط الأمريكية ويتضح ذلك من خلال البيان الختامي للمباحثات حيث يقول البيان :

بالنظر للغزو العراقي للكويت وإستمرار الإحتلال العسكري لها فإن الرئيسين غورباتشوف وبوش يصدران البيان التالي :-

إننا متحدان في الإعتقاد بضرورة عدم التسامح إزاء العدوان العراقي وبعدم إمكانية إيجاد نظام دولي سلمي إذا ما تمكنت دول كبيرة من إبتلاع الدول المجاورة لها الأصغر حجما ، وأننا نؤكد من جديد البيان المشترك الصادرعن وزيري خارجيتنا في الثالث من هانيبال عام 1990 ودعمنا لقرارات مجلس الأمن الدولي (660 ،661 ، 662 ، 664 ، 665).

واليوم فإننا ندعو الحكومة العراقية من جديد إلى الإنسحاب غير المشروط من الكويت والسماح بإعادة الحكومة الكويتية الشرعية إلى السلطة . والإفراج عن جميع الرهائن المحتجزين حاليا في العراق والكويت ، ولن يقبل أي شيء يقل عن التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن الدولي . وأننا ندعو المجتمع الدولي بأسره إلى التقيد بالعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق ونتعهد بالعمل منفردين ومجتمعين لضمان التقيد الكامل بتلك العقوبات.

وفي الوقت ذاته فإن الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي تعترفان بأن قرار مجلس الأمن الدولي رقم (661) يسمح لظروف إنسانية بإستيراد العراق والكويت مواد غذائية ، وستتقدم لجنة العقوبات إلى المجلس بشأن الظروف التي تعتبر إنسانية . كما أن الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي متفقان على أن إستيراد أي مواد غذائية يجب أن يخضع لمراقبة مشددة من الوكالات المختصة لضمان عدم وصول المواد الغذائية إلى غير الأشخاص المرسلة إليهم مع إعطاء أولوية خاصة لتلبية إحتياجات الأطفال .

إننا نفضل حل الأزمة حلا سلميا ، وسنقف متحدين ضد العدوان العراقي ما دامت الأزمة قائمة ، غير أننا مصممان على التأكيد من إنهاء هذا العدوان ، وإذا ما فشلت الأمم المتحدة في إنهائه فإننا مستعدان للنظر في خطوات إضافية تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الضروري العمل بفعالية لحل جميع النزاعات المتبقية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج وسيواصل الجانبان التشاور مع بعضهما والمبادرة إلى إتخاذ إجراءات المتابعة لتنفيذ هذه الأهداف الموسّعة في الوقت المناسب.[1]

---

(1) د.سامي عصفورة ، مرجع سابق ، ص 411 ، 415.

إجتماع جينيف 1991/1/9:

في مبادرة لحل الأزمة دبلوماسيا قام الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد قرار 29 الحرث 1990 الذي يخول إستخدام القوة بإلقاء بيان أشار فيه إلى المضي نحو السلام وذلك من خلال الطلب بلقاء بين وزيري خارجية الولايات المتحدة ووزير الخارجية العراقي على أن يتم تحديد الموعد في الفترة ما بين 15 من الكانون حتى 15 من أي النار 1991 ، وهو الموعد النهائي لاستخدام القوة . وفي 9 من أي النار وبعد صراع دبلوماسي لتحديد موعد اللقاء عقد إجتماع بين كل من جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي وطارق عزيز وزير الخارجية العراقي في جينيف.

حيث جلس الوفدان متقابلين متواجهين حول مائدة مستطيلة ، وأعطيت للمصورين وعدسات التلفزيونات العالمية فرصة إلتقاط الصور ، وتصافح رئيسا الوفدين وزير الخارجية الأمريكي ووزير الخارجية العراقي بالحاح من الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء العالمية الذين كانوا يشكلون حشدا يفوق بعدده وكثافته تغطيتهم لمؤتمرات القمة الأمريكية السوفيتية.

توقع بعض المحللين السياسيين أن يستغرق هذا الإجتماع خمس دقائق لا أكثر ، لأن الإدارة الأمريكية كانت تريد تبليغ رسالة ولا تحتاج عملية التبليغ لأكثر من هذه الدقائق القليلة.[1]

بدأ الإجتماع بيكر فقال :

((هذا إجتماع مهم جداً ، نحن نجتمع كممثلين لدولتين ذات سيادة ، إن الغرض من هذا الإجتماع ليس بأي صفة الضغط على بعضنا البعض ، ولكن يجب أن لا يكون مفاجئاً لكم ، إني لستُ هنا لإعادة التفاوض بشأن قرارات المجتمع الدولي التي صدرت عن مجلس الأمن ، ولكن أنا هنا لكي أتصل بكم ، وهذا يشمل ليس الحديث فقط ولكن الإنصات أيضا ، ولذا فإني لست راغبا في مجرد الحديث ولكن الإنصات أيضا ، وأمل أنكم هنا أيضا بروح الإنصات إلى جانب الحديث ، وسأبدأ بالطريقة التي تفضلونها ، إما أن تبدوا إذا فضلتم أو أبدأ أنا ولكن قبل أن تبدأوا أودُّ أن أسلمك رسالة من الرئيس بوش إلى الرئيس العراقي صدام حسين ، وهذه نسخة من الرسالة لكم)).[2]

وبعد أن قرأ طارق عزيز الرسالة إعتذر عن تسلمها لأنها مليئة بعبارات التهديد ، كما أن فيها لغة غير مألوفة في التخاطب بين رؤساء الدول على حدّ قوله.

إستمر الإجتماع قرابة السبع ساعات تخللتها إستراحة قصيرة فتحت فيها الأبواب ولكن دون أي تصريح عمّا جرى.

---

(1) د.عودة بطرس عودة ، مرجع سابق ، ص205،20 .

(2) د.سامي عصاصة ، مرجع سابق ، ص197 .

ولعلّ من المفيد هنا أن نشير إلى التصريحات المبكرة التي أدلى بها الجنرال الأمريكي مايكل دوغان رئيس أركان القوات الجوية الأمريكية وأدّت إلى إعفائه من منصبه ، فقد نشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية بتاريخ 1990/9/16 تصريحات لهذا الجنرال ذكر فيها ((إن كل أعضاء رئاسة الأركان الأمريكية يؤيدون الرأي بأن الخيار الأفضل في حال وقوع نزاع هو قصف بغداد بشكل مكثف يستهدف الرئيس العراقي صدام حسين وعائلته بشكل خاص ، وأن القوات الجوية الأمريكية سوف تعتمد على قاذفاتها ومقاتلاتها لإجبار العراق على الإنسحاب من الكويت ، وأن أهدافها تشمل الدفاعات الجوية ومواقع الصواريخ والمصانع ومحطات الكهرباء والطرق والجسور والسكك الحديدية)) .[1]

وقد أثار هذا التصريح موجة من ردود الفعل داخل الولايات المتحدة أضطر سكوكروفت مستشار الأمن القومي للرئيس بوش إلى الرد على الجنرال دوغان بأنه غير مخوّل بالإدلاء بمثل هذه التصريحات.

وعندما سُئلَ سكوكروفت ما إذا كان الجيش الأمريكي أصبح في موقع هجومي وما إذا كان ينوي القيام بمثل هذا العمل ضد بغداد إكتفى بالقول: " إن الولايات المتحدة درست ردوداً محتملة لكل ما يمكن أن يحصل".

وفي اليوم التالي بتاريخ 1990/9/17 صدر قرار بإعفاء الجنرال دوغان من منصبه لأنه أفشى أسرارا عليا وكشف جانباً خطيراً من خطة العدوان وإتجاهات تفكير البنتاغون.

لقد كان لقاء جينيف ذريعة للحرب وليس مدخلا" إلى المفاوضات والتسوية السلمية ، ولذلك فإن الصلاحيات المعطاة لوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر كانت محددة بتبليغ رسالة طلب الإستسلام دون قيد ولا شرط ، وليس البدء في مفاوضات مع العراق.

فما يمكن إستخلاصه من أقوال وزيري خارجية العراق والولايات المتحدة عن لقاء جينيف التاريخي أن العراق كان جادا في سعيه للإنطلاق من هذا اللقاء في إتجاه المفاوضات لتسوية شاملة لقضايا المنطقة على أساس قرارات الأمم المتحدة ومعالجتها بمكيال واحد ، وأن الولايات المتحدة كانت جادة في رفض أية محاولة لذلك ومصممة على وضع العراق أمام أحد خيارين:

إما الإستسلام بلا قيد ولا شرط ، وإما الحرب.

وهكذا إنتهى إجتماع جينيف الذي كان بمثابة الأمل الأخير للسلام دون التوصل إلى تسوية سلمية لحل الأزمة.[2]

العمليات العسكرية لتحرير الكويت 17. 1. 1991:-

عقب الغزو العراقي للكويت فرضت الأمم المتحدة عقوبات إقتصادية على العراق وأصدر مجلس الأمن عددا

---

(1) د.عودة بطرس عودة ، مرجع سابق ، ص 206.

(2) نفس المرجع ، ص206-208.

من القرارات التي تدين بغداد وتشكل تحالفاً" دولياً" شاركت فيه 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، واحتشد مئات الالاف من الجنودفي منطقة الخليج (المملكة العربية السعودية) ووضعت الولايات المتحدة خطة عسكرية للحرب بقيادة الجنرال نورمان شوار تسكوف قائد أركان القيادة المركزية الأمريكية وذلك لتحرير دولة الكويت . وفق سلسلة من العمليات العسكرية أطلق عليها الرئيس الأمريكي بوش عاصفة الصحراء والتي تم التخطيط لها خلال ثلاث مراحل وهي :

- **المرحلة الأولى:** مرحلة التحضيرات الجوية (من 17 أي النار إلى16 النوار 1991) :

وكانت تهدف إلى شل أنظمة الدفاع الجوي العراقية وتحقيق السيطرة الجوية وتدمير الأهداف الإستراتيجية العراقية وعزل وتفتيت القوات العراقية وتدمير قواعد إطلاق الصواريخ أرض- أرض وأسلحة التدمير الشامل .

- **المرحلة الثانية:** مرحلة التمهيد للعملية العسكرية البرية (من17 -23 النوار 1991) وتهدف إلى عزل مسرح عمليات الكويت من خلال تدميرالطرق والكباري والمعابر وتركيزالقصف الجوي على مرابض المدفعيات ومناطق تمركز الدبابات والصواريخ .

- **المرحلة الثالثة:-** مرحلة الهجوم البرى الشامل (من24- 28 النوار 1991):

وكانت تهدف إلى تحرير الكويت ، وقد تركزت المشاركة العربية خلال هذه المرحلة على محورين رئيسيين:-

- قوات المنطقة الشرقية وتشكلت من القوات السعودية والخليجية وكانت مهمتها التقدم إلى ميناء الأحمدي ثم دخول مدينة الكويت من الجنوب.

- قوات المنطقة الشمالية وتشكلت من القوات المصرية والسعودية وكانت مهمتها الإستيلاء على مدينة الجهيرة ثم دخول مدينة الكويت من الغرب.[1]

ففي يوم 17 أي النار 1991 بدأ القتال لتحرير الكويت عندما قادت الولايات المتحدة القوات المتحالفة في شن سلسلة مدمرة من الضربات الجوية على أهداف مختارة ضد مراكز القيادة والسيطرة العراقية ووسائل المواصلات ووسائل الدفاع الجوي و البري والبحري وخلال أيام تمكنت قوات التحالف الجوية من تدمير قدرات العراق في الحرب الجوية.

ردّ العراقيون بتوجيه ضربات صاروخية ضد المملكة العربية السعودية ، الأرض التي إنطلقت منها حرب تحرير الكويت وكذلك ضربات صاروخية ضد إسرائيل في محاولة من العراق لتوريط الإسرائيليين في دخول الحرب وتفتيت عضد التحالف الدولي ولاسيما العربي منه.

---

(1) د. يحي حلمي رجب ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ص 196، 197.

إستمرت مرحلة الهجوم الجوي ستة أسابيع وكانت حسابات العراق أن المواجهة البرية هي التي ستجعل قوات التحالف تتكبد الخسائر وتغير مجرى الحرب إلا أن الموقف داخل القوات العراقية كان قد أنهار سياسيا ومعنويا وعسكريا.

فحاول الإتحاد السوفيتي أنذاك بقيادة غورباتشوف القيام بمبادرة لسحب القوات العراقية من الكويت بناء على القرار 660 ولكن القيادة في العراق كانت تراهن على العامل الزمني الذي كان لايمضي لصالحها للخروج من هذه الأزمة.

وفي يوم 23من النوار 1991 وجه الرئيس الأمريكي بوش إنذارا إلى العراق لسحب قواته من الكويت في غضون 48 ساعة دون قيد أو شرط ، ومع فجر24 من النوار أعلن الرئيس الأمريكي بوش اوامره ببدء الهجوم البري بعد أن أثبت العراقيون عدم جدية مبادرتهم بالإنسحاب من الكويت.

ومنذ 2 النوار 1991 مارس العراق إشعال النيران في أبار النفط التي بلغت أكثر من 700 بئر بترولية بالإضافة إلى الابار التي لم تشتعل وتم تدميرها فقط.

ومع إطلالة يوم 26 النوار 1991 وصل الإنهيار العراقي حدا" أوقفت معه العمليات العسكرية بعد حرب المائة ساعة التي شنها التحالف الدولي.

وفي يوم 28 النوار وافق العراق على تطبيق القرار 660 وتنفيذ القرارات 662، 674 الخاصة بعودة الشرعية إلى الكويت والقرارات الخاصة بالتعويض ثم إعترف العراق بعد ذلك بواسطة المندوب الروسي بجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.

وفي الوقت نفسه وجه الرئيس العراقي خطابا بإذاعة راديو بغداد أعلن فيه أن القوات العراقية المسلحة وإستجابة لقرار مجلس الأمن 660 ستكمل إنسحابها من الكويت وأن الكويت لم تعد من مساء الخامس والعشرين من النوار 1991 جزءامن العراق وتبع ذلك إنسحاب القوات العراقية باكملها تاركة أسلحتها وعتادها يوم 28-2- 1991.(1)

تحررت الكويت وعادت الشرعية بقيادة الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح ولكنها عادت مثخنة بالتدمير الشامل في جميع المرافق وحرائق النفط التي قدر عدد المشتعل منها 727 بئرا بالإضافة إلى الابار التي دُمّرت دون إشتعال الحرائق مما أدى إلى تكوين برك نفطية فضلا عن المشكلات الخاصة بحرب تحرير الكويت مثل وجود أسرى ومحتجزين مدنيين مازالوا في سجون العراق والممتلكات الكويتية التي إستولى عليها العراقيون وطالب بإعادتها مجلس الأمن بقراره687 في الفقرة 15 ومشكلة الألغام المزروعة في

---

(1) محمد عبدالله خالد عبدالقادر ، مرجع سابق، ص 67 - 68.

الصحراءالكويتية وغيرها من المشاكل التي خلفها الإحتلال العراقي على دولة الكويت.(1)

ووقعت مساحات من جنوب العراق تحت إحتلال قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وإنتهت أم المعارك وسقطت دعاوي الغزو والضم وانتصرت الدول المتحالفة.

كما نجحت الإدارة الأمريكية في تخليص الولايات المتحدة من عقدة حرب فيتنام وحققت أكبر نصر عسكري في تاريخ بلادها في أقصر وقت وبدون خسائر تذكر.

إن غزو العراق للكويت تم بتخطيط أمريكي أو بعلم مسبق بحجة أن أمريكا كانت بحاجة إلى ظروف غير عادية تبرر لها العودة إلى فرض نوع من الوجود العسكري في منطقة الخليج ، حيث إنه لم يبق أمام أمريكا والغرب بعد أن إختفى التهديد الأيديولوجي والعسكري السوفيتي إلا أن يتركز الإهتمام على مصادر التهديد للمصالح الإقتصادية ومصادر الطاقة في منطقة الخليج.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن بروز العراق بما لديه من إسلحة بعد توقف الحرب الإيرانية – العراقية كقوة إقليمية مسيطرة في منطقة الخليج أثارت مخاوف الولايات المتحدة حيث يؤدي ترك العراق دون تحجيمه إلى جعله قوة كبيرة تمكنه من السيطرة على منابع النفط والتحكم في أسعاره وأسواقه.(2)

دول إعلان دمشق :

عندما إنتهت الأزمة العراقية الكويتية ظهرت بوادر تحالفات جديدة في نطاق النظام الإقليمي العربي تمثلت في دول مجلس التعاون الخليجي و مصر وسوريا وهي دول إعلان دمشق الصادر في الربيع 1991.

لقد جاء توقيع هذا الإعلان في ظل ظروف عربية وإقليمية ودولية صعبة ، حيث أنه كان قد تم تدمير القدرات العسكرية والإقتصادية والصناعية العراقية تدميرا كاملا بل وواجه العراق مخاطر التقسيم خاصة بعد الإضطرابات التي شهدتها المناطق الكردية في الشمال والمناطق الشيعية في الجنوب ، كذلك فقدت الأقطار العربية الخليجية قدرا هائلا من مواردها المالية حيث تحملت نفقات العمليات العسكرية لقوات عاصفة الصحراء ، أما الأقطار العربية غير الخليجية (مصر والأردن مثلا) فقد لحقت بها خسائر كبيرة نتيجة لفقدانها دخول كانت تأتي إليها من أبنائها العاملين في الخليج بالإضافة إلى الخسائر التي لحقت بها نتيجة تدهور دخول بعض القطاعات الأخرى كقطاع السياحة ، ومن ناحية ثانية أحدث تدمير القدرات العسكرية العراقية خللا في توازن القوى العربي الإقليمي لصالح دول الجوار وهي إسرائيل التي خرجت من هذه الأزمة بوصفها القوة الإقليمية الأولى ، وإيران وتركيا وكلاهما قد إستفاد من نتائج هذه الحرب إستفادة كبيرة ولقد تخلصت إيران وتركيا بدون ثمن من ظرف آخر كان يعرقل أمانيهم .

---

(1) نفس المرجع ، ص 68 .

(2) د. حمي خلس زهف ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ،198 ، 199.

وكانت الجيوش العربية قد بدأت بتنسيق مواقف الأطراف العربية المشاركة في التحالف الدولي المضاد للعراق قبل بدء المعركة البرية ، وفي بيان ألقاه السيد عبدالله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عقب هذا الإجتماع أشار إلى أنه قد جرى تدارس التنسيق والتعاون بين الدول الثمانية لمرحلة مابعد تحرير الكويت في كافة المجالات خاصة الأمنية والسياسية والإقتصادية ، وفي سعيهم لإبعاث روح تضامن جديدة بين الدول العربية أكدوا على ستة مبادئ وهي:-

1. الإستناد إلى مبادئ وأهداف مثياق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي.
2. النظر إلى مفهوم الأمن القومي العربي نظرة شاملة متعددة الأبعاد وإعتبار أمن وإستقرار المنطقة جزء لايتجزأ من أمن وإستقرار العالم العربي .
3. إن التعاون والتنسيق بين الأطراف المشاركة وإن أي صيغة يتم التوصل إليها في هذا الصدد ستكون مفتوحة لكافة الدول العربية التي ترغب في الإشتراك فيها.
4. تنشيط الجامعة العربية وكافة مؤسسات العمل العربي المشترك.
5. أهمية إحداث إنطلاقة كبيرة وملموسة في جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية العربية.
6. إحترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والإقتصادية.(1)

وأوضحت نصوص هذا الإعلان في صورته الأولى إتفاق الأطراف العربية على بعض النقاط التي أهمهما إعلان المبادئ السابق الإشارة إليه بالإضافة إلى :-

أ. فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية أشار إعلان دمشق إلى أن وجودالقوات المصرية والسورية على أرض السعودية وبعض دول الخليج العربية تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عنها يمثل نواة لقوة سلام عربية بعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج .

ب. بالنسبة للأطراف الأخرى أشارت وثيقة إعلان دمشق إلى أن التنسيق والتعاون فيما بينها لم يكن موجها ضد أي طرف بل يمكن أن يكون مقدمة لفتح حوار مع الأطراف الإسلامية والدولية الأخرى التي تحترم المصالح العليا للأمة العربية وتلتزم بمبادئ الشرعية الدولية .

ج. وفيما يتعلق بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية ذكر إعلان دمشق أن الدول المشاركة تعتبرأن عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة هو الإطار المناسب لتحقيق التسوية ،كما أن الأطراف المشاركة تسعى إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة النووية وتعمل على تحقيق ذلك من خلال الأجهزة الدولية.

---

(1) د. محمد نصر مهنا في الخليج العربي المعاصر "دراسة وثائقية تحليلية" د. ط . الإسكندرية – مركز الإسكندرية للنشر،2003 ، ص 176 – 178.

وبالرغم من إتفاق دول إعلان دمشق على أهمية الدور الإمريكي في مرحلة مابعد الحرب إلا أنه يبدو أنهم لم يتفقوا على محتوى هذا الدور ومداه ،وقد أشار الرئيس مبارك في تصريحات صحفية إلى أن الترتيبات الأمنية في المنطقة تنبع من المصالح العربية وقد تحتاج إلى مساندة الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الأخرى موضحا أنه بمالأن السلام لم يتحقق بصورة نهائية فى الخليج فليس هناك مايمنع من مشاركة دول أجنبية في الترتيبات الأمنية على أن تنسحب هذه القوات من المنطقة ومن جنوبي العراق بعد إنتهاء المشاكل القائمة.

والرؤية المصرية من خلال هذا التصريح تقوم على التفرقة بين مرحلتين لترتيبات الأمن في الخليج :-

- المرحلة قصيرة المدى وفيها يمكن أن تشارك قوات أجنبية .
- المرحلة طويلة الأمد ويكون فيها أمن الخليج مسؤولية عربية مع إمكانية الإستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية .

أما الرؤية السعودية للدور الأمريكي فتقوم على إساس بقاء بعض القوات البرية في السعودية والكويت دون إقامة قواعد عسكرية.

ولقد أوضح وزير الدفاع الأمريكي بعد ذلك في ختام جولته الخليجية أن بلدان المجلس (مجلس التعاون الخليجي) وافقت على الخطوط العريضة لترتيبات الأمن الأمريكية في المنطقة والتى تخول الولايات المتحدة الامريكية بموجبها تخزين الأسلحة في الكويت والسعودية وتعزيز وجودها الجوى وإقامة التدريبات العسكرية المشتركة مع بلدان المجلس.(1)

وواضح أن الرؤية الإمريكية تقوم على إساس إضطلاع الولايات المتحدة بالمهمة الرئيسية أو بالثقل الرئيسي في ترتيبات الأمن بالخليج ،وقد جاءت موافقة دول المجلس على الرؤية الأمريكية مخالفة لما جاء في إعلان دمشق من جعل الترتيبات الأمنية مسؤولية قوة سلام عربية ، ولقد جاء رد الفعل المصري تجاه هذا الموقف سريعا ، إذ أعلن الرئيس حسني مبارك عن سحب القوات المصرية المشاركة في حرب تحرير الكويت من السعودية والكويت بعد أن أتمت المهام التى كلفت بها.

عامل أخر أسهم في تطور مواقف الأطراف لتجمع دمشق وهو مفهوم الأمن القومي، فمصر تنظر إلى هذا المفهوم نظرة شاملة للوطن العربي ككل ،بينما بعض الأطراف الأخرى تنظر إليه نظرة جزئية تعنى بأمن منطقة الخليج ،في حين تركز أطراف ثالثة على أن الأمن هو أمن النظام الحاكم .

هذا الإختلاف حول مفهوم الأمن القومى العربي أدى إلى حدوث تباين في مواقف الدول الأطراف في إعلان دمشق تجاه أسلوب بناء النظام الأمنى العربي .

---

(1) المرجع السابق ص 178- 180.

ونستطيع أن نحدد إتجاهين رئيسيين في هذا المجال وإن كانت هناك تباينات جزئية في الرؤية أيضا بين أطراف كل إتجاه :

- **الإتجاه الأول** يتمسك بالمفهوم القومي الشامل للأمن القومي وهذا هو موقف مصروسوريا وإن كان هناك خلاف بينهما حول إسلوب التعامل مع إيران في هذا المجال ،فبينما ترفض مصر أى دور قوي أو مؤثر لإيران ، ترى سوريا أن يكون لإيران دورا ما.

- **الإتجاه الثاني** يركز على أمن الخليج وفي داخل هذا الإتجاه يمكن أن نشير إلى ثلاثة مواقف:-

- **الموقف الأول:** تعبّر عنه دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ويركز على ضرورة بناء قوة أمنية خليجية وزيادة كفاءة قوات درع الصحراء الخليجية وقد شكلت لجنة برئاسة السلطان قابوس رئيس سلطنة عمان لدراسة الجوانب الخاصة بهذا الموضوع .

- **الموقف الثاني:** تعبّر عنه الكويت حيث تعطى الأولوية في هذه المرحلة للأمن القومى الكويتي بمفهومه الضيق الذى قد يصل إلى حماية النظام السياسي الكويتي .

- **الموقف الثالث:** وهو الموقف السعودى الذى يحاول إيجاد صياغة وسط تربط بين الأمن القومى الخليجي والأمن القومى العربي.

إن تجمع إعلان دمشق قد زالت إمكانية إستمرارد بسحب مصر قواتها من الخليج في الماء1991 وذلك لقبول دول مجلس التعاون الخليجي بالبديل الأمريكي المنفرد بترتيبات الأمن في الخليج وتخليها بذلك عن الإطار العربي المشترك الذى تضمنه إعلان دمشق ومن ثم فشل هذا التحالف . ونتيجة لتعنت الطرفين وعدم التوصل إلى إتفاق مرّت هذه الأزمة بركود إستمر فترة طويلة من الزمن حتى إنعقد مؤتمر القمة بالقاهرة عام 1996.(1)

مؤتمر القمة العربية بالقاهرة 1996:

بعد إنقطاع دام حوالى ست سنوات ساد فيها الإضطراب في العلاقات بين الدول العربية إثر غزو العراق للكويت عقد مؤتمر القاهرة الطارئ في 21 الصيف 1996 بدعوة من الرئيس المصرى حسني مبارك ، حضرته كافة الدول العربية باستثناء العراق.

وقد صدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن مجموعة من القرارات منها:-

- الموافقة المبدئيةعلى إنشاء محكمة العدل العربية . وإيجاد الية لجامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها .

- الإسراع في إقامة منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى .

---

(1) المرجع السابق . ص 180- 182.

- التأكيد من جديد على شروط السلام الشامل مع إسرائيل وهي الإنسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس ومن الجولان والجنوب اللبناني والتوقف عن النشاط الإستيطاني.

- التضامن العربي مع دولتي البحرين والإمارات ضد التهديد الإيراني.

- الحفاظ على وحدة وسلامة العراق ودعوته إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

القمة الإسلامية بطهران 1997/12/6:

أقر وزراء الخارجية للدول الإسلامية في اليومين الأخيرين العديد من القرارات التي تناولت مسائل تنظيمية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية واقتصرت المسائل التي كانت محور المناقشات الحامية عملياً على عدد من الملفات من بينهما ملف العراق والكويت لعام 1990.

وفي اليوم الأول لاجتماع وزراء الخارجية يوم السبت الواقع في 1997/12/6 طغت المداخلات السياسية على معالجة المسائل التنظيمية وبدت وجهات النظر متناقضة إذ تحدث وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحّاف فطالب برفع الحصار عن العراق وبمساندة الدول الإسلامية لوحدة الأراضي العراقية ، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية واختراق أجوائه الجوية وإدانة التدخل التركي العسكري وقدّم إلى المؤتمر مشروع قرار بهذا المعنى.(1)

وكانت مداخلة وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح الذي لمّح صراحة إلى أن الكويت تحتاج حتى الآن إلى الضمانات الدولية التي توفرها له قرارات مجلس الأمن ولا يكفي الضمان الذي أشار إليه الصحّاف من حيث إعتراف العراق بالكويت دولة مستقلة.

وبالنسبة إلى الموضوع العراقي (وحدة الأراضي العراقية) ، ساهمت إجتماعات وزراء الخارجية العرب في سحب المشروع العراقي وتقديم مشروع عربي يشتد على نقطتين هما :

1. يؤكد المؤتمر سيادة العراق وإستقلاله ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

2. يطالب بالكف عن أعمال التدخل في العراق والإمتناع مستقبلاً عن القيام بها حفاظاً على سيادة العراق وسلامته الإقليمية وحرمة حدوده.

مشروع قرار عن العراق:

" إن مؤتمر القمة الإسلامية المنعقد في طهران ، إذ يدرك الأهمية الكبيرة لتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة ، التي بدونهما لا يمكن شعوبها أن تحقق تطلعاتها في التنمية والتقدّم نحو حياة حرة وكريمة.

وحرصاً من المؤتمر على المصالح الأساسية للأمة الإسلامية والتضامن الإسلامي:-

1. يؤكد حرصه على سيادة العراق وإستقلاله ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

---

(1) علية العلي سري الدين ، العرب الغائبون في الخليج الساخن ، الطبعة الأولى، بيروت – بيسان للنشر والتوزيع والاعلان ، 1999 ، ص 167 ، 168.

2. يطالب بالكف عن أعمال التدخل في العراق والإمتناع مستقبلا عن القيام بها حفاظا على سيادة العراق وسلامته الإقليمية وحرمة حدوده.

3.يدعو الأمين العام إلى متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى المؤتمر الإسلامي المقبل لوزراء الخارجية ".[1]

مؤتمر القمة العربية بعمان 2001:

إنعقدت قمة عمان العادية من 27 – 30 الربيع 2001 وهي القمة الأولى بعد إقرار آلية عقد القمة سنويا في قمة القاهرة غيرالعادية عام 2000 إثر أحداث العنف التي تفجرت ضد الفلسطينيين بعد أن دخل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إرئيل شارون الحرم القدسي.

وإتخذت فيه القمة 14 قرارا في مقدمتها تعهد القادة العرب بدعم الشعب الفلسطيني ماليا وسياسيا وتحذير إسرائيل من مخاطر تنصلها من الأسس التي قامت عليها منذ مؤتمر مدريد 1991.

كما أكد المؤتمر على تمسك القادة بقطع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس ، ووافقوا على عقد المؤتمر الإقتصادي العربي الأول في القاهرة في الحرث 2001وقررت القمة تكليف الملك عبدالله بوصفه رئيس الدورة الحالية للقمة بإجراء المشاورات اللازمة لبحث الأزمة بين العراق والكويت.

مؤتمر القمة العربية بالقاهرة 2003:-

عقدت قمة شرم الشيخ في أول الربيع 2003 في ظل ظروف بالغة السوء حيث كان قد تم غزو العراق من قبل القوات الأمريكية والبريطانية ، وشدد البيان الختامي على ضرورة إحترام سيادة العراق على أراضيه .

وقد خرج الرؤساء العرب من الإجتماع ليسوا بأفضل حال مما دخلوا إن لم يكن أسوأ حيث تبادل العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية الإتهامات في جلسة على الهواء مع ولي العهد السعودي .

وأحدثت المبادرة الإماراتية التي إقترحت تنحي صدام حسين عن السلطة ردود أفعال مختلفة بين القادة العرب وكانت سببا بعد ذلك في أزمة عميقة بين الإمارات وأمين عام جامعة الدول العربية عمروموسى .[2]

---

(1) المرجع السابق ص 167 ، 168 .

(2) تاريخ القمم العربية ،2009 (http : www yabeyrouth . com / pages / index 1648 .htm) ص 2 ، 3.

المبحث الثاني / الحملة الإعلامية ضد العراق :

يمكن القول أن أي صراع يدار في جبهتين على الأقل:

جبهة القتال على أرض المعركة ، والجبهة الأخرى لكسب قلوب وعقول البشر من خلال الدعاية والحرب النفسية.

فبينما كانت الحرب تدور على الأرض الكويتية بين القوات العراقية والقوات الكويتية كانت هناك حرب إعلامية أخرى تدور بين القنوات والفضائيات العربية في هذين البلدين. ولقد حاول كل طرف أن يعرض الحقيقة من وجهة نظره وبالشكل الذي يخدم أغراضه.[1]

ونتيجة للغزو العراقي للكويت وردا على الإنتهاكات التي مارسها الجيش العراقي بحق الكويت وشعبها أصدرت وزارة الدفاع الكويتية بيانا في الساعة السادسة صباحا تطالب فيه القوات العراقية بالتوقف فورا عن هذا العمل العدائي وإنسحاب قواتها من الأراضي الكويتية وأكد البيان أن الكويت ستمارس حقها الطبيعي والمشروع دفاعا عن النفس بكافة الوسائل لدفع العدوان.

كما أن وزير الدفاع الكويتي الشيخ نواف الأحمد صرّح بأن ((القوات الجوية الكويتية تمكنت من تكبيد الجيش العراقي خسائر فادحة في اليوم الأول للإحتلال وذلك قبل أن تتوجه جنوبا بكامل معداتها إلى المملكة العربية السعودية وقال :

إن القوات الكويتية التي تصدت للجيش العراقي تمثل (25%) فقط من حجم القوات المسلحة الكويتية)).[2]

وأذاع راديو الكويت أن عددا كبيرا من الجنود العراقيين سقطوا بين قتيل وجريح في مدينة الكويت في عملية إنتحارية بسيارة ملغومة نفذها أحد أبطال المقاومة الكويتية.

وقال أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح أن العالم أجمع يدرك فداحة وجسامة جريمة غزو العراق وأن الشعب الكويتي رغم حجمه الصغير قد سطر ملاحم من البطولة والفداء والصمود أمام الغزو العراقي.

وألقى كلمة في إفتتاح المؤتمر الشعبي بجدة قال فيها:-

ان مايغيظ النظام العراقي الآثم هو أنه لم يتمكن من النيل من إرادتنا بعد أن إحتل أرضنا وقال مخاطبا أبناء الشعب الكويتي :

إن صمودنا ووقوفنا جميعا صفا واحدا ضد المحتل الغاشم كان مثار إعجاب وإحترام العالم الذي يتابع عن

---

(1) أ. احمد ابراهيم وآخرون ، العدوان على العراق " خريطة الرحلة .. ومستقبل امة "الطبعة الاولى ، القاهرة – مركز البحوث والدراسات السياسية للنشر، 2003 ، ص 305.

(2) د. نشر جاسم اليعقوب ، جريمة غزو العراق للكويت ((أحداث ووثائق من يوم الغزو حتى يوم التحرير)) الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ، القاهرة – المركز الإعلامي الكويتي للنشر، 1990 ، ص 15، 163.

كشف تحركنا الواثق نحو تحرير بلادنا من المعتدين وأكد أن الكويتيين عاشوا منذ القدم في أجواء الحرية والتزموا الشورى ومارسوا الديمقراطية في إطار الدستور الذي إرتضيناه جميعا مشيرا إلى أن النظام العراقي أخطأ في فهم طبيعة الجبهة الداخلية الكويتية فظن واهما أن ما طرحه بعض المواطنين المجتهدين من أراء لترتيب أوضاع البيت الكويتي باعثة خلافات وتناقضات بين أبناء الوطن الكويتي الواحد .

وقال إن ما قدمه الشعب الكويتي من تضحيات في هذه المحنة ستكون ركائز قوية وصلبة لإنطلاقة كويتية نحو مستقبل أفضل في جميع المجالات وقال لابد أنكم تابعتم الدعاوى الباطلة التي أثارها النظام العراقي المعتدى ضدنا قبل الغزو الغاشم فقد لجأ إلى جامعة الدول العربية شاكيا وحينما إرتضينا حكم هيئة تحكيم عربية محايدة تنصل ذلك النظام متذرعا بأن مابين العراق والكويت هو شأن ثنائي يحل بينهما.

وقال إن الواجب يحتم علينا جميعا في مؤتمرنا هذا أن نعقد العزم على التعاون اللامحدود لتحقيق هدف سام وهو تحرير الوطن من دنس العدو المحتل معتمدين أولا على الله سبحانه وتعالى ثم على أنفسنا وعلى أشقائنا وأصدقائنا.[1]

كما أن الشيخ سعد العبد الله ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي أدلى بتصريح عقب وصوله إلى مدينة الإسكندرية قال فيه بأن ((المقاومة الكويتية شنت ثلاث هجمات ضد القوات العراقية أسفرت عن مقتل 11 جنديا عراقيا . وأن المقاومة في الكويت سوف تزداد ولن تتوقف حتى تتحرر الكويت من سيطرة الجيش العراقي)). [2]

كما فند المزاعم العراقية التي تقول بأن الكويت كانت جزءا من العراق.

وأعلن رفض الكويت للمبادرات والوساطات ما لم تتم وفق القرارات العربية والدولية وفي إطار الجامعة العربية .

وقال بأن العالم كله يقف معنا في مجابهة الإحتلال الاثم ويؤيدنا قولا وفعلا في صمودنا الباسل .

وأن صدام حسين سينسحب قواته من الكويت سلما أوحربا وأنه لن يستطيع الوقوف في وجه القوى العربية والإسلامية والدولية وأكد رفض الكويتيين للإحتلال وقال :-

إنهم سوف يستمرون في الكفاح بكل وسيلة لطرد القوات العراقية من الكويت.

وقال أيضا أن الخيار العسكري أمامنا والخيار السلمي أصبح وراءنا وأن نظام الحكم العراقي هو الذي إستبعد الحل السلمي وذلك بإصراره على تحدى إرادة المجتمع الدولي ومواصلة إحتلاله للكويت ورفضه الإنسحاب منها وقال:

---

(1) المرجع السابق ص 163 ، 164 .

(2) نفس المرجع ص 22 ، 45 .

إن إستمرار أعمال البطش والقتل والتعذيب والممارسات اللاإنسانية الأخرى التي تقترفها قوات النظام العراقي يوميا ضد الشعب الكويتي ورعايا الدول الأخرى في الكويت يدفع المجتمع الدولي إلى التعجيل باللجوء إلى إستخدام الخيارات الأخرى (الخيار العسكري) خاصة بعد أن أصبح واضحا أن العقوبات الإقتصادية لم تحقق النتائج المرجوة ، وأكد وزير الإعلام الكويتي الشيخ جابر مبارك الصباح أن العراق سيتلقى ضربة عسكرية ترغمه على الخروج من الكويت وذلك على الرغم من الخطر الذي يمكن أن يهدد الرهائن الغربيين المحتجزين في العراق والكويت ، وأن بلاده سوف تستخدم كل وسيلة ممكنة في سبيل تحرير أراضيها وقال:

إن الحكومة الشرعية الكويتية فتحت باب التطوع للشباب الكويتي للتدريب العسكري إستعدادا لتحرير الكويت المحتلة.

كما رد الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت على إدعاء السلطات العراقية بأنها إستولت على (15) طائرة كويتية عقب إجتياحها للكويت بقوله أن جميع طائرات السلاح الجوى الكويتي موجودة في قواعد سعودية وأن العراق لم يتمكن من الحصول على أي منها .

وأن موقف صدام حسين من الأزمة وتحديه لإرادة الأمة العربية والمجتمع الدولي موقف شاذ وسيؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة بشعبه وبالأمة العربية .

وأعلن عبدالرزاق الكندري سفير الكويت بالقاهرة أن حكومة الكويت قد وضعت تصورا" متكاملا" لأعمال المقاومة داخل الكويت المحتلة وقال إن مفهومنا للمقاومة لايقتصر على المقاومة المسلحة وإنما يمتد إلى كل مايجعل راية الكويت عالية.

وأن المقاومة تمكنت من تدمير سيارة تحمل ضابطا و(30) جنديا عراقيا" قتلوا في ضاحية الصباحية.(1)

كما فند الإدعاءات العراقية حول الحقوق التاريخية في بلاده وإستيلائها على البترول في الرميلة وقال ردا على مايدعيه العراق من عودة الجزء إلى الكل أن التاريخ السياسي للكويت بدأ بنزوح قبائل العتوب العربية إلى بلاده في النصف الأول من القرن الثامن عشر وبرزت خلالها شخصية الشيخ صباح بن جابر الذي أختير حاكما في عام 1756م ويمثل بذلك بدايات حكم أسرة الصباح للكويت .

كما أكد الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي أن اي تفاوض مع العراق لايجوز أن يبدأ إلا بعد أن يقبل العراق صراحة وبدون لبس أو غموض قرارات مجلس الأمن الدولي وأن يبدأ في تطبيقها وأكد أن قرار الأمم المتحدة بفرض حظر جوى شامل على العراق يؤكد من جديد أن المعركة هي بين العراق من جهة والعالم كله من جهة أخرى وأن الرفض الذي أبداه العراق للقرارات الدولية حول العدوان ينتقل من كونه

---

(1) المرجع السابق ، ص 173، 238.

عدوانا على بلد واحد إلى عدوان على العالم المتحضر كله.[1]

وأكد وزير المالية الكويتي أن دول أوربا واليابان وافقت على السماح للحكومة الشرعية بإدارة الأموال الكويتية الموجودة في الخارج وقال إن الكويت تعتزم دعم الدول العربية التي تأثرت من المقاطعة مع العراق وأكد أنها تجرى إعادة النظر في المواقف الإقتصادية لهذه الدول وأكد أن دولة الكويت كانت تستثمر (6.7%) من دخلها القومي في الدول العربية إنطلاقا من إهتمامها بمشاكل العالم العربي وقال إن الغزو العراقي لن يؤثر على إدارة الإستثمارات الكويتية بالخارج.

وعندما أعلن العراق عن مبادرته التي تشترط حل الأزمة العراقية – الكويتية بحل قضايا الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية أكد وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أنه لايجب الربط بين إحتلال الكويت وقضية الشرق الأوسط لأن هذه القضية لم تنته منذ عام 1947 وإنما هناك إحتلال لدولة عضو في الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية وقال :-

كنت أتمنى ألا يكون هناك حل عسكري وإنما العراق هو الذي فرض على نفسه بأن يكون لاحل سوى الحل العسكري لإزاحة هذه القوة العسكرية وهذا النظام من العراق حتى لايهدد الجيران وليس الكويت فقط.[2]

ولا شك أن التحكم في الإعلام أثناء الحرب عامل هام في الدعاية وخاصة عندما تظير وسائل الإعلام ولاءا تاما ، ولهذا يدرك العسكريون جيدا قيمة التحكم في الإعلام والمعلومات ، فمن وجهة نظر العسكريين فإن الحرب الإعلامية هي جبهة أخرى للمعركة ، إلا أنه بالإضافة إلى الحاجة لخداع العدو للمحافظة على دعم وتأييد الرأي العام فإنه يجب التحكم أيضا في المعلومات التي يتم نشرها في الداخل.[3]

ففي فترة الحرب العراقية – الكويتية وردا على الإعلام الكويتي جاء في وسائل الإعلام العراقية ان إحتلال الكويت تصرف مقدس لأنه يهدف إلى تسخير ثروات الأمة – ومنها الذهب الأسود – في خدمة الطبقات الكادحة والفقيرة إذن الذي نريده من ثروة العرب ، هو أن يكون كل العرب أقوياء ، الذين يملكون البترول والذين لا يملكونه أيضا ، ولا يمكن أن يكونوا أقوياء إلا عندما نتصرف تجاه ثروة العرب في أي مكان على أساس الواقع التاريخي بأننا أمة واحدة بغض النظر عن التقسيمات الإدارية ووجود دول عربية منتشرة على الوطن الواحد.

ونتيجة لطلب الكويت والسعودية المساعدة من الولايات المتحدة الإمريكية وذلك لطرد القوات العراقية من

---

(1)المرجع السابق ، ص 105، 121، 122.

(2) نفس المرجع ، ص 51، 55، 152.

(3) أ. أحمد ابراهيم وآخرون ، مرجع سابق ص 307.

الكويت وتحريرها واجهت العراق حملة إعلامية غربية قوية من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا.(1)

فالحرب الإعلامية الأمريكية شاركت بدورها خلال المرحلة التي سبقت الحرب ذاتها، وكان الهدف هو التأثير على المجتمع الدولي لكي يؤيد إتخاذ قرار الحرب ليصدر في الأمم المتحدة حتى يتحقق شرعية إستخدام القوة ضد العراق وقد توافقت الحرب الإعلامية في التكيّف مع الأهداف المعلنة لشن هذه الحرب على العراق وقد كثفت الولايات المتحدة الأمريكية حملتها بإظهار الرئيس صدام حسين أنه شخصية أصبحت خطرا على أمن وسلامة العالم مما يتطلب تغييره بالقوة بنظام جديد يحقق الديمقراطية للعراق وحياة أفضل لشعبها الذي عانى فترة طويلة من حكم صدام حسين ، كما إتجهت الحرب الإعلامية إلى إتهام العراق بامتلاكه أسلحة دمار شامل الأمر الذي يتطلب نزع هذه الأسلحة الخطيرة منه.

في نفس الوقت كان لابد من شن حرب نفسية على النظام العراقي ليستسلم ، فاتجهت الحرب إلى إستثمار الدعاية في إظهار قوة الولايات المتحدة الأمريكية بما لديها من قدرات نقل إستراتيجي وإنتشار في قواعد عسكرية بدول الخليج تمهيدا لشن حرب تكنولوجية متفوقة لكسب حرب سريعة ، وقد شاهد العالم على شبكات التلفزيون الأسلحة والعتاد الأمريكي ليحقق الردع النفسي على الخصم وصور الأسلحة الحديثة ، بل أحدثها الذي لازال تحت الإختبار والذي يوجه بأجهزة تحكم لإصابة الأهداف بدقة ودون أخطاء وبما لديها من قدرات تدميرية وأظهرت الإدارة الأمريكية قدرتها المطلقة ودون حدود في إستخدام قواتها لتحقيق أهدافها.(2)

وجاء الرد الأمريكي في 28 النوار 1990 عندما إتخذ الكونغرس الأمريكي قرارا بإيقاف التسهيلات المصرفية الممنوحة للعراق في بنك التصدير والإستيراد والتي تسهل له إستيراد كميات من القمح والأرز الأمريكي بمدة دفع ستة أشهر وذلك بحجة مساندة العراق للإرهاب.

وفي 15 الربيع نشرت الصحف العراقية إعترافات الصحفي بازوفت البريطاني الجنسية والإيراني الأصل والذي تم إعدامه في اليوم نفسه بتهمة التجسس لصالح بريطانيا وإسرائيل بناءً على إعترافاته بمهمته في جمع المعلومات العسكرية والسياسية عن العراق لصالح الصهاينة والشرطة السرية البريطانية.

ولقد تعرّض العراق لحملة إعلامية مضادة وواسعة من قبل وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وإسرائيل بعد إعدامه لبازوفت ، وبالمقابل هاجمت الصحف العراقية بريطانيا بشكل خاص ووسائل

---

(1)هشام الموسى ، مرجع سابق ، ص 30 .

(2) ياسر حسين، مرجع سابق ، ص 127.

الإعلام الغربية والصهيونية بشكل عام ، وشهدت شوارع بغداد تظاهرات حاشدة تندد بالتدخل البريطاني في شؤون العراق.

من جانب آخر تحركت الدبلوماسية العراقية لضم الدول العربية إلى جانبها وقام الرئيس صدام حسين بزيارة خاطفة إلى السعودية وسط الحملة الإعلامية البريطانية المعادية ، وأعلنت الصحف العراقية عن إجراء إتصالات عربية لإتخاذ موقف قومي موحد من الحملة البريطانية – الصهيونية ضد العراق.

وفي 27 الربيع نشرت الصحف العراقية إستنكار الجامعة العربية للحملة البريطانية ضد العراق.[1]

كما أن الإدارة الأمريكية أعلنت أن أي محاولة من القيادة العراقية لإستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية سيكون الرد الأمريكي عليها نوويا ، وتشارك إسرائيل في الحملة النفسية وتهدد أن أي محاولة عراقية لإستخدام الصواريخ ذات الرؤوس الكيماوية والبيولوجية لضرب أهداف في إسرائيل سيكون الرد باستخدام أسلحة نووية ونيترونية.

وفي إطار إستعراض القوة السياسية تصدر تصريحات عن مسؤولين أمريكيين ((بأن القوات الخاصة الأمريكية ستستولي على آبار البترول العراقية وتؤمنها ، وأن القواعد العسكرية الخليجية المرابطة عليها قوات أمريكية ستستخدم حتى ولو كان ذلك متعارضا مع رغبة الدول الخليجية ، بمعنى أنها أرض أمريكية طبقا للإتفاقات المبرمة)).[2]

إستمرت الحملة الإعلامية المضادة للعراق دون توقف ، وفي نهاية شهر الربيع أعلنت وسائل الإعلام البريطانية عن عثور السلطات البريطانية على شحنات صواعق تفجير نووية مهربة إلى العراق ، ورد العراق بأنها شحنة خاصة ببحوث بتروكيميائية.

ثم أعلنت السلطات البريطانية عن عثورها على قطعة من مواسير (المدفع العملاق) الذي كان الإعلام الغربي والأمريكي والإسرائيلي يشيع أن العراق يعمل على صنعه ، ولذلك فإنه يشكل خطراً لابد من التصدي له.

وتصاعدت الحملة الإعلامية الغربية والأمريكية ضد العراق وبشكل واضح في شهر نيسان عندما أعلن الرئيس صدام حسين في الثاني منه رداً على التهديدات الإسرائيلية للعراق:

" لنجعلن النار تأكل نصف إسرائيل إذا إعتدت على العراق ".

وخلال يومي 8 و9 ابريل 1990 نشرت الصحف العراقية تفاصيل إستقبال وتوديع الرئيس صدام حسين للرئيس المصري حسني مبارك ، والمؤتمر الصحفي الذي عقداه وقال الرئيس صدام حسين في رده على

---

(1) محمد مظفر الادهمي ، مرجع سابق ، ص 88 ، 89.

(2) د.أسامة الغزالي حرب وآخرون،حرب الخليج الثالثة " الطريق الى الحرب " الطبعة الاولى، القاهرة – المكتب المصري الحديث للنشر، 2003 ، ص388 ، 389.

تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش بشأن إمتلاك العراق للأسلحة المتطورة أن " من حق العرب إمتلاك الأسلحة التي يمتلكها عدوهم " ويقصد بهـــا إسرائيل وأعلن أن العراق راغب في إقامة سلام دائم وعادل وطالب الرئيس الأمريكي بوش بحث الأمر في الأمم المتحدة.

وأضاف الرئيس صدام حسين في المؤتمر الصحفي أن((سياسة الممنوع علـــى العـــرب يجـــب أن تـــولى إلى الأبد وسنرد على من يحاول العدوان علينا وعلى حقوقنا بكل ما نملك من الأسلحة)). [1]

لكنه أوضح أن شعار السلام ثابت في سياسة العراق ومنهجه ولكنه لن يتنازل عن أي حق للعرب أو للعراق.

من جهة أخرى قادت الخارجية الأمريكية والبريطانية حملة قوية في البرلمان الأوروبـــي ضـــد العـــراق ، ونجحت في إستصدار قرار منه في شهر الطير يدعو إلى الحضر الفوري على أي معدات لإزمـــة لـــصنع أسلحة الدمار الشامل للعراق ، وسار المخطط الأمريكي– البريطاني كما أتـــفق عليه.

وقامت السلطات الأمريكية بطرد بعض الدبلوماسيين العراقيين بحجج متعددة ، وصعدت إسرائيل من حملتها الإعلامية ضد العراق بحجة إكتشافها وحدات عسكرية عراقية في الأردن لتهديدها ، وأكد الإعلام الأمريكي إكتشاف طائرات الإستطلاع الأمريكية لقواعد الصواريخ في الأردن.

كان من أبرز مظاهر الحملة الإعلامية ضد العراق هي تحريف الإعلام الغربي والأمريكي لمقولة الـرئيس صدام حسين في الثاني من الطير 1990 وذلك بحذف الجزء الأخير من العبارة (إذا إعتدت على العـــراق) والإكتفـــاء بتـــرديد الجـــزء الأول منها (لنجعلن النار تأكل نصف إسرائيل) . [2]

إن هذه الحملة المعادية قد دفعت الرئيس صـــدام حسين إلى الطلـــب من الملك فهـــد إستدعاء سفير السعودية في واشنطن بندر بن سلطان إلى بغداد ليستمع إلى حقيقة الموقف العراقي لينقله إلى الرئيس الأمريكي بوش ، وكان ذلك بعد إعدام بازوفت في الطير 1990.

طلب الرئيس صدام حسين من بندر بن سلطان إبلاغ الرئيس بوش والملك فهد أن هدفه من تصريحاته ضـــد إسرائيل هو الحصول على ضمانات بعدم مهاجمة (إسرائيل) للعراق وأن تهديده لإسرائيل كان مـــشروطا بقيامها بالهجوم.

وأكد الرئيس صدام حسين لبندر أنه إذا كان قد سكت على ضـــرب إســـرائيل للمفاعـــل النـــووي العراقـــي عام 1981، فلان العراق كان مشغولا بالحرب ، أما إذا هاجموا الآن فإنه ســـيرد علـــيهم وأبلـــغ الـــرئيس صدام حسين بندر بأن أقواله هذه رسالة مباشرة إلى الرئيس الأمريكي بوش وعليه بنقلها إليه.

وفي 12 الطير 1990 إلتقى الرئيس صدام حـــسين أيـــضا وفـــدا مـــن رجـــال الكـــونغرس الأمريكـــي،

---

(1) محمد مظفر الأدهمي، مرجع سابق ، ص89 – 91.

(2) نفس المرجع ، ص 91 ، 92.

وقد طلب الوفد بكل صراحة أن يوقف العراق برنامجه العلمي وأن يساهم في عملية التسوية . وأن يتعهد بعدم التعرض لإسرائيل.

وبعد يومين فقط قال شامير إن إسرائيل تحتفظ لنفسها بحرية العمل لتدمير قواعد الصواريخ العراقية.

وهكذا أصبح العراق والرئيس صدام حسين الموضوع المفضل في الإعلام الغربي والأمريكي لتصويره على أنه الخطر الذي يهدد أمن المنطقة والعالم. (1)

ومن أمثلة الآليات المستخدمة في الحرب الإعلامية والنفسية :

1. التهديد والوعيد :

ومن أمثلته في إطار الحملة الإعلامية أكد وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في 21 الكانون2002 أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تخوض في أن واحد الحرب على ثلاث جبهات في إشارة إلى الحملة الأمريكية على الإرهاب وحربا في العراق ونزاعا محتملا مع كوريا الشمالية .

2. التضليل والتشويش:

أ. مثل المنشورات التي ألقتها الطائرات للإعلان عن راديو المعلومات الذي يبث اللوم والنقد للنظام العراقي الحاكم.

ب. الإتهامات الموجهة من وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في خطابه أمام مجلس الأمن في الخامس من انوار 2003 والتي قدم فيها صورا وتسجيلات تؤكد إمتلاك العراق لأسلحة التدمير الشامل.

3. إستمالة القوات المسلحة العراقية :

ومنها المنشورات التي ألقيت على القوات المسلحة تناشد الجنود بعدم التعاون مع النظام والتفكير في العودة سالمين إلى أهلهم وأسرهم . ففي التاسع والعشرين من التموز 2002 أعلن البنتاجون أن طائرات تابعة للتحالف الأمريكي البريطاني أسقطت طنين من المنشورات فوق جنود العراق تحذر القوات العراقية من إستخدام بطارياتها المضادةللطيران وتحمل العبارة الاتية:

" قبل أن تطلقوا النار على قوات التحالف فكروا في العواقب وعلى الجانب الاخر تبدو صورة لعائلة عراقية في وضع الحداد " مع عبارة " فكروا بعائلاتكم ... إفعلوا ما يلزم للبقاء أحياء ".

وبعد تسارع المؤشرات إلى أن العلميات العسكرية باتت مرتقبة خلال ساعات وإعلان مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تلقي توصية أمريكية بالإنسحاب من بغداد . نقل التلفزيون العراقي عن صدام حسين قوله إن بلاده لم تعد تمتلك أسلحة دمار شامل بعدما كان قد هدد بنقل الحرب إلى " أي مكان في العالم " إذا نفذت

---

(1)المرجع السابق . ص92، 93.

الولايات المتحدة خطتها للغزو ، وأعرب مرة أخرى عن أمله بألا تندلع الحرب وقال:

" لسنا بحاجة إلى إختبار شجاعتنا وصمود شعبنا ". [1]

لكنه شدد على رفض " تسليم العراق " في حين أعلن وزير الخارجية ناجي صبري رفض الإنذار الأمريكي الموجه إلى صدام حسين بالتنحي أو مواجهة عواقب الخيار العسكري.

لقد قررت الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية الإستغناء عن مجلس الأمن والتفرد بقرار الحرب وإكتفيا بقرار الخيار العسكري الذي تضمنه القرار (1441) من وجهة نظرهما.[2]

لقد تتابعت التصريحات السياسية الأمريكية للضغط النفسي وللردع في التأكيد على أن الولايات المتحدة ستشن حربا ضد العراق إما في إطار تحالف دولي أو بدون موافقة الأمم المتحدة ويكفيها تصديق الكونجرس الأمريكي ، وأجرت الدبلوماسية الأمريكية اتصالاتها مع تركيا وإسرائيل للإتفاق على شكل التعاون بينهما وبين الإدارة الأمريكية وإدعت أن القوات الأمريكية ستنتشر داخل قواعد تركية لتهاجم العراق من الشمال وأجرت إتصالاتها مع الحكومة التركية وقدمت طلبها لتخصيص قواعد عسكرية وتوالت التصريحات السياسية عن مواعيد محتملة لبدء الحرب ، وكثفت الإدارة الأمريكية نشاطها داخل الأمم المتحدة لإصدار قرارات دولية تؤيد الحرب الأمريكية ضد العراق وشن ضغوط على الدول دائمة العضوية التي تعارض الحرب ، وحاولت أن تحصل على تأييد دولي كتأييد دول الناتو ودول أخرى مع إحتواء المعارضة التي قامت بها كل من فرنسا وألمانيا والصين وروسيا وبلجيكا ، ووجه وزير الخارجية الأمريكية إتهامات للعراق بأنه لا ينفذ القرار (1441) ، كما ظل يمارس ضغوطا على الحكومة العراقية باتصاله بالأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب.

وفي إطار الحرب الإعلامية أيضا أعلنت الإدارة الأمريكية بأنها قادرة على دخول حربين في وقت واحد (مع العراق والأخرى مع كوريا الشمالية) واستمرت الإدارة الأمريكية تعلن تصميمها على شن حرب ضد العراق وأن القوات المشاركة قد إكتمل إنتشارها في القواعد العسكرية وسمحت بنشر الصور التي تدل على أن القوات الأمريكية أصبحت مستعدة للحرب. وإستمرت الحملة الإعلامية في بعدها السياسي ، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تعطي مهلة أخيرة للعراق آخرها يوم 17 الربيع 2003، وقد رفض الرئيس بوش إستلام رسالة صدام حسين إليه والتي قدمها وزير خارجية قطر.

كذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الأولى والتي تسبق إستخدام القوة العسكرية عن هدفها وهو القضاء على جميع القدرات العسكرية العراقية ثم إستعراض كافة الإمكانيات والقدرات العسكرية

---

(1) د. أسامة الغزالي حرب وآخرون، مرجع سابق ص395 – 397 ، 403.

(2) نفس المرجع ، ص 403 ، 404.

المتطورة محاطة بحملة نفسية كبيرة ، تشمل جميع دول العالم وليس العراق وحده ، لتؤكد من خلالها على تحقيق الهدف بالقوة ، وعلى الطرف الاخر أن يرضخ لجميع مطالب الولايات المتحدة دون أي شروط . وفي أثناء ذلك تتدخل دول العالم للضغط على الطرف الاخر للرضوخ حتى لا يتم شن حملة عسكرية قوية ضده.

وإستخدمت في هذه المرحلة جميع الامكانيات من عمليات تحرك للقوات وإنشاء قواعد عسكرية في منطقة الخليج ، وإقامة أضخم مناورات عسكرية في الخليج في قطر والكويت في نفس الوقت مع تدفق القوات والأسلحة والمعدات المطورة والمقذوفات والتي لم تستخدم في أي حرب من قبل.

وفي مثل هذه المرحلة عامل الوقت عنصر مهم فهي عملية تصاعدية ويصل بالطرف الاخر(العراق) إلى حافة الهاوية فإذا رضخ فقد تحقق الهدف ونجحت المرحلة الأولى، وإن لم يستجب وإستنفذت جميع التهديدات حياله تستخدم القوة التي تم إعدادها من خلال ضربة حاسمة وفي أقل وقت ممكن.

أما المرحلة الثانية من الإستراتيجية العسكرية الأمريكية فكانت تنفيذ الضربات العسكرية المكثفة ، ويصاحب هذه العملية العسكرية حرب نفسية واسعة النطاق ، تستخدم فيها كافة الوسائل لتحفيز الشعب العراقي والعناصر العسكرية لقلب نظام الحكم ، وذلك عن طريق طرح مشروعات عديدة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والمساندة المستقبلية وتشارك في هذه الحرب النفسية عناصر مخابراتية في الداخل تمّ تجنيدها وهي مدربة على أعلى مستوى بالإضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة.[1]

ومع بدء الحرب ضد العراق يوم 17 – الربيع 2003 كان وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحّاف هو الواجهة الأولى للنظام العراقي في بغداد.

حيث دأب على الظهور يوميا أمام كاميرات مراسلو المحطات التلفزيونية العالمية.

لقد كانت تصريحات الصحّاف الإعلامية حماسية خلال الأيام الأولى للحرب وإستخدم لهجة هي الأقرب إلى العسكرية فالتفت حوله أمال العراقيين والعرب وآلامهم من خلال لهجته التي تفيض بالثقة في النصرلما أعده العراقيون من خطط عسكرية إستراتيجية تضمن لهم الفوز الساحق على قوات التحالف.

هكذا بدأ الصحاف خلال أيام الحرب (بشير الخير) ومنارة الأمل وسط بحر تتلاطم الظلمات على سطحه وتتناقض فيه التصريحات العسكرية لقوات التحالف عن سير المعارك وتبارى المحللون في تفسير خطط المعارك وإضفاء جو من الحرب التحليلية سيطرت على القنوات الفضائية التلفزيونية طيلة فترة الحرب .

ومع المؤتمرات الصحفية اليومية للصحاف ظهرت مفرداته اللغوية التهكمية المثيرة التي حيرت المراسلين العرب والأجانب والمشاهدين على حد سواء ، وباتت شتائمه لقوات التحالف ولإدارة الأمريكية والبريطانية محور إهتمام عالمي شغل العامة والخاصة وأضفى جوا كوميديا على مأساة الحرب وشرورها.

---

(1) المرجع السابق ، ص 389 ، 390 ، 394.

إشتهر الصحاف أيضا بنفيه الدائم لجميع ماجاء في البيانات العسكرية الأمريكية عن سير المعارك وكان هذا النفي في الأيام الأولى مشوبا بلغة الثقة الحقيقية الأكيدة ثم بات هذا النفي المستمر مع تدفق المعلومات وإشتداد المعارك مثار تساؤل حتى تكشفت الحقائق العسكرية شيئا فشيئا ، إلا أنه لم يغير من لهجته أو يخفف من نفيه القاطع حتى والقوات الأمريكية تحتل مطار صدام الدولي وتتجول في بعض أحياء بغداد وشوارعها.

لقد إتخذ الصحّاف – الذي لم يكن عسكرياً يوما ما – من أسلوب تكذيب البيانات العسكرية لقوات التحالف هدفاً له طوال الوقت بقصد رفع الروح المعنوية لقوات بلاده المسلحة ، وإضفاء نوعا من الحرب النفسية لزعزعة الحلفاء وأسر مقاتليهم وإستغل شتى الأحداث لصالحه ولتأكيد ما يصرح به بشكل مستمر.(1)

فعندما أمر بعرض جثث القتلى والأسرى من قوات التحالف على شاشات التلفزيون كان قد وصل بذلك إلى قمة المصداقية عند المشاهدين وألقى بذلك الرعب في نفوس الحلفاء تخوفاً من انهيار كامل لمعنويات جنودهم كما حدث للأمريكان قبل ذلك في الصومال وفي بيروت.

ومن أشهر تصريحاته:-

" أسلحة ذكية ولكن القيادة غبية "

" والعلوج الأمريكان "

" والقزم الصغير المخبول " ويقصد جورج بوش الإبن وغير ذلك من التصريحات.(2)

كانت صدمة نفسية على الجندي الأمريكي الذي ما إن وطأت قدمه أرض الغاز حتى لاقى قتالا وصمودا عراقيا واستبسالا ولم يكن محل ترحيب من الشعب العراقي كما صورت له دعاية الحرب على العراق ، كما أدعت أمريكا أن شخصيات قيادية عراقية قُتلت أو هربت وزعموا وقوع إنتفاضة شعبية في البصرة وثبت كذب هذه الأخبار وقد أصبح الإعلام الأمريكي وتصريحات المسؤولين الأمريكيين تدعو إلى السخرية وفشلت الخطة الأمريكية لشن حرب نفسية كما سقطت خطة الدعاية.

حاول الجانب الأمريكي أن يحسّن صورته أمام العالم فأعلن عن أنه لن يضرب أهدافا مدنية إلا أنه فقد مصداقية التصريح ووقعت خسائر في المدنيين ثم محاولة أن يمد الشعب العراقي بالمواد الغذائية ، فكان العراقيون يتسلمون المواد الغذائية ويطلقوا صيحاتهم وهتافهم لصدام حسين ، وقد سقطت الحرب النفسية عندما فقد الجانب الأمريكي والبريطاني مصداقيته لما يذاع عن الحرب ، وإنعكس ذلك على فقد الترابط والتلاحم بين قيادات القوات وتأثرت الروح المعنوية من منطلق أن شن الحرب على العراق كان عملا منفرداً من جانب القيادات الأمريكية والبريطانية خارج الشرعية الدولية ، مما أثر في نفسية المقاتل

---

(1) فريد الغاوجي ، الصحّاف والعلوج " التاريخ السري للصحّاف بين المخابرات والخارجية والإعلام " الطبعة الأولى ، دمشق – القاهرة ، دار الكتاب العربي للنشر ، 2003 ، ص 104، 105 .

(2) نفس المرجع ، ص 105، 106 .

الأمريكي والبريطاني فهو غير راض في قرارة نفسه بهذه الحرب الغير عادلة ، وإنما جاء إلى ساحة القتال طاعة لأوامر صدرت له من قيادته وفي المقابل فإن القوات العراقية إلتحمت بالشعب وبقيادته حيث شعر الجميع بضرورة الدفاع عن العراق ضد المعتدي.(1)

وبالرغم من التعتيم الإعلامي الذي يحاول التلفزيون الأمريكي ممارسته من خلال عدم عرض مشاهد القتل والدماء والأسرى الأمريكان في حرب العراق ،فإن هذه الصور تسربت عبر شاشة قناة (الجزيرة) والقنوات العربية والأوروبية لتقلب الرأي العام الأمريكي ورجل الشارع العادي من مؤيد للحرب والحملة الشرسة ضد صدام إلى رافض ومشكك في كل ما يقال ويطرح عليه عبر شاشات التلفزيون الأمريكي.

وهكذا بدأ الشعب الأمريكي لأول مرة يدير مؤشر التلفزيون بحثا عن قنوات أخرى غير أمريكية ليعرف الحقيقة كاملة دون تشويش أو تزييف بدلا من تلك الصور الوردية عن الجنود الهادئين في الكويت والعراق ، والذين يظهرون عبر شاشات التلفزيون كأنهم في نزهة قصيرة في بلاد الشرق، تلك الصور التي غرق فيها المشاهد الأمريكي طوال الأيام الأولى من الحرب داخل سيل من التحقيقات والتغطية الإعلامية المزيفة عن الحرب والجنود الأمريكيين ولم يفيقوا إلا على صرخة والد أحد الجنود الذين قتلوا في الحرب وهو يصرخ عبر شاشات التلفزيون " إسترحت يابوش بعدما أخذت ابني الوحيد ".(2)

ومرورا بكثير من البيانات غير الصحيحة مثل إستسلام الفرقة (51) العراقية في بداية الحرب وأسر قائدها ونائبه ليظهروا بعد ذلك على التلفزيون العراقي ويكذبوا هذا الإدعاء أو الإعلان عن إحتلال ميناء أم قصر وشبه جزيرة الفاو في أول يوم قتال وهو أيضا ما ثبت عدم صحته ومرورا بالإعلان المتكرر عن سقوط مدن مثل الناصرية والنجف وكربلاء ، ثم العودة للإعلان عن إستمرار المعارك داخلها .إن التخطيط الأمريكي يقوم في جزء أساسي منه على أن كل من يقاتلون في العراق هم موالون شخصيا للرئيس العراقي صدام حسين وبالتالي إذا تمت الإطاحة برأس النظام فإنهم سيتوقفون عن القتال وقد يتعاونون مع القوات الغازية والبديل الاخر للفشل في التخلص الفوري من الرئيس العراقي هو التشكيك المتواصل في مصيره وإذا ما كان قد نجح بالفعل في تفادي الضربة التي بدأت بها الحرب.

إن حملة الدعاية الأمريكية في الحرب لا تشمل العراقيين فقط ، بل الأمريكيين أيضا فالمسؤولين الأمريكيين بداية بالرئيس بوش يرددون دائما أن هدف الحملة هو " تحرير العراقيين من أسوأ الأنظمة وأكثرها وحشية على وجه الأرض ". (3)

---

(1) ياسر حسين ، مرجع سابق ، ص 127 ، 128.

(2) فريد الدالوحي ،قصة الحقيقة والسقوط " لماذا حدث في بغداد ؟ " حقيقة الانهيار المفاجئ لنظام صدام، الطبعة الأولى ، دمشق – القاهرة ، دار الكتاب العربي للنشر ، 2003، ص 191 ، 192.

(3) ياسر حسين، مرجع سابق ، ص 129.

ويصف بوش في خطبه بالتفصيل كيف يقوم النظام العراقي بقطع ألسنة وفقأ عيون معارضيه وكذلك الإستخدام المتواصل للتعذيب وكل وسائل القمع ودفعت هذه المبالغة بعض الصحفيين إلى مساءلة أري فلايشر المتحدث باسم البيت الأبيض إذا ما كان الرئيس بوش يقصد مثلا أن الرئيس صدام حسين أسوأ من هتلر أو ستالين (رموز الشر الأعظم في الثقافة الأمريكية) وكان رده أن بوش يقصد أنه الأسوأ في الوقت الحالي ، وفي سبيله لمحاولة حشد التأييد للحرب ضد العراق على المستوى المحلي إستعان بوش بهجمات الحادي عشر من سبتمبر والتركيز على تلك الفرضية وهي أن النظام العراقي قد يقوم بتزويد تنظيم القاعدة بأسلحة كيماوية وبيولوجية لضرب أهداف داخل الولايات المتحدة تحدث خسائر أكبر بكثير بالطبع مما حدث في نيويورك وواشنطن ، وكانت نتيجة الحديث المتواصل عن إحتمال وجود علاقة بين النظام والقاعدة وتصوير الرئيس العراقي على أنه ديكتاتور دموي جعل الكثيرين من الأمريكيين يعتقدون أن العراق له صلة بالفعل بهجمات الحادي عشر من الفاتح.(1)

وفي مقال لجونتر جراس الأديب الألماني العالمي الحاصل على جائزة نوبل للسلام في الأدب لعام 1999 أعرب جراس عن شعوره وشعور غيره من الناس حيال الصورة المثالية لأمريكا المرسومة في مخيلاتهم ، وكيف تحولت هذه الصورة إلى صورة باهتة جعلت أمريكا من نفسها رسماً كاريكاتيريا يقول جراس ، وأن هناك العديد من الأمريكيين أيضا يحبون بلادهم ويتخوفون من خيانة مبادئهم لما إقترفته الولايات المتحدة في حق شعب العراق من حرب غير مشروعة.

وأضاف جراس أننا نشعر بالعجز والقلق والشعور بالغضب ونحن نشهد الإنهيار الأدبي للقوة العظمى الوحيدة في العالم ، مفعمين بحقيقة أن هناك نتيجة واحدة مؤكدة لهذا الجنون المنظم وفي التحريض على المزيد من الإرهاب والعنف والعنف المضاد.(2)

وقد إزدادت الحرب الإعلامية شراسة بعد أن بدأت تهتز صورة القنوات الأمريكية أمام الرأي العام الأمريكي والعالمي ، وبدأت تسعى بكل شراسة إلى إستعادة الثقة المفقودة عن طريق بث المزيد من المواد المعدة والتحقيقات الصحفية التي تؤكد وتثبت كذب الإعلام العربي والغربي وبدأ يظهر على التلفزيون الأمريكي عراقيون ومسلمون مؤيدون للحرب ومناهضون لنظام صدام حسين.

ومع ذلك فالواقع كان يؤكد أن الشعب الأمريكي تعلم لأول مرة كيف يدير مؤشر التلفزيون بحثاً عن معلومات بعيدة عن قنواته والتي إعتادها مثل (CNN و ABC و NBC) خاصة بعد أن أكدت الدراسات الإعلامية

---

(1) المرجع السابق ، ص 129.

(2) نفس المرجع ، ص 130،131.

أن (30%) من التصريحات السياسية والعسكرية في وقت المعركة تكون مضللة كجزء أساسي من الحرب الإعلامية ، وعرف الشعب الأمريكي كيف يتم إختيار بعض الأخبار وعرضها بصورة مكثفة على الرأي العام ، في حين يتم التعتيم على بعض الأخبار الأخرى ، فكما قال وزير الدفاع الأمريكي " دونالد رامسفيلد " عن الحرب:

((إن ماتراه على شاشات التلفزيون ليس الحرب ضد العراق ولكن أجزاء من الحرب)). [1]

إذن فهناك مواد يتم بثها بينما تحجب مواد أخرى عن الرأي العام.

وبعد أن ثبتت مصداقية الفضائيات العربية مثل الجزيرة وأبوظبي وغيرهما في التغطية الإعلامية وبعد أن كانت المحطات الأمريكية تنقل عنهما الأحداث والأخبار إختفت علامة القنوات العربية من الشاشات الأمريكية كنوع من تحويل الأنظار عنها بعد أن عرفها المواطن الأمريكي وأعتاد أن يرى قنواته تنقل عنها أهم الأحداث منذ حرب أفغانستان ورسائل أبن لادن التي خصّ بها قناة الجزيرة.

وهذا ما يبرر الحرب الشرسة ضد قناة الجزيرة واتهامها بأنها إنتهكت الإتفاقيات الدولية بعرض صور الجثث والأسرى الأمريكيين على شاشة التلفزيون ،تلك الصور التي رفضت القنوات الأمريكية بثها ليس بالطبع حفاظاً على المشاعر العامة لكن كجزء من خطة التضليل الإعلامي التي إنتهجتها.

وفي 8 الطير 2003 قصفت القوات الأمريكية فندق فلسطين ببغداد بغية التخلص من الصحفيين الذين يغطون أخبار المعارك في بغداد وقُتِلَ على سطح المكتب في الفندق مراسل " الجزيرة " الأردني الجنسية " طارق أيوب " متأثرا بجراحه وأصيب زميله المصوّر.

وقع الحادث عندما كانت قناة الجزيرة تبث لقطات مباشرة لخروج دبابتين أمريكيتين من المجمع الرئاسي في بغداد للتمركز فوق نهر دجلة وعلق عسكري أمريكي على الحادث بأنه دبابة أمريكية أطلقت النار " مرة واحدة " على فندق فلسطين وأعلنت الجزيرة أن القصف على مكتبها في بغداد كان متعمدا بدليل أنه تعرض لصاروخين جو – أرض وليس صاروخا واحدا.

وقال مراسل للجزيرة ببغداد : ((نحن شهود على الحرب ولسنا طرفا فيها، ونحاول أن ننقل الحدث كما هو)). [2]

وكانت القوات الأمريكية قد قصفت فندق فلسطين عمدا بغية إسكات قناصة عراقيين أطلقوا النيران من الفندق على القوات الأمريكية وذلك حسب ما ذكرت بعض المصادر الأمريكية مما دفع الصحفيين الذين يتابعون أنباء الحرب إلى الهروب إلى ساحة الفندق والتجمع في الحديقة المقابلة خوفا من معاودة القصف

---

(1) فريد الفالوجي قصة الخيانة والسقوط ، مرجع سابق ، ص 193 ، 194.

(2) نفس المرجع ، ص 194 ، 195.

الذي قتل فيه أيضا " تراس بورستايوك " مراسل وكالة : رويترز " وهو أكراني الجنسية ، وفي ذات اليوم أيضا وجه رئيس طاقم قناة أبوظبي في بغداد إستغاثة دولية لإنقاذه وفريقه المكون من (25) شخصا بعدما حوصروا وسط منطقة العمليات العسكرية وقال إن هذه المجموعة من الأفراد المدنيين الوحيدين في المنطقة وطالب جميع المسؤولين بالتنسيق مع الصليب الأحمر الدولي لإنقاذهم من منطقة العمليات الملتهبة.

وأشارت التقارير أن صحفيين أمريكيين وأوروبيين لقوا مصرعهم ، منهم مراسل "الموندو" اليومية الأسبانية للتغطية على الأسرار الحقيقية للحرب التي تحاول أمريكا عدم تسريبها وللتستر على سير العمليات بما يتواكب مع ما تعلنه من بيانات محسوبة بدقة.

ولقد أثار هذا الحادث موجة إستياء عامة في ما إعتبرته جهات عديدة إستهدافا مقصودا لوسائل الإعلام وإنتهاكا صارخا للأعراف والمواثيق الدولية.

لقد أرادت أمريكا أن تطبق على الإعلاميين من جميع أنحاء العالم قاعدة " صمت الحملان " حتى لو كانوا من كبار الصحفيين العالميين الذين إحترموا شرف مهنتهم وكان من بينهم " بيتر أرنيت " – 68 عاما – الذي يعد من أشهر الصحفيين الأمريكيين. وتم فصله من عمله أثناء الحرب وقبيل دخوله بغداد لأنه تجرأ وقال الحقيقة التي أوجعت قيادة بلاده. (1)

لم يرتكب بيتر أرنيت الذي أشتهر خلال تغطيته لحرب الخليج 1991 من بغداد لصالح شبكة أخبار (CNN) أي جريمة لكي تتخذ منه الشبكة التي يعمل لصالحها هذا الإجراء ، وإستنادا إلى البيان الذي أعلنته شبكة (CNN) التلفزيونية الأمريكية فإن (بيتر أرنيت الحاصل على جائزة بوليتزر إرتكب خطأ بقبوله إجراء مقابلة مع التلفزيون العراقي ولاسيما في فترة الحرب).

وكان أرنيت قد تحدث إلى التلفزيون العراقي أثناء وجوده في بغداد ، وأدلى برأيه الذي قال فيه :

(إن خطط الحرب التي إعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية قد فشلت).(2)

وهو ليس عسكريا أو قائدا للقوات الأمريكية وأثار هذا الخبر إنتباه الكثيرين ، وتوجه العديد من الإعلاميين العرب والأجانب لسؤال بيتر أرنيت الذي كان يسكن في فندق الميريديان ببغداد وأكد خبر طرده ، ولم تظهر على وجهه في حينها علامات الدهشة أو الإستغراب ، لأنه من الواضح إن الخدعة التي إنطلت على الكثيرين وأعطت إنطباعا أو قناعة قوية باستقلال الإعلام الأمريكي لم تكن قد أخذت أي حيز عنده ، وأنه كان على قناعة تامة بحقيقة الأمور التي تجري في الخفاء.

---

(1) المرجع السابق، ص 195 .

(2) وليد الزبيدي ، حذار بغداد " يوميات شاهد على غزو العراق " الطبعة الأولى، القاهرة- عربية للطباعة والنشر، 2003، ص 117 .

ورغم قرار الطرد الذي حصل لبيتر أرنيت إلا أنه لم يغادر العراق وبقي مع مئات الإعلاميين الذين يتابعون تطورات الحرب من قلب العاصمة العراقية.

إن المجيء إلى بغداد بالنسبة للإعلاميين لم يكن سهلا ولكن الحرص على تأدية الواجب الإعلامي دفع بالكثيرين إلى المخاطرة بأرواحهم ، وكان الغالبية منهم يعلمون أنهم يسيرون وسط حقول الألغام ، خاصة أن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش قد حذر الصحفيين من خطورة البقاء في بغداد.

إن هذه التغطيات الإعلامية للحرب الأمريكية تكشف عن الصورة التي تلقاها الكثيرون عن تلك الحرب ، إعتقدوا أنها الصورة الحيادية الحقيقية لكنها لم تكن كذلك ، بل إنها تحمل بين طياتها الكثير من الزيف وقلب الحقائق.

لقد أخذت القوات الأمريكية تتصرف بطريقة مغايرة مع وسائل الإعلام خاصة عند منتصف الأسبوع الثاني من الحرب ، وتؤكد تلك السلوكيات على أن البنتاغون قد رفع درجة الحيطة والحذر إلى أعلى مستوياتها ، ولم تتردد إدارة الحرب الأمريكية من طرد الصحفيين أو فرض قيود قاسية على تحركاتهم.

ولم تضع الجهات الإستخبارية الأمريكية ثقتها في الصحفيين ، بل أنها جعلتهم في دائرة الشك الدائم ، وشمل ذلك حتى المراسلين الصحفيين الأمريكيين أنفسهم ، ففي أواخر مارس ذكرت صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) إن القوات الأمريكية طردت صحفيا أمريكيا من جنوب العراق ، وجاء في حيثيات قرار الطرد هذا إن الصحفي قد كتب تقريرا صحفيا بتفصيل دقيق وقالت القوات الأمريكية إن هذا الوصف يعرض قواتها للخطر.

ولو أخضعنا هذا القرار للتمحيص لوجدنا إن قيادات الحرب لم يثقوا حتى بالصحفيين الأمريكيين ، لأنهم لو وضعوا ثقتهم بهؤلاء المراسلين الذين تم إختيارهم بدقة متناهية لاكتفوا بتنبيه الصحفي أو على أبعد حد إنذاره من خلال قنوات الإتصال المباشرة ، خاصة إن هؤلاء الصحفيين يتحركون تحت حماية الجيش الأمريكي ، لكن أجواء الحرب وظروفها التي يذهب فيها الشك إلى أبعد الحدود وإعتماد معيار صارم في هذه الأمور دفع بالقادة الأمريكيين إلى المزيد من التشدد مع وسائل الإعلام ، وازداد ذلك التوجه سخونة منتصف الأسبوع الثاني عندما ترددت تحليلات وأصوات تتحدث عن فشل الخطة الأمريكية ، أو على الأقل تعثرها بصورة كبيرة وضمن هذه الأجواء المتشددة أعلنت بعض الوحدات الأمريكية أنها منعت الصحفيين من إستخدام الهواتف التي تعمل عبر الأقمار الإصطناعية من نوع (ثريا) وقالت القوات الأمريكية أن قرار المنع هذا جاء لأسباب تتعلق بأمن الوحدات العسكرية.(1)

إن تسليط الضوء على بعض جوانب الحرب الإعلامية التي تنقلها وسائل الإعلام إلى الجمهور سواء في

---

(1) المرجع السابق ص 117 – 119.

الولايات المتحدة أو خارجها تمهد الطريق لمعرفة خطورة وأهمية الاعلام الذي إعتمدته الإدارة الأمريكية في مخططها لشن الحرب على العراق باعتباره من الأولويات والضرورات الملحة التي لا يمكن إغفالها أو إهمالها . بل على العكس تم إيلاء وسائل الإتصال الحديثة أهمية إستثنائية وإذا بدأت الإدارة الأمريكية حربها ضد العراق على الصعيد الإعلامي قبل سنوات من إنطلاق الصاروخ الأول وإعتمدت برنامجا دقيقا في ذلك فإن الحرب الإعلامية لم تكن معدومة داخل الولايات المتحدة نفسها . فنجد على سبيل المثال الخبير الإعلامي المخضرم والعالم اللغوي في معهد التكنولوجيا في ماس اشوسيتس (نعوم تشومسكي) يقول:

أن ثلاثة في المائة (3%) فقط من الشعب الأمريكي حملوا العراق مسؤولية تفجيرات الحادي عشر من الفاتح إلا أن دعاية وسائل الإعلام الأمريكية نجحت في رفع النسبة إلى حوالي خمسين في المائة (50%).

في العراق ظلت الإستراتيجية العراقية غير واضحة وإن صدرت تصريحات عن مسؤولين عراقيين كبار تشير إلى أن الحرب ستكون في بغداد حتى جاء تصريح الفريق أول الركن سلطان هاشم أحمد وزير الدفاع في يوم (2003/3/28) وقال فيه:

((إن القوات الأمريكية أصبحت على بعد (140 كم) من بغداد ولن نفاجأ إذا حاصر العدو(يقصد القوات الأمريكية) بغداد خلال مدة لا تتفاوت بين (5 – 10 أيام) وأكد في تلك التصريحات خلال مؤتمر صحفي أن بغداد ستبقى عصية على المعتدين مادام سكانها أحياء)).[1]

هذه التصريحات أثارت عاصفة قوية من النقاشات بين العراقيين . وبينما عدها البعض دليل قوة وأنها تمثل أحد أوجه التكتيك العراقي في مواجهة القوات الأمريكية . فقد أخذتها غالبية العوائل العراقية على محمل الجد . ومنذ اليوم اللاحق بدأت عملية نزوح من أحياء العاصمة العراقية باتجاه المدن القريبة منها وبالأخص بعقوبة والمقدادية والخالص وبلد والضلوعية والدجيل والطارمية ومناطق الرمادي كافة . إضافة إلى اليوسفية والمحمودية.[2]

إن تصريح وزير الدفاع كان بتوجيه من الرئيس صدام حسين وهذا ما نقله أحد الأشخاص العاملين في مديرية الإعلام في الجيش العراقي . والذين كانوا يعدون البيانات العسكرية . أي النطق العسكري العراقي وما يؤكد ذلك أن طرحا بهذه الدرجة من الخطورة والحساسية لا يمكن أن يتفوه به وزير الدفاع في ظرف مثل ذلك . كما أن المعروف عن الرئيس صدام حسين أنه يهتم كثيراً بالجانب الإعلامي . ويحرص على متابعته.

إن الرئيس صدام حسين كان يريد إستعجال القوات الأمريكية بالوصول إلى مشارف بغداد . لهذا أصدر

---

(1) المرجع السابق . ص149 -151 .

(2) نفس المرجع . ص151 .

توجيهه إلى وزير الدفاع سلطان هاشم أحمد بإعلان تلك المدة.

يبدو أن ثمة هدفين توختهما القيادة العراقية من هذا الإعلان الذي جاء بعد يوم واحد من الإشتباك الأول لقوات الحرس الجمهوري مع القوات الأمريكية قرب مدينة النجف وأعلن ذلك في يوم (2003/3/27) في بيان للناطق العسكري العراقي قال إنه أول إشتباك للحرس الجمهوري مع القوات الأمريكية.

هذان الهدفان هما :-

أولا : العمل على تهيئة قوات الحرس الجمهوري نفسياً وإستعدادهم لملاقاة القوات الأمريكية ومحاولة سحب هذه القوات إلى معركة بغداد ، إذ يبدو أن القيادة العراقية بدأت تدرك حجم الخسائر اليومية التي يلحقها القصف الشديد بآليات الجيش عموماً وبآليات الحرس الجمهوري بصورة خاصة ، وإضافة إلى إطلاع الرئيس صدام حسين ومن خلال التقارير اليومية التي يتم رفعها عن طريق مكتب نجله قصي المشرف على الحرس الجمهوري عن الحالة النفسية الصعبة التي يعيشها جنود وضباط الحرس الذين لم يتمكنوا من إستخدام أسلحتهم ، وأنها تتناقص كل ساعة بفعل التدمير المتواصل من قبل الصواريخ والقنابل التي تسقط عليها بكثافة عالية جدا.[1]

وكان الجنرال ستانلي ماكرسيتال نائب مدير العمليات في هيئة الأركان للجيوش الأمريكية قد أعلن قبل تصريح وزير الدفاع العراقي بأسبوع تقريبا في (2003/3/23) أن أكثر من ألف طلعة تشن يوميا إضافة إلى إسقاط أكثر من (500) صاروخ.

وهذا يتجسد على أرض الواقع من خلال حجم الخسائر التي لحقت بالقوات العراقية.

وهنا دخل عامل الوقت ، فبدلا من الإستراتيجية العراقية التي كانت تنصب على إطالة أمد الحرب وقبل بدء معركة بغداد ، أخذت بالعمل على الإسراع بها وحسب رأي عسكري عراقي من صنف المشاة فإنه يرى أن القيادة العراقية أدركت في ذلك الوقت أن الفيلقين العراقيين(الثالث بمدينة البصرة والرابع في مدينة العمارة) قد شلت حركتيهما تماما ، ولم يتمكن الفيلقان من ضرب إمدادات القوت الأمريكية ، التي إستخدمت السيادة الجوية المطلقة ، وكانت تسكت أي مصدر للنار ، إضافة إلى إستمرار قصفها لتدمير الآليات في أماكنها وإحداث حالة من اليلع لدى الجنود العراقيين بصورة خاصة.

هذا العامل يعني أن إستمرار المعركة على ما هي عليه يعني المزيد من الخسائر التي تؤدي إلى الكثير من التذمر بين أفراد الجيش العراقي.

ثانيا : بما أن المعركة ستكون على أسوار بغداد وأن القطعات هناك أصابها الكثير من التدمير فإن المرحلة الثانية من معركة بغداد أصبحت هي المرشحة أكثر من سواها ونقصد بالمرحلة الثانية القتال داخل الأحياء

---

(1) المرجع السابق ، ص 152 ، 153 .

السكنية ، ولهذا إنتشرت الكثير من قوات الحرس الجمهوري داخل تلك الأحياء ، وبالأخص في مناطق العامرية والشعلة والغزالية والخضراء والبنوك والشعب والمشتل والدورة والسيدية ، أي جميع الأحياء التي تقع في الطوق الداخلي لمحيط بغداد الخارجي ، ويبدو أن المطلوب كان إخراج الناس بصورة أو بأخرى من داخل بغداد ، فكان تصريح وزير الدفاع العراقي يوم (2003/3/28) كفيلا بجعل الغالبية العظمى من العراقيين يغادرونها منذ اليوم الثاني لذلك التصريح ، أما البقية فكانت على أهبة الإستعداد للخروج إلى العراء تحت البرد القارس والأمطار وسقوط القنابل خشية من الوقوع بين كماشات الدبابات العراقية والأمريكية.

وبعد تصريح وزير الدفاع العراقي الذي حدد فيه (5 – 10 أيام) لوصول القوات الأمريكية إلى بغداد ساد نوع غريب من الترقب خلال الأيام الثلاثة اللاحقة وفي محاولة لرفع معنويات المقاتلين إستعدادا للمعركة المنتظرة في بغداد قال الرئيس صدام حسين في رسالة موجهة إلى قيادة الناصرية من حزب البعث العراقي وهم (عادل عبدالله ويونس الذرب ومصطفى محمد عمران العزاوي) مانصه:

((لم نستخدم حتى الآن إلا ثلث جيشنا أو أقل من ثلثه)). [1]

وردا على الإعلام العراقي فقد بذلت الإدارة الأمريكية جهودا كبيرة حتى تقنع العالم بشريعة ماتقوم به ضد العراق ، حيث لعب الإعلام الأمريكي دورا مهما في الحرب على العراق ، بحيث ربط بين الإرهاب وبين نظام الحكم في العراق ، فلا يذكر الحكم في العراق إلا مقرونا بتنظيم القاعدة والإرهاب.

كما أصرت وسائل الإعلام والدعاية الأمريكية على إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل والتشكيك غير المباشر في نفي لجان التفتيش التابعة للأمم المتحدة لذلك ، وبالتالي التمسك بشن العدوان مرة بدعوى نزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق ومرة أخرى بدعوى إسقاط نظام الحكم.

فالإدارة الأمريكية إستخدمت الإعلام كسلاح فعال في ميدان القتال للتأثير على الجانب النفسي للجانب العراقي إلى جانب إضفاء الإطمئنان في الداخل سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا ، وإيهام حلفاء أمريكا بأن الحرب ستكون من طرف واحد وستنتهي سريعا.(2)

كما تم فرض تعتيم إعلامي كما ذكرنا سابقا على الرأي العام الأمريكي ، حيث قامت إدارة الرئيس بوش باستخدام جهاز إستثنائي للسيطرة على الإعلام وتوجيهه بصورة غير مسبوقة ويطلق على هذا الجهاز اسم " مكتب الإتصالات الكوني " ويضم عناصر من البنتاجون ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي والبيت الأبيض ، ويتولى التنسيق مع مكتب الإعلام التابع لرئيس الوزراء البريطاني توني بلير.

---

(1) المرجع السابق ، ص 153 ، 154.

(2) أ. أحمد ابراهيم وآخرون ، مرجع سابق ، ص 308 ، 313 .

ويعمل كل هؤلاء مع وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد والرئيس بوش يوميا على وضع الخطوط العامة " للرسالة الإعلامية " وطريقة ضبطها ، وكان المطلوب أن تتفادى وسائل الإعلام الأمريكية عرض صور لضحايا الغارات الأمريكية – البريطانية من المدنيين العراقيين أو صور أسرى أو قتلى أمريكيين أو بريطانيين . وقد أذعنت الشبكات التلفزيونية الأمريكية وعلى رأسها (CNN) للضغط والتزمت بهذه التوجيهات.

وكان هذا التعتيم والتضليل يهدف إلى إبقاء الشعب الأمريكي في حالة جهل بالحقائق حتى لا ينقلب إلى قوة مناهضة للعدوان على العراق ، كما حدث في حرب فيتنام.

فلقد ثبت أن تسرب العديد من الحقائق حول ما يجري في ميدان القتال يمكن أن يؤدي إلى تغيير إتجاهات الرأي العام الأمريكي ، بحيث ينقلب ضد الحرب ويتحول إلى قوة ضاغطة على الإدارة الأمريكية لوقف العدوان ومنع سقوط المزيد من الضحايا الأمريكيين وإنهاء المجازر ضد المدنيين.

وقد وضع البنتاجون مجموعة صارمة من القواعد التي يجب أن يلتزم بها المراسلون الحربيون الذين وقع عليهم الإختيار لمرافقة القوات الأمريكية المحاربة.[1]

ومن أمثلة هذه القواعد حظر نقل أي أخبار تعتبرها القيادة العسكرية غير ملائمة من وجهة نظرها وحظر إجراء مقابلات صحفية مع عراقيين بدون تصريح مسبق ، وكذلك حظر إجراء مقابلات صحفية مع جنود أمريكيين.

وعملت إدارة الرئيس بوش على إسكات الأصوات المعارضة ووجهات النظر التي تتحدى الخط السياسي والإعلامي الرسمي ، ويتركز هذا الخط الرسمي في ضرورة تجنب ما يشير إلى جوانب الإشارة إلى جوانب الضعف في القوات الأمريكية أو تعرضها للهجوم ، بالإضافة إلى تجنب الإشارة إلى الخسارة في الأرواح في صفوف المدنيين العراقيين.

لقد تم فرض رقابة صارمة على الصور التي تعرض على شاشات التلفزيون من جرحى وقتلى مدنيين ، ولعلّ هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل الجانب الأمريكي يهدد الفضائيات العربية بضرورة إحترام إتفاقية جنيف لمعاملة الأسرى ، وهي الإتفاقية التي تنص على عدم ظهور صور الأسرى في وسائل الإعلام. والغريب أن الإدارة الأمريكية هي التي ضربت عرض الحائط بالإتفاقيات الدولية وخاضت الحرب دون الحصول على موافقة من مجلس الأمن ، ومن ثم فإن هذه الحرب لا تستند إلى أي شرعية دولية ، ولا تسري عليها بنود الإتفاقيات الدولية المنظمة للحرب.

لقد بذل البيت الأبيض جهداً كبيراً في إعادة صياغة رسالته الإعلامية التي لم تضع حساباً لإحتمالات المقاومة

---

(1) المرجع السابق ص 313 ، 314.

العراقية في الحرب على العراق والتي ضخمت على الجانب الاخر من فرص الترحيب الحار الذي ستجده القوات الأمريكية والبريطانية.

وفي ردها على النكسات التي أصيبت بها عبر الفضائيات العالمية إستخدمت إدارة بوش الأساليب الكلاسيكية مثل النفي القاطع .[1]

فمن الواضح أن المواجهة بين العراق والولايات المتحدة كانت متصاعدة على الجانبين الإعلامي والعسكري . فقد أخذت البيانات التي تصدر عن قيادة المنطقة الوسطى الموجودة في قاعدة (السيلية) بقطر تتحدث عن خسائر تلحقها قواتها بقوات الحرس الجمهوري . وبالمقابل بدأ الخطاب الإعلامي العراقي يحاول الرد على تلك البيانات من خلال أدواته المتمثلة بتصريحات لقادة عسكريين إضافة إلى بيانات الناطق العسكري وما يعلنه وزير الإعلام محمد سعيد الصحاف.(2)

---

(1) المرجع السابق ، ص 311 ، 315 .

(2) وليد الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 156.

المبحث الثالث / المواقف العربية والدولية من الأزمة :

في هذا المبحث سيتم تناول العديد من المواقف العربية والدولية بالدراسة والتحليل، ومعرفة مدى دورها في مساعدة الدولتين المتنازعتين في حل هذه الأزمة والقضاء على كل أسباب الخلاف .

أولاً / مواقف الدول العربية من الأزمة :

ظهر التخبط والإهتزاز في الموقف العربي كرد فعل طبيعي لشدة صدمة الغزو العراقي للكويت . لذا إختلفت الآراء فتضاربت وكان الحرص على أهمية إيجاد حل عربي سريع لعدم تفاقم الأزمة بما يمنع التدخل الدولي . وسرعان ما تحول الصراع من عراقي – كويتي إلى صراع دولي بين الجانب العراقي والجانب الأمريكي لسرعة إصدار بيانات الإدارة الأمريكية للغزو وتوالي الأحداث الدولية مما يوضح أن الجانب الأمريكي كان مصرا على إعتبار أن الأزمة دولية ولن يسمح بأي حل عربي.

تعاطفت بعض الشعوب العربية وخاصة بعد تدخل الجانب الأمريكي في الأزمة مع الموقف العراقي وطالبت بحل الأزمة في إطار سلمي . ومن هذه الدول (الأردن . تونس . المغرب . الجزائر . السودان . اليمن) أما باقي الدول العربية فكانت تدرك خطورة الغزو العراقي وتأثيراته السلبية على منطقة الشرق الأوسط بأكملها ، وكان هناك إجماع على إدانة الغزو وإختلاف في طرق الحل مطالبين بضرورة الإنسحاب العراقي وعودة الشرعية الدولية للكويت بما يعمل على منع التدخل الأمريكي وذلك حرصا على المحافظة على مصالح الدولتين وبخاصة المحافظة على القوة العسكرية العراقية التي تشكل وزنا إستراتيجيا من ناحية القوة العسكرية التي يُعمل لها حساب في المنطقة . وفيما يلي بعض المواقف العربية تجاه هذه الأزمة.[1]

موقف المملكة العربية السعودية :

قبل الغزو العراقي للكويت بساعات كانت المملكة العربية السعودية تمارس ضغوطاً على كل من العراق والكويت للوصول إلى حل يرضي الطرفين خلال إجتماع وفدي البلدين في السعودية . وكان الملك فهد يرفض تماما قيام العراق بالتهديد باستخدام القوة ، حيث أن مثل هذه المشاكل والأزمات يجب أن تحل بالطرق السلمية وفي نطاق عربي ولم يخطر على بال الملك قيام العراق بغزو الكويت خلال ساعات معدودة . ففي فجر يوم الخميس 2 هانيبال 1990 وبعد إحتلال الكويت حاول الملك فهد الإتصال بالرئيس صدام حسين دون جدوى . فقام بالإتصال بالملك حسين ملك الأردن وطلب منه سرعة الإتصال بالرئيس صدام لمعرفة الموقف . فقام الحسين بمحاولات الإتصال ولكنه لم يعثر إلا على السيد طارق عزيز ولكنه لم يفصح عن

---

(1) عبد المنعم حمزة محمود ، أسرار مواقف وقرارات الملك حسين مابين مؤيد ومعارض ، د . ط ، القاهرة – مركز الكتاب العلمي للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص 241 .

حقيقة الموقف ، فقام الملك فهد بإرسال طائرة خاصة إلى مدينة الخافجي لإحضار الشيخ جابر وأسرته وكل أمراء وهيئة حكم الشيخ جابر التي وصلت الحدود السعودية فور الغزو العراقي للكويت وإجتمع الملك بعد ذلك بالشيخ جابر وطمأنه على أنه جاري التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والأصدقاء من الدول العربية لإعادة الوضع إلى مكان عليه وإستعادة الكويت مرة أخرى ، كما أعلن له الملك فهد رفضه لهذا الغزو ومطالبته العراق بالإنسحاب الفوري من الكويت.(1)

وفي مواجهة ذلك إتخذت المملكة العربية السعودية في وقت مبكر عقب الأيام الأولى من الغزو قرارها بالموافقة على إستقبال القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها على الأراضي السعودية ، رغم علمها بما سوف يسببه ذلك من حساسيات هائلة داخل المملكة وفي العالمين العربي والإسلامي بالنظر إلى المعارضة الإسلامية للإستعانة بالأجنبي غير المسلم ، وبشكل خاص لقدوم القوات الأمريكية إلى أراضي الجزيرة العربية ، باعتبار أن مثل هذا التصرف يعد متنافيا مع التعاليم الإسلامية.

غير أن المملكة لم تأخذ بالا لمثل هذه الإعتراضات أو التحفظات بعد شعورها بأن أمنها بل وبقاءها نفسه سوف يتعرض لتهديد جدي وخطير في حالة ضم العراق للكويت ، فلم يغب على القادة السعوديين الأثر المترتب على بقاء الكويت في أيدي العراقيين ، إذ أن ذلك سيجعل من العراق القوة المسيطرة على الخليج وعلى نظام الشرق الأوسط برمته ، وسيؤدي بلا شك إلى وقوع المملكة تحت ضغوط لا تستطيع مقاومتها ، حيث سيكون العراق بذلك في موقع يمكنه من إملاء شروطه في كل القضايا المتعلقة بالمنطقة لاسيما ما يتصل منها بالسياسة النفطية والسياسة الخارجية ،وأن إختفاء الكويت يشكل في نهاية الأمر خطرا جسيما على المملكة العربية السعودية ، وعلى هذا الأساس سارعت المملكة إلى الإستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الوحيدة التي تستطيع طرد العراق من الكويت ،وإعادة الحال إلى ما كان عليه ، وتجدر الإشارة هنا إلى الصدمة الهائلة التي أحدثها الغزو العراقي للكويت فيما ذكره الملك فهد آنذاك " لقد تباطأ الكويتيون في طلب المساعدة وهاهم اليوم ضيوف علينا ، فلا يجب أن نرتكب الخطأ نفسه ، فنحل ضيوفا على غيرنا" . وعموما الإستعانة بالقوات الأمريكية لقيت معارضة شديدة في المملكة العربية السعودية أخذت تعبر عن نفسها مع الوقت ، وتستند هذه المعارضة على أبعاد ذات مضامين إسلامية ، وترفض وجود الأجنبي على أرض الجزيرة العربية ، مما أدى إلى لجوء بعض الجماعات المعارضة إلى عمليات عنف هائلة ظهرت بعض ملامحها في حادثتي تفجير مقر الحرس الوطني بالرياض عام 1995 ، وتفجير الخبر عام 1996 ، الذي استهدف جنودا أمريكيين . وقد زاد من حساسية الوضع الداخلي الإحتقانات الناتجة عن إزدياد البطالة وسوء توزيع الدخل وإهدار الموارد ، بالإضافة إلى إنعدام الممارسة الديمقراطية أو أي درجة

---

(1) المرجع السابق، ص 241 ، 242 .

من المشاركة السياسية داخل النظام السعودي.

أما على المستوى الإقليمي فقد أصبحت المواجهة مع العراق تتسبب في كثير من الحرج بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، خاصة بعد أن طال الحصار الدولي المفروض على العراق وأدى إلى زيادة المعاناة الإنسانية للشعب العراقي ووصولها إلى مستويات خطيرة في الوقت الذي ظل فيه النظام العراقي متماسكا وقويا في الداخل ، مع عدم وجود مؤشرات على إمكانية سقوطه في وقت قريب ، ومن ثم فقد لجأت السعودية إلى التمسك بضرورة تطبيق العراق لكافة قرارات الشرعية الدولية الصادرة بحقه ، وكانت النقطة الأهم بالنسبة لها في هذه القرارات هي ازالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وإبقاء القدرات العسكرية والتسليحية للعراق تحت نظام صارم للرقابة والتفتيش ، بما يجرّد العراق من إحدى أهم وسائل تهديده للمملكة العربية السعودية.[1]

الموقف المصري :

أما بالنسبة للموقف المصري من الغزو العراقي للكويت وما رافق ذلك من تهديد لدول الخليج فقد عقد الرئيس محمد حسني مبارك مؤتمرا صحفيا طارئا عقب الغزو مباشرة قال فيه:-

((واليوم أجد لزاما علي أن أطرح عليكم رؤيتي لموقف ينذر بأخطار بالغة ، بل قد تكون مدمّرة وصعبة لمختلف شعوب الأمة العربية دون إستثناء ، هي أخطار لها أبعاد إقليمية ودولية لم نشهد لها مثيلا من قبل ، ولذلك فإنه يجب علينا جميعا أن نأخذها بما تستحقه من إهتمام وحذر بالغ ، وأن نتعرف معا على الآثار الوخيمة التي يمكن أن تنتج عن إستمرارها.

أناشد من هذا المنبر الرئيس صدام حسين والقيادة العراقية ، أناشدهم الاستجابة للمظلة العربية وسحب القوات العراقية من الكويت ، وإعادة الشرعية للكويت ، ولا مانع من قوات عربية مشتركة تقف بين الجانبين على أن تبدأ المباحثات لحل الأزمة ، وأنا على ثقة من أنه بالتعاون العربي من جميع إخواننا سنصل إلى حل للأزمة العراقية – الكويتية.

لذلك أنا أنادي باجتماع قمة عربية عاجلة في خلال الـ24 ساعة القادمة هو أكرم للعالم العربي خير من أن يفرض علينا الحل بالقوة الأجنبية.

أرجو من الرؤساء والملوك أن يستجيبوا لهذا النداء ، وأنا مستعد في هذا الظرف أن أستضيف القمة العربية في مصر لعلنا نصل إلى حل قبل أن يحدث مالا نهواه ولا نرتضيه لأنفسنا)).[2]

---

(1) أحمد إبراهيم محمود وآخرون ، مرجع سابق ، ص 70 ، 64، 65.

(2) د.أمين ساعاتي ، العلاقات التاريخية المستمرة بين مصر ودول الخليج " من العصور الفرعونية حتى العصر الحديث " الطبعة الأولى ، مصر الجديدة – المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية للنشر ، 1993 ، ص 141 .

وفعلا عقد المؤتمر يوم الجمعة 10 هانيبال 0990في صالة المؤتمرات بالقاهرة.(1)

وارتكز موقف مصر بالأساس على نقطتين هما :-

- الإنسحاب الفوري من الكويت.

- عودة الحكومة الشرعية وعدم التعرض لها.

وأكد الرئيس حسني مبارك أن هاتين النقطتين هما الأساس لبحث أوجه النزاع العراقي - الكويتي وحل الأزمة سلميا في أقرب وقت ممكن.

دوافع الموقف المصري الرسمي من الأزمة:

عند تحليل الدوافع الحقيقية وراء الموقف المصري الرسمي من الأزمة يتضح أن هناك دوافع ومبررات معلنة صرح بها السياسيون المصريون وهناك دوافع خفية كشفت عنها الأطراف المعارضة للموقف المصري في الأزمة ، سواء المعارضة الداخلية أو الخارجية.

وتتمثل الدوافع المعلنة في الآتي:

1. ضغوط الشعب المصري المتكررة على الرئيس حسني مبارك لشجب الغزو العراقي للكويت وإدانته.

2. الضغوط الخارجية من جانب الدول الخليجية والغربية لضرورة توضيح الموقف المصري من الأزمة.

3. أن الإدانة تصب في مصلحة العراق ، كي تظهر لدى الغرب بأن هناك تحركا عربيا يسعى لحل الأزمة.

4. أن تُزيل الإدانة اللبس أو الإتهام عن مصر ، خوفا من أن تُدان بالتواطؤ مع العراق أو التستر على جريمة الغزو.

5. الإلتزام المصري بمبادئ القانون الدولي وشرعية المجتمع الدولي في رفض التدخل العسكري ، وحل الأزمات بالطرق السلمية.

6. أن الأزمة تشكل تهديدا مباشرا للمصالح المصرية من خلال عدة زوايا:-

أ/ في حالة إستمرارها تضع الدبلوماسية المصرية في مأزق الإختيار بين دولتين عربيتين.

ب/ إن عدم تطويق الأزمة يؤدي إلى إحداث إنقسام بين الدول العربية.

ج/ إن إستمرار الأزمة يعطي إسرائيل فرصة لتوطيد إستيطانها من جديد.

7. فشل الجهود والمبادرات السياسية الرسمية المصرية قبل الأزمة وبعد تفجرها.

أما المبررات والدوافع غير المعلنة (الخفية) فهي تتمثل في الآتي:

1. الحلم المصري في العودة إلى الزعامة العربية.

---

(1) المرجع السابق ، ص 115 .

2. أن تلغي الولايات المتحدة الأمريكية ديونها المستحقة على مصر ومقدارها (7.1) مليار دولار وفعلا ألغيت هذه الديون.

3. الرغبة في الحصول على مساعدات ومنح عسكرية وإقتصادية تغطي العجز في الميزان التجاري المصري ، وقد حصلت مصر كذلك على مساعدات مادية مباشرة من الولايات المتحدة بلغت (48) مليون دولار والمانيا مليار مارك بأكثر من شكل وذلك بعد إنتهاء الأزمة فعليا.

4. أن مصر ترى في الغزو محاولة لقلب ميزان القوى في المنطقة ولفرض سياسة القوة على الجيران الضعفاء والسيطرة على الموارد. [1]

الموقف الأردني :

فجر يوم 2 هانيبال فوجئ الملك حسين بالغزو العراقي للكويت من خلال إتصال الملك فهد به ، وقد طلب منه الملك فهد ضرورة الإتصال بالرئيس صدام حسين وحثه على ضرورة الإنسحاب من الكويت لحين تسوية الخلافات ، وقام الملك حسين بالإتصال بالرئيس صدام لإبلاغه برسالة الملك فهد.

إتصل الملك حسين بالرئيس حسني مبارك وطلب مقابلته وبالفعل توجه الملك حسين إلى الإسكندرية لمقابلة الرئيس حسني مبارك حيث أستقبله في مطار النزهة وفور وصولهما إلى قصر رأس التين كان الرئيس بوش يحاول الإتصال بهما ، وخلال مكالمة الرئيس بوش مع الرئيس مبارك الذي عبر له عن رأيه ومشاعره وأوضح له أن وزراء الخارجية العرب مجتمعون في القاهرة لإيجاد مخرج ، كما أفاد الرئيس حسني مبارك باتصاله بالملك فهد لمحاولة عقد قمة مصغرة يمكن من خلالها إعطاء صدام فرصة الانسحاب من الكويت ، وأبدى الرئيس بوش ملاحظة معناها أنه يعتقد أن وقت عقد هذه القمة قد فات لأن صدام حسين تجاوز نقطة اللاعودة ، ثم طلب الرئيس بوش أن يتحدث إلى الملك حسين ، حيث قال له:-

" إن غزو الكويت عمل من أعمال العدوان لا يمكن أن تقبله الولايات المتحدة الأمريكية وأنه أصدر بيان بالموقف الرسمي للولايات المتحدة " فرد الملك حسين أنه أطلع عليه واستطرد بوش بأنه ثابت في موقفه ، ثم أضاف الرئيس الأمريكي أن صدام يتحدى الولايات المتحدة الأمريكية وأنه قرر قبول التحدي ، ثم قال للملك حسين أن الغزو العراقي تهديد مباشر وأن الكونجرس والرأي العام ووسائل الإعلام كلها تطالبه بالتصرف بالفعل العسكري وليس بقرارات الإدانة كما أنه دُهش من الموقف العربي فهو لم يسمع حتى تلك اللحظة إدانات صريحة ضد العدوان.[2]

---

(1) بشير قطشات ، مرجع سابق ، ص 155 – 157.

(2) عبد العظيم حمزة محمود ، مرجع سابق ، ص 215 ، 216 .

ثم قال الملك حسين راجيا الرئيس بوش أن يعطي فرصة معقولة لحل الأزمة في إطار عربي جاء ليناقشه الان مع الرئيس مبارك ولم يكن الرئيس بوش مقتنعا وقال له الملك حسين:

((ألا تريد أن تعطينا فرصة ، ساعات فقد نستطيع خلالها عمل شيء)). [1]

وكان بوش مصرا على أنه لا فائدة ثم قال له الملك حسين أعطيني 48 ساعة فقط لا أكثر وإنتهت المكالمة.

وأستأنف الملك حسين الحديث مع الرئيس حسني مبارك ، حيث سأله ألم تتصل سيادتكم بصدام حسين فقال مبارك أنه لم يتصل بأحد ولا يريد أن يتصل بأحد في بغداد لأنهم سوف يكذبون علينا مرة أخرى ، ثم أضاف الرئيس أنه لا يعرف ماذا يقول للناس؟

فهؤلاء الناس إما أن يتصوروا أن الرئيس مبارك خدعهم لحساب صدام حسين أو أنه كان نفسه ضحية خداع صدام وأن كلا الأمرين سيئ ، وهنا إقترح الملك حسين أن يذهب بنفسه إلى بغداد ليتحدث إلى الرئيس العراقي ويسمع منه ، ثم بعد ذلك إقترح أن يتصل الإثنان بالرئيس العراقي حتى تصبح مهمة الملك حسين سهلة وميسرة عندما يذهب إلى بغداد ، حيث أشار الرئيس مبارك إلى عقد قمة مصغرة في جدة وأبدى الملك حسين حماسته وإرتياحه لذلك.[2]

وقال الرئيس مبارك إن هذه القمة ستساعد العراق على الخروج من المأزق الذي وقع فيه ، كما أنها ستناقش نقطتين أساسيتين هما:-

1. الإنسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت.

2. عودة الشرعية إلى الحكومة الكويتية.

ثم بعد ذلك قال الرئيس مبارك في حديثه مع الملك حسين أنه سيصدر بيانا هادئا يعبّر فيه عن موقف مصر ويطالب بإنسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية لها ، ولكن الملك أبدى إنزعاجه من ذلك وطلب تأجيل البيان حتى لا يكون السبب في نسف جهوده في بغداد ، ثم طلب تأخير أي بيان مماثل من الجامعة العربية التي كان وزراء خارجيتها مجتمعين في القاهرة في نفس اليوم ، فقام الرئيس مبارك بإجراء الإتصالات مع عدد من وزراء الخارجية العرب الموجودين بالقاهرة وطلب منهم تأجيل بيانهم حتى الساعة السادسة من مساء يوم 3 هانيبال 1990 حتى تتاح للملك حسين فرصة كافية.

وصل الملك حسين إلى بغداد في تمام الساعة الحادية عشر في يوم 3 هانيبال وقابل الرئيس صدام حسين فقال له أنه والرئيس حسني مبارك يعتبون عليه ، حيث أنه لم يبلغهما بنيته في الغزو على الكويت ، فقال الرئيس صدام أنه لم يشأ إخطارهم بالعملية مسبقا حتى لا يحرجهما أمام الغرب وأمام الكويتيين ، ولذلك

---

(1) المرجع السابق ، ص 246.

(2) نفس المرجع ، ص 216 ،217 .

فضل أن يأخذ المسؤولية كلها على نفسه ، وبدأ الملك حسين يشرح رؤيته ويؤكد له أن الغرب سوف يتدخل عسكريا . ولكن صدام قال له لا ينبغي أن تدع الغرب يثير القزع في قلوبنا . وكان رأي الملك حسين أنها ليست مسألة قزع ولكنها معرفة وخبرة بسياسات الغرب ، وطالت المناقشة بينهما حتى أبدى الرئيس صدام ما حسبه الملك حسين أنه إستعدادا للإنسحاب.

وساله الملك حسين متى تعتقد أن قواتكم سوف تنسحب من الكويت؟

قال الرئيس صدام سريعا في خلال أسابيع قليلة ، فقال الملك حسين ((ليست لدينا أسابيع ولا حتى أيام ، إنها ساعات فقط)).[1]

وكان الرئيس صدام قد وافق على فكرة القمة ، وأنه سيعقد مجلس قيادة الثورة لأخذ رأيه ثم يرد على الملك حسين.

وغادر الملك حسين متجها للأردن وخلال رحلته بالطائرة أبلغه الرئيس صدام أنه سوف يحضر إجتماع القمة وسوف يعلن إنسحابه من الكويت ، ولكن هناك شرط واحد هو ألا يتخذ وزراء الخارجية العرب قرارا مسيئا أو عنيفا ضد العراق.

وكان الملك يعلم أن الضغوط تتزايد على المجتمعين فى القاهرة فاجتماع السادسة المقرر لوزراء الخارجية قد يتسرع في قرار يفسد كل ما توصل إليه.

وعندما وصل الملك حسين إلى الأردن علم أن مصر أصدرت بيانا منفردا بإدانة الغزو العراقي للكويت في الساعة الرابعة والنصف مساء يوم 3 هاتيبال 1990.[2]

مرتكزات الموقف الأردني الرسمي من الأزمة:-

للموقف الأردني الرسمي عدة مرتكزات أو مبادئ يمكن إستقراؤها من خطب ومقابلات ومقالات العاهل الأردني وولي العهد الأمير الحسن خلال أحداث الأزمة وتتمثل في:-

1. إحتواء الأزمة عربيا (ضمن البيت العربي) :-

منذ ما قبل إندلاع الازمة كان الأردن يسعى جاهدا إلى حل الازمة ضمن الإطار القومي ، من خلال مؤسسات التنظيم الإقليمي الممثلة في جامعة الدول العربية ، حيث أن الخلافات العربية – العربية يجب أن تحل في الدائرة العربية ولا تخرج بتاتا عن هذه الدائرة.

وفي إطار هذا التصور الأولي جاءت جهود الأردن السياسية في مرحلتين مكملتين ليعضيهما البعض :-

- مرحلة ما قبل تفجر الأزمة ، حيث دأب خلالها العاهل الأردني على دعوة طرفي النزاع للجلوس على

---

(1) المرجع السابق ، ص 217 ، 218.

(2) نفس المرجع ، ص 218، 219 .

طاولة المفاوضات وحل الخلافات وديا من دون تشنج أو تعقيدات غير مطلوبة . وفي هذه المرحلة قام الملك حسين بزيارات متكررة إلى الكويت ودول الخليج من أجل طرح مطالب الرئيس العراقي عليهم ، بهدف إيجاد أجوبة مقنعة عليها لكن تلك الجهود وصلت إلى طريق مسدود.

ثم استأنف جهوده مع الأشقاء في الكويت في 30 ناصر1990 وناشدهم بأن يستجيبوا لمطالب العراق ولو على الحد الأدنى منها ، إلا أنه لم يجد أذانا صاغية ، ومع ذلك إستمر الأردن في الضغط على صدام حسين بضرورة عدم التهور أو التصرف بشكل غير منطقي ، وقد حصل العاهل الأردني على تعهدات فعلية من صدام بعدم اللجوء إلى القوة مادامت المفاوضات مستمرة.

– ثم جاءت مرحلة الجهود السياسية الأردنية بعد الإجتياح وتفجر الأزمة ، حيث إزدادت جهود الأردن لحل الأزمة ضمن النطاق القومي ، وفي هذا الصدد كانت أولى محطاته هي مصر كونها تمثل الثقل السياسي والبشري والحضاري ومحور السياسة العربية ، فكان لقاء القيادتين المصرية والأردنية في الإسكندرية [1]

2. إستمرار الإعتراف بالحكومة الشرعية في الكويت :

ترتب على إجتياح العراق للكويت أن حدثت تغيرات إدارية داخل الكويت ، إذ تشكلت حكومة مؤقتة بقيادة العقيد (علاء حسين علي) ثم ألغى العراق نظام الإمارة وأعلن عن وحدة إندماجية مع الكويت ، سرعان ما تحولت هذه الوحدة الإندماجية إلى سياسة ضم كامل ، حيث اعتبر صدام حسين الكويت المحافظة التاسعة عشرة (19).

أمام هذه التغيرات السريعة كان موقف الأردن هو رفض الإعتراف بالحكومة الجديدة التي تشكلت نتيجة الاحتلال العسكري ، لذا فإنه أعلن رفضه للإحتلال ورفض قيام حكومة بديلة للحكومة الشرعية في الكويت ، وطالب بالمحافظة على الشكل الدولي المعترف به للكويت من منطلق أنها دولة ذات سيادة ومستقلة وعضو رئيسي في المنظمات الإقليمية والدولية.

ويقول رئيس وزراء الأردن آنذاك " مضر بدران " أن الأردن كان واضحا وصريحا في موقفه وعبّر عنه رسميا وإعلاميا وأبقى سفارته في الكويت مفتوحة إلى أن أغلقت بالإكراه من قبل العراق ورفض الإعتراف بالحكومة الكويتية المؤقتة ورفض ضم الكويت للعراق.

وعبّر كذلك وزير الخارجية الأردني آنذاك " مروان القاسم " حيث أشار إلى : " أن الأردن يحترم إلتزامه بميثاق الأمم المتحدة وهو يرفض إحتلال أراضي الغير بالقوة ، وأن الأردن لم ولن يعترف بقرار ضم الكويت ويدعو إلى إعادة الشرعية إلى هذا البلد العربي".[2]

---

(1) بشير فطيشات ، مرجع سابق ، ص89 – 91 .

(2) نفس المرجع ، ص97-98.

3. إحترام الشرعية الدولية وعدم إحتلال الأراضي بالقوة :

يعتبر صانع القرار الأردني أن الإلتزام بمبادئ أحكام القانون الدولي هي إحدى إلتزامات الأردن وواجباته ، لذا وضمن مفهوم ميثاق الأمم المتحدة يحترم الشرعية الدولية التي تعتبر عن مظاهر التحضر والمدنية التي ينظر الأردن على أنه جزء منها ، وهو من هذا المنطلق يحترم مبدأ عدم إحتلال أراضي الغير بالقوة ، ووقف في هذا الصدد ضد كل عمليات الإحتلال التي جرت في كل بقعة من أنحاء العالم.

وضمن هذا السياق فهو يرفض رفضا قاطعا الإحتلال العراقي للكويت ويعتبره عملا مخالفا للشرعية الدولية التي يتوجب على كل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تحترمها ، وهو يدعو ومازال إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية في حل النزاعات الدولية سواء بطرق قانونية دولية عبر المحاكم القانونية المتخصصة أو بوسائل سياسية ثنائية بين الدولتين أو غيرهما ، وعندما طرح العراق بتاريخ (12 هانيبال 1990) نص المبادرة السلمية التي إحتوت على ربط الإنسحاب العراقي بإنسحابات متزامنة لكل من إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا ولبنان ، وإنسحاب سوري من لبنان ، وأمريكي من الخليج العربي قوبل الطرح العراقي من قبل الأردن بالتأييد لأنه طالب بشكل صريح إنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية ، ولأنه كذلك يوضح توافر النية العراقية بالإنسحاب فعلا ، وقد عبّر الملك حسين عن ذلك بقوله:

" في الوقت الذي نحرص فيه على التمسك بالقانون الدولي وإحترام مبادئ الشرعية الدولية ، فإننا لا نجد مثل هذا الحرص الدولي فيما يتعلق بالإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية ".(1)

وهذا يعني أن الأردن يوجه نقدا لاذعا لإزدواجية الشرعية الدولية في التعامل مع أزمة الخليج وإهتمامها البالغ بموضوع إحتلال الكويت ، وإهمالها وتجاهلها للقضية الفلسطينية والتي هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط.

لا شك أن الرئيس صدام حسين نجح في أن يضع العالم أمام حقيقة إزدواجية المعايير التي تمارسها الولايات المتحدة إزاء منطقة الشرق الأوسط ، وكشف بذلك تناقض المعايير والمكاييل الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة لحساب المصلحة والإستراتيجية الأمريكية.

وبهذا الصدد قال الرئيس صدام حسين : ((إنني أطمح أن تُحل كل قضايا الإحتلال والقضايا التي صورت على أنها إحتلال في المنطقة كلها وفق أسس ومبادئ واحدة)). (2)

فالأردن يؤكد إحترامه للشرعية الدولية من جهة ويرفض بذلك الإحتلال العراقي للكويت من جهة أخرى كونه مناقضا لمبادئ تلك الشرعية وقواعد القانون الدولي.

---

(1) المرجع السابق ، ص 99 ، 100 .

(2) نفس المرجع ، ص 101 .

4. رفض التدخل الأجنبي :

يعتبر الوطن العربي محورا إستراتيجيا يأتي في مقدمة الإستراتيجيات الدولية ، وأكثر فعالية لما له من تأثير متعدد الجوانب في أسس أمن وإستقرار إقتصاد غالبية دول العالم لاسيما أوروبا وإفريقيا ، هذا بالإضافة إلى تأثيره الواضح في إقتصاديات الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدول الأوروبية.

ومن هذا المنطلق فإن العالم بأسره وليس فقط الولايات المتحدة لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدي أمام أي تغييرات سياسية أو عسكرية قد تؤدي إلى الإضرار بمصالح الدول الصناعية ومطامعها وخصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا كونهما أكثر المنتفعين من بقاء القبضة الحديدية على منطقة الخليج خصوصا ، والوطن العربي عموما.

فالتدخل الأجنبي – الأمريكي يتعلق بالنفط بالدرجة الأولى ، ذلك عندما وضعت في الإعتبار الأول المخاطر التي تتعرض لها أسعار النفط وخاصة عند إرتفاعها ، والذي يكلف الخزينة الأمريكية ملايين الدولارات ، فمصلحة الولايات المتحدة تتمثل في إستمرار تدفق النفط من جهة ، ومن جهة أخرى دفع أقل ثمن ممكن للنفط على المدى البعيد وليس في الحاضر فقط ، كما أن العراق في عام 1990 كان يرغب في إرتفاع سعر البرميل الواحد إلى 25 دولار بدلا من 21 دولار لكي يتحسن إقتصاده ، وهذا سبب كافي لكي تتدخل أمريكا في الأزمة وبالتالي تحمي مصالحها في المنطقة.

فعندما ترسل الولايات المتحدة قوات عسكرية أمريكية لمنطقة الخليج فإنها لم تبعث بهم ليموتوا في سبيل الكويت أو الخليج أو حتى للقضاء على صدام حسين ، وإنما من أجل ضمان مواجهة أي خرق قائم للسوق الحرة والتهديد الهائل الذي يجابه أمريكا والعالم معها.

وفي هذا الصدد يقول الرئيس الأمريكي جورش بوش في 1990/9/11: " إن تدخلنا ليس مؤقتا فقد سبق صدام حسين ، وسيستمر بعده ".[1]

إن معرفة حقيقة نوايا التدخل الأجنبي من قبل صانع القرار الأردني كانت إحدى الركائز الأساسية التي إتخذ منها موقفه في الأزمة ، فهو يعني حقيقة أن تدخل الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية لن يكون من فراغ ،ولن يكون من دون خسائر مدمرة للعرب أجمعين.

5. رفض خيار الحرب :-

إن رفض فكرة الحرب من جانب الأردن كان يصب في مصلحته أولا كونه كان مهددا من جانب إسرائيل ، فخوف القيادة الأردنية ناجم عن تدخل إسرائيل مع التحالف الدولي، وإستغلال فرصة الفوضى القائمة لإجتياح

---

(1) المرجع السابق ، ص101- 103.

الأراضي الأردنية لضرب العراق هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن قيام العراق بضرب إسرائيل سواء كرد فعل أو كفعل سيكون على حساب السيادة الأردنية ، فهدف العراق هو جر إسرائيل للحرب من أجل زعزعة التحالف الدولي ودخول الأطراف العربية إلى جانب العراق ضد التحالف القائم ، بمعنى تحويل الحرب إلى حرب عربية – إسرائيلية.

ولكن دهاء السياسة الأمريكية أدى إلى منع حدوث ذلك ، وبالرغم من قيام الحرب وإستمرارها وتحولها من جوية إلى برية إلا أن الأردن لم يتقاعس عن القيام بواجباته في حل الأزمة ورفض التدخل الأجنبي ومعارضة قيام الحرب وحول دوره في الجانب الاخر من نزع فتيل الأزمة إلى محاولة التسريع في إنهاء الحرب وإخراج القوات الأجنبية لتجنب أقل ضرر ممكن من الخسائر المتوقعة.

وخلال هذه المرحلة قام الأردن بمحاولات وجهود سياسية محددة من أجل تلافي نشوب الحرب وإستمرارها، ومنها سلسلة الإتصالات التي أقامها مع زعماء العالم مثل (غورباتشوف) رئيس الإتحاد السوفيتي، حيث طرح الملك حسين عليه فكرة أن يتم الإنسحاب العراقي في أسرع وقت ممكن شريطة أن يكون هذا جزءا من تسوية شاملة للأزمة حيث أبدى العراق موافقته على ذلك ولكن الغرب والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة رفضها كونها جاءت في الوقت الضائع.

وبالرغم من هذه المساعي إلا أنها باءت بالفشل ، وكانت نتيجة الجهد الأردني أن أسئ فهم رسالته ، ونددت أطراف التحالف بموقفه واتهمته بالانحياز إلى جانب العراق.[1]

الموقف السوري :

منذ الأيام الأولى للغزو العراقي على الكويت أدانت الرئاسة والحكومة السورية الغزو إستنادا إلى رفض إستخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول العربية ، بل تحريمه لتناقضه مع ميثاق الجامعة العربية وقرارات القمم العربية وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، كذلك لاثار الغزو السيئة على العمل المشترك والأمن القومي العربي ، وطالبت بانسحاب العراق وعودة حكومة الكويت الشرعية لممارسة مهامها.[2]

وقد كانت سوريا أول دولة عربية تدعو إلى عقد قمة عربية طارئة تعقد بالقاهرة لتدارك الأزمة حيث إتصل الرئيس حافظ الأسد بالرئيس حسني مبارك وطلب منه التحرك لعقد قمة عربية لإحتواء الموقف ، كما نشط الوفد السوري في إجتماعات مؤتمر وزراء الخارجية العرب في دورته غير العادية بالقاهرة في الثاني

---

(1) المرجع السابق ، ص 103 – 106.

(2) د. محمود وهب السيد ، أزمة احتلال العراق للكويت ، مرجع سابق ، ص 117 ، 119.

من هانيبال1990 في الدعوة لهذه القمة إنطلاقا من الرفض السوري لأي تدخل أو محاولة تدخل أجنبي في الأزمة ، وقد إتضح ذلك من موقف سوريا الداعي إلى حل عربي.

فقد صرّح فاروق الشرع وزير الخارجية السوري بعد الغزو بما يزيد عن ثلاثة أشهر (1990/11/17) مؤكدا أن الحل العربي كان موجودا إبان إنعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب غير العادي في 3 هانيبال 1990 .

وفي 1991/1/20 أذاعت وكالة الأنباء السورية الرسمية أن إدعاءات النظام العراقي تستهدف تضليل العرب وستر جريمة غزو الكويت تحت دعاوي تحرير فلسطين.

ولكن العرب لم تنطل عليهم هذه الأوهام لأن من يرغب في إعادة حقوق الشعب الفلسطيني لا يقوم بتشريد الشعب العربي في (الكويت) ولا يطعن التضامن العربي في ظهره.

كما أن سوريا لم تعترف بضم العراق للكويت وبالتالي عدم الإعتراف بالدعاوي والأسانيد العراقية القديمة ومنها بالطبع الحق التاريخي كأساس وحيد من وجهة نظر العراق للضم.[1]

مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة :

كان الموقف الموحد الذي إتخذه مجلس التعاون الخليجي – كمؤسسة – معبّرا عن السياسات التي تبنتها الدول الست(الكويت ، السعودية ، عُمان ، البحرين ، قطر ، الإمارات) منذ نشوب أزمة الغزو العراقي للكويت ، فلا يستطيع أي تجمع إقليمي أو إقليمي – فرعي أن يحافظ على تماسكه في أزمة بهذا الحجم مالم يكن هناك قدر كبير من التوافق بين مواقف وسياسات أعضائه ، وقد ظهر هذا التوافق إزاء مختلف تطورات وقضايا الأزمة منذ الغزو وحتى التحرير.

وكان هذا أيضا طابع البيانات الأولى التي صدرت عن مختلف دول مجلس التعاون الخليجي.

وكان الإتجاه الغالب على هذه البيانات هو إعطاء الأولوية لإحتواء الأزمة وإجراء إتصالات مكثفة سعيا للحيلولة دون تصعيد الموقف.

وقد إتفقت كلمة دول مجلس التعاون الخليجي على أن إنهاء الأزمة يتوقف على إنسحاب القوات العراقية من الكويت دون شروط وعودة السلطة الشرعية.

وعندما أخفقت الإتصالات المكثفة التي إستهدفت إحتواء الأزمة توافقت دول المجلس على ضرورة الإستعانة بقوات دول شقيقة وصديقة للحيلولة دون إمتداد العدوان إلى بقية أعضاء المجلس بدءا بالسعودية. (2)

وقد وقفت دول المجلس الست وقفة واحدة ضد العدوان العراقي وتأييدا للإستعانة بقوات عربية ودولية ،

---

(1) المرجع السابق ، ص 121 ، 125 ، 116.

(2) د. سعد الدين إبراهيم وآخرون ، أزمة الخليج الاحتلال العدواني لدولة الكويت العضو الخليجي ، د . ط ، القاهرة – مركز ابن خلدون للنشر ، 1990 ، ص 17 – 19 .

خلال قمة القاهرة الطارئة في 10هانيبال 1990.

وكرر الموقف الخليجي المدعوم عربيا ودوليا وهو ضرورة سحب القوات العراقية من الأراضي الكويتية بدون قيد أو شرط وعودة الشرعية إليها.

وهكذا نستنتج مما سبق أن مواقف دول مجلس التعاون الخليجي كانت موحدة ومحددة في مواجهة الغزو العراقي للكويت والمطالبة بالإنسحاب الفوري للقوات العراقية وعودة الشرعية لحكومة الكويت وعدم الإعتراف بأي عمل تقوم به الحكومة العراقية تجاه دولة الكويت بما فيها الضم أو الإحتلال العسكري.(1)

موقف السلطة الفلسطينية :

وصل رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات إلى العراق في نهاية شهر ناصر (28-7-1990) وذلك في محاولة منه لإيجاد حل للأزمة العراقية – الكويتية.

وبعد أن تحدث عرفات عن التحركات العربية والدولية لوقف الهجرة أنتقل إلى الحديث عن الأزمة الكويتية – العراقية فقال:-

إن العالم كله الان مثار بهذه المسألة وأنا أتفق معك في ضرورة أن تكون الأراضي العراقية للعراقيين وأن يكون النفط العربي للعرب كلهم وأنت تعلم أن الكويتيين عندما يقدمون دعمهم للفلسطينيين فإنما يقررونه بعد ضغط فلسطيني وعربي عليهم وكلنا نخشى في الحقيقة أن تتطور الأمور بينكم وبين الكويت إلى أكثر مما هي عليه الان وأنا أرى أن نبحث عن حل سريع للأزمة يجنبنا أي تطور غير متوقع.

كان واضحا أن الرئيس العراقي صدام حسين وصل إلى مرحلة فقد فيها الثقة تماما في إحتمال استجابة الكويتيين للمطالب العراقية وهو ما يتضح من التعبيرات التي إستخدمها خلال اللقاء فقال :-

إن الكويتيين سرقوا بترول العراق وسرقوا أراضينا ثم عندما نطالبهم بثمن السرقة يقولون لنا لا. وأنت ياأبا عمار أكثر الناس معرفة بنا وأنت تعلم مدى محاولتنا لحل الموضوع وديا ولكنهم يرفضون.

فقال الرئيس الفلسطيني : أنا سأذهب إلى الكويت وأطلب منهم الموافقة على طلبات العراق الشرعية والتي تتمثل في :-

1. الموافقة على دفع (10) مليار دولار للعراق لمساعدته في الخروج من أزمته الإقتصادية إثر إنتهاء حربه مع ايران.
2. تقيد الكويت بحصص إنتاج النفط المقررة لها في أوبك.
3. إسقاط الديون .

ولكن الرئيس ياسر عرفات فشل فيما بعد في مهمته التي أوكلت إليه من قبل العراق خاصة عندما رفض

---

(1) المرجع السابق ، ص 21.

الكويتيون المطالب العراقية في الكويت وبعدها في محادثات جدة .(1)

كما عرض رئيس السلطة الفلسطينية بعد ذلك أفكارا لحل الأزمة تقوم على أساس عقد إجتماع بديل لقمة جدة التي علقت في لحظة حرجة من تطور الأحداث.

وبعد أن عرض هذه الأفكار على القاهرة والرياض انتقل الرئيس الفلسطيني يوم 1990/8/9 إلى مكان خارج بغداد ليجد في انتظاره الرئيس العراقي صدام حسين وبعض مساعديه ، حيث أستمع الرئيس العراقي إلى عرض للموقفين المصري والسعودي اشترك في تقديمه الرئيس عرفات ومساعداه صلاح خلف (أبو اياد) وهاني الحسن .

قال الرئيس الفلسطيني : إنني أقترح أن يعقد اجتماع بينكم وبين الملك فهد خاصة إنني حين عرضت المقترح في الرياض لم أجد رفضا له ، لا بل إنني جئت إلى بغداد بموافقة مصر والسعودية.

فعلق الرئيس صدام حسين:

ليس هناك من مشكلة بيننا وبين السعودية وقد بنينا في السنوات الماضية علاقات جيدة مع الملك فهد وتوصلنا إلى إتفاقية أمن مشترك وإننا نؤكد كل يوم حسن نياتنا تجاه السعودية ولو سمحت لنا الظروف الان لذهبت أزور الملك بنفسي ، لكنني مع ذلك أجد أن بإمكاننا أن نجتمع في منطقة عرعر على الحدود.

عبر الرئيس عرفات عن تقديره لموقف الرئيس صدام حسين وعرض فكرة عقد إجتماع عربي مصغر يؤمن بقاء الحل بأيدي العرب.

قال الرئيس صدام حسين : إننا نشجعك وموقفنا واضح لك فنحن مع الحل العربي ولا يوجد أي شئ مبيّت ضد السعودية ولدينا الإستعداد لإظهار حسن النوايا.(2)

وغادر الفريق الفلسطيني مكان الاجتماع ليباشر على الفور الإتصال مع سفير فلسطين في الرياض وإبلاغه أن الرئيس عرفات يريد العودة إلى الرياض حاملا معه الجواب العراقي بكل ما ينطوي عليه من ايجابية.

مكث الرئيس عرفات بضع ساعات ينتظر إشارة من الرياض تبلغه باستعداد الملك فهد لإستقباله لكنه فوجئ بمن يتصل به من السعودية ليبلغه أن الملك فهد قد توجه إلى القاهرة وإذا كان يريد أن يراه فعليه أن يلتحق به هناك.

كان الفلسطينيون يفضلون أن يحصل لقاؤهم في الرياض وليس في القاهرة إذ أن أجواء القمة والحضور الكثيف للرؤساء والملوك يضيع فرصة اللقاء المنفرد كما لو حصل في السعودية.

وفعلا وجد الرئيس الفلسطيني أن الملك فهد قد تراجع عن فكرة الإجتماع مع الرئيس العراقي صدام حسين

---

(1) محمود شكري ، مرجع سابق ، ص 213، 214.

(2) سعد البزاز ، مرجع سابق ، ص110 .

وأن كل إهتمامه كان منصباً في القاهرة على خلق مناخ إدانة ضد العراق وتوفير غطـاء عربـي لوجـود القوات الأمريكية في السعودية.(1)

وفي أول رد فعلي على الغزو العراقي للكويت كان تحفظ دولة فلسطين في مجلس جامعة الدول العربية فـي القاهرة على القرار الذي أصدره المجلس والذي تضمّن إدانة العراق والمطالبة بانسحابه الفوري من الكويت وكان التعليل الفلسطيني لهذا التحفظ أن هذه الإدانة تفتح الباب للتدخل الأجنبي.

كما أن الموقف الفلسطيني تكرر أيضا أثناء إنعقاد القمة العربية في القاهرة فـي 1990/10/8 . لـذا جـاء تصويتها ضد قرار القمة بإدانة الغزو وأعلنت السلطة فيما بعد أنها لم تعترض على هذا القرار وأنها فقط قد رفضت التصويت وذلك من أجل تهدئة الأوضاع وحتى يتم إتخاذ قرارات مقبولة من كل الأطراف العربية.

وإقترح الرئيس ياسر عرفات تكوين لجنة عربية تكون مهمتها السفر إلى بغداد والتفاهم مع الرئيس العراقـي صدام حسين ولكن هذا الإقتراح رُفضَ من قبل الرؤساء العرب.(2)

موقف اليمن :

1. يلخّص تقرير من وزارة الخارجية اليمنية الموقف الرسمي في النقاط الآتية:-

أ. عدم موافقة اليمن على الغزو العراقي وضمه للكويت وطلبها إنسحاب العراق من الكويت.

ب.رفضت اليمن التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة(قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) وطلبت حل القضية بالطرق السلمية وفي إطار الأسرة العربية.

ج. تدين اليمن الإجراءات العسكرية ضد العراق.

د. توافق على بحث قضايا المنطقة وتؤيد المبادرة العراقية بتاريخ 12(هانيبال)1990والتي ربط فيها صدام حسين الإنسحاب من الكويت بالإنسحاب الإسرائيلي والسوري من لبنان.

2. كان مندوب اليمن عبدالله الأشطل هو ممثل المجموعة العربية خلال هذه الفترة في مجلس الأمن التـابع للأمم المتحدة ، وقد تغيب عن التصويت عندما طرح القرار (660) بإدانة العراق وصوّت ضد قرار عقوبات العراق مرتين ، وامتنع عن التصويت خمس مرات في كل قرار كان يمثل إدانة أو فـرض عقوبـة علـى العراق.

3. رفضت اليمن إدانة العراق في مجلس الأمن ثلاث مرات:-

أ. في مجلس الأمن عندما تغيب المندوب اليمني عن التصويت على القـرار (660) الـذي يدين الغـزو ،

---

(1) المرجع السابق ، ص 110 ، 111.

(2) د. فتوح العشرش وآخرون ، مرجع سابق ، ص 352، 353 .

وعللت اليمن ذلك بأن مندوبها كان يمثل المجموعة العربية ولم يكن للمجموعة العربية في هذا الوقت رأي موحد . لذا ففي غياب قرار عربي قرّر المندوب أن يتغيب هو أيضا.

ب. في القاهرة عندما رفضت اليمن البيان الذي أصدره وزراء الخارجية العرب قبل إجتماع القمة العربية في1990/8/10 ، وعللت ذلك بأنها قد بلغتها أنباء أن الرئيس العراقي قد وافق على الإنسحاب، وأعلن طه ياسين رمضان (نائب الرئيس العراقي) ذلك لرجال الصحافة ونُشرَ تصريحه في جريدة الثورة اليمنية في 1990/8/4.

ج. وقد رفضت اليمن قرار إدانة العراق الصادر عن القمة العربية التي عقدت في القاهرة لأنها وجدت أن هذا القرار قد أعدّ سلفا على حد قول وزير الخارجية اليمنية عبدالكريم الأرياني آنذاك ومتفق عليه من الأغلبية (أغلبية وزراء الخارجية العرب).

ويمكن القول إن رصد ومتابعة رد الفعل اليمني يبيّن بوضوح حرص اليمن على عدم تدويل الأزمة ومحاولة حصرها في إطار عربي – عربي.[1]

موقف السودان :-

يبدو موقف السودان خلال إحتلال العراق للكويت والحرب التي تلته إمتدادا للمواقف السابقة التي ربطت السودان بالعراق منذ أن دخل في حرب الخليج الأولى مع ايران.

ففي إبّان هذه الحرب كونت السودان " الهيئة الشعبية السودانية لنصرة العراق " التي ساعدت في إلتحاق المئات من المتطوعين في جبهة القتال مع العراق ضد إيران وسقط منهم العشرات.

وقد ردت العراق على ذلك بأن ظلت تزود السودان بالنفط وما تحتاج إليه من معدات في مختلف الجوانب وخاصة العسكرية منها.

وكذلك إستمر الدعم العراقي للسودان أثناء حرب الجنوب عندما ساعد الحكومة على تحرير مدينة (الكرمك) السودانية من أيدي الإنفصاليين وظل يدعم القوات المسلحة السودانية وأقام الجيشان العراقي والسوداني علاقات وثيقة فيما بينهما.

وربما كان الفارق الأساسي هنا أن الكويت قد قدمت إلى السودان العديد من المعونات التموينية التي ظهرت في العديد من المدارس والطرق والمستشفيات والمصانع.

من هنا كان هذا التفاعل السوداني الفوري مع أزمة الخليج الثانية والإنحياز المطلق إلى جانب العراق وكان السودانيون متأثرين تماما بوقائع الحرب الإعلامية التي سبقت الحرب على العراق والتي زعم العراق فيها أنه سوف يقوم بضرب إسرائيل.

---

(1) المرجع السابق ، ص 371، 372.

وكانت المظاهرات التي خرجت في الشارع السوداني عقب الغزو العراقي للكويت يوم4(هانيبال)1990هي أول مظاهر تأييد للإحتلال العراقي تخرج في العالم العربي ، وقد طافت شوارع العاصمة الخرطوم ، وإنتهى بها الأمر أمام السفارة العراقية وبدا واضحا منذ اللحظات الأولى أن النظام السوداني وقطاعا واسعا من الشعب السوداني في الداخل لايريدان أن يسمعا أي وجهة نظر أخرى.

كما أن الحكومة السودانية لم تطلب في أي بيان من بياناتها سحب القوات العراقية من الكويت ولكنها رفضت الإدانة كأسلوب يزيد من تعقيد الأزمة ورفضت الوجود الأجنبي في المنطقة ، ودعت إلى حل عربي عن طريق التفاوض.

كذلك رفضت السودان إدانة العراق خلال مؤتمر القمة العربي الذي عُقدَ في القاهرة وأعلن اللواء عمر حسن البشير أن السودان وبقية الدول التي تصوت إلى جانب القرار ستقوم بتحركات لإحتواء الأزمة عربيا.

كما أن الرئيس السوداني عمر حسن البشير قام بمحاولات على طريق الحل العربي للأزمة زار فيها العراق وعددا من الأقطار العربية الأخرى بغرض تنسيق الجهود وإيجاد حل لهذه الأزمة.(1)

موقف دول الاتحاد المغاربي من الأزمة (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا) :-

- ليبيا :-

أعلن بيان مكتب الإتصال الخارجي دعوته للأشقاء إلى الإلتزام بميثاق الجامعة العربية ، إلا أنه أكد أن أي إعتداء خارجي على العراق سوف يعتبر إعتداء على الأمة العربية ، وأشار كذلك إلى أن السياسة النفطية لبعض الدول قد أضرت بالمصالح الإقتصادية للأمة العربية في إشارة واضحة إلى تبني وجهة النظر العراقية في النظر إلى أسباب النزاع.

وعندما طرحت قرارات القمة العربية الطارئة التي أقيمت في القاهرة للتصويت عارضتها ليبيا.

كما أن العقيد معمر القذافي أعلن عن مبادرة جديدة لحل هذه الأزمة طالب فيها بإحلال قوات الأمم المتحدة محل القوات العراقية في الكويت وإنسحاب القوات الأمريكية من السعودية ، وفك الحصار عن العراق ووضع سياسة نفطية لا يجوز الخروج عنها وتسوية مسألة الديون والتعويضات وتمكين العراق من جزيرة بوبيان ، ولكن هذه المبادرة باءت بالفشل.

- تونس :

حيث أعلنت عن قلقها البالغ حيال التدهور العسكري في النزاع العراقي الكويتي ، وأكدت أنه من الضروري أن يسحب العراق قواته بهدف جمع الشروط الملائمة لإنجاح الجهود الهادفة إلى حصر الخلاف العراقي – الكويتي وأكدت أن الجامعة العربية تبقى الإطار الملائم لتسوية الأزمة بالطرق السلمية.

---

(1) المرجع السابق ، ص 375 – 377.

- الجزائر :-

أصدرت الجزائر بيانا نددت فيه تنديدا شديدا بالعدوان العراقي على الكويت وطالبت بالإنسحاب الفوري للقوات العراقية دون قيد أو شرط ، والتأكيد على سيادة الكويت وإستقلالتها.

وأثناء إنعقاد القمة العربية الطارئة بالقاهرة إمتنعت الجزائر عن التصويت على قرارات القمة.

- موريتانيا :-

مثل الموقف الموريتاني إلى تفهم الإعتبارات التي أدت إلى العملية العسكرية العراقية ، ومن ثم عدم الموافقة على إدانة العراق على الرغم من تأكيد موريتانيا في نفس البيان رفض إستخدام القوة لحل النزاعات بين الأشقاء، وبالتالي تحفظت على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة.

- المغرب :

تميز الموقف المغربي بالتشدد في إدانة الإجتياح العراقي للكويت ، وترأس الملك إجتماعا وزاريا إستثنائيا في نفس يوم الغزو وأصدر بيانا أكد فيه أن الغزو العراقي للكويت يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية.

كما أن وصول الحشود الأمريكية والغربية بطلب من كل من السعودية والكويت ألقى بظله على التباين في مواقف دول الإتحاد المغاربي ، حيث ظهر ذلك من خلال التصويت على البيان الصادر عن المجلس الوزاري للجامعة العربية في 2هانيبال1990 والذي يدين العنوان العراقي على دولة الكويت ويستنكر سفك الدماء وتدمير المنشآت ويطالب العراق بالإنسحاب الفوري وغير المشروط ، كما يؤكد تمسكه المتين بالحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء بالجامعة ورفض المجلس القاطع لأي تدخل أجنبي أو محاولة تدخل أجنبي في الشؤون العربية وعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء وعلى البيان الذي أصدره مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية ، فقد وافقت كل من المغرب وتونس والجزائر على القرارين في حين إمتنعت موريتانيا عن التصويت وغاب وفد ليبيا عن المشاركة. (1)

مما تقدم يتضح التباين الواضح في مواقف دول الإتحاد المغاربي .

ثانيا :- المواقف الدولية من الأزمة :

لأول مرة في التاريخ يحدث تلاقي أمريكي روسي على مشروع قرار إدانة العراق وكانت الموافقة عليه بعد ساعات من الغزو العراقي للكويت ، وبعد ذلك كان العالم كله يندد ويرفض الغزو العراقي للكويت.

- موقف الإتحاد السوفيتي :

بالرغم من أن الإتحاد السوفيتي كان يمد العراق بالسلاح والعتاد العسكري طوال الفترات السابقة (قبل وأثناء

---

(1) المرجع السابق، ص383 ، 384.

الحرب مع ايران) إلا أنه لأول مرة يقف ويعلن رفضه للغزو العراقي حيث كانت العلاقات الأمريكية الروسية في ذلك الوقت متقاربة ، كما أن التوجهات السوفيتية كانت تتطلب عدم التدخل في الصراع الدائر في الشرق الأوسط في ذلك الوقت ، فقد كلفتها تلك المواقف السابقة الكثير ، كما أنها تمر بظروف إقتصادية حرجة لا يسدعوها إلى تحمل المزيد من التدهور وبالفعل أعلن الإتحاد السوفيتي الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم (660) لسنة 1990 بشأن إدانة العراق.

((إن مجلس الأمن وقد إستثاره قيام القوات العراقية بغزو الكويت يقرر أن هذا الغزو يمثل تهديدا للسلام والأمن، ويتصرف بمقتضى المواد (39،40) من ميثاق الأمم المتحدة ، ويدين غزو العراق للكويت ، ويطلب من العراق إنسحابا فوريا وغير مشروط لقواته في الكويت.

ويناشد كلا من العراق والكويت أن يبدأن على الفور في مفاوضات تستهدف حل الخلافات بينهما ، وهو يؤيد كل المساعي والجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف ، وخصوصا جهود جامعة الدول العربية ، ويقرر أن يجتمع مرة أخرى ليتأكد من إلتزام جميع الأطراف بهذا القرار)). [1]

وفي اليوم التالي مباشرة على الغزو إلتقى وزيرا خارجية البلدين وصدر عنهما بيان إتسم بالصرامة.

فقد أدان هذا البيان الغزو ووصفه "بالهمجي" و"غير الشرعي" وأكد حتمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وطالب الجماعة الدولية بعدم الإكتفاء بإدانة الغزو وأن تقوم بإتخاذ الإجراءات العملية لمواجهته.

وأوضح البيان أن الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي قاما بالفعل بإتخاذ عدد من الإجراءات من بينها وقف تزويد العراق بالأسلحة السوفيتية وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد أرصدة العراق لديها وناشد البيان المجتمع الدولي بأسره لكي ينضم إلى هذين البلدين في فرض حظر دولي شامل على إمداد العراق بالسلاح.

كما تم لقاء القمة بين رئيسي الدولتين في هلسنكي في يوم9/9(الفاتح) 1990وأكد البيان المشترك الصادر عن هذا اللقاء مساندة الدولتين لقرارات مجلس الأمن (660 ، 661 ، 662 ، 663، 664 ، 665) لسنة 1990 واتفقا أيضا على أن تخضع الواردات الغذائية للمتابعة الدقيقة بواسطة الوكالات الدولية لضمان وصولها إلى المقصود وصولها لهم مع منح أولوية خاصة لتوفير إحتياجات الأطفال ، وهذا موقف بالطبع يعكس وجهة نظر الولايات المتحدة في الأساس.[2]

لكن البيان المشترك أكد في الوقت نفسه تفضيل الدولتين لحل الأزمة سلميا ، وأنه بمجرد تحقيق الأهداف التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن سوف يصدر الرئيسان تعليماتهما إلى وزيري خارجيتهما لكي يعملا مع دول المنطقة ومع غيرهما لإيجاد ترتيبات لتعزيز السلام ، والعمل بجد ونشاط لحل بقية النزاعات

---

(1) عبد المنعم همزة محمود ، مرجع سابق ، ص238 ، 239.

(2) بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص181.

الأخرى بالشرق الأوسط والخليج.

ولكن بينما كان الإتحاد السوفيتي يحاول إيجاد مخرج لتسوية سلمية كانت الولايات المتحدة تحاول في الواقع أن تضيق الخناق على صدام حسين إلى أقصى درجة.

وكان تصلب العراق هو الذي أسهم ضمن عوامل أخرى كثيرة في إستمرار زخم العلاقات الأمريكية السوفيتية الجديدة ودفع الإتحاد السوفيتي أكثر نحو الموقف الأمريكي في إتجاه الموافقة على الحل العسكري.

وإقتضى الأمر إتفاقا على مستوى القمة لبحث إمكانية فرض قرارات جديدة تبيح إمكان إستخدام القوة العسكرية ، وهو ما تم من حيث المبدأ أثناء إنعقاد مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي الذي عقد في 20 الحرث 1990.

ولكن وعلى الرغم من موافقة الإتحاد السوفيتي على القرار (678) لسنة 1990 إلا أنه رفض أن يرسل قوات إلى المنطقة ، ولم يشأ أن يشارك مباشرة في أي عمل عسكري ضد العراق على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تفضل أن يرسل الإتحاد السوفيتي ولو قوات رمزية إلى المنطقة.[1]

وعندما إندلع القتال وأصبح أن من الواضح أن الولايات المتحدة هي التي تتحكم منفردة في مسار الأزمة إستمر التشاور بين البلدين ، والتقى وزيرا الخارجية مرة أخرى في واشنطن في 29 أي النار 1990 وصدر عن لقائهما بيان مشترك وافقت عليه الولايات المتحدة تحت إلحاح من الإتحاد السوفيتي ، والتزمت علنا بأن يقتصر الهدف من تدخلها المسلح على " تحرير الكويت وليس تحطيم العراق ، وعدم المساس بالسلامة الإقليمية للعراق " وأعاد البيان التأكيد على رغبتهما السابقة في الإشتراك معا في الترتيبات التي سوف تتخذ بعد الحرب لتحقيق السلام في المنطقة.

ويتضح مما سبق عن الإتحاد السوفيتي حرصه أولا وقبل كل شيء في إدارته للأزمة على الحفاظ على سلامة العلاقات الأمريكية السوفيتية وعدم تعريضها للخطر وحاول في الوقت نفسه تهدئة إندفاع الموقف الأمريكي وترشيده ، ولكن دون أن يتمكن على الإطلاق من تغييره وهو ما يعني أن الإتحاد السوفيتي كان عليه أن يتكيف باستمرار مع الموقف الأمريكي الذي أخذ زمام المبادرة في إدارة الأزمة ولكن دون أن يملك القدرة على تغييره أو تعديله ، ومن خلال هذا الموقف إستطاع الإتحاد السوفيتي أن يحصل على مزيد من الوعود الأمريكية والخليجية بالدعم المالي وأن يضمن في الوقت نفسه إحجام الولايات المتحدة عن تقديم الدعم السياسي النشط إلى الحركات الإنفصالية في دول البلطيق ، بل وكان في إمكان الإتحاد السوفيتي أن يتشدد في موقفه من ليتوانيا إلى درجة تدخل الجيش السوفيتي لقمع حركة الإنفصال هناك في مطلع عام 1991 دون أن يثير ذلك ردود فعل حادة في الغرب.

---

(1) المرجع السابق ، ص 481 ، 482.

وفي المقابل حصلت الولايات المتحدة على تعاون سوفيتي في الأمم المتحدة وتمكنت من توظيف الدور السوفيتي لخدمة توجهاتها في إدارة الأزمة.

وقد تردد أن هذا التعاون وصل في بعض مراحل الأزمة إلى حد قيام الإتحاد السوفيتي بمد الولايات المتحدة بما يعرف من معلومات عن حجم التسليح العراقي ونظمه الدفاعية.

ولكن حجم الفجوة بين مواقف كل من الولايات المتحدة والإتحاد لسوفيتي بدأ في الإتساع مع تطور المعارك العسكرية وخصوصا حين حاول الإتحاد السوفيتي تجنب وقوع الحرب البرية التي قامت بها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق.[1]

موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تسيطر على العالم كله وخاصة بعد أن قل تأثير الإتحاد السوفيتي نتيجة مروره بعملية إعادة البناء في بداية التسعينيات من القرن العشرين ، ومن هذا المنطلق فلن تسمح بعدم إستقرار منطقة الخليج ، حيث أنها أحد أطماعها البترولية الإستراتيجية (تلثي إنتاج بترول العالم وثلث المخزون الإستراتيجي) ذلك من ناحية ، أما الناحية الأخرى فكانت حجم الأموال في البنوك الخارجية للكويت تقدر بحوالي من 150 – 200 بليون دولار أمريكي في بنوكها وهي لن تسمح بالمساس بهذه الأموال مما يؤثر على الإستقرار الإقتصادي لأمريكا.

وعندما أكدت صور الإستطلاع الجوي للأقمار الصناعية أن القوات العراقية قامت بنشر الدبابات وإقتربت جدا من الحدود الكويتية مما يؤكد أن ساعة الصفر قد أوشكت ، لذا تأكد للجانب الأمريكي أن الغزو سيتم فورا ، لذا بادرت على الفور بالإتصال بالشيخ جابر وهيئة قيادته وأخطرتهم بضرورة الإسراع بمغادرة القصور الملكية والتوجه إلى أحد القصور قرب الحدود السعودية لحين إتضاح الموقف.

وبالفعل بدأ الهجوم العراقي ودخلت الدبابات لإحتلال الكويت وقامت الطائرات العراقية بضرب القصور الملكية ولكن الشيوخ والأمراء كانوا قد غادروها في طريقهم إلى السعودية.

وبعد نجاح الجانب الأمريكي في مساعدة الشيخ جابر أمير الكويت وحكومته للوصول إلى منطقة الخفجي بالأراضي السعودية فهي حققت بذلك بقاء للشرعية الكويتية ليظل الصراع قائما لحين عودتهم.

وفي 2 هاتيبان1990 وبعد الهجوم العراقي على الكويت بساعات أصدر البيت الأبيض بيانا يتضمن الاتي:-

1. إدانة الغزو العراقي على الكويت.
2. إرسال قوة طيران عاجلة للسعودية.
3. تجميد كل الأرصدة والأموال الكويتية والعراقية بكافة البنوك في الخارج.

---

(1) المرجع السابق ، ص 482 ، 483.

4. إنشاء لجنة دائمة لدراسة الموقف ومتابعة الأحداث وإتخاذ القرارات المناسبة.

الموقف البريطاني:

كانت الحكومة البريطانية مؤيدة للموقف الأمريكي بضرورة التدخل باستخدام القوة حالة ما يرفض العراق الإنسحاب الفوري ، وبدأت تحذر وتعلن إستعدادها للتدخل العسكري فورا لحماية مصالحها في الخليج.[1]

وكانت بريطانيا من أوائل الدول الأوروبية التي سارعت بإرسال قوات بحرية وجوية إلى المنطقة وبالتدريج وصل عدد القوات البريطانية التي تم حشدها إلى 35 ألف جندي من أفضل وحدات الجيش البريطاني وشاركت بعدد كبير من الطائرات وبرز خلال الحرب الدور المهم الذي لعبته طائرات (التورنادو) البريطانية وقد برز موقف بريطانيا الرافض لإجراء أي تفاوض أو حوار مع صدام حسين منذ اللحظة الأولى وتأكد بعد ذلك في مناسبات عديدة ، وعلى سبيل المثال أعلنت مارجريت تاتشر (رئيسة وزراء بريطانيا) في مؤتمر حزب المحافظين في 12 تموز 1990 أنه ((لا يوجد أي شيء يمكن التفاوض بشأنه مع صدام حسين ، بل ويتعين بعد إستعادة الكويت إجباره على دفع تعويضات عن الخسائر التي تسبب فيها وتحمل مسؤولية جرائمه)).[2]

ثم أكدت بعد ذلك مواقفها التفصيلية مرة أخرى عندما قابلت بعد ذلك بأيام قليلة المبعوث السوفيتي بريماكوف ، إذ صرحت آنذاك قائلة :-

" ان إنسحاب القوات العراقية من الكويت لا يكفي ، إنه من الضروري توجيه ضربة ساحقة إلى العراق وتحطيم العمود الفقري لصدام حسين ، وهدم البنية العسكرية وأيضا البنية الصناعية إن أمكن ".[3]

ورغم رحيل مارجريت تاتشر وتولي جون ميجور رئاسة الوزراء إلا أن الموقف البريطاني ظل في جوهره ثابتا ولم يتغير.

الموقف الفرنسي :

على الرغم من قيام فرنسا بإدانة العدوان العراقي على الفور وبتجميد الأرصدة العراقية فيها ، إلا أن صوتها ظل خافتا في بداية الأزمة ربما بسبب علاقتها الطويلة بنظام صدام حسين ودعمها له منذ توليه السلطة مباشرة في منتصف السبعينيات ، وربما كان تصريح رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي بأن من شأن هذا العدوان حمل فرنسا على " إعادة النظر في سياستها تجاه هذه المنطقة" يعكس قدرا من الإرتباك وعدم وضوح الرؤية بشأن مستقبل فرنسا ودورها في النظام العالمي الجديد بأكثر مما يحمل في ظاهره من تصميم

---

(1) عبد المنعم حمزة محمود ، مرجع سابق ، ص 239 ، 240.

(2) د. فتوح الحترش وآخرون ، مرجع سابق ، ص 192، 193.

(3) نفس المرجع ، ص 193.

على التعامل مع الموقف الحرج الناجم عن هذا العدوان.[1]

ويبدو أن رأي فرنسا قد إستقر في البداية على أن تساير الولايات المتحدة وبريطانيا في إدانة العدوان والعمل على تكثيف الضغوط على العراق لإجباره على الإنسحاب من الكويت وفي الوقت نفسه عرقلة إندفاعهما نحو الحل العسكري للأزمة، لأن التسوية السلمية هي الأنسب للمحافظة على مصالح فرنسا في المنطقة خصوصاً إذا تمكنت فرنسا من أن تسهم بشكل أو بآخر في التوصل إليها ، كما أن فرنسا وافقت على قرار مجلس الأمن 661 لسنة 1990 بفرض الحظر الإقتصادي على العراق ، ولكنها رفضت على الفور تفسير هذا الحظر الإقتصادي على أنه حصار لأن الحصار عمل من أعمال الحرب.

وقد أعلنت فرنسا في البداية عن تفضيلها لحل داخل الإطار العربي ولكن سرعان ما تغير موقفها وذلك حفاظاً على مصالحها بالمنطقة ، حيث أرسلت قوات عسكرية بهدف المشاركة في العمليات العسكرية على العراق معللة ذلك بأن العراق قام بخرق قواعد الحصانة الدبلوماسية التي تتمتع بها بعثتها في الكويت .

وفي 15 الكانون 1990 قررت فرنسا دعم هذه القوات لتصل إلى 12 ألف مقاتل وبالتالي تحافظ على وجودها ومصالحها في المنطقة.

موقف الصين :

تمثل رد الفعل الأولي للصين على الغزو العراقي في إدانة هذا الغزو ، وعندما أقدمت العراق على ضم الكويت لم تعترف بهذا الضم ، وطلبت أن تسحب العراق قواتها على الفور من الكويت ودون شروط.

لكن الصين أبدت أيضاً وفي إتساق تام مع سياستها الخارجية ، معارضتها لتدخل القوى الخارجية ، وصرح رئيس الوزراء الصيني بأن ((الأزمة يتعين أن تعالج في إطار جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي)).[2]

وعندما فرض مجلس الأمن عقوبات إقتصادية على العراق وافقت الصين دون تحفظات على القرار ، كما أعلنت قرارها الخاص بوقف بيع شحنات السلاح إلى العراق على الرغم من أنه تردد أن هذا القرار كلف الصين مالا يقل عن بليوني دولار ، وإعتبر المتحدث باسم الخارجية الصينية أن هذه الخطوة هي إجراء طبيعي ومنطقي يترتب على موافقة الصين على قرار مجلس الأمن والتزامها به.

لقد إتفقت الصين مع الدول الغربية ومع الإتحاد السوفيتي أيضاً في ضرورة إدانة الغزو وممارسة ضغوط إقتصادية على العراق حتى يستجيب لقرارات مجلس الأمن ، لكنها إختلفت مع الولايات المتحدة وبريطانيا في إظهار عدم حماستها أو عدم ترحيبها بالحل العسكري ،وفي هذه النقطة إقترب موقفها من موقف كل من

---

(1) المرجع السابق ،ص 195.

(2) نفس المرجع ، ص 196، 499 ، 503.

الإتحاد السوفيتي وفرنسا ، لكنها إختلفت عنهما في عدم تقدمها بمبادرات أو مقترحات خاصة للتسوية السلمية،بعكس فرنسا والإتحاد السوفيتي اللذين حاولا في لحظات مختلفة التقدم بمبادرات خاصة لإنقاذ الموقف.

وإتفقت مع الإتحاد السوفيتي في عدم قيامها بإرسال أي قوات عسكرية إلى المنطقة بعكس فرنسا التي أرسلت قواتها وشاركت بعد تردد ولكن بفعالية في القتال .

لكنها إختلفت عن الجميع في إمتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي يصرّح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام القوة ضمناً.(1)

لكن هذا الموقف له دلالاته الأخرى والتي تعكس حقيقة المصالح الصينية في تعاملها مع الأزمة ، فقد أدركت الصين أن الولايات المتحدة في أمس الحاجة إلى تأييدها الإيجابي للتصويت على القرار بالذات ، ولأنها كانت في حاجة إلى تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة وبدول الخليج العربي التي تواجه تهديداً فعلياً ، ولكن دون أن تشوه صورتها التقليدية كدولة معارضة للهيمنة الإمبريالية ، فقد أصبح إمتناع الصين عن التصويت هو الحل الوسط الذي يستجيب لهذه المطالب المتعارضة.

وخلال المراحل الأولى للأزمة كانت الصين حريصة على توجيه الإتهامات للولايات المتحدة بسبب إدارتها للأزمة ودفع العالم في إتجاه المواجهة العسكرية لفرض خططها في الهيمنة على العالم والتي ساعد عليها ومن وجهة نظرها إنسحاب الإتحاد السوفيتي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، لكنها حرصت في الوقت نفسه على ألا تبدو على الإطلاق منحازة للعراق.

موقف تركيا :

أتاحت أزمة الخليج الثانية فرصة كبرى أمام تركيا لكي تعيد صياغة سياستها الخارجية بما يتيح لها الحصول على موقع متميز لها على خريطة النظام العالمي الجديد إستناداً لدور تلعبه في إعادة رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط وما تنطوي عليه هذه الخريطة بالضرورة من هياكل أمنية تصورت تركيا أنها لابد أن تصبح ركناً أساسياً فيها .

وقد إستندت الحسابات التركية في هذا الإطار على أساس أن الغزو العراقي للكويت قد أضعف من دور الجامعة العربية ، وأن الإتحاد السوفيتي لم يعد قوة تصارع على النفوذ في المنطقة ، وأن إسرائيل حتى بعد أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية وشاملة للصراع العربي – الإسرائيلي لن تستطيع أن تلعب دوراً موثوقاً به ويمكن الإعتماد عليه في الصراعات العربية – العربية وكذلك إيران ، ومن ثم تصبح تركيا بحكم

---

(1) المرجع السابق ، ص 503، 504.

روابطها التاريخية بالعالم العربي أقدر من أي دولة إقليمية أخري من خارج المنطقة لكي تصبح حجر الأساس في أي هياكل أمنية مستقبلية. [1]

كانت العلاقات التركية – العراقية قبل الغزو تتسم بنوع من التوتر ، سواء بسبب مشكلة المياه أو بسبب إستخدام كلا الجانبين للمشكلة الكردية للضغط على الطرف الاخر حيث يبلغ عدد الأكراد بالعراق (4) مليون نسمة تقريبا، وتعتبر هذه المشكلة من أخطر المشاكل التي تواجهها تركيا على الإطلاق.

هذه الحسابات وغيرها هي التي دفعت القيادة التركية وبالذات تورجوت أوزال (رئيس الدولة) ألا يكتفي بإدانة الغزو ومطالبة العراق بالإنسحاب وإنما قام أيضا وبسرعة بإتخاذ إجراءات غاية في الجدية لإحكام الحصار الإقتصادي والعسكري على العراق.(2)

فتم إغلاق الحدود وكذلك خط أنابيب النفط الذي ينقل نفط شمال العراق إلى البحر الأبيض المتوسط عبر الاراضي التركية.

وتم السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قاعدة أنسرليك الجوية ، وقامت تركيا بحشد مالا يقل عن 200 ألف من قواتها على حدود العراق .

كما أن الحكومة التركية إستصدرت قراراً من البرلمان يخولها إتخاذ الإجراءات اللازمة تحسبا لإحتمال إندلاع الحرب أو إستخدام القوات المسلحة في عمليات عسكرية ضد العراق.

كما أعلنت إستعدادها لإرسال قوات تركية إلى الخليج إذا طُلب منها ذلك ، وأمدت الولايات المتحدة بكل ما لديها من معلومات عن العراق .

لكن هذا الخط التركي المتشدد لم يكن يحظى بإجماع الحكومة التركية التي رأى بعض أعضائها عدم الإندفاع في إتجاه الخيار العسكري والتريث تحسبا لإمكان حل الأزمة سلميا وحتى لا تتورط تركيا في مشاكل مستقبلية مع العراق .

وكان في مقدمة المعارضين للإتجاه المتشدد كل من وزير الخارجية ووزير الدفاع اللذين إستقالا أوقاليما أوزال ليحسم الموقف لصالح الخط المتشدد وليقود أوزال بنفسه إدارة الموقف التركي من الأزمة.

موقف إيران :

بعد أن حصلت إيران على تنازلات ضخمة من الرئيس العراقي في منتصف هانيبال تمثلت في الإستجابة لجميع الشروط الإيرانية الخاصة بالإنسحاب الفوري الشامل للقوات العراقية من الأراضي الإيرانية ،

---

(1)المرجع السابق ، ص 504، 507، 508 .

(2) نفس المرجع ، ص 508، 509.

والإعتراف باتفاقية الجزائر المبرمة عام 1975 والخاصة بترسيم الحدود بين البلدين وتبادل الأسرى أصبح الموقف الإيراني أكثر وضوحا في إدانته للغزو ومطالبته بإنسحاب القوات العراقية من الكويت .

ولم يتردد الرئيس الإيراني رافسنجاني في التصريح بأنه ((إذا أسفر حل أزمة الخليج سلميا عن إحتفاظ العراق بجزيرة بوبيان فإن القوات الإيرانية سوف تقوم بإحتلال هذه الجزيرة)).[1]

كما رفضت من حيث المبدأ أي تعديل في الحدود الإقليمية .

كان الموقف الرسمي كما أعلن عنه الرئيس رافسنجاني في 1990/8/25 هدفه فقط إخراج القوات العراقية من الكويت وبشرط أن ترحل بعد ذلك عن المنطقة ، وكان معنى هذا الموقف أن إيران سوف تقف في حالة حياد إذا نشبت الحرب .[2]

وقد أدى الموقف الإيراني أثناء الأزمة إلى تمكين إيران من الحصول على مكاسب مباشرة ((إقدام المجموعة الأوروبية على إلغاء جميع العقوبات المفروضة على إيران)) وكذلك كسر العزلة الدبلوماسية التي كانت مفروضة على إيران قبل الأزمة ، فخلال الأزمة أصبحت إيران محط أنظار العالم وأصبحت مركزا للعديد من الإتصالات الدبلوماسية بهدف المشاركة في إيجاد حل لهذه الأزمة.

موقف إسرائيل :

كانت إسرائيل من الدول التي سعت بكل الوسائل لكي تنتهي الأزمة عمليا بإلحاق أوسع دمار ممكن بالعراق .

وخلال الأشهر الأولى من الأزمة تعيّن على إسرائيل أن تتعامل مع مشكلتين رئيسيتين هما :-

الأولى:- هي أن تضمن لنفسها دورا نشطا وفاعلا في التحالف المناهض للعراق ، لكنها فوجئت بأن المطلوب منها هو العكس تماما ، أي أن تلتزم الصمت مهما كانت درجة الإستفزاز العراقي وجرت محاولة إقناعها بأن أهدافها يمكن أن تتحقق بصورة أفضل دون مشاركتها وقد قبل شامير ((رئيس الوزراء الإسرائيلي)) على مضض ضغوط جميع الأطراف عليه للتحلي بالصبر ، لكن عندما أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي في الفاتح 1990 قراره بضرب إسرائيل ومنشآت النفط في الكويت بالصواريخ إذا تعرض للهجوم ردّ شامير على الفور بأن إسرائيل سوف تعطي لنفسها حرية العمل العسكري ضد العراق منفردة إذا لم تجد لنفسها مكانا ترضاه في التحالف .

وكان من بين مقاصد إسرائيل أن تدخل عضوا كاملا وظاهرا في التحالف ، مما يعطي شرعية في التعاون والتعامل مع دول المنطقة خلال الأزمة .

فسارع بوش بدعوة شامير للقائه في واشنطن في الكانون 1990 وفي هذا اللقاء طلب بوش من شامير بقاء

---

(1) المرجع السابق ص 509 ، 512.

(2) نفس المرجع ص 513.

إسرائيل بعيدة عن التحالف مهما حدث مقابل تحقيق جميع مطالبها في المنطقة.

أما المشكلة الثانية تمثلت في قضية الربط بين الإنسحاب من الكويت والإنسحاب من الأراضي المحتلة ، وهذا ما رفضته إسرائيل وبالتالي ضغطت على الولايات المتحدة حتى لا يحدث هذا.

وهكذا حصلت إسرائيل على معونات عسكرية وإقتصادية ضخمة خلال الأزمة ، وكذلك على مكاسب سياسية هائلة مقابل إمتناعها عن الدخول كطرف مباشر في الحرب.[1]

(1) المرجع السابق ، ص513 - 516.

الفصـــــل الثالث

الفصل الثالث / تطورات الأزمة

في هذا الفصل سيتم تناول المحاولات التي قامت بها الدول العربية والأوروبية بهدف تسوية الأزمة بالطرق السلمية ، كما سيتم معرفة دور الأمم المتحدة كمنظمة دولية، وماهي الإجراءات التي إتخذتها لمعالجة مثل هذه الأزمات وذلك من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول / المحاولات الأولى لمعالجة الأزمة

المبحث الثاني / الأمم المتحدة والأزمة

المبحث الثالث / الغزو وتداعياته على الصعيدين الإقليمي والعالمي

المبحث الأول / المحاولات الأولى لمعالجة الأزمة:-

كانت هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة العراقية – الكويتية كما ذكرنا سابقا ، وبالتالي كانت هناك أيضا محاولات كثيرة من قبل المجتمع الدولي لمعالجة هذه الأزمة منذ عام 1921 أي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى الغزو العراقي للكويت في الثاني من هانيبال 1990. كما أنه كانت هناك بعض العوامل التي قادت بريطانيا إلى فرض السيطرة الكاملة على ولاية البصرة والكويت منها قيام الحرب العالمية الأولى وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب المانيا في تلك الحرب، وكذلك المحافظة على المصالح البريطانية في منطقة الخليج والهند ، فبعد إشتعال الحرب العالمية الأولى عام 1914 انضمت الدولة العثمانية إلى المانيا ضد بريطانيا والحلفاء ، مما دفع بريطانيا إلى إحتلال الفاو والبصرة لحماية مصالحها في الخليج وحماية منابع النفط في عربستان وقطع الطريق على الألمان كي لا يستفيدوا من خط حديد بغداد – البصرة ، فتمّ إحتلال الفاو في السابع من الحرث 1914مما جعلها تواصل الزحف على بقية المناطق وتمّ إحتلال بغداد في 1915 وتوالت الأقسام الأخرى ، ووضعت العراق تحت الإنتداب البريطاني ، ثم تمّ إستبدال الحكم العسكري بالنظام الملكي وتمّ تنصيب الملك فيصل على عرش العراق في هانيبال 1921 .[1]

وعقب إنتهاء الحرب أراد الإنجليز ترسيم الحدود بين العراق والكويت ونجد (السعودية)على غرار ماعرف في أوروبا بغض النظر عن حركة القبائل على تلك الحدود ، وإذا كانت مشاكل الحدود في منطقة الخليج العربية قد بدأت بسبب حركة القبائل ونزاعها ، فإن أسباب تفجرها الأساسية تعود إلى ظهور النفط في المنطقة ، ولذلك يمكن تأريخ مشاكل الحدود مع تاريخ النفط فيها منذ الكشف والتنقيب عليه حتى إنتاجه بكميات إقتصادية كبيرة.

---

(1) محمد عبدات خالد العبدالقادر ، مرجع سابق ، ص38.

معنى ذلك أن بروزها مقترن إلى حد كبير بظهور النفط أكثر من إقترانها بفكرة الكيان والدولة الحديثة ، لأن النفط في المنطقة أسبق من تلك الفكرة . بيد أن نضوب النفط لا يعني إنتهاء المشاكل الناتجة عنه ومنهـا مشكلات الحدود.

لقد إستقرت لدى سكان المنطقة فكرة الدولة ذات الحدود الواضحة والإحساس بالسيادة، وكان النفط في منطقة الخليج معروفا لدى الشركات الأجنبية منذ قبيل الحرب العالمية الأولى، لكننا نستطيع القول إن مسألة الحدود بين العراق والكويت قد تم التأكيد عليها في بداية العشرينيات في إتفاقية العقير عـام 1922عنـدما إعتبـر المؤتمرون أن الإتفاقية البريطانية – العثمانية لعام 1913بشأن الحدود بين العراق والكويت هي الأساس.

ففي مؤتمر العقير وهي بلدة تقع في الجانب الشرقي من المملكة العربية السعودية تمّ التحديد النهائي لحـدود الكويت التي كانت تحديدا للحدود الكويتية – السعودية أكثر منها للحدود الكويتية – العراقيـة التـي جـرى تحديدها بحسب إتفاقية 1913 .[1]

((وكان إلتقاء وادي الباطن بالعوجة نقطة إرتكاز لحدود ثلاث وحدات سياسـية هـي العـراق والكويـت والسعوديـة . وكان إلتقاء خور الزبير بخور عبدالله إحدى الظواهر الطبيعية التي حددت خط الحدود بـين الكويت والعراق وأتخذ وادي الباطن ظاهرة طبيعية لتحديد خط الحدود في منتصفه وتحددت تبعيـة الجـزر المتاخمة لشواطئ الكويت بموجب إتفاقية 1913)).[2]

ويرجع حرص بريطانيا على تحديد الحدود بين العراق والكويت للأسباب الآتية:-

بالنسبة للعراق كانت بريطانيا تريده دولة ذات كيان وحدود واضحة لكي توقع الإتفاقيات النفطية معه.

أما نجد فإن هدف بريطانيا من تحديد الحدود معها هو إيقاف هجمات القبائل على الجيران من جهة وكـسب إمتيازات نفط المنطقة من جهة أخرى.

وكان غرض بريطانيا فيما يتعلق بالكويت أن تكون دولة محايدة تفصل بين العراق والـسعودية مـن جهـة وإرتباطها معها باتفاقية حماية من جهة ثانية وعينها على النفط القادم من جهة ثالثة.

أما هدف إقامة المناطق المحايدة فكان لتسهيل إنتقال القبائل البدوية التابعة للأطراف المعنية بين البلدان.

ونعتقد أن تحديد المناطق المحايدة كذلك كان لأسباب إقتصادية وسياسية أخرى كانت تعرفها وتخطـط لهـا بريطانيا فيما يتعلق بالنفط أساسا وبخاصة في الحدود الجنوبية للكويت.

وفي العشرينيات والثلاثينيات من القـرن العـشرين كانـت الكويـت تطالـب باستمراربترسـيم الحـدود مع العراق ، ورغم تحسن العلاقات بين البلدين في فترات معينة إلا أنها لم تشهد أي نوع من الإستقرار،

---

(1) د. فتوح الخطيب والعروسي ، مرجع سابق ، ص50 ،51.

(2) محمد عبدالله خالد العبدالقادر ، مرجع سابق، ص38-39.

ففي أول الطيرعام 1923وجه الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت يسأل فيها عن موضوع تحديد الحدود العراقية – الكويتية وبناءً عليها ردّ الوكيل السياسي البريطاني في العراق بتاريخ 4 الطير 1923وكان الرد يؤكد ضرورة إحترام العراق للإلتزامات الدولية القانونية التي ورثها عن الدولة المنتدبة.(1)

وبعد تتويج الملك غازي نجل الملك فيصل الأول في عام 1933 ملكا على العراق وكان عمره 21 عاما بدأت معه الدعوة إلى ضم الكويت ، وبعد وفاة الملك غازي عام 1939في حادث غامض ماتت المطالبة العراقية مؤقتا.

كانت تجارة التهريب في تلك الفترة سببا في خلق مشاكل سياسية لإختلاف طبيعة النظامين الإقتصاديين ، وربما كانت حاجة العراق إلى منافذ على الخليج سبب في إدعاءات الوحدة ومحاولة الإستحواذ على الممتلكات الخاصة بالكويتيين وأسرة الصباح في البصرة والفاو وعدم الإعتراف بملكيتها وإستغلال العراق الأزمة الخاصة بالمطالبة لتجريد شيخ الكويت من هذه الأملاك ، ويلاحظ هنا أن مطالبة الملك غازي بضم الكويت أخرت موضوع تثبيت الحدود التي إعترف بها العراق ، ثم عادت الحكومات العراقية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتثبيت الحدود على إثرظهورمحاولات عراقية لإنشاء ميناء في خور عبدالله.

وقد كان ثمة ضغط من حاكم الكويت وشركات النفط للبدء بالمفاوضات مع الحكومة العراقية لتخطيط الحدود على الطبيعة ، فمع عام 1951طالب حاكم الكويت بريطانيا بالتسريع في عملية ترسيم الحدود التي تجمدت منذ عام 1948من الجانب العراقي.

وقد قامت الخارجية البريطانية بالطلب إلى السفير البريطاني في بغداد بواسطة المذكرة التي إعتبرت فيما بعد محاولة بريطانية لتفسير وثائق ترسيم الحدود مثل مراسلات عام 1932والطلب إلى العراق بتشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود ووضع العلامات الحدودية وإجراءات المسح وتأشير الحدود.(2)

حيث قام الشيخ عبدالله السالم بزيارة إلى بغداد والإجتماع بالوصي على العرش الأمير عبدالاله الذي طرح مشروع تزويد الكويت بالمياه ولأسباب تتعلق بالإنتهاكات الحدودية طالب العراق بلجنة لتقصي الحقائق بين البلدين بسبب مقتل عراقي، ولكن الحكومة البريطانية نصحت بغداد في عام 1955بأن تتم دراسة الحدود وقيام لجنة مشتركة لترسيمها ودمج المقترح الخاص بمد مياه شط العرب عبر البصرة إلى الكويت مع المقترح الحدودي وهو الأمر الذي رفضته الكويت ، حيث رفض الشيخ عبدالله السالم مشروع مدّ المياه من شط العرب للكويت لوجود معارضة شعبية داخل الكويت وظهور تقنية تصفية المياه من الملوحة ، ويعتقد بأن

---

(1) د. فتوح الغنرش وآخرون ، مرجع سابق ، ص52 .

(2) محمد عبد الله خالد العبد القادر، مرجع سابق ، ص 40 – 41 .

كلفتها الإقتصادية أقل من جلب المياه من شط العرب وهو أمر يعطي الكويت إستقلاليتها بدلاً من الإعتماد على قطر آخر في هذا المجال الحيوي . وكذلك وجود ضغوط خارجية مثل الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لرفض الطلب العراقي مما دفع بحاكم الكويت إلى جعل موضوع الكويت غير مرتبط بالمشروعات الأخرى مثل مشروعات مد المياه وتطوير ميناء أم قصر وتمديد أنابيب النفط من البصرة إلى أحد موانئ الكويت بغرض التصدير لأن موضوع الحدود يجب أن يثبت أولا ثم تتم الإتفاقيات بعد ذلك ، وقد أدى ذلك بترسيم الحدود بين العراق والكويت إلى طريق مسدود ،ويلاحظ في هذه الفترة عدم وضوح دور بريطانيا في فرض الحدود مما مهّد الطريق إلى إعلان العراق عن نوايا ضم الكويت.

وظهرت هذه النوايا في رغبة نوري السعيد لإحتواء الكويت عندما أعلنت العراق والمملكة الأردنية الهاشمية عن إتحاد هاشمي لمواجهة الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا بزعامة جمال عبدالناصر وقد كان نوري السعيد يخطط لضم الكويت إلى حلف بغداد ، فطالب بريطانيا باستقلال الكويت لضم دولة عربية لهذا الحلف الذي عاش ومات دون أن ينجح في إقناع دولة عربية واحدة بالإنضمام إليه، غير أن الظروف السياسية المتقلبة في الشرق الأوسط أحبطت آمال السعيد.(1)

وبعد قيام ثورة 14 تاموز 1958 التي نصّبت عبدالكريم قاسم رئيساً لوزراء العراق بادر الشيخ عبدالله السالم الصباح بزيارة إلى العراق في 25 تاموز 1958 فاستقبله (قاسم) ولم يصدر بيان مشترك عن تلك الزيارة.

وفي 29 من التموز 1960بعث الشيخ عبدالله السالم الصباح برسالة إلى اللواء عبدالكريم قاسم دعاه فيها إلى مناقشة موضوع الحدود وتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على ترسيم الحدود طبقا لمراسلات 1932وأبلغه بأن الكويت شكلت لجنة مشتركة مع المملكة العربية السعودية وأن هناك إستعدادات مشابهة سيتم القيام بها مع إيران لتحديد الخط الفاصل بين الكويت وإيران.

ولمّا لم يكن هناك أي رد من الجانب العراقي أرسل الأمير عبدالله السالم في3 أيار 1961 رسالة تذكير مرددا دعوته للبدء في محادثات ترسيم الحدود وأشار إلى وجود وجهات نظر تبلورت بين الجانبين الكويتي والإيراني حول الحدود البحرية ، وأن الكويت راغبة في مناقشة الحدود البحرية والبرية مع العراق حتى لا تحدث صعوبات مع الجانب الإيراني.(2)

وفي الربيع 1961بعثت الخارجية العراقية رسالة إعتذرت فيها عن تأخر الرد مسوّغة ذلك بانشغال (قاسم) مشيرة إلى أن إقتراحات الأمير تحت الدراسة.

وبعد إستقلال الكويت أتفق على ما يلي مع بريطانيا حيث بدأ الإتفاق الجديد بالديباجة الآتية:-

---

(1) المرجع السابق ، ص 44- 45 .

(2) نفس المرجع ، ص 46.

(بعون الله وحمده تمّ في هذا اليوم الإثنين الواقع في السادس من شهر محرم 1381 الموافق 19(الصيف) 1961تبادل كتابين بين حاكم الكويت والسير وليام لوس المقيم السياسي في الخليج نيابة عن حكومة المملكة المتحدة.

ويشكل الكتابان المذكوران إتفاقا بين الحكومتين يظل نافذا ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الاخر برغبته في إنهائه بإخطار يسبق هذا الإلغاء بثلاث سنوات على الأقل). (1)

وعلى إثر هذه المعاهدة الخاصة باستقلال الكويت بعث قاسم ببرقية إلى أمير الكويت ضمّنها سروره البالغ بإلغاء إتفاقية 899 امع بريطانيا واصفا الإتفاقية بالتزوير وعدم الشرعية.

ثم أتبعها في 25 الصيف بعد ستة أيام بمؤتمر صحفي أشار فيه إلى الحقوق التاريخية للعراق في الكويت ، كما أعلن ضم الكويت ولكنه لم يحدد الطريقة التي سيتم بها الضم.

وبدأت حملة دعائية وصحافية ومذكرات سلمت إلى بلدان العالم وأرفقت المذكرات بقرائن مادية منذ زمن العثمانيين على أن الكويت كانت عراقية ، وصعّدت الحكومة العراقية الموقف بشكل مثير بالبيانات والموسيقى العسكرية والأناشيد الحماسية.

أما في الكويت فقد دعا الشيخ عبدالله السالم المجلس الأعلى الكويتي للتشاور في الخطوات اللاحقة بعد تهديد قاسم بضم الكويت وتوالت البرقيات المؤيدة للكويت وحقها في الإستقلال من مصر بقيادة الرئيس جمال عبدالناصر وكذلك المملكة العربية السعودية بقيادة الملك سعود بن عبدالعزيز. ونظرا لخطورة الأحداث والتطورات وظهور بوادر وتحركات عسكرية تقدمت الكويت بطلب إلى الحكومة البريطانية لمساعدتها بناءً على المذكرات المتبادلة في 19 الصيف [196].

وطلبت الكويت رسميا من الدول العربية الإعتراف بالكيان الجديد وإرسال قوة من الجامعة العربية لتثبيت الإستقلال ، كما عمّت الكويت مظاهرات شعبية تؤيد الحكومة الكويتية وتساندها في وجه التهديدات العراقية ، وفتحت مكاتب التطوع لأن أسلوب النظام العراقي شكّل صدمة للشعب الكويتي. وترك تأثيرا نفسيا سمته الإرتياب من النظام الحاكم في بغداد حتى بعد وقت طويل .

وفي 30 من الصيف 1961وصلت القوات البريطانية إلى الحدود الكويتية ولم تتحسرك أي من الوحدات العراقية لمجابهتها .(2)

وفي 10 من الفاتح من العام نفسه (1961) تمّ إستبدال القوات البريطانية بقوات من الجامعة العربية شاركت بها كل من المملكة العربية السعودية ومصر والسودان والأردن واليمن ، حيث بلغ عددهم (2300) جندي

---

(1) د. محمد نصر مهنا ، مرجع سابق ، ص 81.

(2) محمد عبدالله خالد العنقاري ، مرجع سابق ، ص 46 – 48 .

تحت القيادة السعودية ذات القوات الأكثر ، وذلك لتخفيف حدة النزاع في منطقة الحدود الكويتية العراقية.

ولكي يتم الفصل بين القوات العراقية والقوات الكويتية المرابطة على الحدود قامت قوات الجامعة العربية بتعبيد طريق ترابي بواسطة العربات داخل الحدود الكويتية الشمالية التي لم يتم تعليمها مع العراق كإجراء مؤقت حتى تتوصل الدولتان إلى إتفاقية بينهما ، وهذا الطريق الترابي سُمّي فيما بعد (خط الجامعة العربية) وأصبح يستخدم من قبل المركبات العسكرية التي تخفر الحدود.

وبدأت القوات العراقية الرمزية بالإنسحاب تدريجيا حتى أي النار 1963عندما سحبت المملكة العربية السعودية والأردن قواتهما من الحدود.

وقد تمّ قبول الكويت في عضوية الجامعة العربية في 12 الفاتح 1961 وردّ العراق بالإنسحاب من الجامعة العربية وتعديل الخارطة السياسية للعراق لتضم الكويت وأعلنت الخارجية العراقية قطع أي تعامل مع الدول التي تعترف باستقلال الكويت أو تقيم معها علاقات دبلوماسية ، الأمر الذي أدى إلى عزلة العراق دوليا وعربيا ، والنجاح الذي حققه النظام العراقي آنذاك كان تأجيل قبول الكويت في الأمم المتحدة وذلك بمساعدة سوفيتية.

بقيت قوات الجامعة العربية في الكويت عاما ونصف العام حتى سقط نظام قاسم في 8 النوار 1963 وبادر نظام الحكم الجديد بقيادة عبدالسلام عارف بإصدار بيانات مطمئنة لمستقبل العلاقات الكويتية العراقية ،

ولم تمض سوى أسابيع قليلة حتى جددت الكويت طلبها بالإنضمام في7 الماء 1963إلى منظمة الأمم المتحدة لتصبح الدولة الحادية عشر بعد المائة في المنظمة الدولية.[1]

وقد سارت الكويت خلال السنوات الأخيرة بخطى ثابتة نحو إستكمال السيادة التي بدأت باستقلال القضاء وإصدار العملة الوطنية والإشتراك بالمنظمات والمؤتمرات العربية والدولية.

ففي التاسع عشر من شهر الحرث عام 1959أصدر حاكم الكويت مرسوما رقم (19-59) ينظم القضاء ويجعله شاملا لجميع الإختصاصات القضائية في جميع النزاعات التي تقوم داخل نطاق سيادة الدولة بعد أن كانت بعض القضايا تنظر أمام هيئة غير كويتية.

وبناءً على ما تقدم كله أصبحت الكويت في الواقع دولة مستقلة ذات سيادة وكان أن تم الوصول كما ذكرنا سابقا إلى إتفاق يعترف بالأمر الواقع ويسجل حقيقة واقعة.

وجدير بالذكر أن الإتفاق الجديد بين الكويت وبريطانيا قد تم التوصل إليه بين طرفين متساويين بعد أن اعترفت بريطانيا إعترافا قانونيا باستقلال الكويت وسيادتها الكاملة ، ولذا أورد الإتفاق في المادة

---

(1) المرجع السابق ، ص18 ، 19 .

الأولى السبب الرئيسي في إلغاء إتفاق 23 الكانون 1899 لأنه يتنافى مع إستقلال وسيادة الكويت . وبهذا أصبح الطريق ممهدا أمام الكويت داخل الجامعة العربية وللإنتساب لهيئة الأمم المتحدة .

ورغم مطالبات العراق العديدة بضم الكويت إليها إلا أن حكومة الكويت رفضت ذلك وأعلنت أنها دولة ذات سيادة مستقلة معترف بها دوليا . وأن حكومة الكويت ومن ورائها شعب الكويت بأسره مصممة على الدفاع عن إستقلال الكويت وحمايته.

وأن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك لواثقة تماما بأن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام . ولاسيما الدول العربية الشقيقة ستساندها في المحافظة على استقلالها.[1]

ويمكن القول أن الكويت قد خرج من أزمته مع العراق وهو عضو في المنظمة الإقليمية (جامعة الدول العربية) وهي المنظمة التي تضم العراق أيضا الذي لم يكن أمامه إلا أن يقبل الوضع الجديد أو ينسحب من المنظمة التي كان أحد أعضائها المؤسسين . ثم أنه قد خرج وهو عضو في هيئة الأمم المتحدة التي يمنع ميثاقها أي دولة عضو من التعدي على دولة أخرى من أعضاء المنظمة.

تبع ذلك مجموعة من الممارسات في العلاقات الكويتية – العراقية خلقت وضعا قانونيا يصعب تحديه من الجانب العراقي فيما يسميه القانونيون (السلوك اللاحق) Subsequent Conduct فلم يمض وقت طويل على الإطاحة بحكم عبدالكريم قاسم حتى بدأت في بغداد مباحثات على أعلى مستوى بين رئيسي وزراء البلدين أسفرت عن التوقيع على وثيقة تحث على ضرورة (فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات).[2]

وكان الوفد العراقي يتألف من :-

1- اللواء السيد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء.

2- الفريق الركن صالح مهدي عماش وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة.

3- الدكتور محمود محمد صبحي الحجّي وزير التجارة.

4- السيد محمد كيارة وكيل وزارة الخارجية.

وكان الوفد الكويتي يتألف من :

1- الشيخ صباح السالم ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

2- الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة.

3- السيد خليفة خالد الغنيم وزير التجارة.

---

(1) د.محمد نصر مهنا ، مرجع سابق، ص 82 – 86.

(2) مجموعة من الخبراء وأساتذة الجامعات العربية ، مرجع سابق، ص 102.

4- السفير عبدالرحمن سالم العتيقي وكيل وزارة الخارجية.

وقد جرت المباحثات بين الوفدين في جو مفعم بالود الأخوي والتمسك برابطة العروبة والشعور بأواصر الجوار وتحسس المصالح المشتركة ، وتأكيدا من الوفدين المجتمعين عن رغبتهما الراسخة في توطيد العلاقات لما فيه خير البلدين بوحي من الأهداف العربية العليا ، ويقينا بما يمليه الواجب القومي من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات ينحسر عنها كل ظل لتلك الفجوة التي اصطنعها العهد السابق في العراق ، وانطلاقا من إيمان الحكومتين بذات الأمة العربية وحتمية وحدتها وبعد أن أطلع الجانب العراقي على بيان حكومة الكويت الذي ألقي بمجلس الأمة الكويتي بتاريخ 9 الطير1963 والذي تضمن رغبة الكويت في العمل على إنهاء الإتفاقية المعقودة مع بريطانيا في الوقت المناسب ، أتفق الوفدان على ما يلي:-

أولا :- تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ 1932/7/21 والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في 1932/8/1.

ثانيا:- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين بحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

ثالثا:- تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري وإقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

رابعا:- وتحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء وإشهادا على ذلك وقع كل من رئيس الوفدين على هذا المحضر.[1]

وبهذا أعلنت الحكومة الجديدة إعترافها بالكويت وتمّ الإعتراف بها في الأمم المتحدة ، وتمّ تصديق هذا الإتفاق لاحقا في الأمم المتحدة في 4 أيار 1964 ومن ثمّ في جامعة الدول العربية.[2]

((وقد جرت خلال السنوات الممتدة بين عامي 1964و1967مباحثات بين الحكومتين (للتعليم) خط الحدود على الطبيعة غير أنه تبين من سير تلك المباحثات أن العراق لم يكن متحمسا لإنجاز هذا العمل متذرعا بأنه لا تتوفر بعد الدراسات الفنية اللازمة فضلا عن الإفتقار إلى خرائط مسحية يمكن الإعتماد عليها))[3].

وفي 1965نجحت الكويت في الوصول إلى إتفاقية حدودية مع المملكة العربية السعودية حفزتها للبدء في عقد إتفاقية لترسيم الحدود مع العراق ، وفي عام1966 قام الأمير صباح السالم بزيارة إلى العراق تمّ من خلالها

---

(1) د. محمد نصر مهنا مرجع سابق ، ص 86 – 88.

(2) محمد عبدالله خالد العبدالقادر ، مرجع سابق ، ص 51.

(3) مجموعة من الخبراء وأساتذة الجامعات العربية ، مرجع سابق، ص104 .

طرح الموضوع الحدودي ، وتشكلت لجنة برئاسة وكيل وزارة الداخلية الكويتي (عبداللطيف الثويني آنذاك) ، ومن الجانب العراقي نوري الجبيلي (وزير مفوض في الخارجية العراقية) ، ولكن المفاوضات تعثرت لبطء الإجراءات وعدم الإتفاق على النقاط الرئيسية وظلت الأحوال جامدة لمدة 4 سنوات ونصف ما بين 1968حتى 1972.[1]

ففي شهرالطير عام 1969ألغت إيران من جانبها إتفاقية شط العرب المعقودة في عام 1937، حيث بدأت حرب باردة بين البلدين تطورت في عام 1970إلى طرد الدبلوماسيين الإيرانيين من العراق بتهمة التآمر وفي رد مماثل رئت إيران بالإجراء المماثل ، وفي ظل هذه الظروف زار الكويت السيد مرتضى عبدالباقي وزير الخارجية العراقي آنذاك في 1972/5/2 وأبدى إستعداد بلاده للعمل من أجل حل مشكلة الحدود ، ووضع الوزير العراقي عدّة مطالب:-

1-التنسيق السياسي بين العراق والكويت فيما يتعلق بقضايا الخليج.

2- إستخدام رأس المال الكويتي في العراق.

3- السماح للعمالة العراقية بالعمل في الكويت بصورة حرة ومفتوحة.

4- تعاون دفاعي مشترك بين البلدين.

5- إيجاد مناطق إستراتيجية للعراق في الكويت.

وهي مطالب لم تلقَ موافقة الكويت وبذلك لم يتوصل الطرفان إلى إتفاق مما أدى إلى تأزم العلاقات بين البلدين من جديد ، وفي الكانون 1972بدأ العراق بشق طريق داخل الأراضي الكويتية نحو جنوب أم قصر حيث كان العراق يعزز قواته بشكل ملحوظ في المنطقة منذ أن تمركزت للمرة الأولى عام 1969تحت حجّة حماية ميناء أم قصر من هجوم إيراني محتمل وقد ثبّتت العراق مدفعيات ومنشات متكاملة على المرتفع من الأرض جنوب غرب أم قصر داخل الحدود الكويتية لتحويل الأوضاع إلى أوضاع شرعية قانونية ، وفي 20 الربيع 1973وبعد تسعة أيام من مذكرة كويتية بُعثت إلى العراق بخصوص الدوريات العراقية ، حيث هاجمت قوات عسكرية عراقية مركز الشرطة الكويتي الحدودي في منطقة الصامتة الواقعة بحدود 2كيلومتر داخل الحدود الكويتية وفي هذا الإشتباك قتل قائد الشرطة الكويتي ومساعده وجرحت عدة عناصر من الشرطة الكويتية ، وتوغلت القوات العراقية مسافة 3 أميال داخل الأراضي الكويتية وأصدرت الحكومة الكويتية بيانا رسميا نددت فيه بالحادث وأوضحت أنه في الوقت الذي كانت الكويت تطالب فيه العراق بترسيم الحدود وتحديدها على الطبيعة بحسب إتفاق 1963، قام العراق باعتدائه على الأراضي الكويتية ، وقد تمّ

---

(1) محمد عبدالله عبدالقادر ، مرجع سبق ، ص 51.

شجب الأسلوب الذي إتبعته القوات العراقية وتحولت هذه الحادثة إلى مظاهرة شعبية عفوية من الشعب الكويتي تجاه أمير الكويت وخاصة في يوم تشييع جثمان أفراد الشرطة الكويتية.

وفي 28 الطير 1973سحبت العراق قواتها من مركز الصامتة إثر تنديد عربي شامل وتحرك عربي ودولي لمساندة الكويت وإحتواء الأزمة.

وأغلقت الحدود بين البلدين بعد أحداث الصامتة 1973 فمنعت الكويت رعاياها من التنقل إلى العراق ، وفي عام 1977أعيد فتح المعبر الحدودي.[1]

((جددت العراق مطالبتها في نفس الإتجاه بعد توقيعها على إتفاقية الجزائر عام 1975 مع إيران وما تضمنته من تنازلات للأخيرة عن المناطق المتنازع عليها في شط العرب ، وكانت المطالب هذه المرّة تقضي بأن تدفع الكويت فاتورة إتفاق الجزائر بأن تؤجر للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة 99 عاما وأن تتنازل لها عن جزيرة وربة، ولكن الكويت رفضت المطلب العراقي متمسكة بسيادتها على الجزيرتين)) .[2]

ومع عام 1979حدثت التغييرات السياسية في المنطقة ، حيث نجحت الثورة الإيرانية بقيادة (الخميني) في جعل شاه إيران يتنازل عن العرش الإمبراطوري في إيران ، وفي ناصر 1979تنازل أحمد حسن البكر الرئيس العراقي عن رئاسة الجمهورية لنائبه صدام حسين وفي هذه الفترة قام الشيخ سعد العبدالله رئيس الوزراء الكويتي بزيارة إلى بغداد ولكنه لم يحرز تقدما في هذا الموضوع.

ومع إشتعال الحرب الإيرانية – العراقية في21الفاتح 1980تجمّد ملف الحدود الكويتية العراقية، وأصبح وضع راسمي السياسة الكويتية حسّاسا ما بين المصلحة القومية التي يريد معها العراق تأجير جزيرتي وربة وبوبيان لتحقيق تقدم إستراتيجي على ايران والتهديدات الإيرانية المباشرة للكويت في حال بُحث مثل هذه المشروعات ، وتعرضت الكويت بأسرها مباشرة للتهديدات الإيرانية واحتمالات إحتلال جزيرة فيلكا الإستراتيجية في الكويت.

كما تعرضت خلال الحرب العراقية الإيرانية أيضا إلى مخاطر كبيرة خاصة وأن الحرب إشتدت في المنطقة الجنوبية المتاخمة للحدود الكويتية ناحية شبه جزيرة الفاو في الخليج العربي ، حيث تركزت الحملات العسكرية الإيرانية لاحتلال خط المواصلات المائي بين البصرة والخليج العربي لفصل بغداد عن دول الخليج العربي وخصوصا الكويت.

وكان التساؤل حول الحدود الكويتية – العراقية مقلقا للجميع في الكويت ، حيث إن العراق توصل إلى إتفاقيات حدودية جذرية مع جيرانه مثل الأردن والمملكة العربية السعودية

---

(1) محمد عبدالله خالد العضاقاني ، مرجع سابق، ص 51- 53.

(2) مجموعة من الخبراء والباحثة الجامعات العربية مرجع سابق، ص 106.

وظلت الكويت دون إتفاقية واضحة . وتبنت الكويت موقفا واضحا بجانب العراق في هذه الحرب التي إستمرت حتى 1988/8/8، ومن خلال العمليات الإرهابية التي تمثلت باختطاف الطائرة الكويتية عام 1984 وتفجير موكب أمير البلاد عام 1986، ووصول حرب الناقلات إلى السفن الكويتية وضرب المنشآت النفطية الكويتية بصواريخ سلك – ورم الصينية ، وشهد العراق ألواناً شتى من الدعم الكويتي حتى إنتهت الحرب.(1)

وفي 6 النوار 1989زار الشيخ سعد العبدالله رئيس الوزراء الكويتي بغداد لبحث مشكلة الحدود مع العراق ولكنه لم ينجح في ذلك.

وفي نهاية الفاتح 1989 قام أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح بزيارة ودية إلى العراق ، وتمّ تقديم أعلى وسام لأمير الكويت تقديراً للموقف الكويتي أثناء الحرب العراقية – الإيرانية ، وبدأ للكويتيين أن الأجواء مهيأة لحل المشكلات الخاصة بتحديد الحدود الكويتية على الطبيعة.(2)

وفي زيارة للشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية لبغداد في 1990/2/18عرض العراقيون مقترحين: أحدهما باسم المقترح التعاوني والثاني باسم المقترح الأمني ، وكلاهما يتضمنان أحكاما غير مقبولة تمس سيادة الكويت بصورة مباشرة ، حيث يُلزم المقترح الأول مجلس الدفاع المشترك بين الدولتين بقراراته ، وأما المقترح الأمني فيجعل من الكويت مسرحا مفتوحاً للعراق براوبحرا وجوا ، وقد رفضت الكويت هذه المقترحات لأن ترسيم الحدود بين البلدين سيتم فيه التباحث فيما يسهل أمور العراق من ناحية البحر.

وكانت إجابة العراق تنفي أي أثار للإتفاقات السابقة لرغبة العراق في معالجة هذه القضية التي تمثل هاجس العراق في أن يكون بوضع يدافع فيه عن الأمن القومي للمنطقة.

وعلى الصعيد العربي نشط العراق سياسيا وعرض على المملكة العربية السعودية إتفاقية عدم إعتداء بين البلدين في 1989، وفي السنة نفسها تأسس مجلس التعاون العربي الذي ضمّ كلا من (العراق والأردن ومصر واليمن) في أواخر النوار 1989، وعقدت إجتماعات أول قمة في عاصمة الأردن–عمّان في النوار 990اومع عودة العلاقات العربية – العربية التي شهدت فتورا بسبب الخلافات وتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية عقدت الجامعة العربية إجتماع قمّة لها في بغداد في 28 الماء 1990، وكان الإجتماع بعنوان (التحديات التي تواجه الامن القومي العربي من إسرائيل) إلا أن جدول الأعمال والمناقشات التي دارت في كواليس المؤتمر أوضحت أن الأزمة الإقتصادية التي يمر بها العراق تتطلب

---

(1) محمد عبدالله خالد العدالفاتر ، مرجع سابق، ص 53 ،54.

(2) نفس المرجع ص 54،55.

تضحيات من دول الخليج في إشارة إلى الديون المستحقة على العراق والتي تقدر بـ 30 مليارا ، وهو جعلت الكويت بشكل غير مباشر تحت دعوى تنفيذ مخططات غربية لتحطيم العراق وإذلاله.

وحتى ناصر 1990 لم يجر أي تحول في الموقف العراقي من ترسيم الحدود ولم يخف العراق مطالبته بجزيرتي وربة وبوبيان الكويتيين وفوجئت الكويت بموقف عراقي جديد ضدها.(1)

أما الحدود البحرية بين العراق والكويت في المنطقة الشمالية الغربية من الخليج فقد كان لها تاريخ طويل بين البلدين بحيث توالت طلبات العراق منذ عام 1930 إلى الجانب الكويتي بالتنازل أو تأجير هذه الجزر لمدد طويلة تقترب من القرن أي (99عاما) لتحسين وضع العراق البحري ، وقد كان الموقف الكويتي حاسما في هذا الصدد طوال نصف قرن سواء كان المطلب التنازل أو التأجير أو حتى التعاون الجمركي والتجاري للمنطقة الشمالية برا أو على الجزر البحرية ، مع أن هذه الجزر فقيرة من الناحية الطبيعية وذات تربة طينية ، ولكن أهميتها تكمن في الناحية الإستراتيجية ، فالعراق يريد سيطرة كاملة على الملاحة في هذه المنطقة والكويت بدورها تعتبر هذه الجزر تابعة لسيادتها .

وطوال الفترات التي سبقت الغزو العراقي للكويت كانت هناك خلافات عراقية – كويتية على الملاحة خاصة بعد إفتتاح ميناء أم قصر عام 1961 حيث تشترك الكويت والعراق في الملاحة في خورشتيانة من الغرب وفي مدخل خور عبدالله شمال جزيرة وربة طبقا للمذكرة البريطانية عام 1955 والخاصة بترسيم الحدود ، حيث كان يتم تعميق الممر المائي وإزالة الرواسب لتأمين الملاحة لهذا المدخل الإستراتيجي الذي أشار إليه المعتمد السياسي البريطاني في الخليج العقيد (الكولونيل) بيللي عام 1866 وتنبأ بوجود مرسى طبيعي عند مسحه هذه المنطقة ، وبعده بأربعين سنة عندما قام الكومندر كيمب Kemp بمسح لكل من خور عبدالله وخور الزبير في عام 1902 على متن السفينة سفنكس أشار إلى ما ذهب إليه بيللي بأنه في الجنوب من منطقة أم قصر هناك ميزة جيدة لوجود مرسى يصلح كنهاية لخط سكة حديد ينتهي بالخليج ، وكان هناك صراع دولي ناشط للسيطرة على هذه المنطقة من قبل الحكومات الروسية والألمانية وكذلك بريطانيا والدولة العثمانية تمخض عنه معاهدة 1899 بين بريطانيا والشيخ مبارك ، حيث كان هدف بريطانيا وحساباتها أن تكون صاحبة القرار في شكل سكة الحديد ومكانها التي ستنتهي في منطقة الحدود الكويتية العراقية في منطقة أم قصر وخور عبدالله .

كانت هناك خلافات جمة فحكومة الهند تدعم مطالب الشيخ مبارك في أن الدولة العثمانية تحتل أملاكا تخصه وهي جزيرة بوبيان ومنطقة أم قصر ويجب على السلطات البريطانية إتخاذ إجراءات حازمة حيال الموضوع

---

(1) المرجع السابق، ص55 ، 56 .

بينما كانت وزارة الخارجية تتبنى سياسة هادئة لكي لا يتم إثارة حكومة الباب العالي في اسطنبول لاسيما وأن هناك صراعا دوليا في المنطقة وخططا لألمانيا وروسيا للوصول إلى المياه الدافئة عبر الخليج.

وكان رأي حكومة الهند أن دعم مطالب الشيخ في الجزر يوقف أي منافسة ، وفي 15من التموز 1907 عُقدت معاهدة سرية مع الشيخ مبارك لتأجير ميناء الشويخ ورأس كاظمة تنص على ألا يقوم بتأجيرأو إعطاء الحقوق لأي جزء داخل ضمن سلطات الشيخ دون موافقة بريطانيا مقابل الحفاظ على إستقلاله الداخلي.

وبدأت السلطات البريطانية التأكد من مطالبات الشيخ وحقوقه في الجزر والبحث عن أدلة تؤيد هذه الحقوق منذ وصول الميجور نوكس عام 1904الذي كان أول مقيم سياسي في الكويت.

قام نوكس في صيف 1908 بالتحقق من مطالب الشيخ مبارك بمقابلة مجموعة من أفراد قبيلة العوازم الذين كانوا يستخدمون جزيرتي وربة وبوبيان لصيد السمك وتأكدت لديه ممارستهم لنشاط الصيد منذ نحو مائتي سنة وأن حقوق الصيد كانت تتم بإذن من شيخ الكويت ، وبعد أن تمّ التأكد من كل تلك الأدلة تمّ الإعتراف بملكية الجزيرتين للكويت في المفاوضات الأنجلو – العثمانية التي توصل إليها المتفاوضون في إتفاقية ناصر1913 وتحقق للشيخ مبارك مطلبه في إزاحة الحامية العثمانية عن ممتلكاته التي طالب بها منذ وصول هذه الحامية إليها سنة 1903 وذلك عندما وصلت قوات بريطانية إلى الضفة الشمالية الغربية للخليج بعد إشتعال الحرب العالمية الأولى في الحرث 1914. (1)

وفي الثلاثينيات تشكلت الرؤيا العراقية لكل من جزيرتي وربة وبوبيان حيث يشير(سكوفيلد كاتب إنجليزي عاصر تلك الأحداث) إلى أنه في نهاية ناصر 1932 ظهرت معارضة داخل البرلمان العراقي ضد تأييد تثبيت الحدود بدعوى أن هاتين الجزيرتين تشكلتا بواسطة رواسب شط العرب ، وشكلت المشاركة الشعبية العراقية عنصرا جديدا في إدعاءات العراق ومطالبته بالجزيرتين.

وأرسل وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي خطابا إلى الخارجية البريطانية في صيف 1938 تضمن لأول مرة منذ إنضمام العراق لعصبة الأمم المطالبة بميناء جديد على الخليج العربي ضمن الأراضي الكويتية وقدم ثلاثة أسباب تتلخص أولا بعدم الإعتماد على شط العرب خوفا من التحرشات الإيرانية ، وثانيا أن الحركة في شط العرب مزدحمة بسبب وجود الشركة البريطانية – الإيرانية للنفط في عبادان ، وثالثا لأن العراق ينوي تشييد خط سكة حديد من ميناء البصرة إلى الخليج العربي.

وقد قامت بريطانيا بنصح الحكومة العراقية بالتركيز على خورالزبير كنهاية لميناء جديد بعيدا عن شط العرب،وبالدخول مع حاكم الكويت في مفاوضات للتنازل عن جزيرة وربة والمياه الشمالية ، ومحاولة إغرائه

---

(1) المرجع السابق، ص 180 – 183.

بتعويضات مادية أو حدودية.

ولكن العراقيين إعتقدوا أن هذه الجزر قاحلة وذات أرض سبخة غير صالحة لذلك لا يحتاج الكويتيون لأي تعويض.

وخلال الحرب العالمية الثانية شيدت القوات الحليفة رصيفا بحريا في خور الزبير في النقطة التي كان العراقيون يرغبون في تطويرها كميناء خاص بهم . ولم تكن كل من الخارجية البريطانية وحكومة الهند تريد إعطاء موافقة للسيادة على هذا الموقع المتنازع عليه ، حيث تمت إدارته من قبلها كقاعدة عسكرية تم تفكيكها كلياً مع نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك لأسباب تخص هذا الموقع الحيوي الذي أستُخدمَ بصورة قصيرة من قبل التحالف الذي لم يدم طويلا . وقد إستخدمت أم قصر وخور عبدالله والمنطقة الغربية عبر خور بوبيان للوصول إلى خور الزبير . وفي صيف 1949عادت الحكومة العراقية إلى خطة تطوير ميناء أم قصركما عادت إلى مطالبة الكويت بالتنازل عن جزيرتي وربة وبوبيان حتى تصبح سيطرتها كاملة على الملاحة شمال الخليج.(1)

وفي الأيام الأخيرة قبل وفاة الشيخ أحمد الجابر في أي النار1950 طلب الشيخ أحمد من بريطانيا أن تقوم بوضع نهاية لمشكلة الحدود الشمالية مع العراق . وفي الكانون 1951 قدّمت بريطانيا مقترحا بأن تعوض الكويت ماديا وحدوديا مقابل التنازل جزيرة وربة للعراق في العقد الأول من القرن العشرين ولم تكن ردود العراق بالنسبة لموضوع الحدود مشجعة للكويت التي وسّطت بريطانيا . وفي صيف 1952 ردّ العراقيون بأن هذا الإتفاق سيتم شريطة تنازل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان ليتمكن العراقيون من حماية مداخل الميناء المقترح في أم قصر، وفي الكانون 1953 أبلغت الحكومة الكويتية العراق وبريطانيا عن انتهاكات الحدود الكويتية . فقامت الحكومة البريطانية عبر سفارتها في بغداد بلفت إهتمام المسؤولين العراقيين إلى أن هذه الإنتهاكات والفشل في الموضوع الحدودي سببه عدم رد العراقيين الإيجابي على المقترح البريطاني عام 1951، وفي شهرالحرث 1954طلبت العراق لجنة لتقصي الحقائق بين البلدين بسبب الحوادث الحدودية ولكن السفارة البريطانية إقترحت قيام لجنة مشتركة لدراسة تحديد الحدود بين الكويت والعراق فدُمجَ المقترح البريطاني مع المقترح العراقي في مذكرة أي النار 1955.

وفي الماء 1955أبدت الحكومة العراقية رغبتها بالتقدم في حدودها إلى عمق 4 ك.م من الشريط الصحراوي للحدود الكويتية وجزيرة وربة غير المعمورة ومياه خور عبدالله التي تحيط بها ، وقد أبدت الحكومة العراقية مرونة في الطرح بحيث يتم التوسع في ميناء أم قصر لتصبح المنطقة تحت مسئوليتها مع التنازل للكويت عن جميع حقوق النفط بالمنطقة ، وستقوم العراق بالموافقة على ترسيم الحدود بموجب المقترح البريطاني في

---

(1) المرجع السابق ، ص184 -186 .

المذكرة المؤرخة في الكانون 1951في حال موافقة الشيخ عبدالله السالم على المطالب العراقية.
وأشار السفير البريطاني في العراق انذاك (ميشيل رايت) إلى محاولة تجنب عقبة تشدد الكويتيين في التنازل عن أراضيهم عبر تغيير الترتيبات ، بحيث يكون تأجير لمدة طويلة تصل إلى 99عاما ، وقد تم الربط بين هذا المقترح ومشروع تحت الدراسة بعد سنة 1952 لمد مياه عذبة من شط العرب عبر شبه جزيرة الفاو وحتى مدينة الكويت.
وقد حدثت مفاوضات قامت بها بريطانيا كوسيط بين أمير الكويت والسلطات العراقية ، وحدث التغيير الوزاري في العراق في التموز 1955وعاد نوري السعيد رئيسا للوزراء وقدم مقترحات جديدة لقبول مد أنابيب البترول من حقل الزبير إلى ميناء الأحمدي في جنوب الكويت مع إغراء الكويت بنسبة (50%) من مشروع ميناء أم قصر ، وكانت السلطات الكويتية قلقة من الضغط البريطاني الذي يبذل جهدا في تأمين إتفاق عراقي كويتي حول ميناء أم قصر ونقل مياه شط العرب وبدت هناك تقارير تفيد بأن العراق عازم على تطوير ميناء أم قصر سواء قبلت الكويت أم رفضت.[1]
وفي عام 1956 ومع تزايد المعارضة الشعبية داخل الكويت لمشروع مياه شط العرب الذي يجعل الكويت خاضعة كليا في مجال تموين أهم مصدر طبيعي قام أمير الكويت باختيار إستثمار مكلف وهو خطط تحلية المياه ، وهذا القرار قاد العراق إلى تأجيل ترسيم الحدود الكويتية العراقية والعودة إلى طريق مسدود.
وظل الوضع على ما هو عليه حتى نشبت الثورة عام 1958التي قضت على النظام الملكي في العراق وأقامت النظام الجمهوري ، وحدث تقدم في المفاوضات على إثر إتفاقية التموز 1963التي جرت بعد مطالبة عبدالكريم قاسم في الصيف 1961 بضم الكويت ثم الإطاحة به وقد إعترف العراق باستقلال الكويت لأول مرة وبالحدود الموصوفة في المراسلات المتبادلة في عام1932ولكن ما حدث أن المواضيع الحقيقية للحدود كانت مثار جدل لفترة طويلة . وتشكلت اللجان المشتركة لتنفيذ إتفاقية 1963، وأخذ الجانب العراقي يتحجج بعدم الاعتداد باتفاقية عام 1932زاعما أنها من صنع المستعمر وأن تلك المراسلات (1923-1932) صدرت عن المسؤولين قبل حصول العراق على الإستقلال ، وفي عام 1966 قام أمير الكويت بزيارة إلى بغداد وتم الإتفاق على لجنة مشتركة لترسيم الحدود بين البلدين وفي السنة نفسها (1966) إجتاحت فرقة عسكرية عراقية جزيرة بوبيان إحتجاجا على المفاوضات التي جرت بين الكويت وإيران بخصوص تقسيم منطقة الجرف القاري دون إشراك العراق وأصدر العراق بيانا شديد اللهجة ، وقامت بعض الدول العربية بمساعيها الحميدة مما أدى إلى توقف المفاوضات بين الكويت وإيران بالنسبة للجرف القاري

---

(1) المرجع السابق ، ص 186 - 188.

وأستؤنفت المباحثات بين الكويت والعراق بالنسبة للحدود حيث ان وجود كل من الكويت والعراق وايـران يتطلب التوصل إلى إتفاقيات ثنائية بشأن الحدود حتى لا يتضرر أي طرف في هذا الموضوع الحساس.

وفي عام 1973أبدت العراق إستعدادا لتعليم الحدود مع الكويت مقابل التنازل عن جزيرتي وربـة وبوبيـان وهو ما رفضته الحكومة الكويتية.

وفي عام 1975وعلى إثر اتفاقية الجزائر وما تضمنتها من تنازلات للجانب الإيراني من العراق طلب العراق من الكويت تأجير جزيرة بوبيان لمدة تصل إلى (99) عاما مع التنازل عن جزيرة وربة فتمّ رفض العرض مع تأكيد السيادة على الجزر من الجانب الكويتي.(1)

وبناءً على التكليف الصادر من مجلس الأمن الخاص بترسيم الحدود الكويتية العراقية البحرية أجرت اللجنـة الخاصة بترسيم الحدود بمعونة خبرائها المستقليـن ومؤسسات متخصصة مجموعة أعمال تقنية ودراسـات وبحوث تمهيدا لتخطيط الحدود البحرية ، وقد إعتمدت اللجنة في تأسيسها للحدود البحرية على البيان الختامي لصيغة تعيين الحدود الذي ورد في تبادل الخطابات عام 1932،وكذلك محضر إتفاق عام 1963الـذي نـص على أن جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقاروه وأم المرادم تتبع الكويـت ، وقـد أكـدوا أن الحدود القائمة في هذا الموضوع تقع في خور عبدالله ، وقد إعتمدت اللجنـة أسـسـا منهـا الأدلـة التاريخية والمقترحات السابقة للتخطيط والجوانب القانونية المتعلقة بالترسيم والتقرير الرسمي الذي أصـدره كوشيرون – أموت الهيدروغرافـي النرويجـي عام 1959وصادقت عليـه وزارة النفط العراقية والذي حدد خطا وسطا للحدود في خور عبدالله مع خريطة رسمية ورسم بياني مستقل ، وبالتالي كان ترسيم الحدود قائما على أساس علمي وتاريخي.(2)

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا كيف تمّت المحاولات الأولى لمعالجة الأزمة.

---

(1) المرجع السابق ، ص 188 ، 189.

(2) نفس المرجع ، ص 207 .

المبحث الثاني / الأمم المتحدة والأزمة:

عندما إندلعت أزمة الخليج الثانية التي أثارها الغزو العراقي للكويت في2 هانيبال 1990 كان النظام العالمي قد دخل مرحلة جديدة من مراحل تطوره بعد التغييرات التي أدخلها "جورباتشوف" على النظام السوفيتي و على سياسة الإتحاد السوفيتي ، مما أدى إلى وضع نهاية فعلية للحرب الباردة.

فخلال الأشهر الأولى للأزمة تحول مجلس الأمن أو بدا وكأنه هو المركز الحقيقي لإدارة الأزمة باسم المجتمع الدولي ولحسابه وإتخذ أثنى عشر قرارا لاسابقة لمثيلها في تاريخه. لكن عندما دخلت الأزمة مرحلة الحسم العسكري إذا به يسلم مفاتيح إدارة الأزمة إلى التحالف المناهض للعراق بقيادة الولايات المتحدة.

ولذلك يصور البعض مجلس الأمن وكأنه قد تعرض لعملية إختطاف منذ صدور قراره الشهير رقم (678) والذي يصرح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام القوة المسلحة لإجبار العراق على تنفيذ قراراته ولم يعد لمجلس الأمن أي قدرة على التاثير على مسار الأزمة خلال الفترة الممتدة من صدور هذا القرار في 29 الحرث 1990 وحتى إنتهاء العمليات العسكرية في 27 النوار 1991.

كما لم يمارس المجلس أي رقابة أو إشراف من أي نوع على سير العمليات العسكرية ، كما أن هذه الحرب لم تتم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، بل إن القوات التي خاضت هذه الحرب لم ترفع حتى علم الأمم المتحدة مثلما حدث في الأزمة الكورية عام 1950.

ولا شك أن أزمة الخليج مثلت خطا فاصلا في تاريخ الأمم المتحدة ، فقد إختلف نمط تدخلها المسلح في الأزمات التي إندلعت بعد أزمة الخليج الثانية (مشكلة الحرب الأهلية في الصومال عام 1992، مشكلة البوسنة والهرسك ومحاولة الإستقلال عن الإتحاد اليوغسلافي عام 1992) عن النمط التقليدي لتدخلها قبل هذه الأزمة وذلك على النحو الآتي:

<u>أولا:-</u> من حيث الكم فإن عدد القوات التابعة للأمم المتحدة والمتواجدة في مناطق عديدة من العالم الآن يعادل عشرة أضعاف أقصى رقم وصلت إليه هذه القوات قبل أزمة الخليج الثانية.(1)

<u>ثانيا:-</u> من حيث المهام الموكلة إلى قوات الأمم المتحدة ، فقد تنوعت هذه المهام مع ظهور مشكلات جديدة ناجمة عن إنتهاء الحرب الباردة وما لحقها من تحولات في النظام الدولي مثل حماية قوافل الإغاثة الإنسانية ، الإشراف على الإنتخابات بالإضافة إلى مهامها التقليدية السابقة.

<u>ثالثا:-</u> أصبحت بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة

---

(1) د. عائشة راتب وآخرون ، الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي ، الطبعة الأولى ، القاهرة – مركز البحوث والدراسات السياسية للنشر ، 1991، ص 55 ، 56.

تسهم بنصيب أساسي في تشكيل القوات التابعة للأمم المتحدة ، بل إن دور المحور سابقاً (ألمانيا – إيطاليا – اليابان) أصبحت تشارك في بعض هذه العمليات . وهذا تطوّر لم يكن متصورا على الإطلاق قبل حرب الخليج الثانية.

ومع ذلك فإن حجم الزيادة في عدد القوات وتنوع المهام ومشاركة بعض الدول دائمة العضوية في دعم جهود الأمم المتحدة هذه لم يترتب عليه إحداث نقلة نوعية في طبيعة أداء الأمم المتحدة فيما يتعلق بدورها في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

فلم يحدث تقدم يذكر على طريق إستكمال البنية الأساسية لنظام الأمن الجماعي وفقا للتصور الوارد في الميثاق ، ذلك أن إستمرار تجميد لجنة أركان الحرب وعدم التحرك بجدية في إتجاه وضع الترتيبات المنصوص عليها في المادة (43) موضع التنفيذ والتي تنص على أنه ((إذا فشلت الوسائل السلمية ينبغي أن تستخدم التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع ، بناء على قرار من مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين أو إعادتها إلى نصابها في مواجهة أي تهديد للسلم أو إخلال به أو أي عمل من أعمال العدوان وذلك بأن تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تضع تحت تصرف مجلس الأمن ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات من أجل الأغراض المنصوص عليها في هذه المادة على أساس دائم)).[1]

فعدم تنفيذ هذه الترتيبات أدى إلى صعوبة التخلص من بعض المشكلات التي ما يزال يعاني منها نظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة بسبب عدم وجود جيش دائم وثابت ومجهز تحت تصرف مجلس الأمن يمكن إستخدامه فور وقوع الأزمات الدولية والتي يمكن إجمال أهمها في الآتي:

أولاً:– ما تزال فعالية تدخل الأمم المتحدة في الأزمات الدولية تتوقف على مدى ما تمثله هذه الأزمات من تهديد لمصالح الدول الكبرى ، وليس على طبيعة الجرم المرتكب أو مدى ما يمثله من إنتهاك لميثاق الأمم المتحدة ، ولأن الأمم المتحدة ليست لديها موارد أو إمكانيات ذاتية وتعتمد بالكامل على ما تقبل الدول الأعضاء بمحض إرادتها وضعه تحت تصرفها من إمكانات ، فمن الطبيعي أن تختلف فاعلية الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة إختلافاً هائلا من أزمة لأخرى حسب حجم الإمكانيات التي تقدمها الدول الأعضاء لها خلال أزمة معينة.

ثانياً:– ما تزال الأمم المتحدة تواجه مشكلات تنظيمية عديدة لحشد وتنسيق الجهود للدول في هذا المجال.

ثالثاً:– لا توجد قواعد مستقرة تحكم عملية تحديد قيادة قوات الأمم المتحدة في الميدان وعلاقتها بالأمين العام من ناحية وبمجلس الأمن من ناحية أخرى وبالدول الأعضاء التي تساهم فيها من ناحية ثالثة.[2]

---

(1) المرجع السابق ، ص50 ، 57 ، 61 ، 65.

(2) نفس المرجع ، ص57 ، 58.

قرارات الأمم المتحدة بشأن الحدود الكويتية – العراقية :

على الرغم من تحرير الكويت في 26 من الفوار 1991 بواسطة جيوش قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن مجلس الأمن إستمر في إصدار قراراته بخصوص هذه الأزمة ومن بين هذه القرارات القرار (687) بتاريخ 3 الصير 1991بوقف إطلاق النار ، والذي سمُي بأم القرارات وأطلقت عليه بعض الأدبيات في الغرب شجرة الميلاد لكثرة ما علق عليه من مطالب حيث يتكون القرار من (34) فقرة ويعتبر هذا القرار من أهم القرارات لعلاقته بقضية ترسيم الحدود بين البلدين.

ويتناول القرار (687) موضوعات عديدة ذات صلة وثيقة بالعدوان العراقي على دولة الكويت ، ويضع الأسس لكيفية مواجهة الاثار المترتبة على ذلك العدوان ولإحلال السلم والأمن الدوليين في المنطقة كما حددتها القرارات الصادرة من مجلس الأمن منذ الثاني من هانيبال 1990.

ومن المهم الإشارة إلى بعض القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة منها :-

- القرار (660) الصادر في 1990/8/3 الخاص بإدانة الغزو العراقي والمطالبة بالإنسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية.
- القرار (662) المؤرخ في 1990/8/6 الخاص بحظر التجارة مع العراق والكويت المحتلة.
- القرار رقم (663)المؤرخ في 1990/8/9 الذي إعتبر قرار ضم الكويت باطلا بموجب القانون الدولي.
- القرار رقم (664)المؤرخ في 1990/8/18 الخاص بإطلاق جميع الأجانب المحتجزين في الكويت والعراق.
- القرار رقم (665)المؤرخ في 1990/8/25الذي يمنح الولايات المتحدة والقوات البحرية الأخرى صلاحية تطبيق الحظر الإقتصادي على العراق.
- القرار رقم (667)المؤرخ في 1990/9/12الخاص بإدانة الأعمال العدوانية ضد السفارات في الكويت ، وإختطاف الأجانب من قبل القوات العراقية.
- القرار رقم (669)المؤرخ في 1990/9/14 الذي يخول لجنة العقوبات السماح بمرور المواد الغذائية والطبية وأي مساعدات إنسانية داخل الكويت المحتلة والعراق.
- القرار رقم (674)المؤرخ في 1990/10/29الذي ينص على مطالبة العراق بدفع تعويضات عن المعاناة والخسائر التي تسبب فيها نتيجة غزو الكويت لجميع الدول المتضررة من الغزو.
- القرار رقم (678)المؤرخ في 1990/11/29 الذي يسمح لمجلس الأمن باستخدام القوة لتحرير الكويت.(1)

---

(1) محمد عبدالله حمد العنقاوي ، مرجع سابق ، ص 217 – 219.

أما بخصوص الحدود فقد إصدر مجلس الأمن القرار رقم (687) بتاريخ 3 من الطير 1991والـذي يؤكـد أهمية ترسيم الحدود بين الدولتين ويضمن السلم والأمن الإقليميين في المنطقة . وإلتزام الـدول الأعضاء في مجلـس الأمن بالسلامـة الإقليميـة والإستقلال السياسي لدولة الكويت ، كما يؤكد أن على العـراق قبـول أحكام القرار دون قيد أو شرط .

وديباجة القرار تؤكد إعتراف العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة على حدودها المبيّنة بكتاب رئيس وزراء العراق والمؤرخ في 10 هانيبال 1932. والمدون في المحضر المتفق عليـه بـين دولـة الكويـت والجمهورية العراقية بشأن العلاقات الودية والإعتراف والأمور ذات العلاقة لعام 1963. وإن مجلس الأمـن الدولي يدرك ضرورة تخطيط الحدود المذكورة بين الدولتين ويطالب بما يلي:

1. يحترم كل من العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد في المحـضر المتفق عليه بين الدولتين لعام 1963والذي تم تسجيله في الأمم المتحدة طبقاً للقرار (102) من ميثاق الأمم المتحدة.

2. أن يساعد الأمين العام للأمم المتحدة في إتخاذ الترتيبات اللازمة مع الكويت والعراق لتخطيط الحـدود بينهما.

3. ضمان حرمة الحدود الدولية المذكورة ، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة بحسب الإقتضاء لتحقيق هـذه الغاية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وقد تضمن القرار (687) لسنة 1991إجراءات دولية من شأنها إجبار العراق على إحترام القـرار الـدولي الخاص بترسيم الحدود مع دولة الكويت من خلال الإجراءات الآتية:-

- توفير الضمانات لحرمة الحدود الدولية المذكورة في إتفاق محضر 1963.

- إقرار حق الأمم المتحدة في إتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حرمة الحدود الدولية بين الدولتين بموجب الفصل السابع من الميثاق.

- إنشاء منطقة منزوعة السلاح تمتد مسافة (10كم) داخل العراق و(5كم) داخل الكويـت مـن الحـدود المشار إليها في معاهدة الحدود (المحضر) بين الدولتين لسنة 1963.

- إرسال قوات دولية لمراقبة منطقة خور عبدالله ومابين جزيرة وربة وخور الزبيـر والمنطقـة منزوعـة السلاح وذلك لردع أية إنتهاكات للحدود الدولية ومراقبة أية أعمال عدوانية تشن من أراضي إحدى الـدولتين على الدولة الأخرى.[1]

- تقديم تقارير دورية في حال وقوع إنتهاكات خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة.

---

(1) المرجع السابق ص 219.

وقد رحب وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد بهذا القرار عبر رسالة وجهها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في الرابع من الطير 1991أكد فيها إلتزام الكويت بالقرارات الدولية والإلتزام بالتعاون التام مع الهيئة الدولية لتنفيذ هذه القرارات ، أما بالنسبة للعراق فقد أعلنت موافقتها على القرار على مضض وذلك في خطاب طويل بتاريخ 16 الطير 1991 موجه من وزير الخارجية أحمد حسين إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن ، حيث أشار الوزير العراقي في هذه الرسالة إلى أن العلاقات والحدود الدولية هي مسألة إتفاق بين الدول التي تعتبر الوسيلة الوحيدة لاستقرار الحدود ، وأشار في هذه الرسالة إلى أن إتفاق 1963 باطل ولاغ لأنه لم يتم التصديق عليه في بغداد ، وإعتبر مسألة الحدود ما تزال معلقة ولم تحل كما أنه إتهم مجلس الأمن بالتحديد المسبق للحدود ووصف القرار (687) بأنه إعتداء على سيادة العراق وإستقلاله.

ومع ذلك وافق المجلس الوطني العراقي على القرار ونشر في الجريدة الرسمية العراقية بتاريخ 11 الطير1991.وإلتزاما بالفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن الدولي رقم (687) لسنة1991الذي نصّ على ((أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإتخاذ الترتيبات اللازمة بين كل من الكويت والعراق لتخطيط الحدود على النحو الوارد في إتفاقية 1963)).[1]

حيث قام السكرتير العام (بيريز دي كويار) بتشكيل لجنة تخطيط الحدود من خمسة أعضاء أحدهم ممثلا عن العراق (السفير رياض القيسي) والاخر ممثلا عن الكويت (السفير طارق الرزوقي) وثلاثة من الخبراء المستقلين يعيّنهم الأمين العام ويكون منهم رئيس اللجنة ، حيث ترأس اللجنة مختار كوسوما وزير خارجية إندونيسيا الأسبق ثم إستقال لأسباب شخصية وقد خلفه نيكولاس فليتكوس المدير العام لمكتب العمل الدولي وعضو معهد القانون الدولي اليوناني الجنسية ، وكل من أيان بروك خبير مصلحة المساحة السويدية ووليام روبتسون من مصلحة المساحة النيوزلندية ، وتتخذ اللجنة قراراتها بالأغلبية وهي قرارات نهائية حيث إن أعمال اللجنة فنية وليست سياسية ، بحيث لا تكون مهمة هذه اللجنة إعادة توزيع الأراضي على العراق أو الكويت بل مجرد إنجاز العمل التقني للقيام لأول مرة بوضع تحديد دقيق لإحداثيات الحدود الواردة في محضر 1963أي مرحلة تعليم الخط الحدودي وهي المرحلة التي تلي مرحلة التعيين ، حيث إن المحضر يشير إلى مراسلات 1932التي تنص على تفصيلات الحدود كالتالي:-

((من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ثم باتجاه الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع جنوبي خط عرض صفوان ثم باتجاه الشرق لتمر جنوبي آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر تاركة هذه المواقع للعراق حتى

---

(1) المرجع السابق ص 219 – 221.

إلتقاء خور عبدالله بخور الزبير أما جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقاروه وأم المرادم فتتبع الكويت)).[1]

وقد وافق كل من العراق والكويت على الإقتراح المقدم من السكرتير العام وبدأت إجتماعات لجنة ترسيم الحدود في نيويورك إبتداءً من 23 (الماء) 1991، حيث قامت اللجنة بعد ذلك بعقد (11) دورة شملت (82) إجتماعاً بالإضافة إلى الزيارة الميدانية للمنطقة .

وتنفيذاً للفقرة الخامسة من القرار (687) رفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن موافقته على إنشاء وحدة مراقبة دولية تابعة للأمم المتحدة على طول الحدود الكويتية العراقية لمراقبة الحدود البحرية في خور عبدالله وخور الزبير والمنطقة المنزوعة السلاح ، وقد أختيرت منطقة أم قصر لتكون مركز الوحدة التي سميت باليونيكوم (Unikom) حيث تشكلت القوة في البداية من (280) مراقباً عسكرياً و(566) إستشارياً وتنفيذياً ، ولكنها تناقصت فيما بعد إلى خمس فرق من المشاة صغيرة الحجم المؤقتة يبلغ عددها (544) فرداً مزودين بجميع المعدات والأجهزة لمتابعة أعمالها على أكمل وجه.[2]

ويشترك في بعثة الأمم المتحدة الخمسة أعضاء الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا ، فرنسا ، الصين ، روسيا) حيث تسهم كل من هذه الدول بـ(15) ضابطاً ضمن (245) ضابطاً يشرفون على مهام البعثة ، كما أن قوة اليونيكوم تنقسم إلى ثلاث فئات وهي:-

- **الفئة الأولى** تمثل المدنيين والادارات المنبثقة عنها.
- **الفئة الثانية** تمثل قوة المراقبين الدوليين.
- **الفئة الثالثة** هي للقوات البنغلادشية التي مهمتها حماية المراقبين الدوليين ولديها كامل الحرية في جميع أوامرها للتدخل وفك أي إحتكاك أو إشتباك قد يحصل بين الطرفين ، ويذكر أن تسعة من أعضاء البعثة لقوا مصرعهم منذ تشكيلها في الطير عام 1991.

ومهمة هذه البعثة هي إدارة الحدود وصيانتها وتعتبر هذه المرحلة الخطوة الرابعة في إنشاء الحدود الدولية ، فالمرحلة الأولى هي التعريف (تعريف الحدود) ثم التحديد ثم التعليم.

لقد كانت التعديلات كبيرة وكثيرة مع بداية عمل هذه القوة ، نظراً لعدم تعليم الحدود وتلخصت في الآتي:-

- وجود تجمعات عسكرية في المنطقة منزوعة السلاح.
- تسلح كل من القوات على الجانبين بالسلاح الثقيل في المنطقة المعزولة.
- دخول الطائرات في المنطقة المعزولة.

---

(1) المرجع السابق ، ص 221 ،222.

(2) نفس المرجع ، ص 222.

ولكن هذه التعديات بدأت تقل بصورة ملحوظة مع سيطرة القوات الدولية على المنطقة وإلتزام كل من الكويت والعراق بعمل اللجنة الدولية لترسيم وتخطيط الحدود.(1)

وفي27 (الماء)1993وافق مجلس الأمن على التقرير النهائي للجنة التي أنجزت المهمة الدولية الموكلة إليها بموجب الفقرة (3) من القرار (687) لسنة 1991 وأصدر القرار رقم (833) لعام 1993 ، حيث أعتمد بالإجماع من 15 دولة في مجلس الأمن وبهذا يكون مجلس الأمن قد أصدر خلال السنوات 1991 حتى 1993، ثلاثة قرارات مهمة وحاسمة في موضوع الحدود العراقية الكويتية وهي القرار(687) لسنة 1991والقرار(733) لعام 1992والذي يعيد تأكيد ما جاء به القرار(687) وأخيرا القرار(833) لسنة 1993وجميع هذه القرارات جاءت بموجب القانون الدولي والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهي تتعلق بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية وحماية الأمن الإقليمي بشكل عام في منطقة الخليج ، ولضمان عدم إنتهاك الحدود أو التشكيك في أعمال اللجنة إستخدم القرار(833) لعام 1993في الفقرة السادسة صيغة اللجوء إلى إستخدام القوة أو إتخاذ أية تدابير أخرى يجدها ضرورية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ويلاحظ خلال هذه الأزمة إختلاف الوضع عما كان عليه عشية 1990، حيث وقعت الكويت إتفاقيات أمنية ودفاعية مع كل من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين ، كما تعاونت مع مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون .

وبدأ العراق في سحب قواته بعد أن جوبه بقوة من مجلس الأمن والدول المتحالفة ، وكان الإعتراف العراقي بسيادة الكويت والحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت ، حيث تلقت الأمم المتحدة في 12 الحرث 1994 ممثلة بمجلس الأمن رسالة موجهة من وزير خارجية العراق تضمنت نسخة من قرار مجلس قيادة الثورة رقم (200) بتاريخ 10 الحرث 1994والموقع من الرئيس العراقي صدام حسين ، وإعلان المجلس الوطني العراقي بتاريخ 10 الحرث 1994 اللذين يؤكدان إعتراف العراق غير المشروط بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية وإستقلالها السياسي بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين الدولتين ، كما يؤكدان إحترام العراق لحرمة تلك الحدود وفقاً لقرار مجلس الأمن (833) لسنة 1993 كما ورد في الفقرة الثالثة من القرار(687) لسنة 1991.(2)

كما قام الأمين العام للامم المتحدة (كوفي عنان) بتشكيل لجنة خاصة (يونيسكوم) لتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية التي يرأسها الإسترالي ريتشارد بتلر ، حيث تصاعدت خلال شهري أي النار والنوار 1998 أزمة العراق مع فرق التفتيش الدولية وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف هذه الأزمة لمصلحتها في

---

(1) المرجع السابق ، ص223، 229، 230 .

(2) نفس المرجع ، ص 230 ، 234 .

منطقة الخليج العربي.

وقد أدلى بلير بتصريحات صحفية قبل تقديم تقريره إلى مجلس الأمن أعلن فيها :

((أن العراق يمتلك من الأسلحة البيولوجية ما يكفي للقضاء على سكان تل أبيب)).[1]

وهو الأمر الذي احتجت عليه روسيا والصين وفرنسا على أنه يمثل تجاوزا لمهام وإختصاص لجنة الأمم المتحدة الدولية.

وإتجهت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا إلى حشد قواتها والإستعداد لتوجيه ضربات عسكرية جديدة ضد العراق ، وبدا الإنقسام واضحا مابين الإتجاه الراعي إلى إعطاء الأولوية للخيار العسكري ويتمثل في الولايات المتحدة وبريطانيا ، والإتجاه الاخر الذي يعطي للخيار الدبلوماسي الأولوية وفي حالة فشله لابد من العودة إلى مجلس الأمن لبيان الخطوات الواجب اتخاذها حيال هذه الأزمة ويتمثل هذا الإتجاه في روسيا الإتحادية وفرنسا والصين ومعظم الدول العربية.

وشهدت الأسابيع الأولى للأزمة صراع بين الإتجاهين ، فالولايات المتحدة تحركت على أكثر من مستوى ، وإلى جانب قيامها بالحشد العسكري دون الحصول على ترخيص من مجلس الأمن أرسلت مبعوثها إلى دول الخليج ودول أوروبا الغربية لحشد الإجماع المطلوب لاستخدام القوة ضد العراق ، وفي مرحلة تالية إتجهت إلى تعبئة الرأي العام الأمريكي خلف قرار الإدارة الأمريكية بضرب العراق.

والإتجاه الثاني برزت فيه الدبلوماسية الروسية بشكل حيوي للمرة الأولى بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وتجلى ذلك في معارضتها الحاسمة لاستخدام القوة ضد العراق.

فالولايات المتحدة الأمريكية عارضت في بادئ الأمر السماح لمنظمة الأمم المتحدة بأن تلعب أي دور في حل هذه الأزمة كما عارضت فكرة ضرورة الحصول على موافقة من مجلس الأمن في حالة توجيه ضربات عسكرية ضد العراق.

وأدى الإستعداد العراقي للتجاوب مع الجهود المبذولة من جانب روسيا وفرنسا والصين وأيضا الرفض القاطع من جانب معظم دول منطقة الخليج العربي لتوجيه ضربات عسكرية للعراق إلى تبلور معارضة قطاعات من الرأي العام العربي عامة والأمريكي خاصة بفكرة ضرب العراق.[2]

وعندما تزايدت المعارضة داخل المنطقة وخارجها بفكرة ضرب العراق بدأت الولايات المتحدة تتراجع فكرة إعطاء الأولوية للخيار الدبلوماسي من خلال الأمم المتحدة ، وهو الأمر الذي تمخض عن تكليف مجلس الأمن للأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) بزيارة بغداد والتباحث مع المسؤولين العراقيين مباشرة .

---

(1) د. يحيى حلمي رجب ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص 218.

(2) نفس المرجع ، ص 248 ، 249.

وقام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة بغداد في 21 (أي النار) 1998 وبعد مباحثات مكثفة مع القيادة العراقية تم توقيع إتفاق بين الجانبين في 23 النوار 1998 وصفه عنان بانه ينهي الأزمة بعد أن تجاوب العراق مع كافة المطالب التي حددها مجلس الأمن.[1]

حيث نجح الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) يوم 1998/2/22 بعد محادثات مطولة وشاقة مع المسؤولين العراقيين توجيا بلقاء الرئيس العراقي صدام حسين في إزالة العقبة الاساسية التي كانت تعترض فتح القصور الرئاسية العراقية أمام مفتشي الأمم المتحدة ، وهو الشرط الأساسي لتفادي ضربة عسكرية أمريكية ، وتوصل الجانبان إلى إتفاق على عمليات التفتيش تم توقيعه يوم 23-2-1998في بغداد تمهيدا لعرضه أمام مجلس الأمن لاتخاذ القرار النهائي في شأنه.

وعلمّ أن الإتفاق بين الطرفين يؤكد الدور المركزي للجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية (يونيسكوم) ومشاركة دبلوماسيين من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تفتيش القصور الرئاسية وعدم تحديد مهلة زمنية لهذا التفتيش.

وقد رفضت الإدارة الأمريكية التعليق على الإتفاق قبل الإطلاع على تفاصيله وأصرت بريطانيا على عدم تقديم أي تنازلات في المسائل الجوهرية.

فهذا الإتفاق من شأنه أن يحرج واشنطن إذا رفضته لأنه سيجعل خلافها مع العراق مشكلة ثنائية لا مشكلة دوليه وبالتالي قد يعوق حشدها لحلفائها إذا أصرت على توجيه ضربة عسكرية للعراق.[2]

وأعلن الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة فريد ايكهارد قائلا :-

((في وسعي أن أؤكد ما قالته مصادر عراقية ، لدينا إتفاق خطي سيوقع قبل مؤتمر صحافي يعقد الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الإثنين 1998/2/23)).[3]

وأوضح أن الأمين العام يرى أن هذا الإتفاق ينسجم مع المبدأين اللذين كان يحملهما لدى مجيئه إلى العراق وهما إحترام قرارات الأمم المتحدة ودخول الخبراء الدوليين الكامل وغير المشروط للمواقع التي يرغبون في تفتيشها ، وأضاف أن عنان يعتقد أن رد فعل مجلس الأمن سيكون إيجابيا ، وأشار أن الأمين العام للأمم المتحدة " إتصل فعلا بالدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، أي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين بعد إجتماعه مع صدام حسين" . وفي وقت لاحق كرر ايكهارد أنه " أبرمنا إتفاقا نشعر أنه إيجابي جدا . فهو إيجابي للعراق وإيجابي للمنطقة وفي حقيقة الأمر للعالم ".[4]

---

(1) المرجع السابق ص 250 .

(2) عبدة العلي مزني البيز ، مرجع سابق ، ص 188.

(3) نفس المرجع ص 189.

(4) نفس المرجع ص 189.

لكن العراق إتخذ في يوم 31 (التموز) 1998 قراره المفاجئ بمقاطعة لجنة التفتيش الدولية الخاصة التابعة للأمم المتحدة (يونيسكوم) وطلب تنحية رئيس اللجنة (ريتشارد بتلر) عن منصبه وإعادة تشكيل اللجنة ، وأن ينظر مجلس الأمن في قبول طلبه بإعمال المادة (22) من القرار رقم (687) لسنة 1991 والتي تقضي برفع العقوبات عن العراق متى أتمّ تنفيذ إلتزاماته ووضع جدول زمني يربط بين ما تبقى من مهمة لجنة التفتيش وموعد رفع العقوبات ، وتكررت التهديدات الأمريكية للإعداد لتوجيه ضربة عسكرية لبغداد بعد جولة سريعة قام بها وزير الدفاع الأمريكي إلى دول الخليج والشرق الأوسط وأوروبا ، وأفقد هذا التهديد ثقة العالم وشعوب المنطقة بالسياسة الأمريكية تجاه قضية العراق ولم يعد أحد يؤيد فكرة إستمرار الحصار وفرض العقوبات ضد الشعب العراقي.

ومعظم الحجج التي كانت تروجها واشنطن لتبرير التصعيد ضد العراق لم تلقَ تأييدا أو قبولا ليس في الدوائر العربية فحسب بل في فرنسا وروسيا والصين وألمانيا وغيرها.

وإتضح أن فريق التفتيش الدولي أجرى إتصالات سرية بإسرائيل عدة مرات بمعرفة مفتش الأسلحة (سكوت ريتر) الذي إعترف بأنه قدم تقارير سرية لإسرائيل ، كما أن الخلافات التي نشبت بين لجان الفحص الأمريكية والفرنسية والسويسرية حول وجود آثارللغازات السامة في الصواريخ العراقية أثارت الشكوك حول موضوعية لجان التفتيش الدولية ونزاهتها.

وبتاريخ 5 الحرث 1998 إصدر مجلس الأمن قراره بالإجماع أدان فيه العراق لوقف تعاونه مع اللجنة الخاصة وإعتبر ذلك إنتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن (687) لسنة 1991 وطالب العراق بأن يتعاون مع اللجنة الدولية الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية فورا وبدون شروط ، وعبّر القرار عن تأييده الكامل للأمين العام للأمم المتحدة في جهوده للوصول إلى تنفيذ كامل لمذكرة التفاهم الموقعة مع العراق يوم 23 النوار 1998.[1]

وقد رفض العراق قرار مجلس الأمن وأكد انه لن يتراجع عن قراره بوقف التعامل مع اللجنة الخاصة ، وظهرت تفسيرات متباينة لقرار مجلس الأمن خاصة فيما يتعلق باستخدام القوة ضد العراق ، إذ إعتبرت بريطانيا أنه توجد مبرّرات قانونية لاستخدام القوة.

وقد غادر مراقبو ومفتشو وموظفو الأمم المتحدة بغداد بصورة جماعية وبشكل شجّع على إشاعة أجواء توقع ضربة عسكرية على العراق ، وقامت الولايات المتحدة بتعزيز قواتها في الخليج لإجبار العراق على التراجع عن قراره ،وطلب الأمين العام للأمم المتحدة من الرئيس العراقي الرجوع عن قراره وحذر وزير الدفاع الأمريكي من أن الضربات العسكرية الأمريكية ستكون كبيرة إذا لم يتراجع الرئيس العراقي عن قراره.

---

(1) د. يحي علي رحب ، مرجع سابق ، ص 253 ،254 .

ورفضت الولايات المتحدة إعتماد الدبلوماسية لإقناع العراق بالسماح بعودة المفتشين الدوليين معتبرة أن الدبلوماسية أخذت مجراها وأوحت بأن الضربة العسكرية باتت وشيكة.

وبتاريخ 11/12(الحرث) 1998أصدروزراء خارجية دول إعلان دمشق (دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى مصر وسوريا) في إجتماعهم السادس عشرالذي عقد في الدوحة بدولة قطر بيانا دعوا فيه العراق إلى العدول عن قراره ، وأكدوا أن الحكومة العراقية تتحمل مسؤولية أي عقبات تنجم عن عدم تراجعها عن هذا القرار.[1]

وساندت بريطانيا الولايات المتحدة في كل تحركاتها السياسية والعسكرية لمواجهة هذه الازمة ، واتفق المسؤولون في البلدين على أنهم ليسوا في حاجة إلى تفويض جديد من مجلس الأمن لشن ضربات ضد العراق.

وصعّدت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون من حملتهم ضد العراق وبدت الضربة العسكرية المحتملة ضرورة حتمية إذا لم يتراجع العراق عن قراره ، وتحولت التهديدات إلى تحركات فعلية على أرض الواقع بإرسال المزيد من الحشود العسكرية إلى المنطقة ، وفي نفس الوقت تراجع التأييد الفرنسي والروسي والصيني للموقف العراقي.

وبتاريخ 11/13 (الحرث) 1998أعلنت الولايات المتحدة بأنها سوف تقوم بتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق إذا لم يلتزم بالقرارات الدولية ويستأنف تعاونه مع المفتشين الدوليين وأعلنت واشنطن أن صبرها قد نفذ بالفعل ، وأن الرئيس العراقي ليس في حاجة إلى إنذارات أمريكية جديدة قبل الشروع في أي عمل عسكري.

وأكد الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) أن الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو إعلان العراق تراجعه عن قراره ، في حين أبدى الرئيس العراقي إستعداده للرد إيجابيا على أي مبادرة من شأنها الإستجابة لمطالب العراق العادلة والمتوازنة لرفع العقوبات الدولية.

وفي إنفراج كبير للازمة العراقية أعلن (براكاش شاه) المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى بغداد أن العراق قرّر بتاريخ 11/14 (الحرث) 1998 إستئناف التعاون مع اللجنة الدولية الخاصة بالتفتيش على أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وقال في بيان مفاجئ جاء بعد إتصالات مكثفة بين الأمم المتحدة و المسؤولين في بغداد أن العراق سيسمح باستئناف عمليات التفتيش الدولية ودخول ممثلي اللجنة الدولية للمواقع المطلوب تفتيشها بدون شروط.

وقال مبعوث الأمم المتحدة أن الرئيس العراقي أرسل خطابا إلى الأمين العام للأمم المتحدة يؤكد موافقته

---

(1) المرجع السابق ، ص 254، 255.

على إستئناف العمل مع مفتشي اللجنة الخاصة وأيضا خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدخول المواقع المشتبه في إحتوائها على أسلحة محظورة.

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة أن الرد العراقي لاستئناف عمل المفتشين الدوليين يتفق مع مطالب الأمم المتحدة.

وأعلن الرئيس الأمريكي كلينتون أن الولايات المتحدة قبلت الإيضاحات العراقية بشأن إستئناف التعاون مع اللجنة إلا أنه دعا إلى قيام حكومة عراقية جديدة في بغداد.

وإستأنف المفتشون الدوليون عملهم في العراق بتاريخ 11/18 (الحرث) 1998وقد أنقذ القرار العراقي البلاد من عملية عسكرية خطط البنتاجون لها بأن تستمر أسبوعا وقدر لها (10.000) عشرة آلاف ضحية عراقية.[1]

أما بخصوص الوثائق التي تتعلق بأسلحة الدمار الشامل العراقية فقد أكد العراق أنه سلم كل ما بحوزته من وثائق إلى اللجنة الدولية المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل إلا أن ريتشارد بتلر رئيس اللجنة طالب العراق بوثائق سرية يخفيها عن اللجنة بينما نفى العراق حيازته لها ووصفها بأنها وثائق وهمية.

وقد بعث رئيس اللجنة الدولية بقائمة وثائق إلى العراق ورد على رسالته وكيل وزارة الخارجية العراقية وجرى تسليم الرسائل المتبادلة بينهما إلى مجلس الأمن وتتمثل هذه الوثائق في الاتي:

1. وثيقة صادرة من مؤسسة المثنى الحكومية في الفاتح سنة 1988بشأن الإجراءات المستقبلية لتطوير الأسلحة الكيماوية.

2. وثائق وسجلات سنة 1990 بشأن وضع إنتاج غاز الأعصاب القائل (في أكس).

3. المذكرات الكاملة التي أعدها العراق عن قوة الصواريخ أرض – أرض والتي تتعلق بالأنشطة المرتبطة بالصواريخ عامي 1990، 1991.

4. تقرير في أي النار 1991 أعده العراق عن الصواريخ أرض – ارض.

5. وثائق حكومية وزارية تتعلق بإقامة وحدة صواريخ عام 1990 وتجهيزها منصات إطلاق رؤوس حربية ومعدات دعم أرضي.

6. المذكرات الكاملة التي أعدها العراق والتي تتعلق بانتاج محركات صواريخ فيعامي 1990 ، 1991.

7. أدلة موثقة عن تدمير وحدات دفع الصواريخ من جانب واحد عام 1991.

8. وثائق في الماء 1991 مع قوائم بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ ورؤسها الحربية ومنصات الإطلاق.

---

(1) المرجع السابق، ص255 ، 256.

9. وثائق تذكر تفاصيل القرارات التي إتخذت في الطير والصيف وناصر 1991 لتدمير أو الإحتفاظ بالأسلحة المشار إليها.(1)

وقد صعد ريتشارد بتلر رئيس اللجنة من ضغوطه على بغداد وبعث بثلاث رسائل إلى العراق يطالب فيها بالوثائق الخاصة بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية وصواريخ أسكود ، وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن تجاوب العراق في موضوع الوثائق وتسليمها يُعدُّ إختبارا لنيات العراق.

وقد أخفق مجلس الأمن الدولي بتاريخ 11/25/ (الحرث) 1998في التوصل إلى قرار موحد يدين العراق لرفضه تسليم هذه الوثائق والتي قيل أنها سرية للجنة الدولية ، وإكتفى المجلس بإصدار بيان أكد فيه مساندته الكاملة لعمل فريق اللجنة الخاصة وحثّ العراق على الإمتثال لمطالب اللجنة ، وكان الوفدان الأمريكي والبريطاني متشددين أثناء المناقشات الخاصة بإصدار البيان الذي أعدته بريطانيا بينما إتخذت فرنسا وروسيا والصين موقفاً متحفظاً تجاه إصدار البيان.

وبتاريخ 31 الحرث 1998أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بأن الولايات المتحدة بوسعها أن توجه ضربة عسكرية إلى العراق دون تصريح مسبق من مجلس الأمن في حالة نشوب أزمة جديدة بين العراق والمنظمة الدولية بشأن عمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل ، وأضاف الأمين العام للأمم المتحدة بأن واشنطن ولندن المحتا بالفعل إلى أنهما سيتحركان في المرّة المقبلة بسرعة شديدة ولن يضيعا الوقت في إتصالات دبلوماسية بينما أعربت فرنسا وروسيا والصين عن إعتقادهم بضرورة إستشارة مجلس الأمن أولا قبل توجيه مثل هذه الضربة.

وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن أمله في أن يستمر العراق في تعاونه مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة.

وفرضت العقوبات الإقتصادية الشاملة على العراق رغم خروجه من الكويت ورغم إنصياعه لأعمال اللجنة الدولية الخاصة التابعة للأمم المتحدة في تدمير أسلحته المزعومة.(2)

حيث صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع على قرار بتوقيع أشد العقوبات الإقتصادية على العراق وأقساها ، وهي العقوبات التي طلبت الأمم المتحدة من جميع أعضائها أن تمتثل لها وتطبيعها.

وهي بمثابة أول القرارات في سلسلة تدين أفعال العراق ، ووصلت ذروتها بقرار خوّل وفوّض دول الحلفاء أن تستخدم القوة إذا لم يبدأ العراق في الإنسحاب الفعلي من الكويت بحلول يوم 15 أي النار 1991.(3)

---

(1) المرجع السابق، ص 257، 258.

(2) نفس المرجع ، ص 258 – 260.

(3) د.فوزي حسونة،الأسرار الخفية لحرب الخليج ، الطبعة الأولى،القاهرة – دار الكتاب العربي للنشر ، 1993، ص26 ، 27.

فهناك أولاً :- القرار (661) بتاريخ 8 هانيبال 1990 الذي طالب بفرض المقاطعة التجارية والمالية والعسكرية ضد العراق (إمتناع كوبا واليمن).

ثانيا :- القرار (665) بتاريخ 25 هانيبال 1990 الذي يصرح باستخدام القوة لفرض الحظر وضمان إحترام قرار المقاطعة (إمتناع كوبا واليمن).

ثالثا :- القرار (670) بتاريخ 25 الفاتح 1990والخاص بفرض الحظرالجوي ضد العراق وحظر خروج السفن العراقية المشكوك في عدم إلتزامها بقرار الحظر من الموانئ (صوتت كوبا ضد هذا القرار).

وللتخفيف من عبء هذه الإجراءات الصارمة أصدر مجلس الأمن قرارين إضافيين هما:-

- القرار (666) بتاريخ 14الفاتح 1990الذي يستثني شحنات الغذاء والأدوية بشرط أن تتم عبرالأمم المتحدة ومنظمة الصليب الأحمر.

- والقرار (669) بتاريخ 24 الفاتح 1990 والذي يخول " لجنة العقوبات " حق فحص الطلبات التي ترد إليها لمساعدة الدول المتضررة في تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في قرارات المقاطعة أو الحظر الإقتصادي ضد العراق.

- وأخيراً فقد تبنى مجلس الأمن القرار (678) بتاريخ 29 الحرث 1990والذي يصرح ((باستخدام القوة ضد العراق إذا لم يقدم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي إتخذها لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى المنطقة)).(1)

ان ميثاق المنظمة قد قام على أسس إنسانية ديمقراطية تساوي بين الدول القوية والضعيفة الكبيرة والصغيرة ، الغنية والفقيرة ، فالولايات المتحدة الأمريكية تستطيع بتقديم المساعدات المادية للدول التي تسير معها أو حجب المساعدات المادية عن الدول التي تعارضها أن تحقق أغراضها .

كما أن إستعمال الولايات المتحدة الأمريكية لمعيارين مختلفين في مجابهة قضايا العالم يؤثر سلباً على المنظمة باعتبار أن مجلس الأمن يخضع لسيطرة الولايات المتحدة فعلياً فهناك تمييز على أسس مصلحية وإيديولوجية (عقائدية) في سياسة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، فمعاملة أمريكا للعراق مثلا تختلف إختلافا أساسيا عن معاملتها لإسرائيل في مواقف متشابهة.

ان الولايات المتحدة لم تطلب من إسرائيل أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة بدون قيد أو شرط قبل أن تجرى المفاوضات وهو ماكان يجب أن تفعله ولكنها فعلت ذلك مع العراق.

كما أن الولايات المتحدة لم تحدد موعداً لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في موعد محدد وقد مضى على الإحتلال فترة طويلة.

---

(1) مارسيل سيرل ، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد ، الطبعة الأولى، الكويت - دار سعاد الصباح للنشر ، 1992، ص91 ، 92.

ان الولايات المتحدة لم تهدد إسرائيل بالعقوبة العسكرية إذا لم تنسحب في الموعد المحدد وكان المفروض أن تقطع المساعدات على الأقل ولكنها لم تفعل شيئا من ذلك.

ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تحمل إسرائيل على توقيف صنع الأسلحة الذرية وإتلاف ما عندها ولكنهما فعلت ذلك مع العراق لأنه حصل على أسلحة رادعة يحفظ بها أمنه واستقراره في المنطقة.[1]

فالخلل هنا لا يتعلق بآليات الأمم المتحدة وأجهزتها ولا بنصوص الميثاق ، بل أصبح يتعلق بالمركز الجديد للولايات المتحدة الأمريكية وانفرادها كقوة عظمى وحيدة والرغبة الطبيعية في الحصول على إستحقاقاته وتأثير هذا الوضع على الأمم المتحدة بما يهدد وجودها بشكله ومضمونه اللذين قامت عليهما حتى أن إستخدام حق الفيتو من قبل بعض أو كل أعضاء المجلس الدائمين ضد مشروع قرار تقف وراءه الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد أمرا سهلا عليها (أي على الدول) لأن تلك الدول تعلم أنه لن يكون من صالحها أي مواجهة سياسية أو إقتصادية مع الولايات المتحدة.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت لا تتورع عن إستخدام القوة ضد أي دولة أخرى أو غزوها دون الإلتزام بالرجوع لمجلس الأمن لأخذ الإذن المسبق منه وخير مثال على ذلك هو غزوها للعراق في 1991/1/17.[2]

ومنذ الغزو الأمريكي للعراق وحتى عام 2003 ، لم تستطع منظمة الأمم المتحدة أن تمنع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عن تهديد العراق ومحاولة إسقاط نظامه على الرغم من عودة الشرعية الدولية لحكومة الكويت وتحرير أرضها من الغزو العراقي .

ولكن القضية الأكثر إثارة هنا تتعلق بمغزى الربط بين القرار (660) وبقية القرارات الأخرى. فعلى صعيد الأمم المتحدة رأينا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتمكن من الحصول على قرار من مجلس الأمن قبل بدء الحرب بتفويضها في حرب العراق رغم سعيها كثيرا في هذا الإتجاه ، وإزاء إنقسام دول العالم بشأن تلك الحرب واعتراض معسكر السلام الذي كانت تقوده فرنسا وألمانيا على القيام بأي عمل عسكري ضد العراق ورغبتها في منح المفتشين الدوليين مهلة أخرى لاستكمال مهمتهم في البحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وتهديد فرنسا رسميا باستعمال حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار يجيز إستخدام القوة ، لم تأبه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في معسكر الحرب بفشلها في الحصول على إجماع المجتمع الدولي على شن الحرب وقررت غزو العراق حتى دون الحصول على التفويض اللازم من المنظمة الدولية (الأمم المتحدة).

---

(1) د. محمد فاضل الجمالي ، مأساة الخليج والهيئة العربية الجديدة ، د. ط ، القاهرة – مكتبة مصولي للنشر والتوزيع ، 1992، ص50 ، 51.

(2) د. فاروق معدلاوي ، مرجع سابق ، ص150 ، 151.

وهكذا قامت قوات التحالف بغزو العراق دون أي غطاء من الشرعية الدولية ، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تلجأ فيها أكبر قوة في العالم بمخالفة رغبة المجتمع الدولي ، رغم زعم الولايات المتحدة في كل مناسبة بحرصها على إحترام الإرادة الدولية بل وإلزام كافة الدول بضرورة الخضوع للشرعية الدولية.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية دائما ما تدفع الأمم المتحدة للسير في إتجاه السياسة الأمريكية وكانت تنجح في تمرير القرارات التي تتماشى مع توجيهاتها منذ تفكك دول الإتحاد السوفيتي، ولهذا توقعت الإدارة الأمريكية أنها ستنجح هذه المرة أيضا في الحصول على التفويض اللازم لمباشرة الحرب ولم يكن لدى السياسة الأمريكية أي شك في ذلك ، ولهذا شرعت في إرسال قواتها بكثافة إستعدادا للحرب منذ قبل بدء العمليات بما يزيد عن الشهرين كدليل على ثقتها من أن صدور قرار من مجلس الأمن هو مجرد إجراءات ومسألة وقت فقط.

إلا أنها فوجئت بالإعتراض الدولي على شن هذه الحرب ، ولأنها أقوى دولة في العالم وأن الخضوع للشرعية الدولية كان سيكلفها الكثير سواء في الخارج باهتزاز هيبتها كقوة عظمى في العالم أو على المستوى الداخلي بما كان سيؤدي إليه قرار الرجوع عن الحرب من إحباط للشعب الأمريكي وفقد الثقة في قيادته والحزب الحاكم سيما مع قرب الإنتخابات الأمريكية.

ولهذا فإن الإدارة الأمريكية لم يكن لديها خيار آخر وكان إتخاذ قرار الحرب أمرا حتميا حتى وإن كان ذلك بالمخالفة للشرعية الدولية وكافة المواثيق والمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة ، إذ أن مصلحة أمريكا هي فوق كل اعتبار.

ولم يكن إتخاذ قرار الحرب مفاجأة للعالم ، وفي نفس الوقت لم يكن بوسع احد أن يوقف تلك الحرب ، وهو ما عبّرعنه الرئيس مبارك قائلا : إنه لا يمكن لأحد أن يوقف آلة الحرب.[1]

وحتى بعد أن بدأت الحرب فعلا فإن البعض كان يعتقد أن بإمكان كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو لعقد إجتماع لمجلس الأمن الدولي بغرض إصدار قرار يوقف إطلاق النار أو على الأقل إدانة الحرب على العراق.

إلا أن كوفي عنان الذي أصيب بخيبة أمل لم يفعل شيئا وهو ما دعا الكثير خاصة في منطقتنا العربية لاتهامه بالتقاعس والإنصياع للرغبات الأمريكية.

وواقع الأمر أن الأمين العام لم يكن بوسعه أن يفعل شيئا ذلك أنه يعلم جيدا أن أي قرار سواء بوقف إطلاق النار أو حتى بمجرد إدانة العدوان سيكون مصيره الرفض باعتبار أن الدولتين المعتديتين هما من الدول

---

(1) للمستشار د. أحمد طه خلف الله ، سقوط العرب في الحرب على العراق " الأسباب والنتائج " ، الطبعة الأولى، دمشق – القاهرة دار الكتاب العربي للنشر، 2011، ص148 ، 149.

الخمس ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن ومن ثم فأي قرار بإدانتهما سيواجه بالإعتراض (الفيتو) منهما فضلا عن أنه على فرض سعيه لإصدار قرار من الجمعية العامة ونجاحه في الحصول على الأغلبية اللازمة لتمريره لم يكن ليغيّر من الواقع شيئا خاصة وأن العالم فوجئ بانتهاء الحرب بعد سقوط بغداد وخلال عشرين يوما فقط من بدايتها.

وقد تعالت صيحات كثيرة من قبل بعض المفكرين والكتّاب العرب عشية بدء الحرب بالتشكيك في مصداقية المنظمة الدولية أو جدواها في ظل النظام العالمي الجديد وهيمنة قوة عظمى واحدة على مقدرات العالم ، وعجز تلك المنظمة عن القيام بدورها في إرساء مبدأ حفظ السلام والأمن الدوليين ومنع اللجوء للقوة في حل الأزمات والمنازعات الدولية ، تلك الأسس التي قامت عليها هذه المنظمة.(1)

وفي الوقت الذي كان فيه هؤلاء العرب يصبون غيظهم على الأمم المتحدة بل ويطالبون بإلغائها إعتقادا منهم بأن دعوتهم ستجد صدى من دول معسكر السلام التي كانت تقف قبل الحرب مع الحق العربي من وجهة نظرهم ، إلا أنه ومع سقوط بغداد بدا واضحا أن دول المعسكر الرافض للحرب قد شرعت في محاولة تأمين مصالحها في العراق من خلال الحصول على نصيب من عقود إعادة إعمار العراق إسوة ببقية دول التحالف الأنجلو أمريكي وبدأ صراع خفي بين الدول الكبرى في العالم من خلال تسابق كبرى الشركات العالمية للحصول على هذه العقود وعلى الرغم من أن بوش وبلير قد إتفقا عشية سقوط بغداد على إعطاء دور حيوي للأمم المتحدة بعد الحرب على العراق إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على حرمان بقية دول العالم من المشاركة في إعادة إعمار العراق حتى بما فيها بريطانيا وبقية شركائها في التحالف الذين لم يحصدوا سوى الفتات وهو ما ظهر واضحا من تذمُّر عدد كبير من ممثلي الشركات البريطانية ومطالبتهم بتدخل حكومتهم لدى الجانب الأمريكي لتيسير منحهم فرصاً في إعادة الإعمار ، ولهذا سارعت فرنسا وروسيا وألمانيا باستمالة أمريكا وكسب تعاطفها من خلال تأكيد هذه الدول على أن موقفها الرافض للحرب الأمريكية لم يكن حماية للنظام العراقي وأنها لا تتمنى هزيمة الولايات المتحدة وأنهم من حلفائها ، فضلاً عما سبق وأن أعلنته كل من فرنسا وألمانيا عن استعدادهما بالسماح للقوات الأمريكية باستخدام مجالهما الجوي في الهجوم على العراق وكل ذلك كان بغرض تحسين العلاقات مع أمريكا بعد التوتر الذي شهدته تلك العلاقات في بداية الحرب ، ولتؤكد هذه الدول أنها مع واشنطن قلباً وقالباً شاء العرب أم رفضوا ومن جهة أخرى حاولت هذه الدول الحصول على تأييد كل من بريطانيا واستراليا لوجهة نظرها ونجحت فعلاً في ذلك وكانت وجهة نظر تلك الدول وعلى رأسها فرنسا تتمثل في ضرورة إسناد الدور الرئيسي في عراق ما بعد الحرب

---

(1) المرجع السابق ص 149 ، 150.

للامم المتحدة ومنظماتها المختلفة سواء في المجال الإقتصادي وإعادة الأعمار أو في المجال السياسي وترتيبات الحكم فيما بعد صدام.[1]

وقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية صراحة إشراك الأمم المتحدة التي كانت رافضة للحرب في العراق بل رفضت أيضا إشراك الدول التي كانت رافضة للحرب في خطة إعادة الأعمار كروسيا وفرنسا والمانيا وسوريا من المشاركة في عطاءات إعادة الأعمار عقابا لها على معارضة الحرب.

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعيين جنرال أمريكي سابق(كارتر)وفيما بعد بريمر كحاكم مدني للعراق دون الرجوع لتلك الدول أو حتى إلى الأمم المتحدة . إلا أن فرنسا والدول المساندة لها لم تفقد الأمل واستمرت في سعيها من خلال القنوات الدبلوماسية مع ممارسة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية مستغلة في ذلك حاجة الولايات المتحدة للحصول على قرار من مجلس الأمن بإنهاء العقوبات المفروضة على العراق حتى يمكنها إستئناف ضخ البترول العراقي للخارج ، فضلا عن حاجتها أيضا للتأييد الفرنسي والروسي في مجلس الأمن مستقبلا بشأن إستصدار قرار ضد كوريا الشمالية بشأن النزاع النووي معها . وقد أسفرت هذه الجهود عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتخفيف من موقفها والإعلان عن مبدأ الشفافية والمساواة أمام الشركات العالمية في التعاقد على أعمال إعادة الإعمار وفي المقابل حصلت على موافقة فرنسا وروسيا على تمرير مشروع القرار رقم (1483) لسنة 2003 المقدم منها إلى مجلس الأمن بشأن ترتيبات ما بعد الحرب والذي ينص على:-

((1. رفع جميع العقوبات المفروضة على العراق من عام 1990 فيما عدا حظر توريد السلاح.

2. إنشاء صندوق تحت اسم (صندوق مساعدة العراق) لمواجهة الإحتياجات الإنسانية للشعب العراقي وإعادة الإعمار وكافة الأغراض المدنية يمول من حصيلة الدخل الناتج عن مبيعات النفط العراقي وأن يلحق بهذا الصندوق هيئة إستشارية دولية تضم مسؤولين من الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين لإقتراح أوجه الإنفاق والمراجعة المالية.

3. تختص الولايات المتحدة وبريطانيا بوصفها سلطة الحكم بالصرف من هذا الصندوق وإدارته بالتشاور مع الحكومة المؤقتة في العراق وذلك لمدة عام مالم يقرر مجلس الأمن غير ذلك.

4. يتولى مراجع عام محايد أعمال المراجعة الحسابية لهذا الصندوق.

5. يتم تجنيب (5%) من أموال هذا الصندوق لاستخدامها في التعويضات أو المطالبات المالية المترتبة عن غزو العراق للكويت عام 1990.

---

(1) المرجع السابق ، ص150، 151.

6. يلغي برنامج النفط مقابل الغذاء خلال فترة لا تزيد عن ستة شهور على أن تلعب الأمم المتحدة دورا حيويا في تقديم المساعدات الإنسانية وإستعادة الأمن والإستقرار بالعراق.

7. يتولى الأمين العام للأمم المتحدة تعيين منسق خاص للتعاون مع السلطة الحاكمة والشعب العراقي لاستعادة الإستقرار والعمل على تعيين حكومة دائمة للدولة ويكون مختصا بالإشراف على أعمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية وعودة اللاجئين وإعادة الإعمار والإصلاح التشريعي والقضائي وحقوق الإنسان وإعادة تشكيل قوة شرطة محلية.

8. يحمّل القرار النظام السابق بالعراق المسؤولية عن أي جرائم ضد الإنسانية بالعراق.

9. تستمر مهام نزع أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الإستراتيجية بالعراق التي كانت قد بدأت قبل الحرب.

10. يدعو القرار جميع الدول إلى مراقبة أي نشاط للإتجار في الآثار العراقية وغيرها من الملكيات الثقافية العراقية المنهوبة والعمل على إستعادتها)).[1]

ولقد تمت الموافقة على مشروع القرار بعد إقراره من أعضاء مجلس الأمن الدولي بما فيهم الأعضاء الذين عارضوا الحرب وصدر فعلا هذا القرار الذي حمل رقم (1483) وأصبح ساري المفعول.[2]

مما سبق نستنتج أن مصداقية الأمم المتحدة وسلطة مجلس الأمن قد تضررتا كثيرا من ازدواجية السياسة الأمريكية في المنطقة ومن إستعمال الولايات المتحدة الأمريكية أساليب الترغيب والترهيب في كسب الأصوات وإستصدار القرارات .

---

(1) المرجع السابق، ص151 - 153.

(2) نفس المرجع ، ص153.

المبحث الثالث/ الغزو وتداعياته على الصعيدين الإقليمي والعالمي:

كان الغزو العراقي للكويت بمثابة العامل المفجرّ للمسألة العراقية لتبرز على سطح التفاعلات الإقليمية والدولية في المنطقة بوصفها المحور الأساسي لهذه التفاعلات.

ففي الساعة الثانية صباحا بالتوقيت المحلي الموافق 2 هانيبال 1990 عبرت القوات العراقية الحدود إلى الكويت وسيطرت على مدينة الكويت العاصمة.

وتغلبت القوات العراقية على القوات الكويتية الصغيرة العدد نسبيا وفرّ الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت إلى السعودية ، وجاء الغزو العراقي للكويت وسط أزمة إقتصادية حادة يعيشها العراق بسبب الديون عقب إنتهاء حربه مع إيران 1988.

وإتهم صدام حسين الكويت بتعمد تخفيض أسعار النفط وزيادة حصتها من النفط من الحقول النفطية المشتركة بينهما. وعندما رفضت الكويت إلغاء ديونها على العراق قرر صدام حسين غزوها.

ونتيجة لذلك فرضت الأمم المتحدة عقوبات إقتصادية على العراق وأصدر مجلس الأمن عددا من القرارات التي تدين بغداد كما شكّل تحالف دولي شاركت فيه العديد من الدول وإحتشد مئات الآلاف من الجنود في الخليج العربي ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية خطة عسكرية للحرب بقيادة الجنرال نورمان شوارتسكوف قائد القوات المركزية الأمريكية.

وفي 17 أي النار 1991 بدأت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حربها الجوية على العراق وعلى قواته المتواجدة بالكويت وإنتهت هذه العمليات بطرد القوات العراقية من الكويت(تحرير الكويت).

مارست كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ماعُرفَ بسياسة الإحتواء للعراق عن طريق الطيران شمال العراق وجنوبه إلى جانب فرض عقوبات إقتصادية عليه كما سيتضح لاحقا.[1]

فلقد تعرض العراق إثر غزوه الكويت لشتى التدخلات الدولية والإقليمية ، وبشكل خاص من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار ، ولاسيما بعد تحجيم النظام العراقي وفرض الحصار الإقتصادي عليه ونتيجة لذلك تحول العراق إلى ساحة للصراع الدولي.

وبالإضافة إلى ما سبق تم إتخاذ عدة إجراءات من قبل مجلس الأمن ضد العراق من بينها:

1. العقوبات المفروضة على العراق :

من الآثار المترتبة على غزو العراق للكويت هو فرض عقوبات دولية على العراق ، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم (661) في السادس من هانيبال 1990 وذلك بفرض عقوبات إقتصادية شاملة على العراق

---

(1) سامح طه ، 2008 ، http // www .is lamicmo .cc / article1 . aspx ? id = 26192 ، ص7 ، 8.

وتضمن القرار :

وقف كل الواردات من العراق والكويت ووقف كل شحنات البضائع المرسلة إلى كل من الدولتين أو أيهما بأي وسيلة من وسائل النقل وحظر كل الصادرات بما فيها المواد العسكرية مع إستثناء الإمدادات الطبية وتجميد الأرصدة العراقية في الخارج ، ووقف كل المعاملات والتسويات المالية باستثناء المدفوعات لأغراض إنسانية وإنشاء لجنة تسمى لجنة العقوبات للإشراف على تنفيذ القرار.

ثم توالت بعد ذلك القرارات التي أصدرها مجلس الأمن لتشديد الحصار على العراق منها القرار (665) الصادر في هانيبال 1990 بفرض حصار بحري على العراق وتفتيش السفن التي يشتبه في وجود سلع متجهة إلى العراق على ظهرها سواء في البحر الأحمر أو الخليج ، والقرار (670) الذي يقضي بحظر رحلات الطيران من وإلى كل من العراق والكويت ، وحظر إستقبال الطيران من أي من الدولتين في مطارات العالم ، والقرار (687) الصادر في 3 الطير 1991والذي حدد الشروط التي يتعين على العراق الوفاء بها قبل رفع العقوبات المفروضة عليه وأهمها تدمير أسلحة الدمار الشامل والقدرات العسكرية التدميرية والإعتراف بحدود الكويت وسيادتها وإصلاح الأضرار الناتجة عن الحرب من خلال صندوق للتعويضات يتم إدارته بواسطة الأمم المتحدة وسداد الديون المستحقة إلى الدول والمؤسسات الأجنبية.

وعلى الرغم من إعتراف العراق بحدود الكويت وسيادتها في الحرث 1994على أساس خرائط ترسيم الحدود التي أعدتها الأمم المتحدة وتقرير رالف ايكيوس رئيس فريق الأمم المتحدة المشرف على إزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق الذي أكد لمجلس الأمن في عام 1995 إتمام إزالة قدرات العراق من الصواريخ والأسلحة الكيماوية فإن ذلك لم يسفر إلا عن رفع جزئي لحظر تصدير النفط العراقي على صيغة " النفط مقابل الغذاء " التي أقرها مجلس الأمن في قراره رقم (968) الصادر في الطير 1995 ، والذي يسمح للعراق بتصدير ماقيمته 2 بليون دولار من النفط كل ستة أشهر.[1]

وقد إستغرقت المفاوضات بين العراق والأمم المتحدة شهورا طويلة من أجل التوصل إلى مذكرة للتفاهم بين الجانبين تتضمن كل التفاصيل الفنية والمالية والإدارية المتعلقة بتصدير النفط العراقي.

وتم توقيع الإتفاقية في 20 الماء 1996 ولم يبدأ تصدير النفط العراقي جزئيا إلا في 15 الكانون 1996 من ميناءي جيهان التركي على البحر المتوسط والبكر على الخليج العربي.

وخلال الفترة من عام 1991وحتى توقيع إتفاقية النفط مقابل الغذاء عام 1996حدثت العديد من الصدامات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بصدد مسألة العقوبات . فقد رفض العراق القرار رقم (706) الصادر من مجلس الأمن في 15 هانيبال 1991والذي سمح للعراق ببيع كمية من نفطه بقيمة (1.6) بليون

---

(1) أحمد ابراهيم محمود وآخرون ، مرجع سابق ، ص 27-28.

دولار في غضون 6 أشهر وذلك لتلبية الحاجات الإنسانية،بالإضافة إلى إقتطاع(30 %) من هذه العوائد النفطية لتغطية جزء من التعويضات.[1]

وقد إستغلت الولايات المتحدة هذا الرفض للتدليل على إنتهاك العراق لقرار مجلس الأمن رقم (687) الصادر في3 الطير 1991ومن ثم إستمرار الحظر الإقتصادي المفروض على العراق منذ هانيبال 1990 ثم صدر قرار آخر من مجلس الأمن برقم (778) في التموز 1992 يسمح باستخدام الأموال العراقية المجمّدة لتمويل عمليات التفتيش والمساعدات الإنسانية للشعب العراقي ودفع التعويضات.

وهكذا تشابك موضوع العقوبات مع الموضوعات الأخرى في ملف المسألة العراقية كالتعويضات وعمليات التفتيش على الأسلحة وتصدير النفط وتوفير الإحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.

2. التفتيش على أسلحة الدمار الشامل العراقية :-

تعد هذه القضية من أهم قضايا الأزمة العراقية ، فقد دار من حولها صراع شديد بين العراق والولايات المتحدة إلى حد إستخدام القوة العسكرية ضد العراق وصولا إلى التهديد باحتلاله.

بدأت اللجنة الدولية المكلفة بالتفتيش على أسلحة الدمار الشامل العراقية وتدميرها والمعروفة باسم (UNSCOM) أعمالها في عام 1991بموجب القرار رقم (687) الصادر عن مجلس الأمن وكانت المهمة الموكلة إليها هي التحقق من صحة بيانات العراق الكاملة والنهائية والتامة عن أسلحة الدمار الشامل وقدراته الصاروخية والمنشآت الخاصة بها.

ويمكن القول بأن الصراع بين العراق والولايات المتحدة قد تمحور حول صلاحيات هذه اللجنة.

فالعراق أراد تضييق صلاحيات هذه اللجنة إلى أقل قدر ممكن بعكس الولايات المتحدة والتي أرادت توسيع هذه الصلاحيات إلى أقصى قدر ممكن.

ولقد شهدت تلك الفترة صدامات عديدة بين بغداد وواشنطن حول هذا الموضوع، فقد إتهم مجلس الأمن العراق بعدم التعاون الإيجابي مع اللجنة الدولية المكلفة بتدمير الأسلحة النووية ، وحدّد المجلس مهلة حتى25 ناصر 1991 ليبدأ التعاون من جانب العراق يكون من حق المجلس بعدها إتخاذ مايراه مناسبا من تدابير وإجراءات بما في ذلك إستخدام القوة العسكرية ضد العراق ، ثم رفض العراق السماح لفريق المفتشين الدوليين المكلف بتدمير أجهزة تطوير الصواريخ الباليستية العراقية من طراز سكود بإتمام مهمته في الربيع 1992 . وفي التموز 1997رفض العراق دخول المفتشين الدوليين لأراضيه ثم تراجع بعد ذلك ، ثم أعلن العراق في الحزيران 1997رفضه السماح للمفتشين الدوليين بدخول القصور الرئاسية وبعض المواقع

---

(1) المرجع السابق ، ص 28.

الحساسة إلا أن كوفي عنان الأمين العام للامم المتحدة عالج الموضوع وإنتهت بذلك أزمة القصور الرئاسية في تلك الفترة.

وفي 17 اي النار 1998أعلن الرئيس العراقي صدام حسين أنه سيتم طرد جميع أعضاء اللجنة الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل العراقية في غضون ستة أشهر مالم ترفع العقوبات المفروضة على العراق.

وقد رفض ريتشارد بتلر الإنذار العراقي إلا أنه صرّح بأنه يرغب في تشكيل فرق التفتيش ، كما وافق على سلسلة من عمليات التقييم الفنية للنظر في كل سلاح على قائمة اللجنة.[1]

وفي 21 اي النار 1998 أعلن العراق تجميد عمليات التفتيش الدولية في أراضيه لمدة شهرين ووضع نهاية للمحادثات بشأن الوصول إلى مناطق حساسة ، وتوجه بتلر إلى بغداد لمناقشة القضايا التي أثارتها بغداد ، ولم يتوصل إلى تحقيق أي تقدم ، فقدّم تقريراً إلى مجلس الأمن شرح فيه ما يقوم به العراق من تعطيل وعرقلة لأعمال اللجنة وأكد بتلر التقارير المتعلقة بامتلاك العراق لرؤوس صاروخية وأسلحة بيولوجية ، وقد هددت الولايات المتحدة بالقيام بعمل عسكري ضد العراق إلا أن تحرّك كوفي عنان نجح في منع هذا العمل العسكري ، إلا أن تطورات الأحداث أدت إلى إشتعال الأزمة من جديد ، حيث بات واضحاً من وجهة نظر اللجنة والولايات المتحدة أن العراق لن يسمح للجنة بالقيام بمهامها إذا ما وصلت إلى حد الكشف عن الأسلحة العراقية والمواد والوثائق المتصلة بها ، وردت الولايات المتحدة بعملية ثعلب الصحراء في الكانون 1998.

وبدأت بعد ذلك بتنفيذ هجمات جوية منتظمة على المنشآت العسكرية ومرافق النفط ومواقع في شمال وجنوب العراق بهدف السحق التدريجي للقدرات العسكرية العراقية خاصة الدفاع الجوي.

وفيما يتعلق بالملف النووي العراقي فقد أوكلت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ نظام التفتيش الخاص من سنة 1991مسؤولية إثبات إلتزام العراق بقرار مجلس الأمن رقم (687) فيما يتعلق بالنواحي النووية.

وفي الكانون 1997 صرّح مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي بأنه ((في وسعنا الان القول بأننا إستطعنا أن نستعيد أو نتلف أو نحدّ من ضرر جميع المواد والبنود الذرية التي أطلعنا عليها)).[2]

وكانت الوكالة تستعد لرفع توصية إلى مجلس الأمن بإغلاق الملف النووي العراقي وتحويل أنشطتها من تدمير القدرات الحالية إلى الرصد والتدقيق المستمرين للنشاط النووي العراقي إلا أن تقرير الوكالة الذي صدر في ناصر 1998أشار إلى أن هناك أسئلة لا تزال قائمة بشأن المصادر الخارجية المساعدة في البرنامج النووي وإدعاء العراق إنها لم تعد تمتلك الوثائق والرسومات الخاصة ببيانات التجارب.

---

(1) المرجع السابق ، ص 28 - 30.

(1) نفس المرجع ، ص 30 ، 31.

ومن ثم أعلن المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة ان هذا يوضح أن العراق لم تحرز أي تقدم بصدد هذا الملف.

وفي نهاية ناصر 1998 إنتهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مراجعة الملف النووي العراقي ، وأعلنت عدم توافر أدلة تشير إلى أن لدى العراق أية أسلحة نووية أو مواد ذات صلة بذلك ، إلا أن تصريحات سكوت ريتر كبير مفتشي أونسكوم السابق التي أشار فيها إلى أن العراق قد قام بإنتاج العناصر اللازمة لإنتاج السلاح النووي وأنها تحتاج فقط للمادة الإنشطارية لإتمامها ، وأن العراق يستطيع تصنيع أسلحة نووية في غضون أيام أو أسابيع بمواد نووية مهربة أثارت أزمة جديدة خاصة مع رفض العراق في نهاية الفاتح 1998 السماح لمجموعة الرصد النووي التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول المفاعل العراقي الذي كانت الوكالة قد قامت بتفتيشه وزيارته ثماني مرات من قبل ،وظهرت تقارير تقول بأن أفرادا من أونسكوم قدموا معلومات إلى المخابرات الأمريكية بشكل مباشر ، الأمر الذي أكد ما سبق أن أعلنه العراق من أن اللجنة تضم جواسيس للولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا.

ولذلك قرر العراق منع الأمريكيين والبريطانيين من العمل ضمن فرق الأمم المتحدة على أراضيه.

وفي مطلع عام 1999 شهد مجلس الأمن مناقشات عديدة حول رفع العقوبات عن العراق مقابل إلتزام العراق بعمليات التفتيش على الأسلحة ومقتضيات الحد منها.[1]

وكان أبرزها الخطة الفرنسية التي وضعت عام 1999 والتي تقوم على إنهاء الحظر على النفط العراقي مقابل قبول العراق إطارا جديدا لمراقبة الأسلحة وذلك على أساس أنه لم تعد لدى العراق أي قدرة نووية ، وأنه عثر على كميات كبيرة من المواد الكيماوية والبيولوجية وتم إتلافها بواسطة الفرق التابعة للأمم المتحدة ، ومن ثم فإن البحث عن شئ لا وجود له هو ضرب من العبث ، إلا أن ريتشارد بتلر كبير مفتشي الأونسكوم أعد تقريرا في نهاية أي النار تضمن معلومات قدمها بعض الهاربين من العراق تتناقض مع البيانات الرسمية العراقية المقدمة للجنة.

وجاء في ختام التقرير أن العراق لا يزال يسعى لإخفاء أسلحته عن اللجنة ، وقد إعترضت روسيا والصين وماليزيا على هذا التقرير وطالبت بعدم نشره ، وإعتبرت أن هذا التقرير يمثل تجاوزا من بتلر لاختصاصاته ومهام وظيفته الدولية ، إذ بنى تقريره على معلومات وكالة المخابرات الأمريكية ، كما أنه يقدم نموذجا لخضوع الموظف الدولي لضغوط الولايات المتحدة لتكييف عمله وفقا لمصالحها ، ومن ثم طالبت الدول الثلاث بفصل ريتشارد بتلرفورا الذي أعلن أنه لن يسعى إلى تجديد عقده مرة ثانية بعد إنتهائه في الصيف 1999 .

---

(1) المرجع السابق، ص 11 .

وفي النوار 1999 أقر مجلس الأمن إقتراحا كنديا بتشكيل فرق خاصة لإعداد تقييم سشامل لوضع نزع أسلحة العراق والموقف الإنساني في البلاد ، وطلب من هذه الفرق رفع تقاريرها إلى مجلس الأمن في 15 الطبر 1999 مع مقترحات بشأن الإجراءات الواجب إتخاذها إستنادا إلى تلك النتائج.

وقد رفض العراق هذه الخطة ، ومع ذلك فقد تم تشكيل اللجنة برئاسة جياتتادنا بالا الأمين العام المساعد لشؤون نزع السلاح ، وبدأت أعمالها ، وقدم فريق نزع السلاح تقريره في نهاية الربيع 1999 وطالب بعودة المفتشين إلى العراق ، كما أوصى بضرورة الوصول التام إلى المواقع والأفراد والمعلومات وحق إستخدام المفتشين لأية تقنيات ضرورية لإنجاز أعمالها.

وعقب رفع تقارير فرق العمل قدم مشروع قرار بريطاني هولندي إلى مجلس الأمن تضمن إنشاء وكالة جديدة للتفتيش على الأسلحة العراقية بدلا من أونسكوم إلا أنه لم يمس بنمود وأحكام التفتيش والرصد الواردة في قرار مجلس الأمن رقم (687) الأمر الذي أدى إلى عدم طرح مشروع القرار للتصويت ، وخاصة في ظل الإعتراضات الروسية والفرنسية ، وإنتهى الأمر بصدور القرار رقسم (1284) في 17 الكانون 1999والذي أنشأ اللجنة الدولية للرصد والتحقيق والتفتيش التي ترفع تقريرها إلى الأمين العام وأن يكون أعضاؤها من موظفي الأمم المتحدة وليسوا من موظفين معارين من حكوماتهم.

وقد رفض العراق القرار مؤكدا موقفه الثابت والدائم في المطالبة بإنهاء العقوبات فورا ، كما أنه رفض إستقبال المفتشين الدوليين.

وقد برزت خلال عامي 2000 ،2001فكرة العقوبات الذكية والتي تقوم على مواصلة سيطرة الأمم المتحدة على عوائد بيع النفط العراقي والمراقبة الخارجية الصارمة للواردات ذات الطابع العسكري والسماح بتجارة السلع غير العسكرية وغير ذات الإستعمال المزدوج ، ويسعى هذا النظام إلى تعاون الحكومة العراقية وان كان لا يتوقف عليه وهو يضع قيودا شديدة على إعادة تطوير قدرة العراق على إنتاج الأسلحة ، ويخفف في الوقت نفسه من القيود غير الضرورية على المدنيين العراقيين وتجارة المواد غير العسكرية.[1]

وقد تقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن حول هذه العقوبات الذكية في الصيف 2001، إلا أن تهديد موسكو باستخدام حق الفيتو إذا ما أصرت لندن وواشنطن على طرح المشروع الجديد للعقوبات للتصويت في مجلس الأمن ، دفع مجلس الأمن إلى الإقرار بالإجماع بتأجيل المفاوضات حول المشروع إلى أجل غير مسمى وهو ما يعني الإنهيار الفعلي له.

وجاءت أحداث 11 الفاتح 2001 وتداعياتها في غير صالح العراق ، إذ أحدثت هذه الأحداث تغيرا جذريا

---

(1) المرجع السابق ، ص 31-32.

في التفكير الإستراتيجي الأمريكي ، وهو ما برز في الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش في أي النـــار 2002 والذي وضع فيه العراق وإيران وكوريا الشمالية فيما أسماه بمحور الشر .

ومنذ ذلك الخطاب إتجه التصعيد الأمريكي ضد العراق إلى التزايد وراحت تؤكد الولايات المتحدة على نيتها القيام بعمل عسكري كبير ضد العراق ، وأن هدفها من هذا العمل لن يقتصر على مجـــرد إلـــزام العـــراق بالانصياع لقرارات مجلس الأمن.

وعقب ذلك صدر قرار مجلس الأمن رقم (1441) في نوفمبرالحرث 2002 والذي ألزم العراق بتقـــديم كافـــة المعلومات المتعلقة بنظم أسلحة الدمار الشامل العراقية وفتح منشأته المختلفة أمام فرق التفتيش الدوليـــة دون قيد أو شرط ، بما في ذلك السماح لفرق التفتيش باستجواب العلماء العاملين في المجالات العلميـــة المختلفـــة ذات الصلة بنظم أسلحة الدمار الشامل العراقية.

ورغم أن العراق وافق على القرار وقام بتنفيذه فإن إدارة بوش ظلت تشكك في نوايا العراق وتؤكـــد علـــى حيازته لأسلحة دمار شامل ، ومن ثم تحشد قواتها إستعداداً لغزو العراق.

3. قضية التعويضات :

أنشئت لجنة التعويضات (U.N.C.C) عام 1991من خلال القرار رقم (693) الذي صدر عـــن مجلـــس الأمن في 20 الماء 1991بعد أن أكد مجلس الامن أن العراق مسؤول وفقاً للقانون الدولي عن أية خسائر أو أضرار مباشرة للحكومات الأجنبية والمواطنين والشركات كنتيجة لإجتياح وإحتلال العراق غيـــر القـــانوني للكويت.[1]

ويشير الان جرين رئيس تحرير مجلة لوموند ديبلوماتيك في مقال له حول هذا الوضع أنه ليس هناك سابقة لهذا الإجراء على الأقل منذ معاهدة فرساي التي أنهت الحرب العالمية الأولى وعبدت الطريق نحو الحـــرب العالمية الثانية وذلك من خلال إلقاء كامل مسؤولية الحرب على ألمانيا ، مجبرة إياها على دفع تعويضات لا نهاية لها ، وهاهي الولايات المتحدة ترفع من جديد شعار أن العراق يجب أن يدفع.

ولجنة التعويضات في الأمم المتحدة عبارة عن هيئة سرية بمكاتب منتشرة في جنيف، وهي تقـــرر مقـــدار التعويضات على أساس تقرير يتم تقديمه بواسطة ثلاثة أعضاء في لجان خبراء معينين بواسطة الـــسكرتارية وهي هيئة إدارية نظرياً ولكن في الواقع هي هيئة النفوذ الفعلي ، ومنذ البداية سيطر ممثلو الولايات المتحدة على السكرتارية ، وعملوا على إدارة كل قرارات لجنة التعويضات وفقاً للسياسة الأمريكية ، وتصل تكلفـــة هذه اللجنة إلى (50) مليون دولار تستقطع من حصيلة صادرات النفط العراقية.

وفي عام 1991 إقترح الأمين العام للأمم المتحدة أن يتم إبلاغ العراق حول طلبات التعويضات ، وأن يمتلك

---

(1) المرجع السابق، ص33.

حق تقديم ملاحظاته إلى أعضاء اللجان إلا أن مجلس الأمن قرر بعد ذلك أن العراق لن يملك سوى إستلام ملخص السكرتير التنفيذي وأن يعلق عليها وهو ما أجمع خبراء القانون الدولي على أنه إقرب إلى محاكم التفتيش منه إلى الممارسة القانونية الحديثة.(1)

وفي النوار 2001 قرر مجلس الأمن أن تكون نسبة الصادرات العراقية المقتطعة للتعويضات في المرحلة القادمة من مذكرة التفاهم (2000-2001) (25 %) بدلامن (30 %) وقرر مجلس الأمن تغيير إجراءات لجنة التعويضات لتعطي كلمة أكبر للعراق في المناقشات . ولكن مقابل أن يكون على العراق الإستمرار في الدفع حتى عام 2070 بدلا من 2060وفقا للنظام المعمول به في اللجنة فإن العراق مجبر على الدفع من دون إخذ موارده في الإعتبار وذلك بالمخالفة لما جاء في القرار (687) الذي ألزم العراق بدفع التعويضات ، حيث أشار إلى أن متطلبات الشعب العراقي وقدرة العراق على الدفع يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند إحتساب التعويضات.

كما أن طلبات التعويضات التي تصدر عن لجنة التعويضات لا توقف كل الإجراءات القانونية ضد العراق ، إذ أن صلاحية اللجنة ليست كاملة ، ومن ثم يمكن للمدعين أن يقدموا شكاوي ضد العراق في المحاكم المختصة لتسوية مطالب أخرى ، ومن ثم فإن نظام التعويضات ينبغي تطبيقه في ضوء مراعاة ظروف العراق والمعاناة الإنسانية لشعبه.

4. حقوق الإنسان :

لقد إستخدمت الإدارة الأمريكية منذ عام 1991هذه المسألة في تبرير إستمرار العقوبات على العراق من أجل إسقاط النظام الذي إنتهك حقوق الإنسان وإستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد قطاعات من الشعب العراقي وهاهو الخطاب السياسي الأمريكي الرسمي يستخدم هذه المسألة كأساس لخطته المحتملة لغزو العراق.

وتشير إحدى الدراسات إلى أنه من المؤسف أنه ليست لمبادرات الحكومة الأمريكية لتحدي إنتهاكات حقوق الإنسان العراقية مصداقية كبيرة لعدة أسباب منها أن الولايات المتحدة واصلت تقديم الدعم للعراق طوال فترات أسوأ الإنتهاكات العراقية لحقوق الإنسان (مابين أعوام 1980-1988أثناء الحرب العراقية – الإيرانية وقيام بعض المتمردين من الأكراد والشيعة والموالين لإيران بمعارضة النظام ، حيث إستخدمت الأسلحة الكيماوية ضدهم) من دون أن تتحدى جديا القمع الذي مارسه النظام العراقي ، كما أن الولايات المتحدة من خلال العقوبات والقصف المستمر للعراق مسؤولة عن إنتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان ضد الشعب العراقي سببت موت عدد من المدنيين يفوق مجموع الذين ينسب موتهم مباشرة إلى النظام العراقي.

---

(1) المرجع السابق، ص33 ، 31.

5. المعارضة العراقية :

منذ تولي إدارة بوش الإبن السلطة إزداد الإهتمام الأمريكي بالمعارضة العراقية من أجل توظيفها لإسقاط نظام صدام حسين.

ومن ثم تعددت اللقاءات الأمريكية مع قوى المعارضة العراقية بهدف توحيدها وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها ، إلا أن المحللين الأمريكيين يرون أن المعارضة العراقية ضعيفة ومفككة وغير مؤثرة ولا يمكن الإعتماد عليها في تحقيق الأهداف الأمريكية في العراق.

ومع ذلك إستمرت إدارة الرئيس بوش في التعامل مع المعارضة العراقية على أساس أنها ورقة يمكن توظيفها لفترة ما بعد صدام حسين.

ومن ثم عقدت المعارضة العراقية مؤتمراً في لندن بدعوة من الحكومة البريطانية وبدعم أمريكي في الكانون 2002 وأصدرت بياناً في ختام مؤتمرها أكدت فيه على هدف تغيير النظام في بغداد وبناء عراق ديمقراطي تعددي وإعادة بناء الإقتصاد العراقي كي يستعيد العراق دوره الإقليمي والدولي مرة أخرى.[1]

أما الكويت التي أصبحت دولة ذات سيادة وعضواً في كل من منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بعد أن أنهى الإنجليز الحماية عليها فقد أدى إحتلالها من قبل العراق إلى تدمير منشآتها والبنية الأساسية فيها ، حيث تم تدمير مالا يقل عن (95 %) من البنية الإقتصادية بالكويت بالإضافة إلى الآثار المدمرة لحريق آبار النفط الكويتي والتي يقدر الفاقد منها ببلايين الدولارات كما قتل وأسر الكثير من أبناء الشعب الكويتي.

وتقدر التكلفة الإجمالية لإعادة أعمار الكويت بنحو (30) مليار دولار كما أن الحروب التي دارت في المنطقة ألقت عبئاً إقتصادياً على دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي في تحمل أعبائها وتكلفتها ، حيث تحملت المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات عبء مالي كبير في مجال تمويل معركة عاصفة الصحراء ، الأمر الذي يعني إنخفاض القدرات المالية لهذه الأقطار إلى حد ما علاوة على التذبذب في أسعار النفط وأزمات الإرتفاع والإنخفاض في أسعاره خلال تلك الفترة.

كما أن هذه الحرب (العراقية – الكويتية) زادت من أعباء الكويت وذلك ببناء قوات مسلحة حديثة ودعت إلى تكثيف التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي.[2]

أما بخصوص دول الجوار فكانت تتنافس فيما بينها على قيادة منطقة الشرق الأوسط ، فمنذ أكثر من خمسة عقود لم يتوقف التنافس والصراع بين أبرز دول منطقة الشرق الأوسط لإحتلال الموقع الأول وإمتلاك القدرة في التأثير المباشر على سياسات بلدان المنطقة ومشاركة الدول الكبرى في تقرير السياسة العامة

---

(1) المرجع السابق ، ص 34 ، 35 .

(2) د. محمد نصر مهنا ، مرجع سابق ، ص 171،172.

وتحقيق المصالح الخاصة . وقد كانت هذه المنافسة تجري في ظل وجود معسكرين متصارعين (المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) وتحت وطأة الحرب الباردة والتي كانت تتفاقم سنة بعد أخرى ويشتد معها سباق التسلح على الصعيدين الإقليمي والعالمي ويستنزف موارد مالية كبيرة من خزائن هذه البلدان ، وتأجيل أو إضعاف عملية التنمية المادية والبشرية فيها ، وكان ميزان القوى على الصعيد العالمي يلعب دوره المباشر في التأثير السلبي أو الإيجابي على ميزان القوى السياسية والعسكرية في المنطقة بعد أن توزعت بلدان المنطقة بهذا القدر أو ذاك ورغم التداخل القائم بينهما على المعسكرين بين مؤيد لهذا المعسكر ومعارض لذاك.

وكان المتتبع للأوضاع السياسية في المنطقة يلاحظ وجود ثلاث مستويات من المنافسة والصراع لاحتلال الموقع الأول بين دول المنطقة وهي:-

- صراع فيما بين بعض الدول العربية حول من يحتل الموقع الأول في التأثير على السياسة الخارجية لدول المنطقة وفي علاقته مع الدول الكبرى ، وكانت الدول المتصارعة بشكل خاص هي مصر والسعودية والعراق.

وكان العرب يعترفون من حيث المبدأ بالمكانة والدور البارزين والرئيسيين لمصر في فترة عهد جمال عبدالناصر ولكن لا حُكام الرياض ولا حُكام بغداد كانوا يقبلون بأن تكون مكانة عاصمتيهما هي الثالثة أو الثانية بعد القاهرة رغم واقعية ذلك.

- كما برزت منافسة ثانية بين تركيا وإيران ومصر وإسرائيل حول هذا الموقع على صعيد منطقة الشرق الأوسط أمكن تخفيفه من خلال ربط العديد من دول المنطقة بحلف بغداد ، إذ كانت تركيا وإيران وباكستان والعراق أعضاء في هذا الحلف ، حيث بذلك تقلص التنافس مع إسرائيل بسبب العلاقات الجيدة بين تركيا وإيران من جهة وإسرائيل من جهة أخرى ، ولكن الصراع إستمر وتفاقم مع مصر وحليفتيها سوريا في ذلك الوقت.

- وكان الصراع والتنافس الثالث يدور بين الدول العربية وإسرائيل إلا أن إسرائيل رغم قوتها العسكرية ودعم الغرب لها لم تكن قادرة على إحتلال موقع خاص في هذا التنافس لأسباب ترتبط بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والعربي - الإسرائيلي والإسلامي - الإسرائيلي حول الدولة الفلسطينية ومدينة القدس.[1] إن غزو الكويت من قبل العراق أضعف الحجج العربية في مواجهة إسرائيل ، تلك الحجج التي قامت أساسا وبحق على مبدأ "عدم جواز الإستيلاء على أراضي الغير بالقوة " إذ بينما يطالب العرب إسرائيل بالإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة إستنادا إلى الشرعية الدولية فقد فوجئ العالم بغزو دولة عربية لدولة عربية

---

(1) الرفضوز كاظم حبيب، 2009 ، http : // gulgamish .org / printarticle .php ? id =13287 ، ص 1.

أخرى مستقلة إستنادا إلى مزاعم تاريخية وهي المزاعم ذاتها التي تدعيها الصهيونية لنفسها في فلسطين ويرفضها العرب ولا نبالغ إذا قلنا أن العرب يواجهون مأزقا سياسيا حقيقيا في مواجهة إسرائيل نتيجة ذلك العدوان.

ومن جهة ثانية فقد حقق ذلك العدوان لإسرائيل أيضا مالم تكن تحلم به يوما ، فقد حقق لها ذلك وجود قوات عسكرية أجنبية هائلة في الأراضي العربية القريبة منها في مواجهة قوة عربية وهي قوة العراق.

وقد إستغلت إسرائيل بالفعل إنصراف العالم إلى أحداث الخليج فضاعفت من موجات الهجرة إليها بصورة لم يسبق لها مثيل ، حيث قامت بنشر المستوطنات الجديدة للمهاجرين الجدد بقصد تغيير التركيبة السكانية في هذه الأراضي.

ومن جهة ثالثة أضر العدوان العراقي على الكويت بالقضية الفلسطينية ذاتها ضررا خطيرا بعد أن تمكن الشعب الفلسطيني من الحصول على تعاطف دولي كبير منذ بدء الإنتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، وبعد أن حققت منظمة التحرير الفلسطينية مكاسب دبلوماسية هامة على الصعيد العالمي ، وبتأييد منظمة التحرير للغزو العراقي للكويت فقد فقدت مصداقيتها أمام العالم.

وفضلا عن كل ذلك فإن ما ترتب على العدوان العراقي من حرمان الالاف من الفلسطينيين من أعمالهم في الكويت ، فقد حُرمت في نفس الوقت أسرهم في الأراضي المحتلة وكذلك منظمة التحرير من مورد هام كان يُمكن الجميع من الصمود في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي.(1)

كما أن هذه الأزمة أحدثت أثارا سلبية في الأسواق المالية العربية خاصة في الخليج (المملكة العربية السعودية – الكويت – قطر – الإمارات العربية المتحدة – البحرين – عُمان – اليمن) فقد سادت الإقتصاد الخليجي فوضى شديدة خاصة في بداية الأزمة ، إذ إتجه المواطنون إلى سحب مدخراتهم وتحويلها إلى الخارج وإتجه المستثمرون إلى بيع أسهمهم وتحويل مواردهم المالية إلى الخارج أيضا والجزء الأكبر من الإستثمارات العربية قد أتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وجزء ضئيل من هذه الإستثمارات داخل الأسواق العربية الأمر الذي أثر تأثيرا سلبيا على السياسات الخاصة باستثمار الأموال العربية في الوطن العربي، وإتجهت معظم دول الخليج إلى إعادة بناء قوتها المسلحة وشراء نظم تسليح حديثة ، الأمر الذي يعني تكلفة جديدة هائلة بالإضافة إلى تحمل أعباء معركة عاصفة الصحراء كما أشرنا سابقا.

ولم تقتصر الخسائر المادية لأزمة الخليج على الدول العربية النفطية فحسب بل تعدتها إلى الأقطار العربية الأخرى ، فبلغت خسائر مصر الناتجة عن هذه الأزمة (20) مليار دولار نتيجة لستقلص فرص عمل

---

(1) مجموعة من الخبراء وأساتذة الجامعات العربية المتخصصين في القانون الدولي والتاريخ والاقتصاد والعلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص142-143.

المصريين في الكويت والعراق بصفة خاصة وباقي دول الخليج عموما سواء كان ذلك فيما يتعلق بما كان هؤلاء يقومون بتحويله من العملة الصعبة وكذلك إيجاد فرص عمل للعائدين منهم.

كما وصلت خسائر الأردن إلى ما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار نتيجة لعبور مئات الالاف من المهاجرين من العراق والكويت عبر أراضي الأردن وعدم تلقيه لمعونات كافية لمواجهة هذه الضغوط.

وكذلك إيقاف تزويد الأردن بالنفط مع مطالبته بالإلتزام بالمقاطعة الإقتصادية للعراق الذي كان يعتمد عليه في الحصول على الكثير من إحتياجاته.

كما تعرض الشعب اليمني هو الاخر إلى ضغط إقتصادي شديد نتيجة للإبعاد القسري لأكثر من مليون يمني كانوا يعملون في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى إلى اليمن وكان هؤلاء أولا يمثلون موردا للإقتصاد اليمني بما كانوا يقومون بتحويله ، كما كانوا يخففون من إحتياجات الإقتصاد اليمني لإيجاد فرص عمل لهم.[1]

ونتيجة لحرب الخليج الثانية أصبحت سوريا والقوات المسلحة السورية بصفة خاصة تواجه نوعا من العزلة الإستراتيجية والتهديد من كل إتجاه تقريبا ، حيث القوة الإسرائيلية من الجنوب والقوة التركية من الشمال ثم فراغا عسكريا في الشرق تتحكم فيه عناصر للأمم المتحدة تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية ، إن هذا الوضع الحرج لسوريا يضع القيادة السورية في مأزق ويضطرها إلى القيام بحسابات معقدة ودقيقة وصعبة عند إتخاذ كل قرار حيوي وهي في النهاية مضطرة إلى إتخاذ قرار ذي طبيعة دفاعية بحتة وهو أقرب إلى حالة الإنكماش منه إلى القدرة على تثبيت الأوضاع.[2]

ويذكر أن قرارات القمة العربية الخامسة عشرة في شرم الشيخ في الأول من الربيع 2003 رفضت خيار الحرب أساسا بغطاء دولي أم بغيره ودعت الدول العربية إلى عدم المشاركة في الحرب على العراق ، كما طالبت الدول المجاورة للعراق بالإمتناع عن المشاركة في أي عمل عسكري ضد العراق ولكن دون جدوى حيث تم تجاوز قرارات القمة من قبل بعض هذه الدول وبعض الدول العربية بمشاركتها في الحرب مثل الكويت وقطر والبحرين والأردن والسعودية ومصر وسوريا وتركيا وإيران.

حيث كانت مشاركة الأردن جزئية وذلك عندما سمحت في الأسبوع الأول من الربيع 2003بنشر (6) الاف جندي أمريكي على حدودها مع العراق وعدد من بطاريات صواريخ باتريوت الإعتراضية.

وكذلك ساهمت السعودية في هذه الحرب بأن خصصت مطار عرعر بالقرب من الحدود العراقية – السعودية

---

(1) د. محمد نصر مهنا ، مرجع سابق ، ص 172.

(2) اللواء طلعت احمد مسلم ، حرب الخليج والأمن القومي ، الطبعة الأولى، قبرص – دار الملتقى للنشر، 1992 ، ص 81.

لمجهود حربي أمريكي وُصفَ أنه خاص بمهام إنسانية تتعلق بتقديم تسهيلات للاجئين العراقيين المحتمل توافدهم إلى المنطقة.

كما شاركت مصر وسوريا في هذه الحرب وذلك بإرسال جنودهما إلى الخليج للدفاع عن السعودية التي كانت تتوقع هجوماً عسكرياً عراقياً على أراضيها.

أما تركيا فقد أدت مشاركتها العسكرية في الحرب ودخولها الشمال العراقي إلى مواجهات بين أكراد العراق وقواتها المسلحة وأصبحت منطقة كردستان ساحة لنشاط قواتها تدخل متى شاءت بحجة ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني (البيشمركة).

أما إيران فعلى الرغم من الوجود العسكري الأمريكي إلا أنها تظل اللاعب الأكبر على الساحة العراقية ، فهي تدعم المليشيات الشيعية وفي مقدمتها ما يسمى بجيش المهدي الذي يقوده مقتدى الصدر بالمال والسلاح والتدريب ويخوض القتال ضد القوات الامريكية والعراقية في مدينة الصدر والبصرة والعديد من المدن ذات الأغلبية الشيعية في الجنوب.

كما أن حكام ايران إستغلوا القوى الطائفية وفي مقدمتها مقتدى الصدر وجيشه وأمدته بالمال والسلاح والمتطوعين وشجعته على التمرد على مجلس الحكم والسيطرة على بعض المدن مثل النجف وكربلاء والكوفة وإن أمكن السيطرة على العراق وإقامة دولة إسلامية تابعة للنظام الإيراني.[1]

كما تم تدمير البنية التحتية والعسكرية في العراق ، وخلق أزمة إنسانية للشعب العراقي الذي عانى مأساة الحصار الإقتصادي مايزيد عن عقد من الزمن.

كذلك أثيرت النعرة الطائفية والعرقية في العراق (شيعة وسنة وأكراد وتركمان) ، الأمر الذي ولد أزمات داخلية وحرب أهلية إمتدت إلى مناطق مجاورة ، وفي هذا السياق أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أن هناك حاجة لوضع جدول زمني لتهدئة مخاوف العراقيين فيما يتعلق بمستقبلهم.

وقال عنان في مؤتمر صحفي عقد في هلسنكي ((لابد من أن تكون هناك خريطة طريق توضح للعراقيين متى سينتهي الإحتلال ، وأن تشكل حكومة عراقية تلقى إعترافا دوليا)).[2]

وأضاف أن المباحثات الجارية حول قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في العراق بما في ذلك تنظيم قوة متعددة الجنسيات مازالت في مراحلها الأولى.

فهذه الأزمة جاءت بمتغيرين أساسيين :-

أولهما : إضعاف القوات المسلحة العراقية وضمان إستمرار ضعفها في المستقبل.

---

(1) حامد الحمداني ، 2009 ، http : // www .habil – nl .org /b 29 xosoih . htm ، ص 4، 5.

(2) أحمد ابراهيم والخرون ، مرجع سابق ، ص251.

وثانيهما : القوة العسكرية الأجنبية في الخليج سواء في المياه الدولية أو على أراضي دول الخليج العربية ، مما يجعل المحصلة النهائية تفوقا للقوات الأجنبية عموما والقوة العسكرية الأمريكية بصفة خاصة ، ثم تحسنا في الميزان لصالح إيران ، كذلك نشأت مشكلات إنسانية جرّاء القصف الأمريكي للعراق ، حيث قتل الكثير من العراقيين ولجأ بعضهم إلى الدول العربية المجاورة (الأردن – السعودية – سوريا) وذلك للخلاص من جحيم الحرب ، وهذا شكل عبئا إنسانيا واقتصاديا على هذه الدول.

كما أن مشكلة اللاجئين العراقيين قد تتحول إلى هم ثقيل في حال وجود فوضى بالعراق لاسيما إذا جاء في صورة تصفية حسابات ذات طابع طائفي بين العراقيين أنفسهم من شأنه أن يلقي بظلاله على مجموعات اللاجئين في البلدان المجاورة ، أو بعبارة أخرى قد يصبح هؤلاء اللاجئون خاصة إذا كانوا بأعداد كبيرة ومن خلفيات طائفية وعرقية مختلفة (شيعة – سنّة – أكراد – تركمان).

كذلك عملية إعادة أعمار العراق شكلت في حد ذاتها مؤشرا على أن هذه المهمة سوف تستغرق مدة طويلة وسوف تتطلب أموالا طائلة ، وستكون مدخلا لإعادة توزيع النفوذ الإقتصادي في هذا البلد وفقا لمدى المساهمة وتأييد العمل العسكري الأمريكي وهذا الأمر ينطبق على العرب كما على غيرهم.

والمرجح أن تكون عملية إعادة أعمار العراق أيضا مدخلا لضغط أمريكي على عدد من البلدان العربية لاسيما النفطية الخليجية لكي تقدم معونات مالية مفتوحة لهذا الغرض ، أو لاستبعاد تلك الدول التي لم تؤيد الحرب ، ونظرا لأن إعادة الأعمار ستكون تحت وصاية عسكرية أمريكية فهذا يعني أن المساهمات لن تكون محسوبة لهذا البلد العربي أو ذاك ، ولكنها ستكون محسوبة للأمريكيين أنفسهم ، وربما تبدو هذه المشكلة قاصرة على الدول العربية ذات المداخيل النفطية والتي ستتعرض حتما لحال إبتزاز مالي غير محدد المدة.[1]

فعلى المستوى الإقتصادي تم تدمير مالا يقل عن (95 %) من البنية الإقتصادية العراقية ، بالإضافة إلى الاثار المدمّرة لحريق آبار النفط العراقي والتي يقدر الفاقد منها ببلايين الدولارات.

وتقدر التكلفة الإجمالية لإعادة إعمار العراق بنحو (450) مليار دولار.[2]

فعلى صعيد الدول العربية فإن هذه الأزمة أثرت تأثيرا كبيرا في النواحي السياسية والإقتصادية والعسكرية لهذه الدول.

فالغزو والحرب قد وقعتا في أراض عربية ولحقت جُل تداعيات الأزمة بالمصالح العربية ولا شك أن الخسائر الإنسانية والمعنوية التي حاقت بالعرب هي أكثر جوانب هذه النتائج إيلاما ومأساوية ، فقد فقد العرب عددا كبيرا من القتلى بسبب الحرب ، ويضاف إلى ذلك عددا كبيرا من الجرحى والمصابين

---

(1) المرجع السابق ، ص 251 ، 252.

(2) د. محمد نصر مهنا ، مرجع سابق ، ص 121-122.

والأسرى وفوق ذلك فقد أدى الغزو ثم الحرب إلى نزوح مئات الآلاف من العاملين العرب والأجانب في كل من العراق والكويت وإرتباك حياتهم وإنهيار معنوياتهم وخسارة جانب كبير مما كافحوا لجمعه من دخل.

إن أغلب الكتاب العرب ينسبون للأزمة نتائج كارثية في المجال السياسي ، غير أن هناك أقلية ترى أنه مع الاعتراف بالنتائج السلبية لأزمة الخليج على العلاقات العربية – العربية وعلى مكانة العرب الدولية إلا أن الأزمة قد أضافت وعمقت من إتجاهات وميول سلبية كانت قائمة قبلها.(1)

فقد ألقت هذه الظروف السيئة بظلها على جامعة الدول العربية ومدى جدواها في المستقبل وأصابت الأزمة سياسة الوفاق والإتفاق العربية إصابة بالغة السوء ، كما أن الأزمة أوضحت هشاشة التجمعات العربية الناشئة ومدى الضعف الذي تعاني منه الجامعة العربية وفتحت الباب واسعاً للتدخل الأجنبي في المنطقة العربية بصورة مباشرة وكانت خريطة التحالفات العربية قبيل الأزمة قد تبلورت في التجمعات الإقليمية العربية الثلاثة:-

- مجلس التعاون الخليجي ويضم السعودية وبقية دول الخليج العربية.
- مجلس التعاون العربي ويضم مصر والعراق والأردن واليمن.
- الإتحاد المغاربي ويضم الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا.

وبقيت بعض الأقطار العربية خارج هذه التجمعات وتمثلت في التقارب المصري – السوري بتشجيع من ليبيا،التقارب الليبي – السوداني ومحاولة ليبيا بناء تحالف يضم أربع دول هي ليبيا والسودان ومصر وسوريا وبقيت الصومال وجيبوتي خارج إطار هذه التحالفات بالإضافة إلى لبنان التي كانت تعاني من إستمرار الحرب الأهلية ، وبعد تفجر الأزمة حدث إنقسام خطير في خريطة التحالفات العربية فحدث إنقسام في مواقف دول الإتحاد المغاربي وفي مجلس التعاون العربي وتماسكت دول مجلس التعاون الخليجي وحدث خلاف في وجهات النظر بين مصر وليبيا تم إحتواؤه بأسلوب جديد في نطاق العلاقات العربية – العربية وهو الإعتراف بحق كل طرف في أن تكون له وجهة نظر مختلفة بصدد مسألة من المسائل واستخدام أداة الحوار والتفاهم فيما بين الطرفين بما لا يؤثرفي إستمرارية العلاقات في الجوانب الأخرى التي لا خلاف حولها.

وعندما إنتهت الأزمة ظهرت بوادر تحالفات جديدة في نطاق النظام الإقليمي العربي تمثلت في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا وهي دول إعلان دمشق الصادر في الربيع 1991 والتي إتفقت فيما بينها على تدعيم التعاون الإقتصادي فيما بينها وبناء نظام أمني في منطقة الخليج تكون القوات المصرية والسورية نواته، ولكن سرعان ما ظهرت بوادر الخلاف بين أطراف هذا التحالف ، وازداد تماسك دول

---

(1) د. فتوح الحفناوي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 679.

مجلس التعاون الخليجي وازدادت قوة التحالف المصري – الليبي ، المصري – السوري ،الليبي – السوداني. وحاولت ليبيا توسيع نطاق هذا التحالف ليصير تحالفاً رباعياً يضم مصر وسوريا وليبيا والسودان ، كما ظل الإتحاد المغاربي متماسكاً على الرغم من إنقسام وجهات نظر أعضائه تجاه الأزمة ، كما أصبحت هناك أقطاراً خارج نطاق التحالفات العربية مثل العراق والأردن واليمن ولبنان وضعف التحالف العراقي الأردني اليمني الذي ظهر أثناء الأزمة بعد هزيمة العراق ، والواقع أن صورة التحالفات العربية بعد الأزمة قد إتسمت بالضعف والهشاشة ولم تتبلور تبلوراً كاملاً ، الأمر الذي يعني أن حال التردد وعدم الإستقرار في نطاق هذه التحالفات يمكن أن تظل لفترة من الزمن ، كما أفرزت أزمة الخليج الثانية إتجاه نحو إتباع سياسة العزلة وظهرت بوادره في نطاق دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث طرحت بعض الاراء التي تدعو إلى فك إرتباطات دول الخليج السياسية والإقتصادية ببقية أقطار العالم العربي.(1)

وإتجاه نحو إتباع سياسة تكاملية عبرت عن هذا الإتجاه مصر وسوريا وليبيا ،الأولى والثانية (مصر وسوريا) من خلال مشاركتهما مع دول الخليج الست في إعلان دمشق والأخيرة (ليبيا) عبر جهودها في صياغة تحالف يضم الدول الثلاث (مصر وسوريا وليبيا) إضافة إلى السودان ، ثم إتجاه يدعو إلى معاقبة الدول العربية التي أيدت العراق في غزوه للكويت وسياسة العقاب هذه عبرت عنها دول الخليج ، حيث تم منع المعونات عن الأردن واليمن وتوقيع عقوبات شديدة وغير إنسانية بالفلسطينيين المقيمين بالكويت لمساندتهم العراق ، كما شملت هذه السياسة العراق حيث أعلنت دول الخليج رفضها التعامل مع العراق طالما بقي صدام حسين في السلطة ، كما طالبت باستمرار فرض العقوبات التي قررها مجلس الأمن على العراق لعدم إلتزامه التام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.(2)

ولخلق نظام إقليمي جيد وفعّال يجب:

أولاً: إعادة تنشيط الجامعة العربية من حيث:

1. العودة إلى تبني إنعقاد القمة العربية بشكل دوري أقله سنة وفي أحسن أحواله كل ستة أشهر.

2. التوجه من خلال تلك القمة إلى إعادة صياغة ميثاق الجامعة العربية بما يحصل:

أ/التصويت يتم بأغلبية الثلثين (2/3) بدلا من الأغلبية أو الإجماع من الأعضاء الحاضرين على ألا يقل عدد الحاضرين عن (50 %).

ب/ أن تكون قرارات القمة العربية إلزامية للجميع بما في ذلك المعترضون.

---

(1) د. محمد نصر مهنا ، مرجع سابق ، ص 173 – 175.

(2) نفس المرجع ، ص 175 ، 176 .

3. أن تكون القضية الفلسطينية والأمن القومي والتنمية العربية (بما في ذلك الإتجاهات التكاملية والتوحيدية وان بشكل تدريجي ومرحلي) هي محددات إتجاهات القرارات للقمة ولعمل الجامعة عموما.

4. تعهد عربي والتزام به من كافة الحكومات بعدم التدخل في شؤون البلدان العربية الأخرى.

ثانيا: وفي إطار الجامعة العربية يكون هناك توجه إلى:

1. بناء الية فعالة (لها الإلزامية والقبول من المعنيين) لحل الأزمات الثنائية بخاصة بما في ذلك مسائل الحدود كما في الأزمة محل الدراسة (طالما لم يتوصل الطرفان إلى حل لها وطلب أحدهما إحالتها إلى تلك الالية).

ومهما يكن فيجب أن يكون للجامعة العربية في إطار تلك الآلية دور نشط في عدم ترك المشاكل الثنائية تتطور إلى أزمات ويمكن أن تكون تلك الالية لجنة ثلاثية أو رباعية لها صفة الديمومة من حيث عملها ، ولكن مع تغير أعضائها كل ثلاث سنوات بشكل دوري.

2. إنشاء اليات ومؤسسات عربية إقتصادية ذات طبيعة تنموية وإستثمارية ولعل أهمها التأكيد على جوهرية الدفع بالسوق العربية الحرة أو منطقة التجارة الحرة وباتجاهات تدريجية نحو مزيد من التكامل العربي الإقتصادي والمالي ومن ثم باتجاهات التكامل السياسي.

3. تعزيز التكاملات العربية الأصغر(مجالس التعاون) وتقويتها على أن تكون إتجاهاتها في إطار الأهداف الرئيسية للأمة ولا تتناقض معها وأن تكون تلك المجالس التعاونية سواء المغاربية أو الخليجية مفتوحة للبلدان العربية المجاورة بما يقضي على التوترات.

4. لابد من دور متزايد ونشط في تلك الإتجاهات وبخاصة لبعض البلدان العربية ومنها تحديدا مصر وسوريا والسعودية والمغرب والأردن والعراق والإمارات . وهذا لايعني أن البلدان العربية الأخرى ليست معنية ولكن المسألة ترتبط بالإمكانيات المادية والمعنوية التي يمكن لمثل هذه البلدان أن توفرها.

5. التوجه حثيثا وان بخطى تدريجية محسوبة نحو تقليص الإعتماد على الخارج وبخاصة في المسائل الدفاعية العسكرية والأمنية وبالتالي التخلص تدريجيا من الوجود الأجنبي العسكري وهذا لايعني إطلاقا قطع العلاقات والإستفادة من الخبرات والتقنيات العسكرية والدفاعية ووسائل القوة وإنما التركيز هو على التخلص من أثار الوجود العسكري المباشر وذلك بالتخلص تدريجيا منه.[1]

وعلى صعيد الأوضاع الإقتصادية العربية نجد أنها قد تأثرت بهذه الأزمة حيث قدر التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1991الاثار السلبية المباشرة بما يتراوح بين (600 و 800) بليون دولار.

---

(1) علي لطف الثوار ، مجلة المستقبل العربي " الأوضاع العربية وسبل تجاوز الأزمة ، د . ط ، بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية للنشر ، 1997، ص 121 - 126.

وفي عام 1992 وصلت إلى (676) بليون دولار صنّفت كالاتي:-

- الإنخفاض الحاد في النمو الإقتصادي في كل من الكويت والعراق خاصة وبدرجات أقل في الدول العربية عامة وتقدر الخسائر الناجمة عن هذا الإنخفاض بنحو (97) بليون دولار.

- الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي بسبب التعبئة الدفاعية في عدد من الدول العربية وخاصة الخليجية وتقدر هذه الزيادة بنحو (56) بليون دولار.

أما أهم جوانب الخسارة الإقتصادية فهي الدمار الذي لحق بالمؤسسات والمنشآت الإقتصادية والبنية الأساسية في كل من العراق والكويت كما أشرنا سابقاً وتقدر قيمته بنحو (240) بليون دولار للكويت و(232) بليون دولار للعراق.[1]

أما أثر الغزو ثم الحرب على المستوى الدولي فكان لهما تداعيات خطيرة على الإقتصاد العالمي الذي يعاني من تراجع النمو ، فالأزمة العراقية – الكويتية أضرت بمصالح دول عربية وأوروبية كثيرة كانت لها علاقات إقتصادية وسياسية وعسكرية مع كل من العراق والكويت قبل الغزو.

أما الحرب فقد أضرت مباشرة بمصالح (75) دولة على الأقل تتعامل تجاريا مع العراق وبموجب مذكرة التفاهم "النفط مقابل الغذاء" فإن تجارة العراق الخارجية تبلغ (54) مليار دولار.

وفي ضوء ماتم الإتفاق عليه خلال السنوات القليلة الماضية بين العراق والعديد من الدول سواء اتفاقات إقتصادية أو للتعاون التجاري والنفطي وخاصة فرنسا وروسيا والصين فإن التأثيرات السلبية كانت أكبر.

كما تضررت العديد من الدول بشكل مباشر منها الأردن ومصر وتركيا وسوريا والهند وروسيا ودول أخرى يصل معدل التعامل التجاري معها إلى مليارات الدولارات.

وقد أكد هذه الآثار الدكتور سعيد حسون الخبير الإقتصادي بوزارة الصناعة العراقية بقوله:-

إن النفط سينقطع عن الأردن في حال قيام الحرب وكذلك ستتوقف تجارتها مع العراق ، وينطبق ذات الشئ على تركيا التي ماينفك المسؤولون فيها عن ترديد ما آلت إليه أمورها من تدهور جراء الحصار المفروض على العراق ، وكذلك روسيا صاحبة العقود النفطية والصفقات التجارية الضخمة ، وأغلب الدول العربية التي إنفتح تعاملها مع العراق وآخرها السعودية خاصة بعد أن قام العراق بعقد إتفاقيات التجارة الحرة مع 10 دول عربية مع الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين العراق والدول العربية بلغ (26) مليار دولار.

من جهة أخرى فإن من التأثيرات السلبية للحرب على السوق النفطية شح المعروض وإرتفاع أسعار عقود

---

(1) د. فتوح الخطرش وآخرون ، مرجع سابق ، ص 680.

التأمين وزيادة أسعار النقل وهذه العناصر مجتمعة تؤدي إلى إرتفاع عام في تكلفة الإنتاج ويلحق أضـــرارا جسيمة بجميع دول العالم.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قدرة على تحمل تقلبات أسواق النفط من البلدان الغربية الأخـــرى نتيجة لقدرتها على إستخدام الإحتياطي المتوفر لديها والبالغ (50) مليار برميل فإن دول العالم الأخرى بمـــا فيها الدول الصناعية (أوروبا واليابان) ستجد نفسها أمام تحديات جدية تضر باقتصادياتها.[1]

أما على صعيد الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن فقد أصدر قرار بمعاقبة العراق ودعوته إلى الإنـــسحاب من الكويت وإعادة الشرعية إلى حكومته حيث تقرر مقاطعة العراق إقتصاديا وقد دعت كل مـــن الولايـــات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى إستعمال القوة ضد العراق إذا لم ينفذ قرار مجلس الأمن وكانت النتيجـــة أن إستدعت الحكومة السعودية الجيوش والأساطيل الأمريكية والغربية والعربية لتحل في الخليج على أراضيها.

وصارت المقاطعة الإقتصادية سلاحا فعالا في تعطيل الإقتصاد العراقي ولاسيما تصدير النفط.

إن منع الغذاء والدواء عن الشعب العراقي هو أمر لا يقره ميثاق الأمم المتحدة ولا حقوق الإنسان ، إذ مـــا ذنب الشعب العراقي الأعزل ليحرم من الغذاء والدواء ولو فرضنا أنه شعب أسير فمن حق الأسير أن يطعم وأن يداوى وهذه من أبسط قواعد الإنسانية التي يتجاهلها الساسة المندفعون بهستيريا صهيونية أو بحقد دفين في الأمم المتحدة.

هذا ومن المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس سياستين متناقضتين في مجلس الأمن حـــين تـــسكت على الغزو الإسرائيلي للبنان وإحتلال جنوبه وحين تسكت عن معاقبة إسرائيل لعدوانها على الشعب الفلسطيني وسحقها حقوق الإنسان الفلسطيني وحين تهاجم بنما وقريناداوليبيا عسكريا عام 1986 وبدون تخويـــل مـــن مجلس الأمن.

ان القرار بمعاقبة العراق لا يكون عادلا إلا متى أصبح شاملا كل الدول التي قامت باجتياح أقطـــار أخـــرى وفي مقدمتها إسرائيل.[2]

فالنتيجة الحاسمة لحرب الخليج الثانية بالنسبة للأمن القومي في منطقة الخليج والسياسات الأمنية بالمنطقة في تنامي التعاون العسكري والأمني بين دول المنطقة من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخـــرى وتتمثل بدايات هذا التعاون الوثيق في إتفاقية التعاون الدفاعي الموقعة بـــين الكويـــت والولايـــات المتحـــدة الأمريكية في الفاتح 1991.

وتستهدف الإتفاقية حماية الكويت ضد التهديدات الخارجية ، وتقضي الإتفاقية بحشد عتاد عسكري على

---

(1) روبرت فسك ، صدام حسين من الصداقة للاستشهاد ، د . ط ، إبداع للنشر والتوزيع ، 2007، ص 122 ، 123.

(2) د. محمد فاضل الصالحي ، مرجع سابق ، ص 22.

أراضي الكويت وإجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة بين الطرفين ومدة الإتفاقية عشر سنوات ولا ترى الكويت في مثل هذه الإتفاقية عودة إلى نظام الحماية الأجنبية ، بل تراها إتفاقية تعاون بين بلدين صديقين.

إن هذه الإتفاقية وما قد يتبعها من إتفاقيات مماثلة مع دول خليجية أو عربية أخرى لابد من أن تؤثر على مفهوم الأمن القومي العربي ومصادر تهديده ومن ثم على السياسات الأمنية العربية.

بيد أن النتيجة الأولية لمثل هذه الإتفاقية يتمثل في الإدراك المتزايد لدى أقطار دول الخليج العربية بعدم كفاية أو فاعلية السياسات والترتيبات الأمنية العربية بما فيها معاهدة الدفاع العربي المشترك عام 1950.[1]

(1) أمين هويدي وآخرون ، حرب الخليج الثانية " النتائج والآثار" الطبعة الأولى ، مالطا – مركز دراسات العالم الإسلامي للنشر ، 1992 ، ص 60.

الخاتمةو نتائج الدراسة

من خلال البحث والدراسة لأزمة الخليج الثانية إتضح أن لكل دولة مجموعة من المصالح والأهداف الحيوية تسعي لتحقيقها بكل السبل وتعتبرها من الأولويات ولا تتورع عن إستخدام القوة لإدراكها .

وعلى ذلك أوضحت الدراسة توافق المصالح والأهداف العليا لدول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأن الحفاظ على هذه الأهداف والمصالح بمنطقة الشرق الأوسط عموما والخليج بصفة خاصة يتطلب منها الدفاع عنها وخوض الحروب إن لزم الأمر لتحقيقها ، فالمصالح كانت الدافع الحقيقى لغزو الكويت من قبل القوات العراقية في الثاني من هانيبال 1990، كما إتضح لنا أيضا أن العلاقات بين البلدين منذ العشرينيات وحتى الغزو العراقي للكويت شهدت نوعا من عدم الإستقرار نتيجة لوجود خلافات تمثلت في مشكلة الحدود وظهور النفط وإكتشافه بكميات هائلة في تلك المناطق، وكذلك قضية ديون الكويت التي طالبت العراق بإلغائها في مناسبات كثيرة.

وبالرغم من إقامة العديد من الإتفاقيات والمباحثات بين الطرفين بغرض التسوية السلمية لهذه الأزمة إلا أن هذه المساعي لم تكلل بالنجاح بسبب تعنت الطرفين وإصرار كل منهما على تحقيق مطالبه كاملة .

ونتيجة لذلك مرت هذه الأزمة بركود إستمر فترة طويلة من الزمن حتى نهاية الثمانينات ووصولا بالأزمة 1990، وبسبب رفض العراق الإنسحاب من الكويت لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجلس الأمن لتحصل منه على موافقة بإستعمال القوة العسكرية لإجباره على الإنسحاب ، وتمكنت من إستصدار القرار رقم (678) لعام 1990 الذي يجيز للدول المتعاونة مع الكويت إستخدام جميع الوسائل الضرورية لإرغام العراق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن في حال عدم إنسحابه قبل 15 أي النار 1991.

لقد كان للغزو العراقي للكويت آثارا سلبية على العلاقات بين البلدين في مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، كما أنه مهد الطريق لتدخل أطراف عربية ودولية في حل هذه الأزمة بكل السبل الممكنة سواء السلمية أو بالقوة المسلحة ، وبالتالي تعرض البلدين لمشاكل جمة .

ومن خلال هذا البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :ـ

الفصل الأول / طبيعة العلاقات العراقية – الكويتية

وأشتمل على ثلاثة مباحث وهى :-

المبحث الأول / طبيعة الأزمة ومفهومها

وتناول هذا المبحث مفهوم الأزمة وأهم تعريفاتها ومن ثم مراحل تطور الدراسة الأزمات فى العلوم السياسية والاليات المختلفة لحل هذه الأزمة .

وخلصت الدراسة في هذا المبحث إلى أن دراسة الأزمات السياسية مرت بثلاث مراحل :-

- المرحلة الأولى تمتد حتى الحرب العالمية الثانية ، بل ويمكن مدها حتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين .

- أما المرحلة الثانية فقد بدأت في الستينيات حيث كانت الدراسة في مراحلها الأولى .

- أما المرحلة الثالثة فقد بدأت على يد الأستاذ ماكيلاند حين كتب بحثه الشهير عن الأزمات الدولية تالحادة لعام 1961 .

أما بخصوص الاليات المختلفة لحل الأزمة فقد أوضحت الدراسة أن هناك نوعين من الاليات هما :-

1- الاليات الودية لتسوية الأزمات والنزاعات الدولية وتشمل :

أ .الاليات أو الطرق الدبلوماسية وتشمل المفاوضات ، المساعي الحميدة ، الوساطة ، التحقيق ، التوفيق .

ب .الاليات أو الطرق السياسية التي ظهرت مع ظهور عصبة الأمم ثم في ميثاق الأمم المتحدة .

ج . الأليات أو الطرق التحكيمية .

د . الأليات أو الطرق القضائية .

2- الأليات غير الودية لتسوية الأزمات والنزاعات الدولية وتشمل :

أ . ضرب المدن والأماكن المهمة .

أما المبحث الثاني / جذور الأزمة وأسبابها

فقد تناول العلاقات السياسية بين البلدين منذ العشرينيات وحتى الغزو العراقي للكويت في الثاني من هانيبال 1990 .

وخلصت الدراسة بهذا المبحث إلى أنه توجد خلافات ومشاكل بين البلدين لأسباب موضوعية تتمثل في :-

1. الخلاف الحدودي بين البلدين .

2. قضية الديون .

3. مشكلة أنخفاض أسعار النفط .

4. توزيع الثروة العون الإنمائي .

أما المبحث الثالث / المبادرات الدولية لحل الأزمة .

وتناول هذا المبحث مبادرات الدول العربية ومساعيها الجادة التي بذلت بغرض الوصول إلى حل يرضي الطرفين ، وكذلك المبادرات التي تقدمت بها العديد من الدول العالم كفرسا وروسيا والصين ويوغسلافيا .

وخلصت الدراسة في هذا المبحث إلى أن جميع المبادرات الدولية لم تتوصل إلى تسوية سلمية لهذه الأزمة وبالتالي فشلت في إحتوائها .

أما الفصل الثاني / تأثير الجهود الدولية على الأزمة ومحاولة احتوائها

واشتمل على ثلاثة مباحث وهي :-

المبحث الأول / الأتفاقيات والمباحثات الدولية لحل الأزمة

وتناول هذا المبحث أهم الأتفاقيات والمباحثات التي عقدت بغرض التوصل إلى تسوية سلمية لهذه الأزمة .

وخلصت الدراسة في هذا المبحث إلى أن هناك العديد من الإتفاقيات والمباحثات التي عملت على إيجاد حل لهذه الأزمة والحد من تفاقمها مثل قمة الدوحة وإجتماع القمة العربية بالقاهرة ومباحثات جدة وغيرها ولكن كل هذه المباحثات والمحاولات باءت بالفشل .

أما المبحث الثاني / الحملة الإعلامية ضد العراق

فقد تناول الإعلام ودوره في هذه الأزمة بكل من الكويت والعراق ومن ثم تناول الحملة الإعلاميةالأمريكية على العراق بعد تدخل الولايات المتحدة في حل هذه الأزمة وخاصة بعد أن طلب أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح رسميا مساعدتها في إخراج القوات العراقية من الكويت وتحريرها .

وخلصت الدراسة في هذا المبحث إلى أن العراق واجه حملة إعلامية قوية من الكويت والولايات المتحدة الأمريكية وذلك للتأثير على معنويات الجيش العراقي وعلى القيادة العراقية .

كما عمل الإعلام الغربي وبخاصة الإعلام الأمريكي على إظهار الرئيس العراقي صدام حسين بأنه شخصية أصبحت تمثل خطرا على أمن وسلامة العالم مما يتطلب تغييره بالقوة .

أما المبحث الثالث / المواقف العربية والدولية من الأزمة

فقد تناول هذا المبحث مواقف الرؤساء والملوك العرب من الأزمة بالإضافة إلى مواقف رؤساء الدول الأوروبية والأمريكية .

وخلصت الدراسة في هذا المبحث إلى أن الدول العربية لم تتخذ موقفا موحدا ضد الغزو العراقي للكويت ،بل إنقسمت على نفسها بوضوح إزاء هذا الغزو بين معارض ومؤيد ،فعلى الرغم من أن الجميع قد أعلن أنه لايقبل الغزو من حيث المبدأ، إلا أن الطريقة التي تصرفت بها بعض الدول العربية جاءت مساوية من الناحية العملية لتأييد العراق.

الفصل الثالث / تطورات الأزمة

واشتمل على ثلاثة مباحث وهي :-

المبحث الأول/ المحاولات الأولى لمعالجة الأزمة

وتناول هذا المبحث كيفية معالجة الأزمة والقضاء على أسباب الخلاف بين البلدين .

وخلصت الدراسة في هذا المبحث إلى محاولة حل الأزمة وعقد إتفاقية عام 1913 بين الدولة العثمانية وبريطانيا حول تحديد الحدود الكويتية – العراقية وكذلك إتفاقية العقيرعام 1922 وتوقيع محضر بين البلدين عام 1963 فمنذ عام 1921 وحتى الغزو العراقي للكويت في الثاني من هانيبال 1990 إستمرالبحث عن حل لهذه الأزمة والقضاء على أسبابها ولكن دون جدوى.

أما المبحث الثاني / الأمم المتحدة والأزمة

فتناول القرارات التي إتخذتهاالأمم المتحدة بشأن الحدود العراقية – الكويتية ودورها في معالجة هذه المشكلة.

وخلصت الدراسة في هذا المبحث إلى أن الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن قد إتخذ عددا من القرارات لا سابقة لمثيلها في تاريخه ، لكن عندما دخلت الأزمة مرحلة الحسم العسكري إذا به يسلم مفاتيح إدارة الأزمة إلى التحالف المناهض للعراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .

كما أن مجلس الأمن فقد القدرة على التأثير على مسار الأزمة منذ صدور القرار (678) في29 الحرث والذي يصرح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام القوة المسلحةلإجبارالعراق على تنفيذ قراراته في حال عدم إنسحابه قبل 15 أي النار1991.

أما المبحث الثالث / الغزو وتداعياته على الصعيدين الإقليمي والعالمي

فقد تناول الغزووآثاره على الصعيد السياسي والإقتصادي والإجتماعي ، وخلصت الدراسة في هذا المبحث إلى أن غزو العراق للكويت قد أضعف الحجج العربية في مواجهة إسرائيل، تلك الحجج التي قامت أساسا وبحق على مبدأ " عدم جوازالإستيلاء على أراضي الغيربالقوة" إذ بينما يطالب العرب إسرائيل بالإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة إستنادا إلى الشرعية الدولية يفاجئ العالم بغزو دولة عربية لدولة عربية أخرى مستقلة إستنادا إلى مزاعم تاريخية .

وعلى صعيد الدول العربية فإن هذه الأزمة أثرت تاثيرا كبيرا في النواحي السياسية والإقتصادية والعسكرية لهذه الدول.

وقد كان للأزمة العراقية – الكويتية عدة نتائج منها :-

1- فرض العزلة على العراق بسبب غزوه للكويت وعدم تنفيذه لقرارات مجلس الأمن الدولي التي صدرت بخصوص الأزمة .

2- إتضح من خلال حرب الخليج الثانية بطئ العرب في معالجتهم للأزمة العراقية – الكويتية وعدم قدرتهم على حل مشاكلهم وخلافاتهم ، حيث إنقسمت الدول العربية فيما بينها بين معارض ومؤيد للغزو العراقي للكويت وظهر ذلك جليا في مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة عام 1990 ، ونتيجة لذلك تدخلت قوات

التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل سريع عن طريق مجلس الأمن لحل هذه الأزمة حرصا منها على تحقيق مصالحها وأهدافها بالمنطقة وضمانا لإستمرار تدفق النفط إليها وبالأسعار التي تراها مناسبة .

3- ظهرت بوضوح عدم قدرة وكفاءة جامعة الدول العربية في حل هذه الأزمة بسبب عدم قدرتها على إتخاذ قرارات قوية وملزمة لطرفي الأزمة وذلك بأن تجبر العراق على الإنسحاب من الكويت وتمنع الكويت والسعودية عن طلب المساعدة والعون من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .

4 - تعنت طرفي الأزمة وإصرار كل منهما على تلبية مطالبه كاملة ساعد على تفاقمها وعدم ايجاد حل لها .

5- تتمتع العراق والكويت بأهمية كبيرة باعتبارهما تحتويان على مصالح وأهداف إقتصاديةوسياسية وأمنية لمعظم الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول الأخرى .

6- من خلال حرب الخليج الثانية إتضح إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد في العالم بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، حيث قامت بتوجيه مجلس الأمن بما يتفق ومصالحها وأهدافها بحكم تأثيرها السياسي والإقتصادي على كل دول العالم .

7- تعامل الولايات المتحدة بإزدواجية في مواجهة الأزمات الدولية ، حيث غضت الطرف عن الحرب الإيرانية – العراقية في الثمانينات من القرن العشرين وزودت طرفيها بمختلف الأسلحة في حين إستخدمت كل ما في وسعها لمواجهة العراق بعد غزوها للكويت .

كما أن الولايات المتحدة تغض الطرف عما يقوم به جيش الإحتلال الإسرائيلي من جرائم في فلسطين وسوريا وجنوب لبنان .

8- سرعة الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن بخصوص الأزمة العراقية – الكويتية بعكس غيرها من الأزمات ، وخير مثال على ذلك ماجرى في الحرب الإيرانية – العراقية (حرب الخليج الأولى) وما يجرى الان في الأراضي الفلسطينية .

9- إن معظم القرارات التي إتخذها مجلس الأمن ضد العراق لم تكن تطبيقا لنظام الأمن الجماعي كما هو وارد بميثاق الأمم المتحدة بقدر ما كانت تعبيرا عن المصالح الأمريكية والبريطانية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وفي الخليج بصفة خاصة، بحيث تضمن الولايات المتحدة تدفق النفط العراقي والكويتي إليها باستمرار .

إن ما سبق ذكره من نتائج يعزز ويثبت فرضية الدراسة التي نصت على أن تسرع مجلس الأمن الدولي في إتخاذ القرارات المتعلقة بأزمة الخليج الثانية كان سببا في فشل الجهود والمساعي السلمية التي قامت بها بعض الأطراف العربية والدولية لإحتواء الأزمة وحلها سلميا .وكذلك الفرضية التي تقول بأن فشل الجهود السلمية لحل الأزمة سببه عدم مراعاتها لمصالح العراق.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: الكتب

1. إبراهيم محمد العناني ، التنظيم الدولي " النظرية العامة" د.ط. القاهرة – دار الفكر العربي للنشر ، 1983.

2 . إبراهيم نافع وآخرون ، ماذا بعد عاصفة الخليج ؟ الطبعة الأولى ، القاهرة- مركز الأهرام للترجمة والنشر،1992.

3 . أحمد إبراهيم وآخرون ، العدوان على العراق "خريطة أزمة .. ومستقبل أمة " الطبعة الأولى، القاهرة- مركز البحوث والدراسات السياسية للنشر ، 2003.

4 . أحمد إبراهيم محمود وآخرون ، الخليج والمسألة العراقية " من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990 – 2003 " د.ط، القاهرة- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام للنشر ،الربيع 2003.

5. أحمد سرحان، قانون العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، بيروت-المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1993.

6. أحمد طه خلف الله ، سقوط العرب في الحرب على العراق (الأسباب والنتائج) الطبعة الأولى، دمشق- القاهرة – دار الكتاب العربي للنشر، 2004 .

7. أسامة الغزالي حرب وآخرون ، حرب الخليج الثالثة " الطريق إلى الحرب" الطبعة الأولى ، القاهرة- المكتب المصري الحديث للنشر ، الصيف 2003 .

8 . أشرف راضي ، المؤامرة الأمريكية لإحتلال الكويت بين الحقيقة والخيال ، د.ط ، القاهرة – الزهراء للإعلام العربي والنشر ، الطبر 1992.

9. السيد عبد المنعم المراكبي ، دول مجلس التعاون الخليجي " الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي " الطبعة الأولى، القاهرة- مكتبة مدبولي للنشر ، 1998.

10. اللواء عثمان كامل حسين وآخرون ، الطريق إلى الحرب ، الطبعة الأولى، القاهرة- المكتب المصري الحديث للنشر ، الصيف 2003.

11. اللواء طلعت أحمد مسلم ، حرب الخليج والأمن القومي ، الطبعة الأولى، قبرص- دار المنتقى للنشر، 1992.

12 . أمين ساعاتي ، العلاقات التاريخية المستمرة بين مصر ودول الخليج " من العصور الفرعونية حتى العصر الحديث " الطبعة الأولى، مصر الجديدة – المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية للنشر ، 1993 .

13. أمين هويدي وآخرون ، حرب الخليج الثانية " النتائج والآثار" الطبعة الأولى، مالطا – منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، 1992.

14. أيمن نور، اغتيال الكويت(أسرار، حقائق، وثائق) الطبعة الثانية، القاهرة – دار الإنسان للنشر، 1990.

15 . بدر جاسم اليعقوب ، جريمة غزو العراق للكويت " أحدث ووثائق من يوم الغزو حتى يوم التحرير " الطبعة الثانية، القاهرة – المركز الإعلامي الكويتي للنشر ، 1990.

16. برهان غليون ، ما بعد حرب الخليج أوعصر المواجهات الكبرى ، الطبعة الأولى ، القاهرة- مكتبة مدبولي للنشر ، 1993.

17. خالد بن محمد القاسمي ، الإستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج ، الطبعة الأولى ، الشارقة – الثقافة العربية للنشر والتوزيع والطباعة، 1992.

18 . رمضان بن زير،العلاقات الدولية في السلم ، الطبعة الأولى، مصراتة – الدار الجماهيرية للنشر 1989.

19. زكي محمود خصاونة ، بين سطور هيكل في حرب الخليج ، د.ط ، إربد – قدسية للنشر والتوزيع ، د.ت.
20. سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج ؟ الطبعة الأولى ، بيروت – مكتبة بيسان للنشر، 1994.
21. سعد البزاز ، الجنرالات آخر من يعلم، الطبعة الثالثة، عمان – الأهلية للنشر والتوزيع، (الكانون) 1996.
ـــــــــــ :حرب تلد أخرى ، الطبعة الثالثة ، عمان – الأهلية للنشر والتوزيع ، 1993.
22 . سعد الدين إبراهيم وآخرون ، أزمة الخليج الاختبار الحقيقي لمجلس التعاون الخليجي ، د.ط ، القاهرة – مركز المنار للنشر، 1993 .
23. سموحي فوق العادة ، الدبلوماسية الحديثة ، د.ط ، طرابلس– الدار الحديثة للنشر،1997.
24. عائشة راتب وآخرون،الامم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي، الطبعة الأولى، القاهرة – مركز البحوث والدراسات السياسية للنشر، 1994 .
25.عايدة العلي سري الدين ، الحرب الباردة في الخليج الساخن ، الطبعة الأولى ، بيروت – بيسان للنشر والتوزيع ، 1999.
26. عبد الستار الطويلة ، أزمة الخليج حرب أم سلام ، د.ط ، القاهرة – مكتبة مدبولي للنشر ، د.ت.
27. عبد العزيز محمد سرحان ، الغزو العراقي للكويت (دراسة قانونية على ضو نظرية الدولة في القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والمبادئ الأساسية للقانون الدولي العام) د.ط ، القاهرة – دارالنهضة العربية للنشر ، د . ت
ـــــــــــــــ: مصير الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج "إحترام الشرعية الدولية أم الإنزلاق نحو الهيمنة الأمريكية " د. ط ، القاهرة – دار النهضة العربية للنشر، د.ت.
28. عبد المجيد فريد وآخرون ، النفط والأمن في الخليج العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت – دار الآفاق الجديدة بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية للنشر ، 1982.
29. عبد المنعم حمزة محمود،أسرار مواقف وقرارات الملك حسين مابين مؤيد ومعارض، د. ط ، القاهرة – مركز الكتاب العلمي للنشر والتوزيع، 1999.
30. عودة بطرس عودة ، حرب الخليج من المسئول؟ الطبعة الرابعة ، عمان – وكالة التوزيع الأردنية للنشر ، 1991.
31 . فاروق مجدلاوي، الدبلوماسية الوقائية في المسألة العراقية في ضوء الهيمنة الأمريكية على الهيئات والمنظمات الدولية، الطبعة الأولى ، عمان – دار روائع مجدلاوي للنشر ،2004.
32 . فتوح الخترش وآخرون ، الغزو العراقي للكويت " المقدمات – الوقائع وردود الفعل– النداعيات " د. ط ، الكويت – مطابع السياسة للنشر ، 1995 .
33. فريد الفاتوجي ، الصحاف والعنوج " التاريخ السري بين المخابرات والخارجية والإعلام " الطبعة الأولى ، دمشق – القاهرة – دار الكتاب العربي للنشر ، 2003.
ـــــــــــــــ : قصة الخيانة والسقوط " ماذا حدث في بغداد ؟" خفايا الإنهيار المفاجئ لنظام صدام، الطبعة الأولى ، دمشق – القاهرة – دار الكتاب العربي للنشر ، 2003.
34. مجموعة من الخبراء وأساتذة الجماعات العربية المتخصصين في القانون الدولي والتاريخ والاقتصاد والعلوم السياسية، "الكويت وجودا" وحدودا" " الحقائق الموضوعية والإدعاءات العراقية " د. ط ، القاهرة – من منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، د. ت .
35. محمد تيسير التميمي ، حرب الخليج بين الأسباب والنتائج ، الطبعة الأولى، عمان – الأهلية للنشر والتوزيع، 1993.
36. محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، الطبعة الأولى ، القاهرة – الأهرام للنشر والتوزيع ، 1992.

37. محمد عبد الله خالد العبد القادر ، الحدود الكويتية العراقية " دراسة في الجغرافيا السياسية " الطبعة الأولى ، الكويت – مركز البحوث والدراسات الكويتية للنشر2000 .
38. محمد فاضل الجمالي ، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة ، د. ط ، القاهرة – مكتبة مدبولي للنشر ، 1992.
39. محمد مظفر الأدهمي، الطريق إلى حرب الخليج ، الطبعة الأولى ، عمان – الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997.
40 . محمد نصر مهنا ، في الخليج العربي المعاصر (دراسة وثائقية تحليلية) د. ط ، الأسكندرية – مركز الأسكندرية للنشر ، 2003.
41.محمد وجدي قنديل ، شهادة القلم " أزمة الكويت في عيون كتاب مصر " الجزء الرابع ، د. ط ، القاهرة – المركز الإعلامي الكويتي ، 1991 .
42 . محمود بكري ، جريمة أمريكا في الخليج " الأسرار الكاملة " الطبعة الأولى ، القاهرة – التجهيزات الفنية العربية للطباعةوالنشر ،الصيف 1991.
43 . محمود وهيب السيد ، أزمة احتلال العراق للكويت "المحددات – التداعيات – النتائج " د. ط ، القاهرة – دار النهضة العربية للنشر ، د. ت.
ـــــــــــــــ : الإدارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية كنموذج لإدارة الأزمات السياسية بالنظام العالمي الجديد ، د. ط ، القاهرة – دار النهضة العربية للنشر، 1996.
44 . مصطفى أحمد كمال ، عاصفة الصحراء " دراسة عسكرية " الطبعة الأولى ، الأزهر – دار التوفيق النموذجية للطباعة والنشر، 1991.
45 . مصطفى عبد الله أبوالقاسم خشيم ، قضايا وأزمات دولية معاصرة (النظرية والتطبيق) الطبعة الأولى، طرابلس – المؤسسة العالمية للطباعة والنشر، الكانون 1990.
46 . منى سحيم حمد آل ثاني، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، الطبعة الأولى، منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية ، 2000.
47 . هشام العوضي ، البعد الرابع لأزمة الخليج ، الطبعة الأولى ، الكويت – دار سعاد الصباح للنشر ، 1992 .
48. وليد الزبيدي ، جدار بغداد " يوميات شاهد على غزو العراق " الطبعة الأولى ، القاهرة – عربية للطباعة والنشر،2006.
49. ياسر حسين، موسوعة أشهر الحروب عبر التاريخ " الحروب الخليجية" الطبعة الثانية ، القاهرة – مركز الراية للنشروالتوزيع ، 2004.
50. ياسر قطيشات ،السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية (1990 –1991) دراسة مقارنة" د. ط ، عمان – دار الكندي للنشر ، 2002.
51. يحي حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية (الجزء الثاني) د. ط ، القاهرة – دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، 1999.
ـــــــــــــــ : أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية (الجزء الأول) الطبعة الأولى ، القاهرة – مكتبة العلم والإيمان للنشر ، 1997.

ثانيا: الكتب المترجمة إلى العربية

1 . أيان رتليدج ، العطش إلى النفط ، الطبعة الأولى ، بيروت – الدار العربية للعلوم والنشر ، 2006.
2. بيار سالينجر وأيريك لوران، حرب الخليج "الملف السري" د. ط ، بيروت – منشورات سيدرز إنترناشونال، د. ت.
3. بيترأ رنيت ، الإعلام وحرب الخليج رواية شاهد عيان " الطبعة الأولى ، الإمارات – مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية للنشر ، 1997.

4.روبرت فسك.صدام حسين من العميلة للإستشهاد . د. ط . إبداع للنشر والتوزيع .2007.
5. مارسيل سيرل.أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد .الطبعة الأولى. الكويت – دار سعاد الصباح للنشر . 1992.
6. والتر .ج. بوين الكولونيل بسلاح الطيران الأمريكي . الأسرار الخفية لحرب الخليج . الطبعة الأولى . د مشق – القاهرة – دار الكتاب العربي للنشر. 1993 .
7. وليامسون موراي وروبرت سكابلز. حرب العراق . الطبعة الأولى. بيروت – الدار العربية للعلوم والنشر .2005.

ثالثاً:الدوريات

1 .على لطف اثور . مجلة المستقبل العربي " الأوضاع العربية وسبل تجاوز الأزمة " د. ط . بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية للنشر . 1997.

رابعا: شبكة المعلومات الدولية

1 . الأمير خالد بن سلطان عبدالعزيز آل سعود ، 2007 . / w . moqatel . com / mokatel / data / behoth ... iraqkwit / cho 8 / mokate 13 - 4 -3 .htm .
2. البرفسور كاظم حبيب. 2009 . . http : // gilgamish .org / printatticle .php ? id =13287
3. بسيوني . محمد شريف. 2009. \\ file\مجلد جديد / ميثاق الحقوق الأساسية لاتحاد الأوروبي .htm.
4 . تاريخ القمم العربية.2009.. http : // www . yabeyrouth . com / pages / index 1648 .htm
5 . حامد الحمداني . 2009. http : // www .babil – nl .org /b 29 xosohh . htm .
6 . سامح طه . 2008 . . http :// www .is lammemo .cc / articlel . aspx ? id – 26392